البرلمان الفلسطيني الصوري، المرأة والتشريع

Palestinian Model Parliament
Women and Legislation

البرلمان الفلسطيني الصوري

نحو تشريع فلسطيني الهوية، متجدد المفهوم، وعادل المضمون

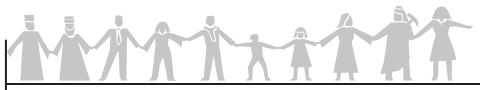

البرلمان الفلسطيني الصوري:

نحو تشريع

فلسطيني الهوية،

متجدد المفهوم،

وعادل المضمون

مها أبو دية
ساما فايز عويضة
تغريد إبراهيم دعيبس
ريما نزال
رندا سنيورة

و سريدا عبد حسين وزهيرة كمال

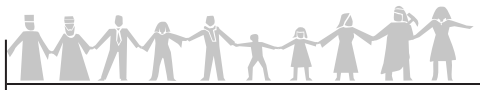

إهداء

نهدي هذا الكتاب مع خالص محبتنا إلى المرحومة مها أبو دية، التي وافتها المنية في ٩ كانون الثاني ٢٠١٥، قبل أن تتمكن من رؤية هذا الكتاب بنسخته النهائية المطبوعة. كان البرنامج البرلمان الفلسطيني الصوري، وهذا الكتاب، من ثمار محبتها. إن شجاعة مها الاستثنائية ورباطة جأشها – في النضال السياسي من أجل حقوق المرأة الفلسطينية وتحرير فلسطين، وفي مقاومتها الشخصية لمرض السرطان لما يقرب من عشرين عاماً، ستبقى محل احترام وإعجاب لسنوات طويلة.

كما نهدي هذا الكتاب إلى جميع الفلسطينيين نساءً ورجالاً، الذين / اللواتي واجهوا/ واجهن تحديات كبيرة، وضحّوا بحياتهم/ن في كثير من الحالات أثناء العمل من أجل تحرير فلسطين، أولئك الذين يدركون ويقدّرون جيداً الأهمية القصوى لتعزيز المبادئ الديمقراطية التي تحمي الحياة وتصونها، والذين / اللواتي تمترسوا خلف قناعتهم/ن بأن تحرير الوطن لا يمكن فصله عن تحرير نسائه.

المحتويات

تقديـــم iii

زهيرة كمال xiv

شكـر وتقديـر xv

مقدمة البرلمان الفلسطيني الصوري: أسباب وضع إستراتيجية قانونية؟ 1

الفصل الأول: الحراك النسوي الفلسطيني في الفترة الانتقالية

مها أبو دية 8

الفصـــل الثاني: البرلمان الفلسطيني الصوري: لماذا، ماذا، وكيف؟

تغريد إبراهيم دعيبس 31

الفصـــل الثالث: البرلمان الفلسطيني الصوري: إنجازات، آثار، ونتائج

رندا سنيورة 59

الفصـــل الرابـع: العلاقـة الجدلية ما بين قضايا المـرأة، والدين، والوطن في الخطاب الإسلامي السياسي

ساما فايز عويضة 95

الفصل الخـامس: البرلمان الفلسطيني الصوري والربيع العربي

ريما نزال 129

خاتمـة 156

حول الكاتبات 163

الملاحـق 166

ملصقات الحملة 182

البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع

امشي بجانبي وكن حليفي

تقديم

منذ منتصف القرن العشرين والاهتمام بتعزيز دور المرأة في الحياة العامة، وفي تنمية المجتمع في تزايد مستمر، وفي سبيل تحقيق ذلك كرّست العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والمحلية لبحث المعوقات أمام مشاركة المرأة، والإجراءات الكفيلة لمواجهة هذه المعوقات، وما يصاحب ذلك من تحديات. وقد حدد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة المنعقد في نيروبي ١٩٨٥ الإستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة، تلى ذلك مؤتمر السكان العالمي المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيجين عام ١٩٩٥، والمؤتمرات اللاحقة لهما دور هام في تحديد الإستراتيجيات والإجراءات الكفيلة بالنهوض بالمرأة ودور كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الدولية لتحقيق ذلك. وقد نشطت المنظمات النسائية الحكومية والأهلية والدولية على المستويات الإقليمية والمحلية لوضع خطط تفصيلية تحقيقاً لهذه الإستراتيجيات، التي كان من ضمنها المنظمات النسوية في فلسطين، حيث تم الإعلان عن وثيقة حقوق المرأة في الرابع من آب عام ١٩٩٤[١]، تلى ذلك وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة[٢]، وبالتالي فقد كان البرلمان الصوري تتويجاً لنشاطات الحركة النسوية الفلسطينية من ناحية، وتتويجاً لنشاطات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من ناحية أخرى، والمتعلقة بعمله الدؤوب ومنذ تأسيسه في الكشف عن الثغرات القانونية التي تعزز التمييز ضد المرأة، وتسهم في عدم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

ولأن تجربة البرلمان الصوري تجربة فريدة من نوعها بالنسبة للفترة الزمنية التي عقد خلالها، وهي الأولى من نوعها على الصعيدين العربي والإقليمي، ولأن هذه التجربة قد حظيت بردود فعل مختلفة على الصعيد الفلسطيني، وباهتمام من قبل الباحثين والباحثات على المستويين العربي والعالمي، فقد ارتأينا ضرورة توثيق هذه التجربة، وذلك تقديراً منا لأهمية التوثيق في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية، وأيضاً من أجل الاستفادة من التجربة وتعلّم الدروس المستقاة منها؛ لأخذها في الاعتبار في برامج عمل مشابهة. خاصة وأن الظرف الوطني والإقليمي يشير إلى تراجع القوى الديمقراطية والتقدمية، مقابل صعود القوى الأصولية، وانعكاس ذلك على صعيد الحريات الفكرية والثقافية، وحرية التعبير عن الرأي، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. ومما يشير إلى ذلك بأنه وعلى الرغم من مرور ستة عشر عاماً على عقد البرلمان الصوري: المرأة والتشريع، فما زالت تقارير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني تشير إلى عدم المساواة بين الجنسين، وازدياد ظاهرة العنف

١ تأثرت الحركة النسوية الفلسطينية بالمنجزات التي حققتها النساء في جنوب إفريقيا ووثيقة حقوق المرأة التي تبناها البرلمان الإفريقي، وتماشياً مع ذلك فقد تم وضع وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية بالتعاون ما بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمنظمات النسوية غير الحكومية أُعلن عنها في مؤتمر صحفي عقد في الفندق الوطني بالقدس، وذلك في ١٩٩٤/٨/٤.

٢ تم وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة عام ١٩٩٦ بالتعاون بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وإدارات وحدات المرأة في الوزارات.

الموجّه ضد المرأة، بما في ذلك ظاهرة قتل النساء على ما يسمى «بالقتل على خلفية الشـرف». فعلـى الرغم من ازدياد معـدل التحاق الإناث بالتعليـم العام والجامعي، والتي هي في بعض الأقسـام أعلى منها بالنسـبة للذكور، وارتفاع نسـبة النساء في سوق العمل، وتولي عدد من النساء لمناصب متقدّمة كوزيرة، وسفيرة، ورئيسة لجهاز الإحصاء المركزي، ورئيسـة لهيئة سوق المال الفلسـطيني، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، التي تُشـدد على نحو حصـري على الدور الإنجابي للمرأة، وتعزز اللامسـاواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة، وبخاصة في القوانين المتعلقة بالأسرة[٣].

كذلـك فإن التمييـز ضد المرأة يوازيه تمييز على أسـاس العمر، فـكلا النوعين من التمييز يقيدان مشـاركة أكبر شـريحتين اجتماعيتين أي النساء والشباب. وكلاهما ينبع من الهيمنة الأبوية التي تسـتغل الفروق بين الجنسـين وفي العمر. ويكون هذا التمييز أشـد عندمـا يتداخل نوعا التمييـز كما هي في حالة البنـات. ويحرم هذا النوع من التمييز الشباب من الإسهام والمشاركة في تنمية مجتمعاتهم. ويرجع الباقر العفيف[٤] سـبب ذلك إلى منظومة الحقوق التراتبية التـي أقامها الفقهاء الأوائل مع نشـوء وتكوّن الفقه الإسـلامي في القرنين الثاني والثالـث الهجريين، والذي جرى توحيـده مع الشـريعة، وتم التعامل معـه بدرجة من التقديس، منحتـه صفة الثبات مع أنه نتاج بشـري محض، يتصف بالنسـبية والمؤقتية. منظومـة الحقوق التراتبية هـذه تقوم على ثنائيات مسـلم وغير مسـلم، وذكر وأنثى، وحرّ وعبد، ودار إسـلام ودار حرب، وتقيم هرماً اجتماعياً يقف على قمته المسـلمون الذكور الأحرار، وعلى قاعدته العبيد من غير المسلمين والنساء. والعلاقات بين مكونات هذا الهرم تحكمها الوصاية، وصاية الحاكم على الرعية، ووصاية المسـلم على غير المسـلم، ووصاية الذكـر على الأنثى، ووصاية الحر على العبد، ووصاية الكبير على الصغير. كُرّسـت هـذه المفاهيـم عبر التعليم النظامي العام، وفي الأسـرة، والمؤسسـات المجتمعية، وأصبحـت عمليـة تغييرها تتطلب جهوداً اسـتثنائية من الدولـة إن هي أرادت ذلك عبر قوانين وإجراءات ملزمة ومتابعة تنفيذها. كما تتطلب دوراً مثابراً من المنظمات الأهليـة الحقوقية والنسـوية لرفـع الوعي المجتمعـي حول حقوق الإنسـان والمرأة والطفل، وتشكيل قوة ضاغطة من أجل التغيير. كما تتطلب دوراً مسؤولاً من وسائل الإعلام التي أصبحت أحد أهم وسائل تشكيل الوعي والثقافة المجتمعية، التي باتت تلعب دوراً مهماً في تكريس النظرة الدونية للمرأة عبر ما تبثه من مسلسلات وأفلام.

تم توثيق برنامج «البرلمان الصوري: المرأة والتشريع» من قبل خمس نساء نشطن في مختلف مراحل تطبيق البرنامج، مديرة مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي مهـا أبو دية، وسـاما عويضة مديرة مركز الدراسـات النسـوية فـي القدس، ورندا

٣ المقصود هنا قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

٤ الباقر العفيف- عصام الدين محمد حسن، الرهان على المعرفة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،٢٠٠٢.

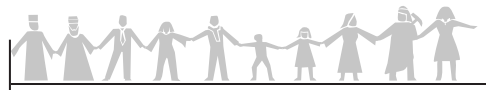

سنيورة مديرة مؤسسة الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وريما نزال عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتغريد دعيبس ناشطة ومدرّبة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. حيث تناولت عملية التوثيق السياق التاريخي الذي عقد فيه البرلمان الصوري، والتحضيرات التي سبقته، وتحليل مواقف القوى والجهات السياسية المختلفة في فلسطين، وكذلك الوضع العربي والإقليمي. هذا بالإضافة إلى توثيق كافة الأنشطة التي تمت سواء على مستوى التحضيرات لعقد مؤتمرات المناطق والمؤتمر المركزي، وفي تدريب الجهات المشاركة من المنظمات النسوية والحقوقية، وإعداد المواد الإعلامية، وأيضاً في الرد على الحملات المغرضة التي تعرّض لها البرلمان الصوري.

تناولت مها أبو دية في ورقتها بعنوان "الحراك النسوي الفلسطيني في الفترة الانتقالية"، دور الحركات الشعبية في عملية التحول الديمقراطي، ومن أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتأثير ذلك على الخطاب النسوي، وذلك في سياق التغيرات السياسية الحادثة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وعلاقة ذلك بالصراع على السلطة بين القوى المتنافسة والمتنازعة عليها. معتبرة المرحلة الانتقالية فرصة مؤاتية لائتلاف القوى الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية، جنباً إلى جنب مع منظمات حقوق الإنسان والحركة النسوية، للتأثير في القانون الفلسطيني، والدفع نحو أجندة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بالتوافق مع الأجندة النسوية. كما ربطت بين نشاطات المنظمات النسوية والحقوقية في فلسطين ووضع الحركة النسوية العالمية والجهود المبذولة من قبلها استعداداً للمؤتمر الدولي الرابع المنعقد في بيجين عام ١٩٩٥، الذي اعتبر تتويجاً لما سبقه من مؤتمرات، والدور الذي لعبته هذه الحركة في مساءلة الدول عن تحقيق أهداف الأمم المتحدة بخصوص المساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على إصلاح القوانين والسياسات. وانطلاقاً من الوضع القانوني المعقّد في فلسطين، كونها ما زالت تحت الاحتلال فقد تساءلت الناشطات النسويات، والناشطون في قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة في فلسطين عن الجهة التي يجب مساءلتها، والضغط عليها لإصلاح القوانين والسياسات.

في هذا السياق تستعرض الكاتبة السياسات التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي من أجل فرض سيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، عبر سن قوانين تسمح له بإحكام سيطرته على الأرض والمواطن والمؤسسات المجتمعية، والدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة ذلك. كما توضح الكاتبة مها أبو دية تأثير المانحين على مؤسسات المجتمع المدني، التي استفادت بشكل كبير من التمويل الموجّه لتطوير المرأة والنهوض بها وتوعيتها قانونياً واجتماعياً على حساب الأطر النسوية المرتبطة بأحزاب سياسية، حيث وجدت هذه الأطر نفسها مضطرة لإعادة تنظيم نفسها في أطر مؤسسية، والاعتماد على منظمات المجتمع المدني

فـي دعم برامجهـا التدريبية والتوعوية. إضافة إلى تأثير اتفاق أوسـلو على الواقع الاجتماعي الفلسـطيني، حيث عاد ما يقارب ٤٠,٠٠٠ فلسطيني إلى الضفة وقطاع غزة حاملين معهم تجاربهم الحياتية المختلفة، وشبكات اتصالاتهم، ومصالحهم وفق البلـد الذي قدم منه. ضمن هذا الاسـتعراض المُركّز، تتوقف الكاتبة أمام المنظمات والأطر النسـوية، والمنظمات الحقوقية، حيث تلقي الضـوء على خلفيتها التاريخية والسياسـية، ومواقفها مـن القضايا الاجتماعية وتلك المتعلقة بالمرأة، مسـتندة إلى وثائق ومعلومات موثقة.

وتبـين كاتبة هذا الفصـل أن البرلمان الصوري لم يكن وليـد اللحظة، ولم يكن مبنياً على مشـروع ينتهي بانتهـاء التمويل الخاص به، بل جاء تتويجـاً لعمل دؤوب قام به المركز مـن أجل تبيان واقع القانون الفلسـطيني وتعقيداته، وتنـوّع مرجعياته، وهو مسـتمر إلى حين إرسـاء قواعد العدالة والمساواة بين الجنسـين. ففي العام ١٩٩٤ كلّف المركز الباحثين القانونيين: رجا شـحادة، وعلاء البكري، بإنجاز دراسة بعنوان "نحو المسـاواة للنسـاء" التي اسـتعرضا خلالهـا القوانين التمييزية ضد النسـاء فـي خمس مجالات بارزة هـي: قانون العمل، والحياة السياسـية والعامة، والصحة والتعليـم والرفـاه الاجتماعـي، وقانـون العقوبات، وقانـون الأحوال الشـخصية. اسـتكمل هذا العمل بدراسـة ثانية قامت بها المحامية والناشـطة النسـوية أسمى خضر بعنوان "القانون ومسـتقبل القضية الفلسـطينية"، حيث استعرضت تصور النساء الفلسـطينيات لإصلاح هذه القوانين، اسـتناداً إلى المعايير الدولية، ووثيقة إعلان الاسـتقلال. ومناقشة هذه الدراسات على أوسـع نطاق مجتمعي، وفي كافة المناطـق بهدف إقناع المشـرّعين المنتخبين حديثاً لتبنّي هـذه القوانين الإصلاحية. ربمـا يكون من اللافت للنظر أن هذه النقاشـات قد أظهـرت للعيان ضرورة تحديد الحركـة النسـوية لموقفها، هل تريـد إصلاحاً قانونياً يسـتند إلى القانـون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لعدم التمييز ضد المرأة، أو أنها تريد قوانين تستند إلى تفسـير تقدمي للشـريعة؟ وبالتأكيد، ولأنّ حسـم هذا الموضـوع يتطلب المعرفة القانونية والوعي الاجتماعي، ودراسة موازين القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة، ويتطلب الاستفادة من الخبرة العربية في هذا المجال، فقد لجأ المركز إلى استحضار خبيرتين عربيتين، تنتميان إلى إيديولوجيتين مختلفتين حيث تتبنى د. حفيظة شقير من تونس إيديولوجية تسـتند إلى المرجعية الدولية لحقوق الإنسـان، في حين تتبنى د. فريدة بناني من المغرب إيديولوجية تسـتند إلى تفسـير تقدمي للشريعة. وتعتبر السـيدة مها أبو دية أن الإصلاح القانوني لا يتم إلا عبر العمل الجماعي والشـراكة التامة بين مختلف أطراف الحركة النسـوية والمؤسسات القانونية، وعدم الاستهانة بردّات الفعل المضادة، وضرورة الاستعداد لها.

والورقـة الثانية كانت للسـيدة رندا سـنيورة بعنوان البرلمان الفلسـطيني الصوري: "المرأة والتشريع، تجربة رائدة وأثر مستدام"، حيث تحدّثت فيها الكاتبة والناشطة النسـوية عن تجربة البرلمـان الصوري باعتبارها مبادرة التقطتها الحركة النسـوية

الفلسطينية في اللحظة التاريخية المناسبة، المترافقة مع نشوء نظام سياسي فلسطيني آخذ بالتشكّل، وانعقاد أول انتخابات تشريعية في العام ١٩٩٦. وقد أدّى النقاش المجتمعي الجاد الذي أثاره البرلمان الصوري بين كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني وشرائحه، إلى خلق حالة من الجدل حول القضايا القانونية والاجتماعية التي تهم المرأة، ومطالبة صانع القرار والمشرّع الفلسطيني بتبني تشريعات وسياسات تنطلق من مبدأ المساواة وعدم التمييز، واحترام حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، التي ما زال صداها قائماً حتى يومنا هذا. وتؤكد الكاتبة أن مبادرة البرلمان الصوري ليست مجرد ترف فكري لمجموعة من النساء، أو النشطاء والنشيطات القانونيين، بل هي مبادرة جادة من أجل لعب دور فاعل في تكريس مفاهيم أساسية في المجتمع الفلسطيني كسيادة القانون، والحقوق المتساوية للجميع أمام القانون، وتوسيع دائرة الحلفاء في المجتمع الفلسطيني بفئاته وشرائحه المختلفة، وتطوير مهارات أو قدرات النساء وكذلك الحلفاء على مهارات الضغط والتأثير؛ للمطالبة بإصلاحات قانونية تستند إلى المساواة.

كما رصدت السيدة رندا في ورقتها مواقف القوى السياسية والسلطة الفلسطينية تجاه هذه المبادرة، بما في ذلك موقفها من الحملة المضادة. وتأثير ذلك على الحركة النسوية والنشيطات النسويات، والجهود المبذولة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في التحضير لهذه المبادرة، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسيع المشاركة، وتدريب المشاركين والمشاركات على مهارات التأثير والضغط. وفي الوقت ذاته تلفت النظر لأهمية دراسة موازين القوى، وتأثير الحملات المضادة والاستعداد لها عبر آليات مدروسة، تأخذ في الاعتبار غياب الديمقراطية والقوانين الداعمة لحرية التفكير، مما ترك لكل منطقة إيجاد الحلول المناسبة لها للخروج من هذه المشكلة. وعلى الرغم من قيام بعض النسويات للحملة المضادة عبر الكتابة في الصحف، أو المشاركة في برامج إعلامية مسموعة ومرئية، إلا أنها بقيت في إطار ردّات الفعل، وقاصرة عن التصدي للهجمة السياسية المنظّمة التي شنّتها القوى الإسلامية السياسية ضدهن، باعتبار أن ذوي الاختصاص هم الجهة الوحيدة التي يحق لها تقديم مقترحات، أو إجراء تعديلات على القوانين وبخاصة قانون الأسرة. وقد أسهم تراجع دور الأحزاب الوطنية والديمقراطية في تمكين القوى المعارضة من شن حملتها المضادة للتعديلات القانونية المقترحة من المشاركين والمشاركات في البرلمان الصوري.

ومن الجدير بالذكر أن السيدة سنيورة قد تعرّضت في ورقتها هذه، أيضاً، إلى التباينات الواضحة في توجهات العمل، والمنطلقات الفكرية المرتبطة بإصلاح أو تطوير قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، حيث توزّعت هذه المواقف إلى خطاب ديني تنويري، يستند إلى أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع مع ضرورة قراءة جديدية ومتنورة لأحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة مما هو

إيجابي في المدارس الفقهية الأربعة. أما الخطاب الإسلامي النسوي فقد استند أيضاً إلى أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ولكنه يقبل بقراءة متنوّرة لقانون الأحوال الشخصية، على هذا الأساس، ولكن دون المساس بالعلاقات بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة. أما الاتجاه الثالث فهو الخطاب الديني التقليدي، المتمثل في المحاكم الشرعية، والذي يكتسب قوته من السلطة باعتباره الجهة الرسمية المعترف بها، فقد أكد ضرورة توحيد التشريعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعترف بوجود العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تعاني منها النساء، ولا تعالجها القوانين الوضعية السارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا بد من تناولها في قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني. ومع ذلك فهي تؤكد أن ما تحتويه هذه المقترحات لا يرقى إلى مستوى طموحات وإنجازات المرأة الفلسطينية، ولا يؤدي إلى إنصافها في إطار العلاقات الزوجية والأسرية في عدة مجالات. أما الاتجاه الرابع فتمثل في الخطاب العلماني المستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويحاكي احتياجات المرأة الفلسطينية في إطار الأسرة والمجتمع، ويضع أسساً تكفل للنساء المساواة التامة وعدم التمييز في إطار الأسرة. وقد تبلورت ملامح هذا الاتجاه بعد الهجمة المضادة التي تعرضت لها مبادرة البرلمان الصوري، وتشكيل لجنة وطنية لقانون الأحوال الشخصية تضم في عضويتها المنظمات النسوية الفلسطينية، التي وقفت وراء مبادرة البرلمان الصوري، وعلى رأسها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والمنظمات الحقوقية، والأطر النسائية المنضوية تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فضلاً عن عدد من الشخصيات الاعتبارية، وأفراد من بعض القوى السياسية والحزبية. يتبنى هذا الائتلاف مشروع قانون للأحوال الشخصية عصرياً، يستند بالأساس إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويحاكي احتياجات المرأة الفلسطينية في إطار الأسرة والمجتمع، ويضع أسساً تكفل للنساء المساواة التامة وعدم التمييز في إطار الأسرة.

وتستند الناشطة والكاتبة رندا سنيورة في ورقتها هذه إلى عدد من الشهادات الحية، وتستعرض أيضاً الدروس المستفادة من البرلمان الصوري: المرأة والتشريع، والتي من أبرزها أنه لا يمكن للنسويات والمراكز النسوية والحقوقية العمل بمعزل عن التنظيمات والقوى السياسية. وأنّ قضية المرأة هي قضية مجتمعية واسعة تتطلب تضافر جهود كافة القوى الديمقراطية والسياسية المؤيدة لها، وأن إحداث أي تغيير مستقبلي على وضعية المرأة القانونية يتطلب عملاً جاداً ودؤوباً داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة؛ لتبني مواقف واضحة ورسمية لكل طرف أو فصيل سياسي إزاء قضية المرأة، وترجمة تلك المواقف إلى خطط وبرامج عمل

ملزمة، وإعادة التأكيد على الترابط بين الأجندة السياسية والاجتماعية لكل فصيل سياسي، وأن قضية المرأة ومساواتها بالرجل هي قضية وطنية وسياسية مهمة كغيرها من القضايا، وهي مسؤولية مجتمعية تهم الجميع وليس النساء فحسب.

أما الورقة الثالثة فقد كانت استمراراً لما سبقها من أوراق، حيث تناولت "العلاقة الجدلية ما بين قضايا المرأة، والدين والوطن"، بقلم الكاتبة والناشطة النسوية ساما عويضة مديرة مركز الدراسات النسوية. حيث ابتدأت الورقة بتحليل الوضع السياسي منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، وانتقال مركز ثقل العمل والقرار السياسي إلى الداخل بعد أن كان في الخارج، وما تطلبه ذلك من تشكيل قيادة وطنية موحّدة، ومجلس نسوي أعلى يعمل على تنظيم الفعاليات النسوية، وتحشيد النساء للمشاركة في فعاليات الانتفاضة وحمايتهن وأسرهن. ومن ثم تمرّ على اتفاق أوسلو، وانتخابات المجلس التشريعي الأولى ١٩٩٦، وإستراتيجيات العمل التي استخدمتها حماس للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الثانية ٢٠٠٦، مركزة على إستراتيجيتين، حيث تركّز الأولى على العمل مع القاعدة الشعبية عبر تشكيل مؤسسات عمل خيرية، وأطر جماهيرية نسوية وطلابية، في الوقت الذي انشغلت فيه الأحزاب السياسية ببناء مؤسسات ومراكز متخصصة، مهملة العمل مع القاعدة الشعبية. أما الإستراتيجية الثانية فقد ركّزت على تكريس فكر منغلق يرفض الآخر، ويعزز التراتبية الأبوية، وينصب نفسه حامياً للدين والأصالة المتمثلة في العادات والتقاليد، مستخدماً المشاعر الدينية والوطنية للجمهور الفلسطيني الغاضب من استمرار الاحتلال وسياساته.

كما تعرّج الكاتبة على موضوع الدين والسلطة والمرأة، مبيّنة أنّ الدين قد استُخدم في النظام الأبوي لتبرير التراتبية فيه، كما استخدم تشريع العنف ضد النساء، باعتبارها مسؤولة عن "الغواية" وحملوها مسؤولية "الشرف"، علماً بأن الدين الإسلامي قد تعامل مع الرجل والمرأة في قضية الزنا بتساوٍ تام. كما تبُيّن اختلاف الفقهاء في تفسير بعض النصوص المتعلقة بتعدد الزوجات، وضربت مثالاً على ذلك اختلاف الشيخ "الغزالي" عن "الطاهر حداد" في هذه التفسيرات، حيث يُبيح الأول التعدد بينما يُقننه الثاني. وتضيف الكاتبة عدداً من الفتاوى التي وضعت حدوداً لتصرفات المرأة وسلوكياتها بما في ذلك لباسها، بينما أعطت فسحة للرجل. وبسلاسة تنتقل بنا إلى القوانين المعمول بها في الدول العربية والإسلامية، حيث تُقبل القوانين المدنية والمحاكم المدنية في كافة مجالات الحياة بما في ذلك قانون العقوبات والقوانين التجارية، في حين يرفض القانون المدني للأحوال الشخصية الذي يبقى مستنداً إلى الشريعة الإسلامية، وتخضع له كافة القضايا المتعلقة بالأسرة؛ مثل سن الزواج، والولاية للمرأة في الزواج، والإرث، وحضانة الأطفال، وبيت الزوجية إلى غير ذلك. وهنا تقول الكاتبة أنه يدخل "الوطن" لدى نقاش

هذا الموضوع، حيث يصبح نقاش قانون الأسـرة لـدى البعض متعارضاً مع القضايا الوطنيـة التي يجـب إعطاؤها الأولويـة، وأن أي نقاش في هذا الموضوع من شـأنه خلخلـة الوحدة الوطنية! كل ذلك من أجل تكريس دونية المرأة وتبعيتها للرجل، وفي ذات الوقـت تُبقـي على الـدور التاريخي للسـلطات الدينية في مواجهة السـلطات السياسية.

لا تفصل كاتبة الورقة بين الواقع الفلسـطيني والعربـي في هذا المجال، فهي تربط بين نضالات المرأة الجزائرية، والمصرية، والتونسـية، لتغييـر هذا الواقع، وتبيّن لنا أن قضيـة المرأة قد طُرحت من قبل المفكرين النهضويين أمثال "رفاعة الطهطاوي، ومحمـد عبده، وقاسـم أمين، ثـم الطاهر حـداد،" وجميعهم انطلق مـن المرجعية الدينيـة ذاتهـا التي يسـتند إليها خصوم المسـاواة بـين المرأة والرجـل في الحقوق والواجبات. في هذا السـياق تُبيّن لنا أيضاً اختلاف تفسـيرات "الشـيخ الغزالي" نفسه في البدايات عنها في النهايات، حيث يقول: "إنه ما يجيء حديثان في قضية المـرأة إلا أخّـر الصحيح وقـدّم الضعيف. ومن ثـم تأتي الكاتبة سـاما عويضة إلى تحليل قدّمه "نصر حامد أبو زيد" الذي يربط بين تواتر الهزائم في العالم العربي والإسـلامي، وبروز النعرات الطائفية التي انعكسـت على المستوى الاجتماعي على شكل اضطهاد واسـتبعاد الأقليات العرقية والدينية والسياسية، وتنشيط الخطاب السـلطوي القاهر، والعاجز عن الإنصات، والرافض للحوار تحت شـعار أنه يمتلك الحقيقة، وأن مرجعيته مستمدة من السماوي المقدّس. وقد أسهمت الحالة الدولية في تعميق هذا المنظور، ونتج عن ذلك اسـتقطاب إسلامي- علماني على الساحتين الفكرية والثقافية وفي شتّى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في هذا السـياق، واسـتناداً لدراسة قامت بها السـيدة هبة رؤوف عزّت، تبرز فيها سـمات للخطاب الإسلامي حول المرأة، حيث تستحضر أربع سمات هي النصوصية والتقليـد، والتاريخية والتبسـيط، وضعف المراجعة والنقـد الذاتي، وتغليب العرف على الجانب القانوني. واستناداً إلى كل ما سبق، فهي تستعرض التجربة الفلسطينية مـن خلال البرلمان الصـوري، حيث أوضحت بأنّ الهجمة عليـه لم تكن موجهة ضد النسويات فحسـب، وإنما أيضاً استُخدمت من أجل تكميم الأفواه، وتحريم التفكير والنقد، وأيضاً من أجل تثبيت مصالح سياسية. وتبيّن أيضاً، أن ردّة الفعل على هذه الهجمـة قد كشـفت عن الفجوة بين النظرية والتطبيق لـدى العديد ممن كنّ ينادين بالحريـة والعدالة الاجتماعيـة، وهذا خلق فـرزاً للتيارات المختلفـة داخل الحركة النسوية.

اسـتندت كاتبة الورقة سـاما عويضة إلى العديد من الوثائق المنشـورة في وسـائط الإعلام المقروءة والمسـموعة والمرئية؛ لإبـراز كافة القضايا التي دار حولها الخلاف فـي وجهات النظر، مظهرة موقف الحركة النسـوية منها، ومؤكدة على حقوق المرأة

التي من شأنها الحفاظ على كرامة المرأة وحريتها في الاختيار. كما تشير أيضاً، إلى المحاور والأساليب التي استُخدمت أثناء الهجمة في عملية التشهير بأعضاء وعضوات البرلمان الصوري. وفي النهاية لا تنفي الناشطة النسوية ساما عويضة بأنها والناشطات النسويات يحملن فكراً علمانياً، وتؤكّد بأنهنّ طالبن باعتماد المواثيق الدولية كمرجعية للقوانين، باعتبار أنّ هذه المواثيق تنطلق من مبادئ وقيم إنسانية سامية، تتعامل مع البشر دون تمييز قائم على أساس العرق والدين والجنس. كما تؤكّد الحق في المساواة استناداً إلى معايير المواطنة، وهذا من شأنه تحصين شعبنا لئلا يقع فريسة للعنصرية والفئوية والطائفية والمذهبية. كما تُطالب بفتح حوار حر ومنفتح لقبول وجهات النظر المختلفة حول هذا الموضوع.

وكانت الورقة الرابعة بعنوان "البرلمان الفلسطيني الصوري والربيع العربي" للناشطة النسوية ريما نزال والعائدة إلى الوطن بعد إبعاد قسري امتد لسبعة وعشرين عاماً. حيث تقول إنّ البرلمان الصوري قد صدمها، وهزّ الغمامة المثالية حول الواقع الفلسطيني، والتي أسقطت أحلامها حول تسامح المجتمع الفلسطيني وتفهّمه لمطالب المرأة الفلسطينية، بعد أن شاركت في النضال الوطني التحرري ضد الإحتلال بكل أشكاله وفي مختلف مراحله ومحطاته، وتقديمه على النضال الاجتماعي، والنسوي والحقوقي والديمقراطي. وتربط بين نضالات المرأة الفلسطينية والمرأة العربية في مصر وتونس واليمن في نضالهن المجتمعي الديمقراطي. حيث تتشابه البُنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتشارك المرأة الرجل في صراعهما المشترك، من أجل العدالة الاجتماعية، وضد الفجوات الاجتماعية والطبقية، وسوء توزيع الثروات.

في خضم الثورات العربية التي كان حضور المرأة فيها لافتاً للأنظار، تستعرض لنا الناشطة النسوية ريما نزال كيفية استخدام الدين وتوظيفه في كل من فلسطين (قطاع غزة تحديداً) وفي مصر من أجل إقصاء المرأة عن الفعل الثوري والسياسي والعمل العام عموماً، مستندة في ذلك، إلى مجموعة القوانين والإجراءات التي استخدمت في مصر كفحص العذرية، فضلاً عن عدد من القوانين والقرارات التي فرضتها حماس على النساء والمجتمع في غزة من أجل فرض هيمنتها ووصايتها على سلوك المجتمع، وتقييده بجملة من القوانين والفتاوى التي تغلق عليه أي نافذة نحو التحرر والانعتاق. وتؤكد الكاتبة في ورقتها التأثير السلبي للانقسام في فلسطين على مشاركة المرأة في الحياة العامة في غزة، حيث تدفع المرأة فاتورة تراجع منسوب الحريات العامة والشخصية. مؤكّدة ضرورة اعتبار حقوق المواطنة الكاملة للمرأة كناظم للعلاقات بين المواطنين والدولة، وعلى قاعدة تساوي الجميع في هذه الحقوق بصرف النظر عن الجنس، أو الدين، أو اللون، أو الاعتقاد، وهناك دول إسلامية مثل: تركيا، وماليزيا، وإندونيسيا، اعتمدت قوانين مدنية تحظى المرأة

فيها بحقوق المواطنة الكاملة.

وبسلاسة تنتقل بنا الكاتبة إلى الثورات العربية التي عرفت بالربيع العربي، وما خلقته من مناخات أعادت الاعتبار للشعب بكل فئاته وقواه الحية، ففي تونس ولاحقاً في مصر طُرح شعار "الشعب يريد" و"إرحل"، وتطويرهما إلى طرح مطلب "العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية". ورغم امتلاك هذه الثورات لمقوّمات التحول إلى حالة ثورية تتجه نحو التغيير الشامل. إلا أنّ ما حصل لاحقاً بعد سقوط بعض الأنظمة، قلب كل التوقعات المتفائلة، وأعاد الوضع إلى المربع الأول أي مربع الأزمة، أزمة التغيير واستعادة الشعب لولايته، وهو ما دعا إلى بروز مصطلح "الخريف العربي" للدلالة على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في أعقاب الحراكات السياسية الاجتماعية الجارية. وصعود الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم في كل من مصر وتونس، وكشف حزب الإخوان المسلمين في البلدين بشكل سافر، عن أجندته المناهضة لحقوق المرأة ولمشاركتها في العمل العام. مستخدمين وسائل وأساليب من شأنها الانقضاض على المنجزات التي حققتها الحركة النسوية في كلا البلدين عبر عقود طويلة. وقد انعكس ذلك عبر التوجهات الأيديولوجية للتيار الإسلامي عند كتابة الدستور في كل من مصر وتونس. وفي هذا المجال تتساءل الكاتبة لماذا تنتخب النساء القوى المحافظة والتي لا تتجاوب مع مصالحها وحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية؟، وتجيب على ذلك بأن المرأة بحكم طبيعتها المحافظة إجمالاً، وبحكم التربية والقمع الاجتماعي، وبحكم تبعيتها لولاية الرجل ضمن الفهم التقليدي، فهي تتجاوب مع الفتاوى والخطاب الديني، اعتقاداً منها بقطعية أحكامهم، وكأنه كلام مقدّس. وفي الوقت ذاته فهي ترُجع ذلك إلى عدم وعي المرأة بحقوقها، وتدعو القوى والأحزاب الديمقراطية والمنظمات المدنية بتعزيز صلتها مع النساء في القاعدة، وتوعيتهنّ لذاتهنّ وحقوقهنّ الإنسانية. خاصة وأن التحدي القادم هو الأخطر والأعقد، حيث امتلكت قوى الإسلام السياسي شرعية إدارية وشعبية في بعض الدول، من خلال صندوق الانتخاب، ومواجهتها تتطلب ائتلافات واسعة تضم مختلف القوى ومؤسسات المجتمع المدني، التي يجمعها برنامج وطني تحرري يقوم على أساس مجتمع ديمقراطي تعددي تُحترم فيه مبادىء حقوق الإنسان، وتحظى المرأة بمكانة لائقة من حيث الحقوق والعدالة الاجتماعية والمشاركة المتكافئة، واعتبار ذلك أولوية لكافة القوى السياسية والاجتماعية التي تؤمن بهذه القيم وتدعو لها. ولا تُقصر الكاتبة هذه الائتلافات على الصعيد الوطني، بل تدعو إلى توسيعها في البلدان العربية، من أجل تكريس منظومة عمل مشترك في مواجهة الاتجاهات الأصولية التي تنسق فيما بينها على المستويين: الإقليمي والدولي ضمن حركة الإخوان المسلمين. وفي هذا الإطار فهي تدعو إلى صياغة نموذج جديد لبرلمان صوري عربي يُحاكي الواقع الجديد كشكل

من أشكال التعبير الجمعي الضاغط، ويُشكّل منبراً ديمقراطياً للنقاش المشترك لمجمل القضايا السياسية والاقتصادية والفكرية والقانونية، ومن أجل كسب الرأي العام في مواجهة حالة من الردّة الاجتماعية والتخلف الثقافي، وتوحيد الرؤى والسياسات وتوسيع قاعدة المواجهة وحماية المكتسبات.

وكانت الورقة الخامسة جرداً لمختلف النشاطات والتدريبات التي قام بها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، استعداداً لعقد البرلمان على المستويين: المناطقي والمركزي، التي قدمتها الناشطة تغريد دعيبس. حيث استهدفت هذه النشاطات والتدريبات، نشر المعرفة وتعميمها بالصياغات والمقترحات الهادفة إلى إقرار تشريعات فلسطينية تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وحشد التأييد لهذه الصياغات والمقترحات في أوساط النساء، والرأي العام، وأعضاء المجلس التشريعي، وغيرهم من قادة الرأي، والسياسيين، والكتّاب، والصحافيين، ورجال الدين، وأصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي المجتمع المدني الفلسطيني بمنظماته وهيئاته ومؤسساته وأحزابه ونقاباته، وتوفير فرصة لمراجعة المقترحات القانونية الخاصة بالمرأة، والتدريب على مهارات التفاوض، وتشكيل مجموعات الضغط، واستخدام مُختلف الوسائل بما فيها الإعلام لهذه الغاية. كما تستعرض في ورقتها برنامج التدريب وأسماء المدربين والمدربات، وردود الفعل المجتمعية والشعبية على ذلك. يُضاف إلى ذلك توثيق النقاشات التي دارت في البرلمانات التحضيرية، التي عُقدت في المدن الرئيسية في الضفة الغربية في كل من مدينة نابلس، والخليل، والبرلمان المركزي الذي عُقد في مدينة رام الله، وذلك بالتزامن مع عقد ورشات عمل مفتوحة في قطاع غزة، حيث تركّز النقاش على وضعية المرأة الفلسطينية في القوانين النافذة في فلسطين، التي تعددت مصادرها من القانون العثماني إلى القوانين الانتدابية البريطانية، والقانون الأردني المُطبّق في الضفة الغربية، والقانون المصري المطبّق في قطاع غزة، وما تلاها من جملة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فُرضت وطُبّقت في فترة الاحتلال الإسرائيلي. شارك في كل من هذه البرلمانات وعلى مدار يومين ٨٨ عضواً مناصفة ما بين الرجال والنساء من لجان المناطق، ومجموعات الضغط والمفاوضة، وممن تلقوا التدريب. إضافةً إلى ناشطين/ات، ومهتمين/ات في القضايا الخاصة بالمرأة من المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء، وأعضاء مهتمين من المجلس التشريعي الفلسطيني.

لم تقتصر نشاطات "البرلمان الصوري: المرأة والتشريع" على التدريب، وإنما تم تنفيذ ندوات ومناظرات وأيام دراسية حول أهمية التشريعات والقوانين في حياة المرأة، والثغرات الموجودة في القوانين، التي تنتقص من حق المرأة. كما نفذت معارض في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، حيث تم عرض الرسومات المتعلقة بالبرلمان

الصــوري، ومعرض كاريكاتير تم فيه عــرض (٥٠) كاريكاتيراً للفنان الأردني جلال الرفاعي، تعكس واقع المرأة الفلســطينية وقضاياها وهمومها، والقضايا التي تتعلق بحقوقهــا في مجــال العمل والتعليم، وصياغة القوانين، والمشــاركة في بناء المجتمع الفلســطيني، هذا بالإضافة إلى اســتخدام كافة المواد الخاصة بالحملة الإعلامية وتوزيعهــا، وإقامــة معرض للكتــاب. كل ذلك تم بالتنســيق بين المؤسســات والمراكز النسوية والجامعات ونشطاء ونشيطات المجتمع المدني.

وتُنهــي بأنّ هذه المبادرة الخلّاقة ما زالت آثارها تتفاعل حتى الآن، كما أن ما تم من نقاشات تُستخدم في بلورة مسوّدة قانون العقوبات، والتعديلات المطلوبة على قانون الأســرة الفلســطيني، وبما يضمن كرامة المرأة وكذلك أفراد الأسرة، وعدم التمييز ضد المرأة.

وفي النهاية أتمنى من الجميع قراءة معمّقة لمحتوى هذا الكتاب، والاستفادة من هذه التجربــة في كل عمل ينتج عنه تغيير فــي النظم والعلاقات المجتمعية، وفي المقدمة منها العلاقة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وفي المجتمع، التي يجب أن تكون قائمة على أســاس الاحترام وحفــظ الكرامة، والعدالة والمســاواة. وأن تعمل النســاء في المؤسســات الأهلية وفي الأحزاب على تشــكيل أوسع ائتلاف وطني وعربي من أجل تكريس قوانين ومفاهيم ومبادئ، تقوم على أساس المساواة بين المرأة والرجل، وتعزز حقوق الإنسان.

زهيرة كمال

شكر وتقدير

شكّل البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع نقطة تحوّلٍ في حياة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فضلاً عن كونه حدثاً تاريخياً بالنسبة للناشطات في مجال حقوق النساء الفلسطينيات وللشخصيات النسوية، ولعل ما جعل من هذا الحدث لحظة تاريخية بالنسبة للحركة النسوية الفلسطينية، هو مثابرة وشجاعة كل أولئك الذين شاركوا في البرنامج – رغم الهجمات المتطرفة والمستمرة التي هدفت إلى تعطيل الأنشطة المخططة للبرلمان الصوري وإنهائها– فضلاً عن المسائل الأساسية التي أُثيرت بشأن حقوق المرأة والرؤية المتعلقة بدولة قومية فلسطينية.
لذا فإننا نتوجه أولاً بالشكر لموظفات وموظفي البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة، اللواتي/الذين كانوا رأس الحربة في مواجهة هذه الهجمات المتطرفة، التي اتسمت أحياناً بطابع شخصي، ولكنهن/م تمسكن/تمسكوا على الدوام بمواقفهن/م المتبنية لحقوق النساء، وعززوا هذه المواقف، ومارسوا العمل السياسي الإضافي حتى اللحظة الأخيرة بغية حشد الدعم لهذه القضية.

كما نُعبّر عن عرفاننا وتقديرنا بشكل خاص، لمديرة البرنامج حنان عبد الرحمن رباني، وللمساعدتين الإداريتين: غدير عابدين، ونينا عطا الله، وللمنسقات الإعلاميات في الضفة الغربية: غادة دعيبس، ورندة شرف، ومأمون عتيلي، وللمحامية حليمة أبو الصلب، ولمنسقات الضغط والتأثير في وسط وجنوب وشمال الضفة الغربية كل من لطفية الشريف، وخلود شرباتي، وتغريد دعيبس، ولطاقم غزة المؤلف من مديرة المشروع مروة قاسم، والمساعدتين الإداريتين: منى جابر، ووفاء موسى بعلوشة، وللمنسقة الإعلامية ناهد أبو طعيمة، ومساعدتها سيلا درويش، وللمنسقة المتطوعة منال نواجحة، وللمستشار القانوني كارم نشوان، ولمنسق لجنة المتطوعين عبد الرحمن عسولي.

والشكر الجزيل موصول أيضاً إلى أسمى خضر من الأردن، التي وضعت خبرتها القانونية الواسعة في متناول البرنامج ، وإلى رندا سنيورة التي بذلت جهوداً جبارة في الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بالضغط والتأثير في الضفة الغربية.
كما نُعرب عن تقديرنا أيضاً لسعد حميد، وعزة قاسم، واعتماد مهنّا، ونهضة يونس، من قطاع غزة، اللواتي قاموا بتقديم الدعم الفني والمهني اللازم لطاقم غزة، فضلاً عن إجراء الدورات التدريبية، والذين لم يكن من الممكن تنظيم الأنشطة في غزة بدون مساعدتهن.

أما حنان البكري وسريدا حسين، من طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فقد قامتا بتخطيط العديد من الأنشطة المطلوبة وتنفيذها بالتزام ومهنية عاليتين في الضفة الغربية، والتي شملت تدريبات في مجال القانون وورش عمل في مجال القيادة.

ونتوجه كذلك بالشـكر الجزيل إلى عضوات اللجـان التحضيرية المختلفة جميعهن، اللواتي أُدرجت أسماؤهن في الملحق، إلى جانب المئات من الأشخاص المتفانين – من طلبة، وعاملين في الرعاية الصحية، ونساء من القاعدة الشعبية، وأساتذة جامعيين، ومسؤولين حكوميين، وزعماء دينيين، وناشطين مجتمعيين، ومعلمين، واختصاصيين اجتماعيـين، وصحفيـين، وغيرهم الكثيـر اللذين وهبـوا وقتهـم ومهاراتهم لدعم البرنامـج. لن يكـون بمقدورنا مهما حاولنـا إيفاء مسـاهماتهم اللامحدودة حقها، ولكننا نتقدم من كل واحد/ة منهن/م بأسمى آيات تقديرنا وامتناننا.

ونتوجـه أيضـاً بالشـكر الجزيل إلـى مارغـو أوكازاوا راي، وإلى غويـن كيرك على توجيههما ومسـاعدتهما في تحرير هـذا الكتاب، وإلى صابرين سـالم على الدعم الإداري، ومهند عطوان على الدعم الفني

وأخيراً، نعرب عن عميق تقديرنا لمها أبو دية التي بفضل رؤيتها ومثابرتها وتصميمها خرج هذا الكتاب إلى النور.

مقدمة

البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع
أسباب وضع إستراتيجية قانونية؟[1]

مَثَّلَ اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تغييراً بنيوياً كبيراً في تاريخ فلسطين والشعب الفلسطيني. وقد شكّل، بالنسبة للبعض، اختراقاً يزخر بالفرص والأمل والإلهام، بينما اعتبره آخرون تحولاً في الاتجاه الخاطئ بكافة المقاييس، مُجادلين بأن هذا الاتفاق لم يُلبّ المطلب الأساسي المتمثل بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وبأن الفلسطينيين سيبقون شعباً يعيش تحت الاحتلال، في حين لم يحصل فلسطينيو الشتات على حق العودة. وبالتالي اعتُبر هؤلاء قبول الاتفاق انتكاسة سياسية بدلاً من اعتباره تقدماً. وضمن صفوف المعارضة، استغل الإسلاميون الفرصة لتعزيز قاعدتهم الجماهيرية الداعمة وتحصين موقعهم في الدولة الناشئة.

ولإدراكنا بأنّ إقامة السلطة الفلسطينية الجديدة سيترتب عليه نشوء سلطة تشريعية في البلاد، فقد اعتبرنا، كمجموعة مؤثرة من الناشطات النسويات والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، أنّ هذه اللحظة تنطوي على فرصة لإدماج حقوق المرأة ومصالحها في الهيكل والتنظيم السياسي الناشئ للمجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو. وفي الأجواء البهيجة التي رافقت إقامة سلطة فلسطينية جديدة، بدا أن هناك فرصة كبيرة لإصلاح النظام القانوني القائم وتغيير علاقات وهياكل القوة القديمة التي تضر بمصالح المرأة إلى علاقات وهياكل جديدة للقوة، قائمة على الشفافية والمساءلة.

كما نظرنا إلى هذا التحول أيضاً باعتباره فرصة لبناء تحالف يجمع القوى الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان، والحركة النسوية، من أجل التأثير في القانون الفلسطيني، والدفع بأجندة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان تكون منسجمة مع الأجندة النسوية.

ولا نُذيع سراً بالقول أننا رغبنا أيضاً في إيجاد صيغة ما لإشراك الجمهور في حوارات حول دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، وتم ترجمة هذا التوجه من خلال ما أصبح يعرف بالبرلمان الصوري للمرأة الفلسطينية بوصفه آلية لإدراج مصالح النساء ضمن الخطاب والبرنامج الوطني، ووسيلة لمأسسة حقوق المرأة ومكانتها القانونية.

ما هو الوقت «المناسب»، وما هي الظروف «المناسبة» لتسعى المرأة للحصول على التمثيل القانوني وعلى حقوق الإنسان بشكل كامل؟ وكيف ينبغي لها أن تفعل ذلك؟ وما الذي سيحدث عندما تفعله؟ وكيف يتم استيعاب هذه الأسئلة عندما

١ قدمت سريدا عبد حسين الأبحاث الأولية ومسودة الخطوط العريضة لهذه المقدمة

تكون النســاء جزءاً من شعب مستعمر؟ تلك هي الأسئلة التي شكّلت محور توجهات البرلمان الصوري للمرأة الفلسطينية.

مسعى المرأة الفلسطينية

ليســت المرأة الفلســطينية هي الوحيدة التي تســعى لإحقاق حقوقهــا في المواطنة الكاملــة. كما أنها ليســت الفئة الوحيدة التي تســعى لتحقيق حقوقهــا أثناء نضال شــعبها من أجل التحرر من نير الاستعمار أو حكم المستبدين والطغاة. فهناك المرأة المصرية التي تجّســد أحد الأمثلة الحديثة على انتشــار وعي الناشــطين في مجال حقــوق المرأة في جميع أنحاء العالم. وقد لخصت محامية وناشــطة من أجل حقوق الإنسان هذا التحدي بعد «الربيع العربي» في العام ٢٠١١ بما يلي:

> «ثّمة مشــكلة... وينبغــي التعامل معها الآن، لأنه ما لم يتم ذلك، فســندخل مرحلــة لا تنخــرط فيهــا المرأة فــي الحياة العامــة، أو في المجتمــع، أو في السياسة، وستتلاشى أدوارها إذا لم نطالب بها"[٢].

لا مفّر من أن تعتمد النساء وغيرهن من الفئات المهمشة على الدولة لتنفيذ وحماية حقوقهن الكاملة. وإذ يعتبر الدستور الوطني القانون الأعلى للبلاد، والإطار القانوني للــدول القوميــة الذي يُحــدد الحقوق والضمانــات القانونية لمواطنيهــا، فإن هناك غرضاً آخر من الدســتور يتمثل في مأسســة مفهوم «ســيادة القانــون» على صعيد السياســات والممارسات، ولهذا فقد سعت النســاء خلال العصر الحديث للحصول على اعتراف الدولة ودعمها، على أن يتم تقنين ذلك في صكوك قانونية، لأنّ النساء كثيــراً ما تعرضنّ لممارســات ومعتقدات ثقافية ودينية تقليديــة تميّز ضدهنّ، وفي كثير من الحالات، تضر بهنّ بشــتى الطرق. وهنا يجب التنويه أنّ النســاء بتن يدركنّ أن وجود القوانين والسياســات لا يمكن أن يضمن حقوق المواطنة والمســاواة الكاملة للمرأة مرة واحدة ، وذلك بسبب المعتقدات والممارسات المتأصلة.

تطبق بعض البلدان معايير قانونية متعددة وغالباً ما تكون متناقضة ومتضاربة وذلك من خلال اســتخدام القوانين الدينية والعرفية جنباً إلــى جنب مع القوانين المدنية. وفــي هذه الحــالات لا يمكن أن تؤدي «ســيادة القانون» دورها على النحو المنشــود، ما يلحق الضرر بالنســاء[٣]. وإلى جانب العديد مــن الدول العربية والأفريقية، تعتبر فلسطين مثالاً على مشكلة المرأة التي تتأثر سلباً جراء النظام القانوني المتعدد.

ومــن المفيــد الإشــارة إلى أنّ الغــرض من هذه المقدمــة هو توفير بعــض المعلومات التاريخيــة، خاصة تلك المتعلقة بالنظام القانوني الفلســطيني، التي مهّدت الطريق لإنشــاء البرلمان الصوري الفلســطيني: المرأة والتشــريع، والنظر إلى نضالات المرأة

---

٢ «النساء يطالبن بالمساواة في صياغة مصر الجديدة»، منظمة العفو الدولية، تشرين الأول ٢٠١١. من الموقع: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/050/2011

٣ Ewelukwa, Uche U. May 2002. Post-Colonialism, Gender, Customary Injustice: Wid-ows in African Societies, Human Rights Quarterly, 24(2): 446-447.

الفلسطينية في إطار الجهود المبذولة في البلدان الأخرى حيث استخدمت النساء استراتيجيات مماثلة لإحداث تغييرات هيكلية هدفها تمكين المرأة.

لمحة تاريخية عن النظام القانوني الفلسطيني

منذ القرن السادس عشر وحتى اليوم، حُرم الشعب الفلسطيني من حقه الكامل في تقرير مصيره، أي من القدرة على رسم طريقه المستقبلي. ومن تجلّيات ذلك عدم وجود إرث قانوني وطني نابع من تطوره الاجتماعي والسياسي الفريد بل على العكس، فقد عايشنا تاريخاً طويلاً من النظم القانونية المختلفة، المتناقضة أحياناً، التي أنشأتها سلطات مختلفة جاءت من الخارج. وبشكل عام يمكن تقسيم التاريخ القانوني الفلسطيني إلى أربع فترات: الحكم العثماني (١٥١٦-١٩١٧)، والانتداب البريطاني (بدأ فعلياً في العام ١٩١٨، لكن رسمياً من ١٩٢٢-١٩٤٨)، والوصاية الأردنية على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والإدارة المصرية لقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٦٧)، والاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧ حتى الآن)[٤].

وخلال الفترة الأولى من الحكم العثماني، كان النظام القانوني «مبنياً أساساً على مبادئ الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي والأعراف والقرارات الصادرة عن السلطان (الحاكم)»، ثم شهد هذا النظام تغييراً تدريجياً، وشيئاً من العلمنة والتحديث، تمهيداً لإقامة علاقات تجارية مع أوروبا[٥]. وفي العام ١٩٢١، وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩١٧ ونهاية الحرب العالمية الأولى، قامت عصبة الأمم بتقسيم الأراضي العربية التي كانت خاضعة لسيطرة الإمبراطورية العثمانية – الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا – بين فرنسا وبريطانيا، الدولتين المنتصرين في الحرب، من خلال آلية قانونية أطلق عليها «انتداب»، أي سلطة قانونية لحكم هذه الشعوب «إلى أن يحين الوقت الذي تُصبح فيه قادرة على النهوض وحدها»[٦]. وقد منحت فرنسا حق الانتداب على لبنان وسوريا، بينما منحت بريطانيا حق الانتداب على الأردن وفلسطين[٧].

أبقى الانتداب البريطاني على بعض الأنظمة والقوانين العثمانية، مثل قوانين الأراضي ونظام الملل المتعلق بقوانين الأحوال الشخصية[٨]، وأضاف إليها جوانب من

---

٤ معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، «الوضع القانوني في فلسطين» ٥ أيار، ٢٠١٤. من الموقع: http://lawcenter.birzeit.edu/iol/en/index.php?action_id=210.

٥ المصدر نفسه.

٦ ميثاق عصبة الأمم، المادة ٢٢. من الموقع: http://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp#art22.

٧ لمزيد من المعلومات حول التاريخ القانوني لفلسطين، انظر «الوضع القانوني في فلسطين»، معهد الحقوق – جامعة بيرزيت. متوفر في الموقع: http://lawcenter.birzeit.edu/iol/en/index.php?action_id=210 ، و "النظام القضائي المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة: الحاضر والمستقبل"، تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، ١ حزيران ١٩٩٤. متوفر في الموقع: http://www.icj.org/the-civilian-judicial-system-in-the-west-bank-and-gaza-present-and-future/

٨ مجلة الأحكام العدلية تحوي القوانين التي تنظم جميع المسائل الشخصية والعائلية. انظر تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين، ١٩٩٤، ص ١.

القانون المشترك البريطاني. ومن ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، تم إصدار قوانين مصرية وأردنية إلى جانب القوانين العثمانية والبريطانية، فكانت النتيجة نشوء نظام قانوني مختلط: قانـون عثمانـي وبريطاني وأردني فـي الضفة الغربيـة، وقانون عثمانـي وبريطاني ومصـري في قطاع غزة. وفي حزيـران ١٩٦٧، احتلت إسـرائيل قطاع غزة والضفة الغربية[٩]، وتم على الفور اسـتحداث الأوامر العسـكرية الإسـرائيلية لتوجيه وتنظيم الأنشـطة العسـكرية الإسـرائيلية، وحماية المصالح الإسـرائيلية فيما أصبح يعرف بـالأرض الفلسـطينية المحتلة[١٠]. وقد قام الاحتلال العسـكري الإسـرائيلي بتصميم وإنشـاء هياكل اقتصادية وسياسية واجتماعية على أسـاس هذه الأوامر العسكرية. وهذا ما يشـير له المحامي رجا شـحادة بالقول أنّ «الاحتلال الإسرائيلي اعتمد على الحكم بالقانون: فقد تم إحداث معظم التغييرات من خلال أوامر قانونية»[١١].

تم بموجب اتفاقية أوسـلـو[١٢] إنشاء السـلطة الوطنية الفلسـطينية في العام ١٩٩٤ لتحكـم الضفـة الغربية وقطاع غزة[١٣]. شـكّل هذا الأمر فرصةً وتحديـاً، في آنٍ معاً، للقيادة الفلسـطينية والشعب الفلسطيني لتصور واستحداث منظومة قانونية وثقافة قانونية خاصتين بنا كشـعب فلسطيني. وقد دشـنت تلك اللحظة بداية إقامة الدولة الفلسطينية، رمزياً وعملياً، وهي لحظة لطالما حلم بها الفلسطيني وقاتل من أجلها.

ورغـم أن فترة ما بعد أوسـلو كانت زاخـرة بالاحتمالات، إلا أنها أنتجـت أيضاً قدراً من الارتباك والجدل، وأثارت العديد من الأسـئلة القانونية والسياسية والعملية التي تراوحت ما بين العويصة والبسيطة، ومن هذه الاسئلة:

- هل ينبغي أن تكون فلسطين دولة علمانية أم إسلامية؟
- كيـف ينبغي إصلاح المبادئ والإجراءات القائمة، سـواء الجنائية أو المتعلقة بالعدالة المدنية؟ وهل يجب إلغاء بعضها بالكامل؟
- ما هي المصادر اللازمة للإصلاح التي تشمل القوانين والاتفاقيات الدولية؟
- ما هي أنواع التنمية المؤسسية والمهنية المطلوبة؟

---

٩ ربحت إسرائيل الحرب البرية ضد الدول المجاورة، مصر والأردن وسوريا، فاستولت على غزة وشبه جزيرة سيناء من مصر، والضفة الغربية والقدس الشرقية من الأردن، وهضبة الجولان من سوريا.

١٠ تستخدم الهيئات الرسمية مصطلح «الأراضي الفلسطينية»، ولكننا آثرنا استخدام «الأرض الفلسطينية»، للدلالة على أن المجتمع الفلسطيني هو كيان واحد تحتله إسرائيل.

١١ انظر الدراسة التي أجراها رجا شحادة عن الأوامر العسكرية الإسرائيلية، «قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية»، ص. **vii**. رام الله، فلسطين: مؤسسة الحق/ القانون من أجل الإنسان، ١٩٨٨.

١٢ لمناقشات أوفى حول مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو، انظر، على سبيل المثال، «مؤتمر مدريد للسلام»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢١ (٢) (شتاء ١٩٩٢)، ص ١١٧–١٤٩، و «Oslo Explained», Al-Jazeera America, 13 أيلول 2013. **متوفرة في الموقع:** http://america.aljazeera.com/articles/2013/9/13/oslo-accords-explained.html.

١٣ قُسّمت الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث وحدات إدارية، وهي المناطق (أ) و(ب) و (ج). ومن الناحية النظرية كان الغرض من ذلك تحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، أو بإسرائيل، أو بكليهما. لكن، من الناحية العملية، تستبد إسرائيل بالسيطرة المطلقة على جميع هذه المناطق.

- ما هي أنواع التعليم والتوعية اللازمة لبناء جمهور يتمتع بالوعي والقدرات؟
- ما هو الدور المنوط بالمرأة في تقرير مستقبل القانون الفلسطيني، وكيف يتم تكريس حقوقها قانونياً؟
- ما هو الدور السياسي للمرأة في الدولة الفلسطينية؟

في نهاية المطاف يُمكن تلخيص الأسئلة الأساسية في: من هو المواطن الفلسطيني؟ وأي مواطن ستكون حقوقه، ومصالحه، وعمله، وكرامته محمية بالكامل؟ وماذا سيكون وضع المرأة في ظل وجود طيف متنوّع من الأحزاب السياسية في البلد؟

المرأة والنظام القانوني الفلسطيني

كما ذُكر أعلاه، فقد أبقت القوى الأجنبية التي حكمت فلسطين على القوانين التي كانت قائمة وقت قدومها إلى البلد، وبنفس الوقت قامت كل منها بسن تشريعات موازية. ومن الواضح أنّ هذه القوانين تصوغ العلاقات بين الجنسين ودور المرأة في المجتمع الفلسطيني، ولو قمنا باستعراض وجيز للأدبيات المتعلقة بالظروف المحلية فسنجد أنّ النظام القانوني الحالي قد ساهم إلى حد كبير في عدم تكافؤ العلاقات بين الجنسين، وتعزيز اعتماد المرأة على الرجل. كما ساهم من ناحية أُخرى في دفع المرأة لتنشد دوراً مستقلاً يجعل منها مُشاركة مُنتجة في الحيز العام ويمنحها مكانة قانونية كاملة[١٤]. ورغم أن النظام القانوني الحالي قد وضعته القوى المسيطرة، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تتخذ أي موقف واضح إزاء هذا الموضوع أو غيره من القضايا المتعلقة بالمرأة، ولم تُبدِ أي «استعداد للتحضير لإجراء إصلاحات قانونية» في هذه المسائل قبل أو أثناء أو بُعيد إنشاء البرلمان الصوري[١٥].

وبوصفه لبنة أساسية في أساس النظام القانوني الفلسطيني الحالي، يترك نظام الملل العثماني الذي استخدمه الأردنيون أساساً لقانون الأحوال الشخصية آثاراً كبيرة على حياة المرأة. ويرى شحادة أن قانون الأحوال الشخصية هو الجانب الوحيد من القانون المستخدم في فلسطين الذي يستند إلى القانون الديني.

> «أصبح من المقبول أنّ القوانين العلمانية تُطبّق على جميع المسائل القانونية، والعقود، والقانون الجنائي، والمخالفات المدنية، والقوانين التجارية، وغيرها، باستثناء المسائل المتصلة بالأحوال الشخصية»[١٦].

من هنا، تُشكّل القوانين الدينية المتعلقة بالأسرة (الأحوال الشخصية) – سواء الإسلامية أو المسيحية – نقطة تقاطع للنضال من أجل حقوق المرأة الفلسطينية.

---

١٤ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، نحو المساواة: دراسة وضع المرأة الفلسطينية في القانون الحالي، رام الله، فلسطين، ١٩٩٥.

١٥ جاد، إصلاح، المرأة على مفترق الطرق والحركة النسوية الفلسطينية بين القومية والعلمانية والإسلاموية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين، حزيران ٢٠٠٨، ص. ١٠٥.

١٦ شحادة، قانون المحتل، ص ١٠٧.

وكمـا هو الحـال في المجتمعات الأخرى حيث الإسـلام هـو الدين السـائد، «يُعتبر قانون الأسـرة الإسلامي (الأحوال الشـخصية) مجالاً للسّجال بين القوى المحافظة والأصوليـة، من جهة، والتيارات الحداثيـة والليبرالية، من جهة أخرى»[١٧] . لكن لماذا يتـم النضال ضد القوانين التي تحكم سـير الحياة الأسـرية؟ ذلك لأنّ الأسـرة هي السـاحة التي تعاني النساء فيها عادةً من السـلطة، والسطوة، وآثار الهيمنة الأبوية، والسـيطرة، والتهميـش، والتي غالباً ما يتم التعبير عنها مـن خلال العنف العاطفي والجسـدي. ورغم أن عملية مأسسـة وشـرعنة هيمنة الرجل على المرأة في الأسرة تُسوّق غالبا على أنها «حماية» للنساء والأمة، إلا أنها تخدم المصالح الأبوية في المقام الأول.

حقوق المرأة وبناء الأمة

لعبـت الحملات التي اسـتهدفت تقنين حقوق المرأة وإصلاح القوانـين القائمة دوراً حاسـماً في تمكين وتحرير المرأة في مختلف أنحاء العالـم، من أقدم الدول القومية الأوروبية وحتى الدول التي أُنشئت بعد الاستعمار، حيث خُلق الصراع الأهلي والنزاع المسـلح، بعكـس ما هو متوقع، فُرصـاً للإصلاح القانوني، ومـن الأمثلة على ذلك ما حدث في الجزائر، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا، ونيكاراغوا، ومؤخراً في مصر[١٨] .

وتؤدّي هذه الحملات ثلاثة أغراض مهمة في مجال بناء الأمة وإعادة بنائها، وهي:

١. تُثير مناقشات وحوارات مفتوحة على مستوى المجتمع والتجمعات المحلية– تتطـور أحيانـاً إلى صراعات حـادة تصل حـد العنف – حـول دور المرأة، والقضايا المتعلقة بها، وحقوقها في المجتمع، والقيم والافتراضات الثقافية الدفينـة التي تصوغها. وخلال هـذه الحوارات، يتم الكشـف بوضوح عن وجهات النظر المسـلّم بها، وتحديد هوية أصحابهـا – وفي بعض الأحيان إخراجهم من مخابئهم، بحيث يمكن إخضاعهم للمساءلة.

٢. تُجبـر حملات الإصلاح القانوني الناشـطين في مجال حقـوق المرأة على وضـع رؤية لتحريـر المـرأة وتمكينها، وصياغـة مطالب محـددة من أجل التغيير. وتكشـف هـذه العملية أيضـاً النقاب عن وجهات نظـر متباينة – ومتضاربـة في بعض الأحيان – أثناء قيام أولئك الذين يشـاركون عن كثب

١٧ عبد الله النعيم، قانون الأسرة الإسلامي في عالم متغير: مورد عالمي (لندن: زد بوكس، ٢٠٠٢)، ص. ١.

١٨ انظر مثلا: عن الجزائر، Moghadam, Valentine M. Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East(3rd ed.). (Boulder CO:Lynne Rienner, 2013).
عن كولومبيا، Morgan, Martha I., and Buitrago, Monica Maria Alzate,"Constitution-Making in a Time of Cholera: Women and the 1991 Colombian Constitution," Yale Journal of Law & Feminism, 353 (1991-1992).
عن جنوب أفريقيا، Albertyn, Catherine,"Women and the Transition to Democracy in South Africa," ActaJuridica 39, 1994.
عن نيكاراغوا، Randall, Margaret, Sandino's Daughters: Testimonies of Nicaraguan Women in Struggle (rev. ed.). (NJ: Rutgers University Press, 1995.

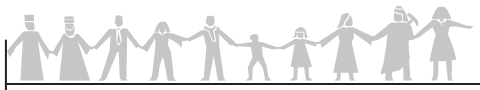

في تنظيم الحملة بتحديد القضايا، وتوضيحها، وبلورتها.

٣. توفّر حملات الإصلاح القانوني منتدىً هاماً تتمكن الحركة النسوية من خلاله من اكتساب معرفة عميقة بحالة المجتمع الذي تحاول تغييره، وما يتطلبه ذلك من أولويات واستراتيجيات للمضي قدماً.

أُتيحت للنساء الفلسطينيات فُرص للتأثير في الإصلاحات القانونية بدرجات متفاوتة، وتجلّى ذلك بصورة خاصة خلال فترة ما بعد أوسلو، حيث أدّت القيود التي تضمنتها اتفاقات أوسلو، وطبيعة السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة، وغياب أيديولوجية أو أجندة اجتماعية – سياسية مترابطة إلى نشوء فراغ كان ينطوي أيضاً على فرص للعمل. وقد لاحظت الناشطات النسويات هذه الحالة الانتقالية واستثمرنها لمحاولة إفساح المجال أمام مساواة النوع الاجتماعي وتحرير المرأة.

ورغم أنّ البحث القانوني المتعلّق ببرنامج البرلمان الصوري قد بدأ في العام ١٩٩٤، إلا أننا قمنا بتصميم وتنفيذ هذا البرلمان خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٨، بوصفه وسيلة لإثارة الحوارات والمناقشات العامة. كنا نأمل في التوصّل إلى شيء من توافق الآراء بشأن حقوق المرأة ووضعها ودورها في المجتمع الفلسطيني، لكننا واجهنا تحديات وعقبات مزعجة للغاية في محاولتنا إسماع أصواتنا وخبراتنا ومصالحنا للمجتمع الناشئ ودفعه لتبنيها. واستذكاراً لما حدث، كانت هذه التحديات والعقبات نذيراً لما حدث بعد ذلك بحوالي عقدين، والذي اتخذ مثلاً شكل هجمات شعواء ومتكررة شنّها إسلاميون في تونس ومصر ضد البرلمان الصوري إبّان الربيع العربي.

فيما يلي مجموعة من المقالات ووجهات النظر لعدد من المُنظِّمات الرئيسات للبرلمان الصوري، وهنّ: مها أبو دية، وساما عويضة، وتغريد دعيبس، وريما نزال، ورندا سنيورة، وقد حملت وناقشت عناوين حاولت الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الفُرص التي حاولنا اغتنامها؟
- ما هي الإستراتيجيات والأساليب التي استُخدمت، ولماذا وكيف تم إعدادها؟
- ما هي التغييرات التي تم إحداثها؟
- ما هي الدروس المستفادة من ذلك؟
- كيف أثرت هذه الدروس المستفادة على وجهات نظرنا ونشاطنا لاحقاً؟

ورغم أن الذين كتبوا عن البرلمان الصوري كانوا أكثر، إلا أنّ هدفنا هنا هو توثيق هذه المبادرة البارزة، والإجابة على هذه الأسئلة من وجهات نظرنا، بوصفنا الجهة التي قامت بتصميم وتنظيم وتنفيذ برنامج البرلمان الصوري الفلسطيني.

النشاط النسوي الفلسطيني في الفترة الانتقالية

مها أبو دية

تلعب الحركات الشعبية دوراً مهماً في التحول نحو الديمقراطية، ومن الضروري إجراء تحليل لهذه الحركات من منظور النوع الاجتماعي. يسلّط هذا الفصل الضوء على المحطات الرئيسية في تطوير أهداف الحركة النسوية الفلسطينية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة ما بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، كما يُركّز على كفاح الحركة من أجل الحصول على مكان لها في عملية صنع القرار السياسي، والمحافظة على أجندتها في سياق سياسي شديد التقلب.

مرّت فلسطين في مرحلة كنا نأمل أن تكون عملية تحول ديمقراطي، من الاحتلال إلى بناء الدولة، باستخدام الأدوات الديمقراطية، ومنها مبدأ «شخص واحد، صوت واحد». ويُعدّ «البرلمان الصوري الفلسطيني: المرأة والتشريع» مثالاً على التفاعل بين علاقات النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي والقوى التي يطلق لها العنان في هذه العملية.

مقدمة

جرى تنظيم البرلمان الصوري الفلسطيني في فترة تاريخية اتسمت بالضبابية وغياب القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي ستحدث، وهو ما كان له أثراً رئيسياً في صياغة عملية التحضير للبرلمان الصوري وفي مجرياته ونتائجه. انبثقت فكرة البرلمان الصوري وتم تنفيذها في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، وهي مرحلة تحول في القوى السياسية وديناميكيات النفوذ على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، كان لها تأثيرها على الخطاب النسوي الفلسطيني، والتعبئة السياسية، والأولويات التنظيمية. خلاصة الأمر أن البرلمان الصوري يعطي مثالاً معبراً عن العوامل العديدة التي تؤثر في التحول السياسي، على النحو الذي لخصته الباحثة السياسية جورجينا وايلن:

> «... إنّ السياق التاريخي، وطبيعة النُخب السياسية والاختيارات التي تقوم بها، وعوامل التغيير وعلاقتها بقوى وديناميكيات النفوذ المتحولة على المستوى المحلي والإقليمي، وكذلك طول مدة التحول، كل ذلك يقرر كثيراً في عملية التحول وفي نتائجها»[١٩].

أفضت اتفاقيات «أوسلو» لسنة ١٩٩٣ إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء

١٩ جورجينا وايلن، ١٩٩٤، «المرأة والتحول الديمقراطي: تصور حول العلاقات بين الجنسين في المرحلة الانتقالية السياسية» السياسة العالمية، المجلد ٤٦، رقم ٣، ص. ٣٢٧-٣٥٤. مطبعة جامعة كامبريدج، ص. ٣٣١.

قاعدة جديدة للنفوذ تضم العديد من العائدين من المنفى[٢٠]. وكان على السلطة الفلسطينية أن تتنازع مع مختلف الهيئات المتنافسة في الغالب على النفوذ والمكان في خضم التنافس والتضارب في المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ولكي تحظى السلطة الفلسطينية بالمصداقية، كان عليها أولاً أن تُرسّخ شرعيتها لدى سكان الأرض الفلسطينية المحتلة الذين اتسموا بقدر عالٍ من التسييس والتعبئة، بفضل كفاحهم الطويل في ظل الإحتلال العسكري الإسرائيلي، وكان عليها ثانياً أن تَفعل ذلك من خلال عملية من المفاوضات الثنائية بناءً على علاقات نفوذ غير متكافئة. علاوةً على ذلك، فقد كانت السلطة الفلسطينية تّواقة لأن تُثبت مصداقيتها الدولية وأن يُتاح لها الدخول إلى المجتمع الأممي من خلال الأمم المتحدة وبالتالي، كانت السلطة الفلسطينية الحديثة النشأة مُنكشفة للغاية أمام إسرائيل، وأمام المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأمام التأثيرات الإقليمية والدولية المتغيرة في أعقاب حرب الخليج في سنة ١٩٩١.

كانت الحركة النسوية الفلسطينية جزءاً من هذه الديناميكيات المعقدة والمتضاربة، وفي مواجهة الواقع الجديد والمخاطر الإستراتيجية، شكّلت النساء الفلسطينيات كيانات جديدة ونظمنّ ائتلافات جديدة للتصدّي لهذه التحديات.

سياق ما بعد أوسلو: القوى الخارجية المحيطة

وفي سياق القوى الخارجية المحيطة، تأثرت الحركة النسوية الفلسطينية بمجموعة من العوامل الخارجية، بما في ذلك النشاط النسوي العالمي، والنشاط النسوي العربي في المنطقة، والاحتلال الإسرائيلي والحكم الاستعماري، وتأثير المانحين.

النشاط النسوي العالمي

جرى تنظيم البرلمان الصوري في وقت اتسم فيه وضع الحركة النسوية العالمية بمستوىً عالٍ من التعبئة والنشاط، والتي كانت تُنظّم نفسها للتأثير في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين سنة ١٩٩٥. وجاء منهاج العمل الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة تتويجاً لعقدين من جهود النساء في تنظيم أنفسهن، بدءاً من المؤتمر العالمي الأول في مدينة مكسيكو (١٩٧٥)، مروراً بالمؤتمر العالمي الثاني في كوبنهاغن (١٩٨٠)، ثم المؤتمر العالمي الثالث في نيروبي (١٩٨٥)[٢١]. وقد حشدت

٢٠ تشكل أوسلو ١ وأوسلو ٢ وبروتوكولات باريس الاتفاقيات الثلاث الرئيسية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والتي أتاحت قيام السلطة الفلسطينية وأسست لولايتها القانونية، وقسمت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المناطق ألف وباء وجيم وفقاً لمستوى الولاية القانونية للسلطة الفلسطينية. وتم استثناء القدس بشكل خاص من هذه الولاية، وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. والنقطة التي قلما يتم التطرق لها بخصوص نواقص هذه الاتفاقيات هي الفشل في دمج جماعات المجتمع المدني والمجموعات النسوية في مفاوضات السلام، وتركيزها الرئيسي على أجندة الأمن العسكري على حساب أجندة الأمن الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني المحتل.

٢١ http://www.un.org/en/development/developmentagenda/T

النساء جهودهنّ على المستوى العالمي في فترة التحضير لمؤتمر بيجين لمساءلة الدول عن تحقيق أهداف الأمم المتحدة بخصوص المساواة بين الجنسين، وأنتجت المفكرات النسويات البحوث والنظريات للنهوض بمبادئ المساواة والعدالة بين الجنسين، مع التركيز في البداية على إصلاح القوانين والسياسات، وكانت الناشطات النسويات والناشطون في قضايا المرأة الفلسطينية على اتصال وثيق بالحركة النسوية العالمية وانخرطوا في هذه النقاشات بنشاط، وبرزت إحدى النقاط الرئيسية المعقدة بالنسبة لوضعنا – تحت الاحتلال الإسرائيلي – وتتمثل في تحديد الطرف الذي ينبغي مساءلته عن تعزيز وحماية حقوق المرأة الفلسطينية، والسلطة الحكومية التي ينبغي الضغط عليها لإجراء إصلاحات في القوانين والسياسات.

النشاط النسوي العربي في المنطقة

شكّلت ظاهرة ربط النساء ما بين كفاحهنّ ضد الاستعمار والديكتاتورية والحكم الاستبدادي من جهة وأجندتهن النسوية من جهة ثانية تحدياً دائماً ومتوقعاً أمام الحركات النسوية المطالبة بالتحرر والديمقراطية للنساء وللمجتمع على حد سواء، وكما يحدث في فلسطين، بدأت النساء العربيات المناضلات من أجل العدالة بين الجنسين في عدة بلدان عربية بحشد جهودهنّ أولاً في دائرة الكفاح ضد الاستعمار والحكم الاستبدادي والدكتاتورية، وقادهنّ فهمهنّ العميق للظروف التي حدّت من حريتهنّ وحرمتهنّ من الوصول إلى الموارد والفرص المتكافئة للتطور إلى تحويل دفّة نضالهنّ نحو معالجة القضايا النسوية كذلك[٢٢]. وتباين نشاط المرأة العربية إزاء قضايا النوع الاجتماعي اعتماداً على السياقات الوطنية والهوية الشخصية لقائدات هذه الحركات. ففي لبنان، على سبيل المثال، نشرت القانونية النسوية لور مغيزل كتاباتها على نطاق واسع حول التمييز ضد النساء اللبنانيات سواءً بحكم الواقع أو بحكم القانون. وفي المغرب، حشدت النساء جهودهنّ حول إصلاح قانون الأسرة وفقاً لتفسير تقدمي للشريعة الإسلامية. أما في تونس، فقد قامت النساء بتعبئة الجهود حول وضع قانون علماني لجميع التونسيين بغض النظر عن خلفيتهم الدينية. علاوةً على ذلك، عملت بعض أبرز المنظمات النسوية العربية معاً في منتدى النساء العربيات «عايشة» ووضعن رؤية وجدول أعمال لتنسيق النشاط النسوي على مستوى المنطقة العربية بخصوص قضايا العدالة الإجتماعية[٢٣]. وعلى الرغم من انعزال النساء الفلسطينيات عن بقية العالم العربي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنّ المناضلات النسويات الفلسطينيات اعتبرنّ كفاحهنّ في سبيل إصلاح القوانين جزءاً من الكفاح الإقليمي للنساء العربيات الأخريات، وتعلمنّ الكثير من تجاربهن

٢٢ T R. Ray and A.C. Korteweg, 1999,"Women's Movements in the Third World: Identity, Mobilization, and Autonomy," Annual Review of Sociology, Vol. 25, pp. 47-71.

٢٣ تحت مظلة منتدى عايشة، نظم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ورشة عمل بعنوان «استبعاد المرأة العربية من الحماية الفعالة التي يوفرها القانون الدولي: دراسة حالة فلسطينية» أثناء المؤتمر العالمي للمرأة في بيجين في سنة ١٩٩٥. وفي متابعة لهذه الورشة، قامت منظمات نسوية في ثمانية بلدان عربية بكتابة دراسات حالة خاصة بهن حول موضوع استبعاد المرأة، وعرضت هذه الدراسات في مؤتمر إقليمي عقد في بيروت سنة ١٩٩٨.

المتنوعة[٢٤].

الاحتلال الإسرائيلي والحكم الاستعماري

في أعقاب الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران١٩٦٧، حشدت إسرائيل مواردها لسنّ العديد من القوانين التي تسمح للدولة الإسرائيلية بالسيطرة على الأرض والموارد وجميع جوانب الحياة الفلسطينية، وتم إصدار أكثر من ألف أمرعسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة لإحكام السيطرة على حركة الفلسطينيين وتجارتهم، وأصبحت جميع المسائل المتعلقة بالحياة المدنية تُدار من خلال الحكومة العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي ولّد شعوراً متنامياً بالمرارة ممزوجاً بالألم والمعاناة في أوساط المجتمع الفلسطيني الذي يعيش تحت نير الإحتلال نتيجة الآليات القانونية التي أوجدها الاحتلال عنّوةً وبسبب سياساته العنصرية التي هدفت إلى كبح المشاعر الوطنية الفلسطينية واحتجاز تطور المجتمع الفلسطيني.

قبل اتفاقية أوسلو، ساد توافق في الرأي بين الفلسطينيين على مقاطعة السلطات العسكرية حيثما أمكن ذلك، وتمثّلت إحدى الوسائل التي اتُبعت لتحقيق هذا التوجه من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية القائمة، والتي أُنشئت أثناء فترة الحكم الأردني للضفة الفلسطينية قبل العام ١٩٦٧، حيث كانت المنظمات الأردنية حينذاك تعمل باستقلالية تحت مظلة اتحاد الجمعيات الخيرية، والذي عمل على تنسيق تمثيل هذه المنظمات ونقل الأموال لها عبر الأردن[٢٥]. كان عدد المنظمات الخيرية والدينية يربو عن الألف، وتعمل على الإستجابة لمختلف أنواع الاحتياجات الأساسية للحياة المدنية، وقد فرضت إسرائيل ضوابط مشددة جداً على أية عملية للتنظيم المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وألزمت أيّة مؤسسة خيرية جديدة بالحصول على تصريح أمني ومصادقة من أمين سجل الجمعيات الخيرية الإسرائيلي، والذي يُعدّ جزءاً من الحكم العسكري.

ولكي يتحاشى النشطاء المجتمعيون الضغوط من جانب السلطات الإسرائيلية لدفعهم للتعاون معها والعمل كمخبرين لها، قاموا بتنظيم أنفسهم على شكل منظمات خاصة غير ربحية أو عملوا تحت مظلة هيئات ومؤسسات خيرية مسجّلة من قبل. وشهدت سنوات الثمانينات من القرن الماضي نمواً للنشاط المنظّم في مجال التنمية، والذي تركّز في الغالب على تقديم الخدمات الزراعية والصحية للتجمعات السكانية الريفية، باعتبارهما من القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة لبقاء الشعب الفلسطيني وصموده، إلى جانب أنّ هذه القطاعات كانت تُعاني من إهمال

٢٤ نظم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، في شراكة مع جمعية المرأة الجديدة في مصر، أول مؤتمر إقليمي حول «المرأة والقانون والتنمية» في مدينة القاهرة سنة ١٩٩٤. ونظم المركز، في شراكة مع اتحاد المرأة الأردنية، أول «مؤتمر عربي للمنظمات التي تقدم العون والإرشاد القانوني للنساء ضحايا التمييز والإيذاء» في مدينة عمّان في الأردن، سنة ١٩٩٥.

٢٥ مقابلة مع السيدة سامية خوري، عضو مجلس إدارة جمعية الشابات المسيحية، القدس، آذار/مارس ٢٠٠٩.

كلّي من جانب السلطات الإسرائيلية، وتصدّت المؤسسات الخيرية التقليدية لقضايا الفقر عن طريق تنظيم الحملات لمساعدة المحتاجين، وغالبيتهم/ن من النساء، خاصة أولئك اللواتي يقمنّ بإعالة أسرهنّ، أمّا المنظمات التنموية فقد عملت على الإستجابة للاحتياجات الصحية الأساسية للنساء وصغار الأطفال في المدن، إلى جانب احتياجات النساء الريفيات[٢٦].

تأثير المانحين

بعد سنة ١٩٦٧ وفي ظل عدم وجود سلطات خاضعة للمساءلة، لم يكن من خيار أمام المجتمع الفلسطيني إلّا التوجه نحو المنظمات المجتمعية والتي كانت تتلقى الدعم السياسي والمالي من منظمات دينية وأحزاب سياسية ومساهمين من القطاع الخاص ومنظمات المعونات التنموية الدولية، ولم يتوفر دعم حكومي مباشر، إذ كانت إسرائيل بالكاد تغطّي الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للفلسطينيين حسب ما يتطلّبه القانون الدولي منها بصفتها دولة إحتلال، ولم تكن تستثمر في التنمية أو البنية التحتية. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، افتتحت حكومات عديدة مكاتب تمثيلية لها في مدينة رام الله، مركز السلطة الوطنية الفلسطينية، وتم توجيه قدر كبير من المعونات الدولية للأرض الفلسطينية المحتلة من خلال هذه المكاتب، وكان بعض الممولين مهتمين بتنظيم الحركة النسوية بشكلٍ خاص، وقد أتاح هذا الاهتمام المجال للعمل على القضايا الاجتماعية دون الحاجة للاعتماد على الأحزاب السياسية، ولا سيّما أنّ تلك الأحزاب كانت تجنح للابتعاد عن الأجندة الاجتماعية باتجاه أجنداتها السياسية. وجاء تدفق الدعم من المانحين على حساب الأطر النسوية التابعة للأحزاب السياسية، الأمر الذي اضطرها أن تُعيد تنظيم نفسها في أطر أخرى من أجل الحصول على التمويل والحفاظ على أجندتها الاجتماعية حيّة وفاعلة، وهكذا أصبحت المجموعات الشعبية النسوية معتمدة على المنظمات الأهلية النسوية في هذا الخصوص.

تنوّع تضاريس الحركة النسوية الفلسطينية

بالإضافة إلى العوامل الخارجية المذكورة أعلاه، فقد تأثرت الحركة النسوية الفلسطينية أيضاً بالتغيرات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وأولويات المنظمات والأحزاب السياسية، ونهج المنظمات النسوية الرئيسية.

منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية

قامت المحاكم الدينية، سواءً الإسلامية أو المسيحية، بتنظيم الشؤون الخاصة للمجتمع الفلسطيني، وبقي نظام المحاكم الدينية على حاله بعد سنة ١٩٦٧ دون أن

٢٦ كانت تتوفر خدمات صحية أساسية في المناطق الحضرية، ولكن ليس في المناطق الريفية. وكان المجتمع المدني هو المصدر الوحيد للخدمات لذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أتاح الحكم العسكري تقديم الرعاية الأساسية بالحد الأدنى في المستشفيات المحلية، فيما كانت تتم إحالة الحالات التي بحاجة إلى رعاية صحية متخصصة إلى المستشفيات الإسرائيلية.

تتدخل إسرائيل فيه بشكل مباشر. وبما أن المؤسسات الدينية عملت على حماية الهوية الفلسطينية، وخاصّةً في القدس، فلم يتم تحدّيها حتى من جانب أكثر المنظمات يساريةً، وبالتالي بقيت هذه المؤسسات تُشكّل نُظماً مغلقة غير خاضعة للمساءلة، واعتبرت السلطات الدينية قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) «مُقدساً» وخارج أية مناقشات عامة.

فيما كانت الحركة النسوية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة تُواجه قضايا العنف ضد المرأة بالإضافة إلى عنف الاحتلال العسكري، كانت في الوقت ذاته تُبدي اهتماماً بتجارب الحركة النسوية الفلسطينية المتواجدة داخل دولة إسرائيل وفي نطاق نظامها القانوني، والذي يحتوي على أحكام أساسية لحماية النساء من العنف، وقد ساهم هذا الاهتمام في تعزيز تطلّعات الحركة النسوية الفلسطينية نحو بناء دولة فلسطينية ديمقراطية خاضعة للمساءلة أمام شعبها، وحساسة للتنوُّع داخل المجتمع الفلسطيني، وقادرة على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تشريعات وسياسات حساسة للنوع الاجتماعي.

وحتى نتمكن من استعراض مدى التعقيد في الفترة الانتقالية، على النحو الذي انعكس في الحوارات المتواصلة أثناء مجريات البرلمان الصوري، من الضروري فهم الأطراف الرئيسية المؤثرة في الساحة من حيث واقعها السياسي وموقعها الجغرافي ومنظورها السياسي الذي شكّل الإطار العام للنضال قبل اتفاقية أوسلو.

الواقع السياسي المتغير

كما ذكرنا أعلاه، تم تشكيل البرلمان الصوري وتنفيذه ما بين سنة ١٩٩٤ وسنة ١٩٩٨، في وقت كان من المفترض فيه للفلسطينيين أن ينتقلوا من وضع الاحتلال والاستعمار إلى الاستقلال وبناء الدولة. هذا التحول المنتظر بشدة أثّر في مجتمعنا على مختلف الأصعدة، وشمل تأثيره نظام قيمنا الأساسية وشروط المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرز التغيرات الحادّة الانتقال من التعبئة المجتمعية السريّة إلى المشاركة السياسية المفتوحة لعامة الناس، والانتقال من سياسات مقاومة الاحتلال والاستعمار المفترضة والمتفق عليها إلى نطاق متنوّع ومتناقض في كثير من الأحيان من المواقف السياسية والانخراط السياسي فيما يتعلق باتفاقية أوسلو والسلطة الفلسطينية الحديثة النشأة.

وإلى جانب الحاجة للتكيّف مع أشكال ومصادر التمويل الجديدة وغير ذلك من أنواع الدعم من خلال الأُطر الحكومية والمنظمات السياسية الناشئة، كان على التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تستوعب حوالي ٣٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ شخصاً من العائدين[٢٧]. وكانت الكثيرات من الناشطات النسويات في

٢٧ يستخدم هذا المصطلح لوصف جميع الفلسطينيين الذين عادوا من المنفى مع الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد اتفاق أوسلو وعند إقامة السلطة الفلسطينية.

البرلمان الصوري من ضمن العائدين من المنفى، وينطبق هذا الأمر أيضاً على قيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومن الهام الإشارة هنا إلى أنّ الذين كانوا يملكون القدرة على الوصول المباشر إلى القيادة الفلسطينية، بما في ذلك الرئيس الراحل ياسر عرفات، هم في الغالب من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المنفى والذين كانوا يمتلكون تجارب حياتية وطرائق عمل وتعبئة سياسية تختلف عن تلك التي يمتلكها الفلسطينيون الذين عاشوا في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

على الرغم من ذلك، كانت تلك الفترة مفعمة بالأمل والفرص السياسية الجديدة، وانخرطت غالبية المجتمع الفلسطيني في عملية بناء الدولة، ويجدر التنويه بشكل خاص إلى مشاركة النساء في هذه العملية، إذ كانت هناك نسبة عالية من الناخبات في انتخابات سنة ١٩٩٦، حيث شكّلت النساء ٤٩٪ من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ ١,٠١٣,٢٣٥[٢٨]. علاوةً على ذلك، انخرطت مُختلف الأحزاب السياسية بالكامل في العملية الإنتخابية، وتراوحت الآفاق السياسية من استمرار الانخراط في العملية التي أطلقتها اتفاقية أوسلو إلى الإنفصال كلياً عن هذه العملية، حيث أثار الاتفاق حالة من الجدل السياسي الحاد والساخن، نتيجة معارضة بعض الأحزاب اليسارية الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لاتفاقية أوسلو باعتبار أنها تتنازل عن التطلعات الوطنية الفلسطينية لتقرير المصير والتحرر من الاحتلال[٢٩]. ومن الجهة المقابلة، وقفت حركة فتح والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (المعروف عموماً باسم فدا) وحزب الشعب في صف الاتفاقية. وعلى غرار الجبهتين الشعبية والديمقراطية، قاطع الاتجاه الإسلامي مُمثلاً بحركة حماس الانتخابات أيضاً[٣٠]. علماً أن حماس لم تكن عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية ولكنها بدأت تُنظّم صفوفها في سنة ١٩٩١ أثناء الانتفاضة الأولى وقامت بتطوير قواعدها الشعبية تدريجياً في ما تلا ذلك من سنوات.

وبدون أدنى ريب فقد بدا تعقيد الوضع السياسي بالنسبة للناشطات النسويات حاداً، وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية تختلفان بشكل أساسي عن حركة حماس من حيث الفكر الأيديولوجي والأجندة الاجتماعية، ولكنهم اشتركوا جميعاً في معارضة اتفاق أوسلو. وثّمة قضية أخرى وهي أنّ الجبهة الشعبية التي تتبنّى أجندة اجتماعية تقدمية، لم تكن متحمسة لدعم مطالب النساء بأن تتم معالجة الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة من خلال السلطة الفلسطينية[٣١]. لأنها – أي

٢٨ توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي، مركز القدس للنساء، تموز/يوليو ١٩٩٦، ص ١١.

٢٩ إدوارد سعيد، عام ٢٠٠٠. نهاية «عملية السلام»: أوسلو وما بعدها. نيويورك: كتب بانيثون.

٣٠ إصلاح جاد ، ٢٠٠٨. نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. مؤسسة مواطن. رام الله.

٣١ خالدة جرار، النائبة المنتخبة في المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات ٢٠٠٦ وممثلة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أثناء اجتماع مع الأحزاب السياسية في المقر الرئيسي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في سنة ٢٠١١.

الشعبية- تعتقد أنّ هذا الأمر ينطوي على محذور سياسي ولا يُشكّل أولوية بالنظر إلى الظروف السياسية، فيما لم يُبدِ الحزب اليساري الآخر، الجبهة الديمقراطية، القوة الكافية لطرح الأجندة النسوية وفرضها على الأحزاب اليسارية الأخرى في ضوء الأولويات السياسية المتنافسة. وبالتالي، وصلت حركة التحرر الفلسطينية إلى الموقع ذاته الذي وصلت إليه حركات التحرر الأخرى؛ حيث بقيت مصالح النساء واحتياجاتهن في مرتبة ثانوية خلف المهمة الرئيسية المتمثلة بالتحرر الوطني وبناء الدولة[٣٢]. أما الحركة النسوية فقد ارتأت أنّ إقامة السلطة الفلسطينية تعني قيام تشريع فلسطيني ومؤسسات تنفيذية فلسطينية، مما يعني وجود فرصة للبدء بالتصدي للتفاوتات بين الجنسين والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، لأن الخبرة التاريخية تظهر أنه مع غياب دولة خاضعة للمساءلة أمام مواطنيها، ستظل حقوق المرأة عرُضةً للخطر وسيتصاعد العنف ضد المرأة.

تأثير الوضع الجغرافي على التنوع في الخطاب

ارتبطت الحركة النسوية الفلسطينية بقوة بالديناميكيات المعقدة والمتناقضة داخل المشهد السياسي الفلسطيني، فقبل اتفاقية «أوسلو» عملت المجموعات المتنوعة مع بعضها البعض على الرغم من اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها، حيث كان النضال الأساسي يرمي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنّ الاختلافات صعدت إلى السطح في فترة ما بعد أوسلو عندما تحوّل الاهتمام نحو استراتيجيات بناء الدولة من خلال اتفاقيات مع الحكومة الإسرائيلية.

قبل اتفاق أوسلو، عملت القطاعات الرئيسية من الحركة النسوية الفلسطينية في بيئتين: واحدة في المنفى، والثانية تحت الاحتلال، وهذا الاختلاف الجغرافي كان له تأثيراً عميقاً على طرائق العمل وطبيعة الخطاب، فالعمل العلني كان هو الغالب في الخارج ارتباطاً بالظاهرة العلنية للمنظمة والمقاومة فيما كان العكس في الداخل حيث يجري التواصل بين النساء في المنفى والقيادات النسوية في الأرض الفلسطينية المحتلة بالسر لأن السلطات العسكرية الإسرائيلية كانت تسجن أي شخص يُتهم بعضوية منظمة التحرير الفلسطينية أو يتصل بأي أحد من أعضائها[٣٣]. وقد أمضى آلاف الأشخاص، ومنهم العديد من الناشطات النسويات على المستوى الجماهيري، مُدَداً متفاوتةً في السجون الإسرائيلية بتهمة العضوية أو تم احتجازهم إدارياً بسبب عضويتهم، سواءً الفعلية أو المزعومة، في منظمات «غير مشروعة وإرهابية»، حسب التعريف الإسرائيلي[٣٤]. ومما ساهم في تعقيد هذا الوضع أن أي مواطن كان، في

٣٢ جلافاينز، كاثي، «الحركة النسائية والنسوية والنضال الوطني في فلسطين: التناقضات التي لم تحل» في المرأة والسياسة في العالم الثالث، هالة افشار. لندن، روتليدج، .

٣٣ كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبران منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية حتى انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١.

٣٤ لا تزال المادة ٨٥ من أنظمة الطوارئ للانتداب البريطاني لسنة ١٩٤٥ سارية في المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

ذلك الوقت، يرغب بأن يُمارس النشـاط السياسـي في القضايا العامة كان عليه أن يُصبح عضواً أو مرتبطاً بأحد الأحزاب القائمة، لأنها سـتمنحه الشرعية والحماية داخل المجتمع المحلي.

من المفيد الإشـارة إلى أن هناك فارقيْن بين النسـاء في المنفـى وأولئك اللواتي في الأرض الفلسـطينية المحتلة: الأغلبية الصامتة من النساء الفلسطينيات في الأرض المحتلـة مسيّسـة؛ لقد دعمـن الانتفاضة الأولى وسـاهمن في تعبئـة المجتمع ضد الاحتلال الإسرائيلي بطريقة أو بأخرى، وتعاطفن مع حزب سياسي أو آخر، ولكنهنّ لـم يكنّ جـزءاً من المنظمـات الجماهيرية القائمـة أو أعضاء فـي منظمة التحرير الفلسـطينية أو حركة حماس حديثة النشـأة. أما النساء الفلسـطينيات في المنفى فكنّ مرتبطات بمنظمة التحرير الفلسـطينية أو أذرعها التنظيمية بشـكل مباشـر. وفيما كان من الضروري أن يظلّ النشـاط المسـلح سـرياً، كان النشـاط السياسـي مفتوحـاً وعلنيـاً في المنفى، وبالتالي كانت القيادات فـي المنفى ظاهرة للعيان، فيما ظلّت القيادات في الأرض الفلسطينية المحتلة مُلزمة بالعمل في الخفاء.

المنظمات النسوية الرئيسية: الخلفية التاريخية والانتماءات

تشـمل الحركة النسوية الفلسطينية عدّة منظمات رئيسـية، لكل منها خصوصيتها من حيث التاريخ، والانتماءات، والأهداف، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

الاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية: أُنشـئ الاتحاد العام في سنة ١٩٦٥ كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعزيز دور المرأة في النضال من أجل تقرير المصير في جميع المجالات، وكان بمثابة مظلّة تنظيمية للنشـاط النسـوي عموماً. عند تأسيس الاتحـاد، تم انتخاب هيئة تنفيذيـة مكوّنة من ١٥عضواً بقيـادة عصام عبد الهادي مـن نابلس. وفي أعقـاب احتلال الضفـة الغربية وغزة في سـنة ١٩٦٧ على الفور اتخذت إسرائيل تدابير شـديدة لحرمان المجتمع الفلسطيني من القيادات الراهنة والمحتملـة، فقامت بإبعاد الآلاف من المهنيين والقـادة المجتمعيين إلى الأردن عنوة. علاوةً على ذلك، أصدرت إسـرائيل عدّة أوامر عسكرية تنص على تجريم أية تعبئة للمجتمع الفلسـطيني وأي نشـاط سياسـي[٣٥]. وكانت عصام عبد الهادي من ضمن الذين تعرضوا للنفي حيث استقرت في الأردن. أما القيادات الأخرى للاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية فبقيت تعمل في الخفاء خشـية أن تقوم السلطات الإسرائيلية بإبعادها إلى خارج البلاد.

مع ذلك، ظلّت قيادة الاتحاد العام المنفية إلى الخارج نشـطةً جداً في تعبئة النسـاء الفلسـطينيات وتمثيل القضية الفلسـطينية في المنابر الإقليميـة والدولية. وقامت بإرسـال الوفود إلى مؤتمرات الأمم المتحدة المذكورة أعـلاه، وحافظت على اتصال

٣٥ الأمر العسكري ١٠١ لسنة ١٩٦٧ الذي يمنع اجتماع أكثر من ١٠ أشخاص في مكان واحد، والأمر العسكري ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ الذي يحظر الارتباط مع منظمة معادية. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر منظمة معادية.

وثيق مع الحركات الاجتماعية وحركات مناهضة الاستعمار في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيّما الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا. عملت هؤلاء النساء المبعدات غالباً في الأردن ولبنان والكويت وتونس، وكان نشاطهن متفاوتاً بين مكان وآخر، بسبب التقييدات السياسية القائمة والقوانين السارية في البلاد العربية التي أقمن فيها.

انصبّ تركيز الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على التحرر الوطني وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتأثّر الخطاب الرئيسي للاتحاد بالحركات الطلابية والاجتماعية الأخرى التي نشطت على مستوى العالم في أواخر الستينات من القرن الماضي، فغلب على خطابه الطابع العلماني والقومي.

من المهم لأغراض هذا الفصل أن نُسلّط الضوء على الدور الحيوي الذي لعبه الاتحاد العام في الترابط مع الحركة النسوية الأممية، وخاصة مع النشاط النسوي الدولي المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بالمرأة في سنة ١٩٨٥، في ضوء تركيزه على «المساواة والتنمية والسلام»[٣٦]. استثمرت قيادات الاتحاد العام في المنفى جُهداً هائلاً لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة في ذلك المؤتمر. وقد ساهمت مشاركة القيادات النسوية الجماهيرية في هذا المؤتمر في دعم وتعزيز الأجندة النسوية جنباً إلى جنب مع أجندة التحرر الوطني.

وفي أعقاب اتفاقية أوسلو، عادت قيادات الاتحاد العام إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وأبدين حماسة كبيرة للقيام بدور في التنمية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في إطار السلطة الفلسطينية.

طاقم شؤون المرأة: تأسس في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٩٢ من قِبَل مجموعة من النساء بقيادة زهيرة كمال، وتزامن مع مفاوضات السلام في واشنطن. وكانت غايته الرئيسية تتمثل في مساعدة ودعم الفرق المفاوضة، وإدماج أجندة النوع الاجتماعي في المفاوضات[٣٧]، وضّم الطاقم ائتلافاً من أربع منظمات نسوية جماهيرية رئيسية، وجميعها تتبع لفصائل منضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وهي: اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، واتحاد لجان العمل النسائي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية العاملة.

٣٦ في ذلك الوقت، كان كل النشاط السياسي الفلسطيني الرسمي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة يركز على الأمم المتحدة. وكان الهدف من ذلك يتمثل في إخضاع الأمم المتحدة للمساءلة عن إنشاء دولة إسرائيل، مما تسبب بتهجير الفلسطينيين عن أراضيهم وسبل معيشتهم، وانتزاع اعتراف رسمي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٣٧ تم تأسيس طواقم فنية أخرى خلال تلك الفترة، مثل الصحة والتعليم والأمن، الخ. وتم تحويل جميع اللجان الأخرى إلى وزارات عند تأسيس السلطة الفلسطينية، باستثناء طاقم شؤون المرأة، والذي تم تسجيله لاحقاً كمؤسسة أهلية. وقد كان نضال الناشطات السياسيات هو ما دفع باتجاه تشكيل وزارة شؤون المرأة، وكانت زهيرة كمال أول وزيرة لها.

وفي وقتٍ لاحق، وبغية الارتقاء بصيغ العمل النسوي خلال المرحلة الانتقالية، دُعيت منظماتٌ جماهيرية نسوية أخرى ومراكز مهنية نسوية وشخصيات نسوية مهنية للانضمام إلى الجمعية العامة لطاقم شؤون المرأة، وتكمن القوة الاستراتيجية لطاقم شؤون المرأة في عضوية المنظمات الجماهيرية النسوية الرئيسية فيه.

لقد اتّضح عدم التجانس في الحركة النسوية الفلسطينية من تركيبة أعضاء طاقم شؤون المرأة، والتي ضمّت منظمات نسوية من مختلف ألوان الطيف السياسي والأيديولوجي، باستثناء الجماعات المرتبطة بحركة حماس، وقد انعكست التناقضات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص اتفاق أوسلو على مواقف القيادات النسوية لطاقم شؤون المرأة، وأصبح هذا التنّوع في الرأي أكثر وضوحاً عندما دُعيت المراكز المهنية النسوية التي أسست عملها على مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة نواحي الحياة، للانضمام إلى الجمعية العامة، وقد تجلّت هذه التناقضات في المداولات بين قيادات طاقم شؤون المرأة بخصوص أولويات المرأة خلال تلك الفترة، حيث اعتقد البعض أنّ قضايا المساواة بين الجنسين، ولا سيّما قضايا الأحوال الشخصية، لم تكن تُمثّل أولوية – بل اعتُبرت مصدر شقاق وخلاف – وأن التحرر الوطني يجب أن يكون محور التركيز الرئيسي للحركة النسوية، وكان من الصعب للغاية الاتفاق على أجندة موّحدة تتناول الأولويات الاستراتيجية للنساء الفلسطينيات خلال المرحلة الانتقالية في مثل هذا الوضع المعقّد. مع ذلك، كانت قيادة طاقم شؤون المرأة متفقة على تعزيز مشاركة المرأة السياسية وإبراز المزيد من القيادات النسوية في الحياة العامة، وترجمةً لهذه القناعة استثمر طاقم شؤون المرأة الكثير من الجهد في تعبئة النساء للمشاركة في عملية الانتخابات، وشجع القيادات النسوية على الترشّح للانتخابات، فيما واصلت المنظمات النسوية الأخرى داخل طاقم شؤون المرأة، مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومركز الدراسات النسوية، التركيز في برامجها على المساواة بين الجنسين في الحياة الخاصة كما في العامة.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: يتطلب فهم دور مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في البرلمان الصوري النظر إلى ظروف تأسيس المركز وارتباطاته الجماهيرية والخلفية السياسية والمهنية للنساء اللواتي ساهمن في تأسيسه. تأسّس المركز سنة ١٩٩١ خلال فترة الانتفاضة الأولى بواسطة مجموعة صغيرة من نساء قياديات ينتمين لأحزاب يسارية، إلى جانب نساء مهنيات وناشطات في مجال حقوق الإنسان، وتمثّلت الغاية من المركز في التصّدي لأسباب وعواقب العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع، وتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي المحددة حسب النوع الاجتماعي. وحقّق المركز نجاحاً ملحوظاً ببقائه على اتصال مباشر مع القضايا الاجتماعية الضاغطة من خلال تقديمه التمثيل

القانوني، والإرشاد الاجتماعي والقانوني، للنساء ضحايا التمييز والعنف والإيذاء.

في سنة ١٩٩٠، حصل انقسام داخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقام قادة الجبهة الذين أيّدوا منهج المفاوضات واتفاق أوسلو بتشكيل حزب جديد باسم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، والذي ضمّ قطاعاً نسوياً باسم «لجان العمل النسائي»، وتولت زهيرة كمال رئاسته إضافةً إلى انتخابها عضواً في اللجنة المركزية ل «فدا» وهي التي كانت تُعد إحدى القياديات المهمة للجبهة الديمقراطية قبل الانقسام، وهي أيضاً صاحبة الرؤية التي قادت إلى تأسيس مركز الدراسات النسوية في سنة ١٩٨٩ ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في سنة ١٩٩١، وهي عضو مؤسس في مجلس إدارة مركز المرأة.

كانت النقاشات حول دمج الأجندة الاجتماعية مع الأجندة السياسية قد بدأت داخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلا أنّ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي قد تأسّس بعد أن حدث الانقسام وبمبادرة من قيادة «فدا» والفرع النسوي من حزب الشعب، إلى جانب عدد من النساء المهنيات والناشطات في مجال حقوق الإنسان. وكان لأعضاء الإطار النسوي ل «فدا»، لجان العمل النسائي، دوراً مهماً في تأسيس مركز المرأة. كانت القيادات النسوية اليسارية في فلسطين على دراية كيف أُقصيت النساء الجزائريات من الحياة العامة بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي[٣٨]. وكنّ يعرفنّ أنّه من الضروري الربط بين أجندات التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني، وهذا يعني تطوير إستراتيجيات لمعالجة قضايا المرأة في الفضاء الخاص إلى جانب تنظيم الجهود سياسياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي[٣٩]. وقد تجذّر هذا الفهم في واقع حياة النساء الفلسطينيات، حيث تزايد إدراك القائدات النسويات لتصاعد مُعدلات العنف الأسري نتيجة تزايد العنف الإسرائيلي أثناء الانتفاضة الأولى، وبالتالي قدمت لجان العمل النسائي مُذكرة مفاهيمية إلى قيادة «فدا» تُجادل فيها بضرورة أن يتم تسليط الضوء على الأجندة النسوية على كافة مستويات العمل السياسي، إلى جانب معالجة قضايا المرأة المحددة على نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة كُلها بصرف النظر عن الانتماء السياسي. في البداية واجهت الوثيقة معارضة لهذا الأمر داخل «فدا» على أساس أنها لا تُمثّل أولوية، ولكن تم تبنّيها لاحقاً وخصّص الحزب ميزانية لإنشاء برامج للتوعية والتمكين القانوني للمرأة[٤٠].

٣٨ كوك، ميريام، «خطاب تفكيك الحرب: مشاركة المرأة في الثورة الجزائرية،» جامعة ديوك، ورقة عمل رقم ١٨٧ يونيو ١٩٨٩.

٣٩ مقابلة مع زهيرة كمال، الأمين العام لفدا، ومن الأعضاء المؤسسين لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٩٩٤.

٤٠ مقابلة مع آمال الجعبة، الأمين العام للجان العمل النسائي ومنسقة «مكتب إرشاد المرأة» في ذلك الحين، وقد قامت بدور رئيسي في صياغة المذكرة المفاهيمية من الأعضاء المؤسسين لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. آذار/ مارس ٢٠١٠.

نجحت لجان العمل النسائي في تسجيل مركز الدراسات النسوية كجمعية خيرية لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية في سنة ١٩٨٩، وفي نفس العام أيضاً، تم تأسيس «مكتب إرشاد المرأة»، الذي تحول لاحقاً إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، لتبني قضايا محددة تتعلق بالعنف ضد المرأة. بدأ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عمله تحت رعاية مركز الدراسات النسوية، إلا أنّه سعياً للمحافظة على مهنية المركز واستدامته واستقلاله عن الانتماءات الحزبية وأمنه فيما يتعلق بالسلطات الإسرائيلية، تم في سنة ١٩٩١ تشكيل مجلس إدارة خاص بمركز المرأة تكوّن من قائدات نسويات على المستوى الجماهيري يمثلنّ أحزاباً سياسية ذات ميول يسارية ومهنيات نسويات وناشطين وناشطات في مجال حقوق الإنسان. وفي سنة ١٩٩٤، حصل مركز المرأة على تسجيل خاص به كهيئة خيرية لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية.

تمثّلت الأجندة الرئيسية لمركز الدراسات النسوية في إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات حول قضايا المرأة، فيما عمل مركز المرأة على تنفيذ برامج التوعية القانونية في مختلف البلدات والقرى والمخيمات، إلى جانب التمثيل القانوني في المحاكم الدينية وتقديم الإرشاد لضحايا التمييز والإيذاء والعنف الأسري.

تعبيراً عن التزام «فدا» بالأجندة النسوية، نظّم مركز الدراسات النسوية مؤتمراً بعنوان «العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني» في مدينة رام الله في شتاء سنة ١٩٩٣. وكانت قاعة مدرسة الفرندز مكتظّة بالحضور، وقدّر المنظمون أن أكثر من ٣٠٠ شخص شاركوا في المؤتمر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها علناً تناول قضية العنف في الفضاء الخاص، واتّضح من فعاليات المؤتمر أنّ ثمّة حاجة قائمة لتطوير خدمات الدعم، مثل خط هاتفي مفتوح وخدمات الإرشاد.

تبنّى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، منذ تأسيسه، إطاراً للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة قائماً على الخطاب الدولي لحقوق الإنسان، وركز في سنته الأولى على العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في الفضاء الخاص، وبموازاة ذلك، كانت المنظمات الأخرى تتناول العنف السياسي ضّد النساء الذي يرتكبه الإسرائيليون، وفي غياب دولة خاضعة للمساءلة، وفيما كانت إسرائيل لا تزال تمارس السيطرة المباشرة على الأرض الفلسطينية المحتلة وكل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين، انصبّ تركيز مركز المرأة على حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وسلامتها البدنية داخل الأسرة. كان من الممكن القيام بذلك لأنّ المحاكم الدينية هي التي كانت تتعامل مع مسائل قانون الأسرة، حيث أن إسرائيل تركت هذا النظام على حاله قبل اتفاق أوسلو، وركّزت ورش عمل التوعية القانونية التي ينظّمها مركز المرأة بمسائل قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية)، وكان التمثيل القانوني للموكلات يتم في المحاكم الدينية فقط، حيث كان يجري هناك تداولاً لغالبية قضايا النساء.

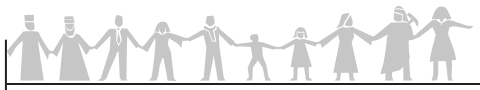

بعد مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١، انتعشت الآمال بقيام دولة فلسطينية مستقلة يمكنها أن تحمي مصالح الفلسطينيين وتطّور أجندة اجتماعية واقتصادية وثقافية فلسطينية، كما كان الناس يأملون في أن بناء الدولة الفلسطينية سيتضمن تطويراً لعملية تشريعية فلسطينية أصلية تساهم في التنمية الاجتماعية الفلسطينية. وبما أنّ مركز المرأة كان المنظمة الوحيدة التي تتعامل مع المسائل القانونية الخاصة بالمرأة، فقد أحسّ المركز بأنّ عليه مسؤولية كبيرة في أداء دور ريادي لبناء إستراتيجية شاملة للاستفادة من العملية الإنتقالية في التصدّي للاحتياجات الاستراتيجية للمرأة في مسائل القانون والسياسات.

منظمات حقوق الإنسان الحليفة: تُعد مؤسسة الحق، التي تأسست في سنة ١٩٧٩، أول منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان تتصدّى للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي من خلال التوثيق المنهجي للانتهاكات المرتكبة في حق السكان المدنيين وممتلكاتهم، كما نظمت المؤسسة حملات مناصرة على المستوى الدولي. وعلى غرار مؤسسة الحق، تم تأسيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، وتبعته مراكز أخرى تعمل على توثيق الانتهاكات والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان. تناولت جميع هذه المنظمات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في الفضاء العام، وعلى مدى أكثر من ٢٠ سنة، تمثّل أحد الجوانب المهمة في نضال الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي في إبراز عدم شرعية الممارسات الإسرائيلية من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتزايد عدد الناشطين السياسيين الذين يتبنون هذا الخطاب لمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها.

فضلاً عن ذلك، ومن ناحية الكفاح في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظّم المجتمع الفلسطيني مقاومة مستمرة للممارسات الإسرائيلية التي تشمل قمع الحريات، واستمرار سجن آلاف الشباب، ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات، وفرض الضرائب الباهظة، والتقويض المنهجي للتنمية الفلسطينية دون أن تخضع لأيّة مساءلة أو تتعرض لأية عقوبات دولية، وأصبحت لغة مقاومة القمع والنداءات المطالبة باحترام حقوق الإنسان جزءاً من الخطاب اليومي للشعب الفلسطيني، ووفّرت سيادة هذا الخطاب مكوناً أخلاقياً لتحدّي تبعية المرأة والعنف المرتكب ضد النساء.

تمكنّت الناشطات النسويات الفلسطينيات، ضمن نضالهنّ ضد الاستعمار والاحتلال، من فهم الرابط بين استبداد الاحتلال والاستبداد في نطاق الأسرة، لذا أصبحت الجماعات الفلسطينية لحقوق الإنسان حليفاً لهنّ، ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الذي عقدته مؤسسة الحق في سنة ١٩٩٤ بالقدس بعنوان «النساء والعدالة والقانون». وحضر المؤتمر أكثر من ٤٠٠ شخصا غالبيتهم/ن من الناشطات النسويات في المنظمات الجماهيرية، ونشطاء حقوق الإنسان، والباحثين،

والصحفيين، وتمثّل هدف المؤتمر في تحديد السبل الممكنة لاستخدام القانون كأداة لتمكين النساء الفلسطينيات، وركّزت النقاشات على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة واستكشفت السبل للبناء على النماذج الدولية لمناصرة إجراء إصلاحات قانونية تحمي النساء وتساعد في تمكينهنّ[٤١]. علاوةً على ذلك، عقدت مؤسسة الحق سلسلة من ورش العمل بخصوص الشريعة الإسلامية بقيادة القاضي الشرعي حيان الإدريسي في رام الله في سنة ١٩٩١، وذلك بهدف إزالة اللبس المتعلق بالقوانين الدينية.

البرلمان الصوري الفلسطيني

معلومٌ أنّ الحركة النسوية الفلسطينية تُعدّ جزءاً من حركة عالمية وإقليمية أكبر حجماً، تُناضل في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية، ووجدت الفرصة في المرحلة الانتقالية التي تبعت أوسلو لتطوير استراتيجية للتأثير على التشريعات الفلسطينية باتجاه إجراء إصلاح حسّاس للنوع الاجتماعي، وقد بُنيت فكرة البرلمان الصوري على سلسلة من الخطوات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ولأن الحركة النسوية الفلسطينية لم تشأ أن تُعيد اختراع العجلة، قامت بمراجعة تجارب أخرى لنساء عملنّ على توعية مجتمعاتهنّ وأصحاب القرار من أجل تطوير تشريعات حسّاسة للنوع الاجتماعي، وتضمنت العملية التراكمية في السياق المحلي الفلسطيني تنظيم أنشطة عامة متنوعة، مثل الفعالية التي نظمها مركز الدراسات النسوية بعنوان «العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني: دراسة حالة للبلدة القديمة في القدس» في شتاء سنة ١٩٩٣، ومؤتمر مؤسسة الحق بعنوان «المرأة والقانون والتنمية» سنة ١٩٩٤. وقد حظيت هذه الأنشطة بإشادة وتأييد واسعين من جانب الحركة النسوية وحركة حقوق الإنسان، وهذا الأمر يُفسرّ لماذا شعر مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه لأخذ زمام المبادرة في قضية التشريعات الحساسة للنوع الاجتماعي.

القانون في المجتمع الفلسطيني

هناك درجة كبيرة من التعقيد في القانون الفلسطيني، فهو مشتق من مصادر عديدة ومراحل زمنية مختلفة، بما في ذلك القانون العثماني، والقوانين وأنظمة الطوارئ الخاصة بالانتداب البريطاني، والقانون الأردني الساري في الضفة الغربية والمصري الساري في قطاع غزة، والأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تم فرضها وتنفيذها كجزء من الاحتلال الإسرائيلي.

عمل الاحتلال الاسرائيلي بشكل منهجي على تقويض جهاز المحاكم النظامية، الأمر الذي دفع المجتمع في كثير من الأحيان للجوء إلى القانون العرفي من أجل حل نزاعاته الداخلية، ويعتمد هذا النظام على نفوذ المتفاوضين والأطراف التي

٤١ «ثلاثون عاماً في الدفاع عن حقوق الإنسان»، مؤسسة الحق، ص ٦١، ٢٠٠٩.

يمثلونها، ويتمثل هدفه الرئيسي في تحقيق السلم العشائري وليس تحقيق العدالة للفرد، ويتم التعامل مع قضايا المرأة في الغالب من خلال نظام القانون العرفي والمحاكم الدينية؛ وبما أنّ هذين النظامين يتسمان بدرجة عالية من النهج الأبوي، فقلما تمكنت النساء من الاستفادة منهما كونهنّ يقعنّ في أدنى درجات سلم التفاوت في النفوذ، لهذا تبقى مؤسسات الدولة الشفافة والخاضعة للمساءلة والديمقراطية والتي تعمل وفق قوانين وسياسات حساسة للنوع الاجتماعي توفر ضمانات أفضل لاحترام وحماية حقوق المرأة.

بدءاً من مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ومن بعده مفاوضات واشنطن التي بدأت في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة ذاتها، ثم اتفاقيات أوسلو التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أظهر المفاوضون الفلسطينيون جهلاً تاماً بالقانون الفلسطيني، والتاريخ القانوني الفلسطيني، وحتى بالقوانين التي تؤثّر على النساء في الوقت الراهن، وقد أثبت الزمن أنّ الإخفاق في إجراء مراجعة ناقدة لتفاصيل الاتفاقيات الموقعة حول الخرائط والتقسيمات الجغرافية، والبنية التحتية الاقتصادية وشبكات العلاقات الاجتماعية، قد ألحق ضرراً بالغاً بمصالح الشعب الفلسطيني ورفاهه وبآفاق التنمية المستدامة.

أرست مشاركة النساء المتزايدة في الحياة العامة نماذج جديدة وأثارت قضايا حاسمة بخصوص العدالة الاجتماعية، وبرأي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أنه بإمكان الحركة النسوية أن تؤدّي أيضاً دوراً بارزاً في عملية الانتقال السياسي وتؤثر على إصلاح القوانين والسياسات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، ففي سياق الاحتلال والصراع، يكون من الأفضل وجود قانون سيّء للمرأة من عدم وجود أي قانون، «على الرغم من جميع أشكال النقد لإمكانية أن يُحافظ القانون على «السلطة القديمة»، وتحديداً القدرة على إتاحة الحقوق مع العمل في الوقت ذاته على تنفيذ خِدع جديدة لممارسة النفوذ في شكل المراقبة وطرق الانضباط»[٤٢]. وفي مناخ النشوة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كانت ثمّة فرصة كبيرة مُتاحة لإصلاح النظام القانوني القائم وتغيير علاقات النفوذ القديمة وهياكله التي تَضُرّ بمصالح النساء، من أجل بناء علاقات وهياكل جديدة للنفوذ تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، لقد اعتبرت المرحلة الإنتقالية فرصة لائتلاف القوى الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية، جنباً إلى جنب مع منظمات حقوق الإنسان والحركة النسوية، للتأثير في القانون الفلسطيني والدفع نحو أجندة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان تتوافق مع الأجندة النسوية.

٤٢ كارول سمارت، ١٩٨٩ .النسوية وقوة القانون، لندن ونيويورك: روتليدج، ص. ١٧، ١٩٨٩.

التحضير للبرلمان الصوري الفلسطيني: حشد المؤثرات

مـرّ تطـور فكـرة البرلمـان الصـوري عبـر عمليـة حضانة خاصـة بها إلـى جانب التأثيـرات الدولية والإقليمية والمحليـة، فبعد اتفاقيات أوسـلو، أجرى مركز المرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي اسـتعراضاً لجميـع القوانين التي تؤثّـر في حياة النسـاء الفلسـطينيات مسـلطاً الضوء على القوانين التمييزية، ونشـر النتائج على شـكل كتاب[٤٣]، وحـدّد مركز المـرأة قوانين تمييزيـة ضد المرأة فـي خمس مجالات بـارزة هي: قانـون العمل، والحياة السياسـية والعامـة، والصحة والتعليـم والرفاه الاجتمـاعـي، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشـخصية. وضمن عملية إنجاز الكتـاب، نظّـم مركز المرأة ورش عمـل لنقاش النتائج بمشـاركة أعضاء من الحركة النسوية، وتضمّنت قائمة المشاركين والمشاركات في ورش العمل أشخاصاً من جميع الاتجاهـات والأيدولوجيات السياسـية داخل المجتمع الفلسـطيني، وأبدى الجميع رغبة كبيرة بتقديم المساهمات والملاحظات، وبهذا الشكل فالكتاب كان بمثابة وثيقة للنقاش أبرزت النواقص في القانون الفلسـطيني من منظور حقوق المرأة، وهي المرة الأولـى التي تجري فيها نقاشـات في منابـر عامة حول الوضـع الاجتماعي للمرأة الفلسـطينية والقوانـين التـي تحدده، كما أنّـه للمرة الأولى يجري نقـاش حول أثر الاستعمار في التاريخ القانوني الفلسطيني وما يتضمنه ذلك من موروثات في مجال السلطة العشائرية والنخب الحاكمة التقليدية.

تمثّلت الخطوة التالية في التعَرّ ف على كيفية تصوّر النسـاء الفلسطينيات لإصلاح هذه القوانين بحيث تسـتجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واختار مركز المرأة مشروعاً آخر تضمن «٥٦» مادة تغطي المجالات الخمسة الرئيسية التي تم تحديدها أعـلاه، واقترح تعديلها بناءً على المبادئ والخطوط المرشـدة علـى الصعد الوطنية والإقليمية والدولية التي تحمي وتعزّز حقوق النسـاء، ومن هذه المبادئ وثيقة إعلان الاسـتقلال، ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، والاتفاقية العربية رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ بشـأن المـرأة العاملة، واتفاقيـة الأمم المتحدة للقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة (سـيداو). وفي سـنة ١٩٩٨، أصدر مركز المرأة نسـخة محدثة من هذا الكتاب، اشـتمل على مشـروع قانون من أجل إقامة مجلس وطني فلسطيني لشؤون المرأة[٤٤]. وجرت قبل ذلك الوقت مناقشة محتويات الكتاب بشكل مكثّف مع النشطاء السياسـيين والدينيـين والاجتماعيـين للحصـول علـى آرائهم حـول الإصلاحات المقترحة، وشملت هذه النقاشات أيضاً أول حوار عام يُجرى حول العقد الاجتماعي الفلسـطيني. وفي الوقت الذي ذهبت فيه النسـخة المنقحة والنهائية إلى الطباعة، كان قـد بدأ تنفيذ حملـة للمناصرة والإعـلام، وبعد أن حدّدنا القوانـين التمييزية ووثقنا الإصلاحـات المطلوبة، جاء دور الخطوة التالية والمتمثلة في إقناع النشـطاء

٤٣ رجا شحادة وعلاء البكري (تحرير)، نحو المساواة: النساء الفلسطينيات والقانون، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فلسطين ١٩٩٧.

٤٤ أسمى خضر، القانون ومستقبل المرأة الفلسطينية، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فلسطين، ١٩٩٨.

لاستمالة المشرعين المنتخبين حديثاً من أجل تبني هذه التغييرات، وكان البرلمان الصوري الفلسطيني بمثابة الناتج المباشر لهذه العملية الديمقراطية التي يجري وصفها هنا.

الحوارات الحاسمة: الأصالة والشرعية

جرت أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في بداية سنة ١٩٩٦. وكان انتخاب المجلس التشريعي والنقاشات العامة المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية تجربة جديدة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني. جرت تعبئة النساء للتصويت خلال العملية الإنتخابية، ولكن لم يكن واضحاً إذا كان المرشحون ملتزمين حقاً بالعدالة بين الجنسين على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم أنهم كانوا يبحثون عن أصوات النساء فحسب، ولم يتم اختبار الأجندة الاجتماعية لعضوية المجلس التشريعي المنتخب حديثاً، وكانت الأرضية التي يعملون عليها سياسية في الغالب، كما أنّ القيادات النسوية الفلسطينية التي شكّلت جزءاً من الحركة النسوية الشعبية، والتي ركّزت على الأبعاد الاجتماعية إلى جانب الأبعاد السياسية للنضال، لم تكن جُزءاً من المفاوضات مع إسرائيل التي أدّت إلى إتفاق أوسلو، ولم يتوفر أمامها فضاء سياسي للتعبير عن اهتماماتها. وعندما أُنشئت السلطة الفلسطينية، استُبعدت القيادات النسوية من مناصب صنع القرار، ولم توضع قضايا المرأة واحتياجاتها واهتماماتها على الأجندة.

ثمة تعقيد آخر هو أن عدداً لا بأس به من النساء البارزات في الحركة اليسارية لم يرغبن بتسليط الضوء على الأجندة الاجتماعية على افتراض أن النضال السياسي ضد إسرائيل ينبغي أن يُشكّل محور التركيز الرئيسي.

ناقشت القائدات النسويات إمكانية تشكيل لجنة تحضيرية للبرلمان الصوري باعتباره يمثّل أفضل طريقة للمضي قدماً من أجل الإبقاء على قضايا النوع الاجتماعي والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة على الأجندة السياسية، وأن يسمح بتمثيل التنّوع الإقليمي والأيديولوجي، ويكفل تمثيل جميع الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة. وأبدت جماعات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية الجماهيرية رغبةً شديدة في المشاركة في المجريات، لذا بادر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى تشكيل لجنة تحضيرية مكَوّنة من ١٥ منظمة من المؤسسات النسوية والهيئات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان والقيادات النسوية والناشطات على المستوى الجماهيري من الضفة الغربية وقطاع غزة.

شهدت النقاشات بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية ظهور التناقضات الملازمة للسياق السياسي وتأثيراتها على مختلف المنظمات النسوية، فقد كان هناك توافقاً في الرأي بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة أنّ الاتحاد العام للمرأة

الفلسطينية يشكّل مظلّة منظمة التحرير الفلسطينية لمجموع النشاط النسوي[٤٥]. وكانت قيادات الاتحاد العام قد وصلت إلى الأرض الفلسطينية المحتلة قبل وقت غير بعيد، ولم تكن على دراية كافية بالسياق ولم تتعرف على جميع أشكال النشاط المتعلق بالنوع الاجتماعي ومناصريه وقادته، وفي الأيام المبكرة للسلطة الفلسطينية، كان طاقم شؤون المرأة أكثر بروزاً كمؤسسة، وكان يمتلك الموارد للتعبئة حول قضايا النوع الاجتماعي، لذا فقد أراد أن يكون البرلمان الصوري تحت قيادته، وقد طرح سؤالاً محدداً أثناء أحد النقاشات حول الجهة التي ينبغي أن توجه الدعوة، مقترحاً أن يقوم طاقم شؤون المرأة بذلك باعتبار أنّه ائتلاف من المنظمات الجماهيرية وهو ما سيعطي «شرعية» أكبر لهذه العملية. واستدعى الخلاف الذي نشأ حول الشرعية والتمثيل قضاء وقت طويل إلى حدٍ ما في النقاش حول الجهة التي يجب أن تتولّى قيادة البرلمان الصوري. من جانبه، أراد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أن تُصدر جميع الدعوات عن اللجنة التحضيرية، ولكنّه رغب كذلك في تجنب الصراع على النفوذ بين المؤسسات، واضطررنا لإعادة التفكير في استراتيجيتنا حتى نتمكن من مواصلة السعي لتحقيق أجندتنا، واقتُرحت فكرة أن يتم عقد برلمانات على مستوى المناطق بحيث تركّز كل منطقة على أحد المجالات المحددة في القانون.

قرّرت اللجنة التحضيرية أن يتم إنشاء لجان مناطق وأن يتم البت في القرارات المتعلقة بكل برلمان مناطقي على مستوى المنطقة ذاتها، بدلاً من وجود لجنة واحدة للمشروع بأكمله، تكوّنت لجان المناطق من القيادات النسوية ونشطاء حقوق الإنسان على المستوى المحلي الممثلين في اللجنة التحضيرية القائمة، مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى جانب أعضاء من المنظمات النسوية الجماهيرية، واختارت المناطق مجالات القانون التي ستناقشها؛ فاختارت المنطقة الوسطى موضوع المرأة في قانون العقوبات، واختارت منطقة الجنوب قانون العمل، واختارت منطقة الشمال موضوع الحياة العامة والصحة والتعليم وقانون الأحوال الشخصية، واختارت نساء غزة موضوع قانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية). وتم الاتفاق على أن يتم نقاش ملخص لكل القضايا في برلمان مركزي يُعقد في مدينة رام الله يشارك فيه ممثلون وممثلات عن المناطق المختلفة.

وتبيّن أن العمل بصيغة لجان تحضيرية على مستوى المناطق كان العامل الأكثر حسماً في تعزيز اللامركزية في النفوذ والمساهمة في جعل الملكية الحقة للبرنامج في يد المنظمات الجماهيرية في المناطق المختلفة، وبالتالي اكتسب البرلمان الصوري حياته الخاصة، فيما قدّم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الدعم اللازم. وتمكنت لجان المناطق من أن تأخذ مواد البرلمان الصوري الإعلامية وأنشطة الاستمالة إلى أماكن لم يكن بمقدور أية لجنة مركزية أن تصل إليها، مما أدّى إلى

٤٥ الأرض الفلسطينية المحتلة تشمل القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية.

توسيع اهتمام المجتمع المحلي والإعلام بمجرياته[٤٦].

إعادة تنظيم جماعات الهوية

فيما كان الجدل دائراً في رام الله حول الشرعية والتمثيل على أعلى مستويات صنع القرار، كانت النساء على مستوى القاعدة الشعبية أكثر حماسة للاستمرار، وبات واضحاً أن هناك طلباً مرتفعاً على ورش عمل التوعية القانونية والنقاشات حول إصلاح القوانين من جانب الجماعات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قام طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بتوجيه ودعم من لجان المناطق، بإعداد المواد لورش العمل وقيادة ورش العمل مع الجماعات النسوية الشعبية. وأتاحت كل الجماعات النسوية في المناطق لطاقم مركز المرأة إمكانية الاستفادة من كوادرها، بما يشمل كافة الاتجاهات الأيديولوجية، وكانت مشاركة النساء في العملية مثيرة للانطباع ولوحظ وجود توق للحصول على المزيد من المعلومات والمزيد من مواد التدريب من جانب الجماعات النسوية على مستوى القاعدة الشعبية[٤٧].

كان هناك توافقا في الآراء بين النساء الفلسطينيات من مختلف أنحاء الضفة الغربية وغزة على أن القوانين القائمة تُميّز ضد النساء. لكن عدم الاتفاق برز عند السؤال هل يجب أن تأتي الإصلاحات وفقاً لتفسير تقدمي للشريعة أم تبعاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؟ وانعكس هذا الاختلاف في الرأي في عمل البرلمان الصوري، ففي قطاع غزة، اتفقت اللجنة التحضيرية على أن يكون الإصلاح القانوني مبنياً على تفسير تقدمي للشريعة، فيما كانت اللجنة التحضيرية في كل من شمال الضفة الغربية وجنوبها ترغب في أن تكون المعايير الدولية لحقوق الإنسان هي الأساس للإصلاح القانوني.

دعم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مبدأ إجراء الإصلاح لجميع القوانين الفلسطينية، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لقناعتنا أنّ القوانين الفلسطينية يجب أن لا تُميّز بين الفلسطينيين على أساس الانتماء أو الخلفية الدينية، أي بين المسلم والمسيحي. مع ذلك، وبما أن لجان المناطق كانت تتولّى مسؤولية قيادة النقاشات في مناطقها، فلم يرغب مركز المرأة في فرض رؤيته على الآخرين، واعتبر الجدال الحيوي جزءاً من العملية الديمقراطية الصحية التي يجب أن تستمر، وقد توافق هذا المنظور مع الأولوية الرئيسية لمركز المرأة في أن تعرف النساء عن التمييز في القوانين وأن يعبئنّ جهودهنّ لإجراء إصلاح حساس للنوع الاجتماعي، بصرف النظر عن موقفهنّ الأيديولوجي.

---

٤٦ أعدت اللجنة التحضيرية في غزة وثائق ومواد إعلامية خاصة بها وكانت أكثر ملاءمة للسياق في غزة.

٤٧ نقاش مع خلود المصري، عضو سابق في مجلس مدينة نابلس ممثلة لكتلة الإصلاح والتغيير، ومن الأعضاء المؤسسين لرابطة المرأة المسلمة، وقد قامت السلطات الإسرائيلية باعتقالها لاحقاً للاشتباه بعضويتها في حركة حماس، وكشفت أنها استخدمت المواد التدريبية المتعلقة بالبرلمان الصوري في التدريبات التي أجرتها بنفسها للنساء. وصادرت السلطات الإسرائيلية هذه المواد منها فيما بعد عندما قامت بمداهمة منزلها.

وبمـا أنّ مركز المـرأة مرتبط عن قرب بالحركة النسـوية العربيـة وعلى وعي بمثل هذه الحوارات في البلدان الأخرى، فقد سـعى إلى جلب هذه النقاشات إلى الأرض الفلسـطينية المحتلة، لذا قمنا بدعوة باحثتين نسـويتين هما د. حفيظة شـقير من تونس، والتي قادت نقاشـاً حول المعايير الدولية لحقوق الإنسـان، ود. فريدة بنّاني من المغرب، والتي قادت نقاشـاً حول الإصلاح القانوني المعتمد على تفسـير تقدمي للشـريعة، وحضر ورشـتي العمل جمهور غفير وانهمك المشـاركون والمشاركات في حوارات حيوية للغاية.

انعقـد البرلمان الصـوري في وقت كانت فيـه المواقف والهويات السياسـية لا تزال مائعة، فساهمت الحوارات حول الأجندة الاجتماعية في شحذ كل منهما. لقد أتاح البرلمان الصوري لجميع النسـاء منبـراً للتعبير عن اهتماماتهـن ورؤيتهن للمجتمع الفلسـطيني في ظلّ الدولة الفلسطينية المستقلة المنشـودة. كما أتاح البرلمان منبراً في تلـك اللحظة التاريخية الحرجة لنسـاء انشـققن عن اليسـار لخيانته الأجندة الاجتماعية، ولنسـاء محافظات سـعين للإصلاح وللحفاظ على الهوية الإسـلامية للمجتمع الفلسـطيني، ولقيادات نسـوية ناشـئة مـن مختلف الأطياف السياسـية والأيديولوجية والحزبية، وهي المرة الأولى على الإطلاق التي يجري فيها نقاش عام للعقد الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

الخلاصة

واجهنا معارضة عنيفة، وتهديداتٍ في بعض الأحيان، من جانب شرائح مختلفة من المجتمع بشكل صريح ومباشر جداً بعد أن بدأنا باكتساب الزخم بوقت قصير، وكانت شدّة الهجوم على الحركة النسوية مؤلمة لمختلف القيادات النسوية وقيادات الأحزاب السياسية اليسارية وبعض منظمات المجتمع المدني، واستمر لوقت طويل تبادل اللوم والانتقادات لقيادات البرلمان الصوري من جانب القيادات الأخرى للحركة النسـوية والقـادة الحزبيين والمنظمات وبعض الأكاديميين، وكانت إحدى القضايا التي أُثيرت تتمَثّـل في التوقيت وغيـاب الجاهزية الاجتماعية لمثل هذا الحـوار المفتوح، والذي انتهى به المطاف للبحث في العقد الاجتماعي الفلسطيني.

لقـد كانت حوارات البرلمان الصوري في جوهرها تتعلّق بنوع المجتمع الذي سـنكون عليـه ووفـق أيّة مبادئ سـننظّم العلاقات فيما بيننا كأفراد مـن جهة وعلاقاتنا مع الدولة من جهة ثانية، وأعطت ردّة الفعل المعاكسة على البرلمان فرصة لمثلي الإسلام السياسي لأن يظهروا علناً بأجندتهم ويكسبوا النفوذ في المجتمع باعتبارهم حامين للثقافة والدين والمجتمع بأكمله.

أثبتت تجربة البرلمان الصوري الفلسـطيني أنّه لا يمكن لأي مجتمع أن يكون جاهزاً بالقدر الكافي للدخول في مثل هذه الحوارات السـاخنة التي اختبرناها والأسـئلة التي أُثيرت أثناء تلك العملية، وسـتكون هناك دائماً أحزاب معارضة تغتنم الفرصة لتَروّج لنفسـها سياسياً عن طريق اسـتغلال القضايا الاجتماعية ووضع المرأة، وهو

المنبر الأسهل والأكثر راحة الذي يمكنها أن تشن معركتها من خلاله، وقد أصبح واضحاً من تجربة البرلمان الصوري الفلسطيني أن مثل هذه المناورات السياسية تأتي على حساب الأمانة والنزاهة والالتزام الحقيقي بمبادئ حقوق الإنسان. لذا ينبغي أن تكون القيادات النسوية بوجه خاص وجميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة جاهزين لمواجهة أي هجوم أثيم والصمود في وجهه، وهذا يتطلب بداية عدم الاستهانة بشأن ردة الفعل العكسية، بما في ذلك الهجوم الشخصي العميق، والإيمان الصادق بنظام القيم الذي يتبنونه، ونبذ كافة الأوهام حول من هم حلفاؤهم في هذا النضال ومن هم ليسوا كذلك.

كان النشاط النسوي في المجتمع الفلسطيني دائماً، ومنذ البداية، مرتبطاً عن قرب وبشكل وثيق بالنضال ضد الاحتلال ومن أجل التحرر، فمن خلال النضال من أجل التحرر نشأت الهويات النسوية وتطورت، وطغى الكفاح النسوي في سبيل العدالة الاجتماعية على السياسات الحزبية في أحيانٍ كثيرة. ومع ذلك، بقيت نساء عديدات داخل أحزابهن؛ وفي العملية الانتخابية حيثً تكون الأصوات هي كل ما يهم، يُغَلّبْن الموقف الحزبي على تطلعاتهن بخصوص تحرير المرأة. وبناءً عليه فإنه من الضروري في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني الذي يعيش ظروفاً استثنائية ومعقدة، ونظراً لأنّ التحرر الوطني وتحرير المرأة أمران ضروريان من أجل نشأة مجتمع ديمقراطي بحق، أن تعمل النساء الناشطات والنسويات والأطراف الاجتماعية الديمقراطية بتحديد هوياتهنّ وقيمهنّ ومبادئهنّ السياسية بوضوح، لأنّ من شأن أيّة ضبابية في المواقف أن تضعف كفاحهنّ وتجعلهنّ أكثر عرضة للهجوم.

ومن الضروري حتماً السعي للربط والتشبيك بين جميع الأطراف الفاعلة للحفاظ على مسار التقدم إلى الأمام نحو العدالة الإجتماعية مع السعي نحو التحرر، ويجب أنَ تتوّلى ناشطات الفكر النسوي مسؤولية رفد الحركاتٍ والنضالات التحررية العامة بأفكار وتطلعات وتذكيرات حول ضرورة الالتزام دائماً بالمبادئ الديمقراطية الحقة التي تكفل الاعتراف بالنساء ومصالحهنّ وتمثيلهنّ كعناصر أساسية وشركاء متكافئين من أجل تحقيق العدالة والسلم والأمن الحقيقي للجميع. ولتحقيق هذه الغاية تتحمل الناشطات النسويات مسؤولية تاريخية عميقة تتمثل في ضمان الثبات على المبادئ التي يدافعنّ عنها، مع العمل في الوقت ذاته على إبقاء خطوط التواصل مفتوحة وبناء الائتلافات مع الجماعات النسوية والأطراف الاجتماعية الفاعلة من أجل كسب التأييد لنضالهنّ داخل أحزابهنّ، إلى جانب الكفاح ضد قوى الاستبداد، سواءً من داخل فلسطين أو من جانب الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا السياقٍ من الأهمية بمكان أن تلجأ الناشطات النسويات إلى إعطاء هامش للتكتيك أحياناً في تحالفاتهنّ مع الأطراف الاجتماعية الفاعلة الأخرى، ولكن دون المساس بالمبادىء بعيدة الأجل أو المساومة عليها، لأنّ هذه المبادئ هي التي تحافظ على وجودهنّ ومصداقيتهنّ في المجتمع، والأمر الأهم أنها هي الأساس الذي ستحكم عليهن أجيال المستقبل بناءً عليه.

How do you expect me to attend your lecture on violence against women… can't you see what state I'm in?

البرلمان الفلسطيني الصوري: لماذا، ماذا، وكيف؟

تغريد إبراهيم دعيبس

مقدمة

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح العمل التوعوي المتمثّل بنشر وتعليم القانون وثقافة حقوق الإنسان إحدى المسؤوليات الأساسية، التي تقع على عاتق المؤسسات الحكومية والغير حكومية ومؤسسات حقوق الإنسان، تجاه المواطنين الفلسطينيين، باعتبارها احتياجاً تنموياً وديمقراطياً وليس ترفاً فكرياً كما يحلو للبعض أن يعتقد.

لقد دأب مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي منذ تأسيسه في العام ١٩٩١ ومن خلال برامجه ومشاريعه المختلفة التي كان من بينها برنامج «محو الأمية القانونية» لدى المواطنين، على عقد المحاضرات والدورات والندوات وورش العمل، والتي استهدفت النساء بشكلٍ خاص والمجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام، وذلك للعمل على نشر الثقافة القانونية في المجتمع وتعريف المرأة بحقوقها وتمكينها من الدفاع عنها، كوسيلة لتقويتهنّ ومنحهنّ القدرات اللازمة من أجل المشاركة في الحياة السياسية والمدنية والمشاركة في صنع القرار على كافة الأصعدة، كون وجود النساء في هذه المواقع يُساهم في رسم سياسات تأخذ بعين الإعتبار احتياجات النساء ومتطلباتهنّ الإنسانية والاجتماعية.

كما كان لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي دوراً بارزاً في السعي من أجل العمل على تعديل القائم من قوانين وتشريعات نافذة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال برنامج البرلمان الفلسطيني الصوري «المرأة والتشريع» والذي هدف أيضاً إلى رفع وعي المواطنين حول «الثغرات الموجودة في قانون الأحوال الشخصية»، وتحفيزهم للمطالبة بتعديلها بما ينسجم مع تحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني ومكوناته. وفي إطار عمل البرلمان الذي بدأ العمل في العام ١٩٩٧ واختتمت أعماله في العام ١٩٩٨ تم عقد العديد من وُرش العمل بهدف شرح التعديلات المرجَوّة الخاصة بقانون الأحوال الشخصية، وتبيان أثرها الإيجابي في حال تحقّقها على تحسين أوضاع المرأة، عوضاً عن تشكيل البرلمان للجان داعمة ومؤيدة لتحقيق العدالة الاجتماعية للنساء.

كذلك حرص مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من خلال برنامج البرلمان جاهداً على نشر وتعميم المعرفة بالصياغات والمقترحات الهادفة إلى إقرار تشريعات فلسطينية تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وحشد التأييد لهذه الصياغات والمقترحات في أوساط النساء، وقادة الرأي العام، من أعضاء

مجلس تشـريعي، وسياسـيين، وكُتّاب وصحافيين، ورجال الديـن، وأصحاب القرار في السـلطة الوطنية الفلسطينية، والمجتمع المدني الفلسـطيني بمنظماته وهيئاته ومؤسسـاته وأحزابه ونقاباته، وتوفير فرصة لمراجعة المقترحات القانونية الخاصة بالمـرأة، والتدريب على مهارات التفاوض وتشـكيل مجموعات الضغط واسـتخدام مختلف الوسائل بما فيها الإعلام لهذه الغاية.

مسح شامل للتشريعات النافذة

قـام المركز وكخطوة أولى وأساسـية قُبيل انطلاق نشـاطات برنامج البرلمان بعملية مسـح شاملة للتشريعات والقوانين النافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة[٤٨]، شملت نصـوص القوانين المعمـول بها وأوجه التمييز والقصور التي تنطوي عليها بالنسـبة لحقوق المرأة، وخاصّةً تلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، والتي جرى صياغتها والإعداد لها من قبل طاقم البرنامج.

واسـتناداً إلـى مـا ورد في كتاب «القانون ومسـتقبل المـرأة الفلسـطينية» من أجل تشـريعات تضمن حقوق الإنسـان والمسـاواة للمرأة الفلسـطينية»، والـذي أعّدته المحامية أسـمى خضر المستشـارة القانونية للبرلمان ومديرة مؤسسة الحق في ذلك الوقـت، وعدد من الخبـراء من محامين ومحاميـات وقضاة، وعدد مـن الفعاليات النسـائية، الذين سـاهموا جميعاً بمناقشـة النصوص المقترحة والتعليق عليها من وجهة نظر قانونية وعلى أساس مبدأ المساواة، ومدى موائمة هذه القوانين للمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسـان، ومن ثم تم اقتراح الصيغ المناسـبة لتشريعات وطنية تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية.

لقد دأب القائمون على فكرة البرلمان الفلسـطيني الصوري تنفيذ أنشطته وفعالياته بجميع المحاور وبشـكل مكثّف، مع اقتراب موعد انعقاد البرلمانات التحضيرية وقبل انعقاد البرلمان الفلسطيني الصوري المركزي الذي عُقد في أواخر شهر آذار ١٩٩٨. حيث عُقدت العديد من الورش التدريبية حول الثقافة القانونية في المناطق المختلفة من الضفة الغربية (شـمال، وسـط، وجنوب) للتعريف بالقوانين السـائدة ولمناقشة اقتراحـات التعديلات القانونية المتعلقة بالقوانين، بدءاً بقانون الأحوال الشـخصية بشـكل أساسـي (عقد القران، الطلاق، النفقة، الحضانة، الميراث، مسكن الزوجة، الحق في المسـاواة، الأموال المتحققة لأي من الزوجـين بعد الزواج، العُذر المحل في القتل أو الإيذاء دفاعاً عن الشرف، جرائم العنف العائلي وتعديلات متعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية، وأخرى متعلقة بالتأمينات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة)، وانتهاءً بالقوانين المنظّمة للحقوق السياسية والمدنية، دون إغفال القوانـين المتعلقـة بالصحة. ومـن ثم تمّ رصد كافة أشـكال التمييـز القانوني فيها وتقديم اقتراحات لتعديلات تضمن المساواة واحترام حقوق المرأة.

٤٨ نحو المساواة: القانون والمرأة الفلسطينية وهو كتاب لتحليل الواقع القانوني للمرأة الفلسطينية في فلسطين صادر عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

كما تم التعرض من خلال ورش العمل لمسودات القوانين التي كانت قيد النقاش والتداول في أروقة المجلس التشريعي الفلسطيني، لفحص مدى مواءمتها للمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وجرى خلال الورش أيضاً التعرف على القوانين والمواثيق الدولية وعلاقتها بالقوانين المحلية، ومدى فاعليتها أو قصورها في ضمان حماية المرأة والدفاع عن حقوقها كجزء أول من التدريب.

دورة تدريب مدربات

عقد دورة تدريب مدربات كانت إحدى النشاطات المركزية للبرلمان والتي ركّزت على تدريب المنتسبين/ات من مختلف فئات المجتمع الفلسطيني[٤٩]، على مهارات التفاوض والضغط، وتطوير مهارات الكوادر النسائية للوصول إلى الأشخاص المؤثرين من مشرعين، وسياسيين، ومسئولين، وعلماء دين، وغيرهم من صناع القرار، لإقناعهم بتبني التعديلات المقترحة على القوانين المطّبقة في فلسطين، والمشاركة في وضع خطة للتأهيل في مجال التأثير والضغط في إطار التعامل مع الجهات التنفيذية والتشريعية كآلية عمل ينتهجها البرلمان للضغط على صانعي القرار من أجل إنصاف المرأة الفلسطينية وحماية حقوقها.

ومن ضمن المواد التي تناولها التدريب دليل المطالبة بحقوق النساء؛ وهو دليل تدريبي بسيط يحتوي على مبادىء حقوق الإنسان التي تخصّ المرأة، وتم استخدامه في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتعاون ما بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمعهد الدولي لتضامن النساء، في حين لم يكن العمل منتهياً على دليل المطالبة بحقوقنا «المرشد في مهارات التعبئة والتأثير»[٥٠].

وكان الهدف الأساسي للورش التدريبية يتمثّل بطرح التعديلات القانونية المقترحة من قبل برنامج البرلمان الصوري، أعقب ذلك تشكيل مجموعات ضاغطة ومؤيدة لأهداف البرلمان.

وقد تم تدريب المجموعات النسائية في المناطق المختلفة من الضفة الغربية لتقوم كل واحدة منهن بالتعريف بالبرلمان وأهدافه، من خلال التدريب الذي تلقاه المشاركين والمشاركات حول وضع المرأة وحقوقها في القوانين السائدة والاقتراحات لتغيير وتطوير هذه القوانين.

وبهذا النهج من التدريب استطاع القائمون على برنامج البرلمان بناء شبكة موسعة في المناطق المختلفة، أمكن من خلالها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين/ات في المناطق المختلفة من الضفة الغربية.

---

٤٩ اقتصر التدريب على نخبة من ممثليات المؤسسات الحكومية والخاصة رجالاً ونساءً والذين/ اللواتي التزموا بالمشاركة بكافة نشاطات البرلمان الصوري حتى نهاية فعالياته والتي تمثلت بانعقاد البرلمان الصوري المركزي.

٥٠ دليل المطالبة بحقوقنا «المرشد في مهارات التعبئة والتأثير» هو الدليل التدريبي والتي كانت تعده في حينها الباحثة رندا سنيورة من مؤسسة الحق حيث كان الهدف من إعداده المساعدة في تدريب النساء على وجه الخصوص لخوض حملات تعبئة وتأثير مستقبلية وطرح قضايا قانونية وتشريعية تهم المرأة الفلسطينية.

كان المتدربون والمتدربات وأعضاء لجان المناطق في غالبيتهم من المثقفين والمثقفات والناشطين وصناع القرار، والذين ساهموا من جانبهم في نشر وتعزيز أفكار ومطالبات البرلمان لدى مختلف القطاعات الاجتماعية، إما مباشرة من خلال نقل التجربة للمواطنين، أو من خلال نشاطات اجتماعية، أو إعلامية، شاركوا فيها وتحدثوا من خلالها عن تجربة البرلمان.

ورشة عمل حول آلية عمل مجموعات الضغط في المجتمع الفلسطيني

ابتدأ المركز تدريبه الأول بورشة عمل خاصة حول آلية عمل مجموعات الضغط في المجتمع الفلسطيني، والأسس والمبادئ العامة التي يتوجب مراعاتها في تطبيق استراتيجيات ومهارات الضغط والمفاوضة، على بعض القضايا الخاصة بالمرأة والمعوقات التي تعترض العمل في إطار المجتمع الفلسطيني وعلى العناصر الإيجابية المتوفرة لدى الحركة النسائية الفلسطينية للضغط على المشرع وصانع القرار. امتدت الورشة على مدار ثلاثة أيام من ٩-١١ تشرين ثاني ١٩٩٦ شارك فيها ٢١ شخصاً ممثلين عن مختلف المؤسسات النسوية والمهتمة.

قام بالتدريب كل من:

١. **أسمى خضر:** مديرة مؤسسة الحق والمستشارة القانونية للبرلمان، حيث عرضت الأسس والمبادئ العامة التي يتوجب مراعاتها في تطبيق استراتيجيات ومهارات الضغط والمفاوضة على بعض القضايا الخاصة بالمرأة في الإطار الفلسطيني ومن ثم تطوير مهارات في هذا الاتجاه.

٢. **ليزلي عبد الله:** خبيرة بريطانية في الضغط والمناصرة والتي قدمت خلفية نظرية حول مهارات التفاوض والضغط بقضايا المرأة، والمعايير الواجب مراعاتها في عملية الضغط والمفاوضة وتشكيل المجموعات الضاغطة.

٣. **رندا سنيورة:** باحثة من مؤسسة الحق، والتي تحدثت عن المعوّقات التي تعترض العمل في إطار المجتمع الفلسطيني، وعلى العناصر الإيجابية المتوفرة لدى الحركة النسوية الفلسطينية للضغط على المشرّع وصانع القرار.

عُقدت الورشة في مقر طاقم شؤون المرأة في مدينة رام الله وبتنظيم من اللجنة التحضيرية لبرنامج البرلمان الفلسطيني الصوري، واستهدف التدريب أعضاء اللجنة التحضيرية[٥١] المكونة من أعضاء وعضوات ممثلين عن عدد من المؤسسات النسوية والمجتمعية المختلفة وبعض الشخصيات المهتمة، والتي تشكلت في بداية

٥١ أنظر المرفق رقم ١ الخاص بقائمة أسماء أعضاء وعضوات اللجنة التحضيرية.

البرنامج لتقدم الدعم الفكري، والمعنوي واللوجستي للبرلمان.

كان من المهم بل ومن الضروري العمل على تدريب أعضاء وعضوات اللجنة التحضيرية وإعدادها جيداً لتتوفر لديها القدرة لتحقيق ما كان متوقعاً منها في تقديم الدعم الكامل للبرلمان وللعاملين به، إلا أنّ هذه اللجنة لم تقم بتقديم ما كان متوقعاً منها على الإطلاق وكان وجودها هامشياً على عكس المتوقع، فلم تقم بالدور الذي كان مطلوباً منها والمتمَثّل في تقديم الاستشارات أو اتخاذ القرارات، وربما يعود السبب في ذلك لعدم وضوح دور هذه اللجنة أو اعتقاد أعضاءها أنّ مركز المرأة هو المسئول المباشر عن تنفيذ البرنامج وبالتالي، لم يشكّل دورها الإطار المناسب للمشاركة واتسم بالهامشية.

تدريب حول التعديلات على القوانين النافذة تتعلق بالمرأة

امتدّ التدريب ليشمل طاقم برنامج البرلمان الصوري، وطاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وعدد من محاميات منطقة الشمال، والوسط، والجنوب (٢٠ مشاركة) حيث عُقدت ثلاث ورش عمل للبرلمان الصوري، خُصّصت لمناقشة التعديلات المقترحة من البرلمان للتشريعات المتعلقة بالمرأة في مجال قانون الأحوال الشخصية والمدنية وقانون العقوبات، شارك فيها المحامي علاء الدين البكري مستعرضاً القوانين سارية المفعول في الأراضي الفلسطينية، ومبيّناً للنصوص القانونية التي تستلزم إعادة النظر فيها وتقديم مقترحات تعديلات في مجال القانونين المذكورين (الأردني والمصري)، ليُصار إلى رفعها للمجلس التشريعي لاحقاً.

دورة تجريبية: حول مهارات المفاوضة والضغط

بعد الانتهاء من ورشة التعديلات القانونية تم عقد دورة تجريبية «دورة تدريب مدربات» مدتها أربعة أيام من ٢٥-٢٩ آذار ١٩٩٧ في مقر مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي في ضاحية البريد، ولنفس المجموعة التدريبية الأولى والخاصة بطاقم البرنامج والمركز وذلك وشمل التدريب: مهارات التفاوض والضغط، والقانون الدولي وعلاقته بالمرأة، وهدف إلى:

١. تمكين طاقم المركز والبرنامج من خلال توفير المعلومات اللازمة والضرورية لهن حول القضايا القانونية المتعلقة بالمرأة وحقوقها.
٢. الارتقاء بمستوى الكوادر من المدربات وتزويدهن بمهارات التفاوض والضغط.
٣. المساهمة في خلق مجموعات الضغط والتوعية بالقضايا القانونية المتعلقة بالمرأة وحقوقها.
٤. توفير فرص النجاح للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف البرلمان الصوري

من خلال التعاون والتنسيق مع أكبر عدد من المراكز النسوية والمؤسسات الرسـمية والخاصة، لتكثيف الجهود وتوحيدهـا حول القضايا القانونية التي تخص المرأة الفلسطينية.

تمثّلـت أهميـة التدريب في المواضيع التي طُرحت في إطـار الدورة من جانب، وفي قدرة المدربـات على التدريب في القضايا المتعلقة بالمـرأة وحقوقها من جانب آخر، وشمل التدريب:

١. التعريـف بالقوانـين والتشـريعات المحلية وخاصة مـا يتعلق بقانـون الأحوال الشـخصية والمدنية، وقانون العقوبات، قدمته المحامية حنان البكري من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
٢. التعريـف بالقانون الدولي وعلاقته بحقوق بالمرأة، قدمته تانيا طبارة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
٣. التدريـب على مهارات التفاوض والضغط، قدمته د. إصلاح جاد وهي أسـتاذة في جامعة بير زيت.
٤. تقييم عام للدورة التجريبية.

وتم لاحقـاً الترتيـب لعقد عدد مـن الدورات المختلفـة في مناطق الضفـة الغربية بهدف توسـيع القاعدة الجماهيرية التي تتعامل مع القوانين وحشد التأييد والدعم لأهـداف البرلمان، والعمل على تعميم المعرفة القانونية ونشـرها. وقد تقرر أن تنفذ هـذه الدورات في كافة مناطق الضفة لتشـمل: جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية، ورام اللـه، وبيـت لحم، والخليـل وأريحا[٥٢]، إيمانـاً من المركز بضرورة نشـر الثقافة والوعي القانوني على اعتبار أنها ثقافة جماهيرية وليست مقتصرة على النخبة.

- نفذت هذه الدورات على النحو التالي:

المنطقة	الفئة المستهدفة	المكان	التاريخ
نابلس	مؤسسات حكومية، خاصة ومؤسسات ومراكز نسوية	المجلس الوطني الفلسطيني	١١-١٥-٥-١٩٩٧
جنين	مؤسسات حكومية، خاصة ومؤسسات ومراكز نسوية	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	٢٥-٢٩-٥-١٩٩٧
رام الله	معلمين/ آت من المدارس الحكومية والخاصة	مركز فدا	٢٠-٢٣-٨-١٩٩٧

٥٢ كان هناك تفاوت في العمل على تنفيذ النشاطات في المناطق المختلفة من الضفة الغربية فبينما كان ينفذ العديد منها في الوسط على سبيل المثال نلاحظ بالمقابل أنه لم يكن هناك نشاط يذكر في محافظة أريحا أو قلقيلية وان وجدت فكانت مجرد دعوات لحضور نشاط معين فقط، علماً بأنه كان هناك محاولة للعمل في محافظة قلقيلية ولكن الإشباع من الدورات والورشات المختلفة والحاجة إلى شيء ملموس على الأرض حسب تعبيرهم إضافة لطبيعة التركيبة الاجتماعية الصعبة للعائلات الموجودة والحساسية من التعامل مع أي شخص من عائلة أخرى يقوم بأي نشاط ولأي مؤسسة كانا من الأسباب الرئيسية للقصور في تغطية المنطقة بنشاطات البرلمان.

رام الله	التنظيمات السياسية	مقر الجبهة العربية الفلسطينية	١٠-١٥-٩-١٩٩٧
رام الله	الوزارات والمؤسسات الأهلية	مقر وزارة العمل	١٨-٢٢-٩-١٩٩٧
الخليل	مؤسسات حكومية، خاصة ومؤسسات ومراكز نسوية	مركز فنون الطفل الفلسطيني	٥-٩-١٠-١٩٩٧
بيت لحم	مؤسسات حكومية، خاصة ومؤسسات ومراكز نسوية	حرم جامعة بيت لحم	١٥-١٨-١٢-١٩٩٧

قام بالتدريب كل من:

- حنان البكري، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: القوانين والتشريعات المحلية وقانون الأحوال الشخصية.
- تانيا طبارة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: القانون الدولي وعلاقته بالمرأة.
- سريدا عبد حسين، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: اقتراحات قوانين – تقييم.
- رندا سنيورة، مؤسسة الحق: مهارات التعبئة والتأثير.
- ساما عويضة، مركز الدراسات النسوية: مهارات الاتصال والتواصل.
- عبد السلام خداشة، مؤسسة تامر: مهارات الاتصال والتواصل.

شارك في هذه الورش والدورات ٢٥ متدرب/ة من كل منطقة تم اختيارهم/ن وفق المعايير التالية:

- الخبرة في مجال العمل الميداني والنسوي.
- مرونة في الحركة والتنقل.
- الالتزام بالعمل وتوفر خلفية جيدة عن وضع النساء في فلسطين.

وكان للمؤسسات الناشطة في مجال العمل النسوي والميداني والاتصال بالجمهور الأولوية بالمشاركة، على أن تقوم هذه المؤسسات بدعم للحملة الوطنية من خلال انتدابها لإحدى الموظفين/ات للمشاركة في التدريب، والإلتزام بما هو مطلوب ومتوقع بعد الإنتهاء منه.

يُشار هُنا إلى أنّه تم توزيع كافّة المواد المطروحة في ورش التدريب على كافة المشاركين/ات ووضعت التعديلات المقترحة بالقوانين التمييزية ضدّ المرأة بين أيديهم، ليتسنى لهن/م مراجعتها والاطلاع عليها عند الضرورة، ولاستخدامها بالتدريبات التي كُلفنّ/كلفوا بها بالمناطق المختلفة. بالإضافة إلى تزويدهنّ/م بكافة المواد الإعلامية الخاصة بحملة البرلمان الصوري. جاءت الدورات والورش لتعزز أهداف الحملة الوطنية ولحثّ المواطنين/ات على المشاركة الفاعلة فيها، لأهمية دورهن/م في ترسيخ قواعد الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون في المجتمع.

هدف التدريبات الارتقاء بمهارات الناشطين/ات

تمثّل الهدف من التدريبات بما يلي:

- تكويـن مجموعـات من النسـاء الناشـطات والمهتمات بموضوع حقـوق المرأة، علـى أن تكون كل مجموعة مؤهلة ومسـلحة بالخبرة والمهـارات التي يمكن أن تساعدهنّ في إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تمكين بعض القيادات الشابة في المناطق المختلفة من اكتساب معلومات قانونية عامة ومهارات إيصال المعلومات القانونية لأكبر عدد ممكن من النساء.
- تدريب القيادات النسائية على مهارات التفاوض والضغط ومهارات أخرى لها علاقة بالتدريب.
- توسـيع دائرة المؤيدين لحقوق المرأة للعمل على تغيير التشـريعات النافذة التي تخصها إلى تشريعات تضمن لها العدالة القانونية والاجتماعية.
- تهيئة قاعدة جماهيرية عريضة تحضيراً لعقد البرلمان الفلسطيني الصوري.
- توزيع مواد الحملة الإعلامية الخاصة بالبرلمان عن طريق المشـاركين/ ات في الـدورات التدريبية ومن خـلال تنفيذ زيارات ميدانية للمؤسسـات الحكومية والخاصة، وزيارة أعضاء المجلس التشـريعي وأصحاب القرار وزيارة المهتمين بقضايا المرأة الفلسطينية بشكلٍ عام.

بعـد الإنتهاء من التدريبات المختلفة وكمـا كان متوقعاً قامت كل متدربة بتنفيذ أربع لقاءات شـعبية كلٍ في منطقتها، لشـرائح مختلفة من المجتمع: ربات بيوت، طالبات مدارس، عاملات خياطة، موظفين وموظفات من دوائر حكومية وغيرها حول المرأة والتشـريع، وإيصال أهداف التدريب المدرجة أعلاه إلى أكبر عدد ممكن من النساء والرجال.

الحملة الإعلامية

يُشار هنا إلى أنّ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي افتتح الحملة الإعلامية الخاصـة بالبرلمان الصوري في المهرجـان الكبير الذي أقامه الاتحـاد العام للمرأة الفلسـطينية، تحت رعاية الرئيس ياسـر عرفات في الفندق السـياحي بمدينة رام الله يوم الإثنـين المـوافـق ١٦/ ٦/ ١٩٩٧ وقـد تـم حينهـا توزيـع الـمواد التي أُنتجت من خلال الحملة الإعلامية للبرلمان والمتمثلة بالمواد التالية:

- النشـرة الخاصة بالبرلمان الفلسطيني الصوري والتي تضمّنت توضيحاً لفكرة البرلـمان الصوري، وتبياناً للهـدف العام والأهداف الفرعية منـه، إضافةً إلى مراحل الحملة ومكوناتها والفئة المستهدفة منها.
- إعـداد أجنـدة خاصـة بالبرلمان الفلسـطيني الصـوري لسـنة ١٩٩٧-١٩٩٨

تضمنت: رسومات كاريكاتيرية للفنان الأردني جلال الرفاعي، وفقرات من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومشروع النظام الأساسي الفلسطيني الذي أقرّه المجلس التشريعي الفلسطيني لاحقاً، فقرات من أحاديث نبوية شريفة، ومن سور قرآنية، ومواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الأغنية الخاصة بالبرلمان حيث تم توزيع شريط الأغنية الخاصة بالبرلمان على الحضور وإذاعتها خلال الإفتتاح "على دلعونا وعلى دلعونا إحنا سمعناكم وانتو اسمعونا"، كبدء إعلان انطلاقة الحملة الإعلامية للبرلمان الفلسطيني الصوري.
- أكياس نايلون: عليها شعار المشروع وشعارات أخرى من شعارات الحملة لتوزيعها على المحلات التجارية.
- منشورات: الهدف منها التعريف بالبرلمان وأهدافه، ليتم توزيعها على الشرائح المختلفة من المجتمع المحلي خلال المناسبات المختلفة تحمل شعار البرلمان الصوري.
- ملفات كرتونية حملت شعارات البرلمان واستُخدمت لتوزيع مواد الحملة الإعلامية، ومواد الدورات والورش التدريبية الخاصة بالبرلمان الفلسطيني الصوري.
- بوستر (صور): تم إصدار بوسترين يحملان إحدى شعارات البرلمان الصوري "امشي بجانبي وكن حليفي" للترويج للحملة بشكل مرئي في المجتمع.
- رسومات كاريكاتيرية: عدد (٥٠) كاريكاتير للفنان الأردني جلال الرفاعي، عكست واقع وقضايا وهموم المرأة الفلسطينية والقضايا التي تتعلق بحقوقها في مجال العمل والتعليم، وصياغة القوانين والمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني.

وزّعت هذه المواد على المؤسسات المختلفة وتمّ التأكّد من وصولها لكافة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى الأشخاص المهتمين والمؤثّرين في صنع القرار[٥٣]، كما تم العمل على توسيع نطاق التغطية الإعلامية لكافة نشاطات البرلمان وذلك من خلال الصحف، والإذاعات، والتلفزيونات المحلية، وذلك للاطمئنان والتأكد من تعميم فكرة البرلمان الصوري على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع المحلي لكسب المؤيدين والمناصرين لفكرته.

٥٣ عادةً ما يكون لصناع القرار تأثيراً كبيراً في تعديل السياسات والتشريعات والقوانين الوطنية وفي تجارب دول أخرى يتضح أن المجتمع المدني لم يتمكن من تغيير سياسات وتشريعات وطنية إلّا من خلال الوصول إلى صنّاع القرار الذين يمكن لهم تغيير وتعديل هذه التشريعات بقرارات يمكن أن تكون فردية قبل أن تكون صادرة عن البرلمان.

دور مهم للجان المناطق

يُشـار هنا إلـى أنّ اللقاءات المختلفة للبرلمان الصوري أبـرزت أن هناك حاجة ملحّة وضروريـة لوجود لجان مناطق تعمل بدورهـا على عدة قضايا، أهمها: توفير درجة من الحماية للنساء المشاركات في نشاطات البرلمان، والعمل على زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة من خلال نشـر فكرة برنامج البرلمان والتعريف عليه. تم تشـكيل لجان المناطق[٥٤] في مناطق الضفة الغربية (شـمال، وسط، وجنوب) من أعضاء وعضوات متطوعين/ات ، وناشطين/ات مجتمعيين/ات في مجال العمل مع الحركة النسوية، أو نشطاء جدد من الرجال والنساء على حدٍ سواء.

قامت هـذه اللجان بالتحضيـر لكافة نشـاطات البرلمان الصوري حتـى النهاية كل في منطقته وبالتنسـيق مع طاقم البرنامج، وذلـك من خلال الاجتماعات المتواصلة والاتصال المباشـر بالمعنيـين من طاقم البرلمان لرسـم الخطط الموحـدة للعمل في المناطـق المختلفة، ولتفعيل المناطق من خـلال عقد الورش لنقاش القضايا القانونية والنسائية المطروحة على جدول أعمال البرلمان.

وتمثلت الآلية التي تم اختيار لجان المناطق على أساسها بما يلي:

- الأطـر النسـوية باتجاهاتهـا المختلفـة إضافةً إلـى المؤسسـات الحكومية والخاصة المتواجدة في المنطقة.
- أعضاء فـي مجموعات المتدربين/ات الذين/ اللواتـي حصلوا/حصلن على التدريب في دورة التثقيف القانوني.
- الفئات العمرية متقاربة ووجود معرفة مسـبقة بين الأعضاء وذلك لتسـهيل الاتصال فيما بينهم، وتسهيل الاستيعاب لأهداف البرلمان، وسرعة الاندماج في نشاطاته وفعالياته.

لقد تميّـز دور اللجان بالفاعلية الكبيرة والحماسـة الملحوظة باتجاه تعزيز أهداف البرلمان الصوري وإثـارة القضايا القانونية المتعلقة بالمرأة وحقوقها، رغم أي ثغرات مـن نوع عدم وضوح دور هذه اللجان في كثير من الأحيان، وغياب التجانس الفكري بين بعض أعضائها الذين تراوحت انتماءاتهم الفكرية ما بين العلمانية والتدين، وما بين المؤمنين بالمسـاواة التامة والمؤمنين بحقوق المرأة، هذا التنوع والاختلاف لم يمنع أن تلعب تلك اللجان دوراً مهماً وأساسـياً في إنجاح كافة نشاطات البرلمان الصوري وإخراجه إلى حيز الوجود.

٥٤ كان للجان المناطق دور رئيسي وأساسي في إنجاح كافة فعاليات البرلمان الصوري وفي تفعيل وإثارة القضايا القانونية المتعلقة بالمرأة في مناطق الضفة الغربية المختلفة وذلك من خلال التحضير والتنفيذ لكافة الفعاليات المقررة.

توصيات مهمة من المتدربين/ات

خرج المشاركون/ ات في التدريبات المختلفة بمجموعة من التوصيات أهمها:

- تعميم الوعي القانوني وتحويله إلى وعي جماهيري شعبي.
- إدخال المواد اللازمة لمناهج التعليم التي تساهم في تعزيز مساواة المرأة بالرجل.
- حق المرأة في تقرير المصير في جميع المجالات.
- ضرورة تعزيز التمييز الإيجابي لصالح المرأة في حال سن القوانين، وبما يساعد المرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار.

مهام للمتدربين/ات

بعد التدريب الذي حصل عليه المشاركين/ات من أعضاء وعضوات لجان المناطق[٥٥] تم تحديد المهام الملقاة على عاتقهم والتي تحددت بالتالي:

- العمل على تجنيد متطوعين/ات[٥٦] وتشكيل لجان خاصة بهم للمساعدة في نشر المعرفة بالبرلمان الصوري وأهدافه.
- القيام بعدد من الزيارات لمؤسسات خاصة وحكومية بهدف التعريف بالبرلمان والعمل على استقطاب المهتمين وأصحاب القرار خصوصاً من المهتمين بقضايا المرأة.
- العمل على متابعة كافة نشاطات البرلمان حتى نهاية البرنامج وعقد البرلمان المركزي.
- العمل على إيجاد آلية لعمل لجنة المفاوضة والضغط.
- المساهمة في طرح أفكار جديدة لدعم البرلمان ونشر وتعزيز أهدافه.
- توزيع المواد الإعلامية من خلال الزيارات المختلفة للمؤسسات والمهتمين/ ات ولأشخاص في مواقع صنع القرار كأعضاء المجلس التشريعي.

مجموعات الضغط والمناصرة

أفرزت الدورات التدريبية بالإضافة إلى لجان المناطق ثلاثة مجموعات ضاغطة مكونة من ٢٥-٣٠ شخص من كل منطقة وهي: مجموعات مكونة من أعضاء لجان المناطق التحضيرية، ومن النساء والرجال المهتمات والمهتمين بموضوع حقوق المرأة، والمؤهلات والمؤهلين بالخبرة والمهارات لإقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين ومن

٥٥ لقد انبثق عن لجان المناطق لجان فرعية مثل اللجنة الإعلامية، لجان الضغط ولجان الصياغة إلا أنه لم يتم تفعيل هذه اللجان في معظم الأحيان بسب عدم التخصص وعدم الالتزام وعدم وضوح المرجعية الإدارية لهذه اللجان الفرعية.

٥٦ لم يستثمر أي جهد للمتطوعين/ات في حملة البرلمان الصوري في الضفة الغربية على عكس ما حصل في قطاع غزة حيث ساعدوا كثيراً في التحضير للندوات الشعبية في المناطق المختلفة وجمع التواقيع على الوثيقة الشعبية للبرلمان الصوري. ضف إلى ذلك عدم تفعيل الحركات الاجتماعية كالحركات الطلابية والنقابات العمالية وغيرهم.

الجهات الرسـمية مثـل: محافظ كل محافظـة، مديري/ات المؤسسـات الحكومية والخاصة والمدارس، والتجمعات النقابية والاتحادات العامة لإقناعهم بحقوق المرأة القانونية. وهذه المجموعات هي نفسـها المجموعات التي ناقشت القوانين ووضعت الحجج والحجج المضادة، وقامت بالتعبئة والحشد والمفاوضة والضغط، إضافةً إلى آلية عمل الجلسات البرلمانية.

لقـد قامت كل مجموعة مـن مجموعات الضغط بكل ما يلـزم ضمن تخصصها في إحدى القوانين[٥٧] بعد مناقشـتها، وتحديد المواضيع، واسـتخراج التعديلات اللازمة بمساعدة قانونيين مختصين، وصولاً إلى إيجاد وثيقة شعبية تتضمن بعض المطالب الأساسـية للبرلمان الفلسطيني الصوري؛ كتحقيق المسـاواة، ورفع الظلم عن المرأة، وإلغـاء التمييز القانوني ضدها، وتبنّيها مـن منظور حقوق المرأة ومصلحة المجتمع، وإقرار تشـريعات فلسـطينية تضمن المساواة وحقوق الإنسـان للمرأة الفلسطينية، والمسـاهمة في بنـاء المجتمع المدنـي القائم على العـدل والمسـاواة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كمـا تضمنت الوثيقة إجراءات عقابية ملزمة في حـال وقوع تمييز ضد المرأة، وفي حـال ارتكاب أي شـكل من أشـكال العنف الأسـري، واعتماد المواثيـق والاتفاقيات الدولية كأساس لضمان حقوق الإنسان والمرأة.

تم تقديم ٣ وثائق شعبية في الضفة الغربية من مناطق الشمال، والوسط، والجنوب، امتازت بطابع الفئة المثقفة من المجتمع، ووثيقة رابعة من قطاع غزه امتازت بطابعها الشـعبي وخاطبت الناس بلغة سـهلة، وركّز فيها المشاركون/ات على ضرورة وضوح صياغة الوثائق وتحديد أولويات المرأة الفلسطينية في كل المواقع، وتجنب المواضيع الحساسة وذلك لحشد أكبر عدد من المؤيدين والموقّعين على هذه الوثيقة.

وبعد نقاشات ومداولات مطوّلة في كافة المناطق تم الاتفاق على وثيقة واحدة ووُحدت الصياغة النهائية لها وقُدمت للمجلس التشـريعي، ليأخذ المشـرّع الفلسطيني بعين الاعتبار جميع الحقوق والمبادئ المُشار إليها من أجل إيجاد مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي أساسه العدالة والمساواة.

جمع التواقيع لتأييد الوثيقة

بدأ برنامج البرلمان الفلسـطيني الصوري حملته الشـعبية لجمـع تواقيع المواطنين الفلسـطينيين فـي كافـة المناطـق علـى الوثيقـة الشـعبية النهائية، والتـي أقرها المشـاركون/ات من كافـة المناطق في بداية شـهر كانون الثانـي ١٩٩٨ وقبل انعقاد البرلمان المركزي بثلاثة أشـهر، بهدف حشـد التأييد للمطالب التي سترفع للمجلس التشـريعي الفلسـطيني في الوثيقة القانونية النهائية بعد انعقـاد البرلمان المركزي

٥٧ تم تحديد القوانين الخاصة لكل منطقة بناءا على اختيار أعضاء لجان المناطق لها ومعتمدين بالأساس على خصوصية واحتياجات المناطق المختلفة من الضفة الغربية.

الأخير. حملت الوثيقة الشعبية بطياتها تواقيع مواطنين[٥٨] من مختلف الفئات إضافةً إلى استخدام مواد إعلامية مساعدة: كاليافطات، نشرات البرلمان، الرزنامة.

البعد العربي: زيارة حفيظة شقير: حول «التجربة التونسية»

كان للبُعد العربي أهمية كُبرى في إغناء تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري، ولا سيّما أنّ الوضع السياسي الفلسطيني عانى من حصار وعزلة بسبب الاحتلال الاسرائيلي الأمر الذي حدّ من مشاركته الفعّالة ومواكبته لعملية التطوّر السياسي الاجتماعي والثقافي في المحيط العربي، وهو ما قلّل من فرص استفادته من تجارب الدول العربية المجاورة في جميع المجالات، وبالتالي تعطيل أي تطوّر طبيعي للتجربة الفلسطينية في عمقها العربي.

وبالرغم من أنّ قضايا المرأة عموماً تتشابه وتختلف بين بلد عربي وآخر تبعاً للتركيبة السياسية والاقتصادية، إلا أنها تتبع من نفس منظومة القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة في البلاد العربية، ولهذا السبب ارتأى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومن خلال البرلمان الفلسطيني الصوري «المرأة والتشريع» ضرورة تبادل الخبرات مع العالم العربي، وبناءاً على ذلك تم استضافة أستاذة القانون المحامية التونسية حفيظة شقير، مؤسسة ومنسقة العلاقات الخارجية في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وعضو لجنة المرأة لحقوق الإنسان، لإقامة أربع ورش عمل في مناطق الضفة الغربية (الشمال والوسط والجنوب) بعنوان: «التجربة التونسية : المرأة والقانون» دور القانون الدولي في تدعيم مكانة المرأة وحماية حقوقها.

عرضت المحامية التونسية خلال هذه الورش واللقاءات حول الأوضاع التي رافقت تطور مفهوم حماية حقوق المرأة في تونس وتأثيرات التفاوت القائم بين القانون كنص وما يتم تنفيذه على أرض الواقع، على صعيد حماية حقوق المرأة بالشكل المطلوب، واستعرضت خلال الورش التجربة التونسية فيما يتعلق بالمرأة والقانون، مُشيرة إلى أنّ بلورة القوانين واختيار سياسة قانونية تخص النساء أدّى إلى تطوير مفهوم المجتمع التقليدي حول حرية المرأة وحقوقها، وإلى تحديث مفهوم تحرير المرأة بشكلٍ عام، كما أكّدت على أنّ تبلور القوانين وتحديد الأوضاع القانونية النسائية مَنّ خلال دستور مكتوب يبين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، هو الكفيل بإعطاء الصبغة القانونية لمفهوم تحرر المرأة، لأنّ غياب النص القانوني يؤدي بالحكم حسب الأعراف والعادات والتقاليد.

كما عرضت للعوامل التي أدت إلى إنجاح تجربة الحركة النسوية التونسية ووصولها إلى صياغة قانون مدني يحمي حقوق المرأة، مُعرجة على دور الحركة الإصلاحية التي نادت بتعليم الإناث وإلغاء تعدد الزوجات، وكيفية تبنّي الحركة الوطنية لهذه المطالب وصياغتها بقانون.

٥٨ بلغ عدد التواقيع التي جمعت على الوثيقة الشعبية في مناطق الضفة الغربية ٣٠٠٠ توقيع.

وأشارت شقير إلى أنّ عاملاً مهماً لعب دوراً في إنجاح تجربة النساء أيضاً ويتمثل في الإرادة السياسية والدولة الحاكمة التي بادرت إلى وضع قوانين لحماية حقوق النساء.

لقد تفاوتت ردود الفعل حول المحاضرة التي ألقتها المحامية حفيظة شقير في المناطق، فبينما كان هناك قبولاً وتجاوباً من المشاركين في كل من منطقتي الوسط والشمال كانت هناك بالمقابل ردود فعل مغايرة تماماً في منطقة الجنوب، حيث كان هناك من أيّد ما طرحته شقير وهناك من عارض، خاصة المتدينين والمحافظين الذين استشاط بعضهم غضباً مما طرح، ومجموعة ثالثة تميزت بالصمت التام وعدم التعبير رغم عدم رضاها الواضح وفضلوا عدم المشاركة في النقاش.

كان تقييمنا أنّ ما حدث في هذا اللقاء من تباينات في ردود الفعل شيء متوقع وإيجابي لأن مثل هذا الموضوع لم يُطرح سابقاً، ولأنّ الموضوع قيد النقاش متعلقاً بالعائلة والدين وبالتالي قابل للجدل، مع العلم أنّ ما هدف إليه البرلمان من هذه المحاضرة هو التأكيد على مبدأ موحّد وهو المحافظة على إنسانية المرأة وصيانة كرامتها بشكل إنساني بعيداً عن الدين، معتمداً على مبادئ أساسية عامة لحماية المرأة بالاعتماد على القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

شاركت في هذه الورش الكثير من المنظمات الحكومية والغير حكومية والأهلية الفاعلة في المجتمع والمهتمين في مجال حقوق الإنسان. ولم تقتصر ورشات الأستاذة حفيظة شقير على مناطق الضفة الغربية فقط على الرغم من عدم تنفيذها جميعاً كما كان مقرراً في برنامج زيارتها والسبب تأخّر حصول الأستاذة حفيظة على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، بل نظّم المركز عدّة لقاءات أخرى في مقر برنامج البرلمان الفلسطيني الصوري في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في ضاحية البريد، تم خلالها مناقشة مواضيع مختلفة تتعلق بالمرأة والقانون استعرضت خلالها الأستاذة حفيظة التجربة التونسية في تغيير بعض المواد من منظومة الأحوال الشخصية.

الجلسة البرلمانية التدريبية

كان من المهم وضمن الفعاليات التحضيرية لعقد البرلمانات التحضيرية والتي سبقت انعقاد البرلمان المركزي، الأخذ بعين الاعتبار وضمن الخطة المرسومة لنشاطات البرلمان المختلفة تدريب المشاركين/ ات على إدارة الجلسات البرلمانية بنجاح[٥٩]، والتأكد من معرفة المشاركين/ ات لآليات عمل الجلسات البرلمانية، بهدف التعرّف على النظام الداخلي للمجلس التشريعي، والصلاحيات التشريعية للمجلس، والخطوات التي تمرّ بها مشاريع القوانين.

ولهذا السبب عقد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومن خلال طاقم برنامج

٥٩ كان هناك متابعة وحضور لجلسات المجلس التشريعي من قبل طاقم برنامج البرلمان الصوري ومتابعة لاجتماعاته الأسبوعية للاستفادة مما هو إيجابي بها وللتعرف على الأخطاء التي قد تحصل في الجلسات لتجنبها عند عقد جلسة البرلمان المركزي.

البرلمان ورشة تدريبية برلمانية لمدة يومين في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة رام الله، تدرّب المشاركون خلالها على آليات عمل المجلس التشريعي، وتلقو التدريب اللازم على كيفية عقد وإدارة الجلسات البرلمانية، مستشهدين بالتجربة الخاصة للمجلس التشريعي الفلسطيني في هذا المجال.

في اليوم الأول من التدريب، قام طاقم برنامج البرلمان الفلسطيني الصوري مُمثلاً بمديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مها أبو دية شماس، ومديرة البرنامج حنان رباني، بالتعريف بالبرلمان الفلسطيني الصوري وأهدافه، والحديث حول القضايا المُدرجة على أجندة البرلمان والتي تتعلق بالمرأة وتُحقّق مبدأ العدالة والمساواة في المجتمع الفلسطيني. وقدمت المُقررة الإدارية في المجلس التشريعي أمينه زهران نبذة عن آلية إدارة الجلسات، وآلية إقرار القوانين وسن التشريعات. بدوره تحدث نبيل سعيفان مدير الشؤون الإدارية في المجلس التشريعي حول آليات إدارة الجلسات البرلمانية، وإقرار القوانين، وانتخاب هيئة المكتب، وطبيعة الجلسات التي تُعقد حتى إقرار القوانين والإعلان عنها رسمياً. أمّا المحامي جمال الخطيب مدير الدائرة القانونية في المجلس التشريعي فتحدّث عن النواحي القانونية وأنظمة إدارة المجلس.

من جانبها تحدثت رندا سنيورة الباحثة والناشطة في مجال حقوق الإنسان من مؤسسة الحق عن المجلس التشريعي وإعطاء صورة للمشاركين/ ات في البرلمانات عن آلية عمل المجلس التشريعي. كما تمّ خلال اليوم الأول من التدريب عرض مقتطفات من أفلام وثائقية لوقائع بعض جلسات المجلس التشريعي للاطلاع عن كثب على آلية انعقاد الجلسات البرلمانية.

أمّا اليوم الثاني من التدريب فكان يوماً عملياً، حيث تمّ تقسيم المشاركين/ات إلى ثلاث مجموعات مثّلت مناطق الشمال، الوسط، والجنوب، وقامت كل مجموعة بعقد جلسة برلمانية بكل مراحلها وتسلسل خطواتها وذلك لترجمة التدريب النظري حول آلية عمل المجلس التشريعي إلى تطبيق عملي، فيما راقب الحضور وقائع كل جلسة برلمانية وبعد انتهائها فُتح باب النقاش والتقييم مع الحضور واستخلاص العبر من التدريب.

تميّز هذا التدريب كونه الأول من نوعه الذي يجرى داخل المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك ليتفاعل المشاركون/ات مع جو البرلمان، وهذه الآلية بحد ذاتها كانت تجربة رائدة وجديدة. شمل التدريب مئة مشارك/ ة من أعضاء لجان المناطق، ومجموعات المفاوضة والضغط من كافة مناطق الضفة الغربية (شمال، وسط، وجنوب)، وآخرين من المهتمين/ات من كافة المنظمات الحكومية والأهلية الفاعلة بالمجتمع، ممن تلقو التدريبات اللازمة كلّ في منطقته حول أساليب التفاوض والضغط ومواضيع أخرى لها علاقة باقتراحات التعديلات القانونية المطلوبة، التي تضمن العدالة القانونية للمرأة والمقرر رفعها للمشرع الفلسطيني من خلال البرلمان الفلسطيني الصوري المركزي.

محاضرة حول دور القانون في تدعيم مكانة المرأة وحماية حقوقها

تخلل انعقاد البرلمانات التحضيرية عقد عدد من المحاضرات القانونية ضمن فعاليات وأنشطة برنامج البرلمان الفلسطيني الصوري والثامن من آذار (يوم المرأة العالمي)، وكان من المقرر عقد ما لا يقل عن «٥» محاضرات للمحامية أسمى خضر المستشارة القانونية للبرلمان ومديرة مؤسسة الحق، حول دور القانون في تدعيم مكانة المرأة وحماية حقوقها، إلا أنه وبسبب الأوضاع السياسية الصعبة وظروف الإغلاقات المتكررة على مناطق الضفة الغربية وعمليات المداهمة التي لم تكن لتسمح بتنفيذ البرنامج كما كان مقرراً، فقد تم تنفيذ لقاءين فقط في مدينتي جنين والخليل ولم يتم تنفيذ اللقاءات الأخرى.

شارك في هذه المحاضرات عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من محافظتي جنين والخليل، إضافةً إلى المشاركة الواسعة من قبل ممثلي/ات المؤسسات الحكومية والخاصة وعدد كبير من المهتمين بقضايا المرأة الفلسطينية بشكلٍ عام.

قدمت أسمى خضر خلال اللقاءين شرحاً مبسطاً لبعض القوانين والتعديلات المقترحة عليها وبيّنت الثغرات الموجودة فيها، ومواطن التمييز ضد النساء ولا سيما ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية. وجرى النقاش حول قانون الأحوال الشخصية وقوانين أخرى وكان الحضور كبيراً والتجاوب جيداً ممّا أثرى النقاش كثيراً، وقد أوصى المشاركين في نهاية اللقاءات بضرورة سن قوانين تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وتكفل القضاء على الأمّية القانونية، وتنقية كل القوانين التمييزية من أجل أسرة أكثر قرباً وإحساساً بعدالة المجتمع.

وقد أوصت أسمى خضر للمشاركين/ات بشكلٍ عام ولأعضاء من المجلس التشريعي خاصة على أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة وفاعلة، خاصّة بعد عودة منظمة التحرير إلى أرض الوطن وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.

البرلمانات التحضيرية في الضفة الغربية

اعتُبرت البرلمانات التحضيرية بمثابة المنبر الحر الذي طُرحت من خلاله اقتراحات التعديلات والتوصيات المتعلقة بوضع المرأة القانوني في فلسطين، وتم من خلالها تقديم المذكرات الموجبة للتعديلات مرفقة بمجموعة من التوصيات حدّدت بعد نقاش مُستفيض لعدد من المبادئ الرئيسية وعرض لحالات دراسية مختلفة، أجمع المشاركون عليها وأقرّوها ورُفعت لاحقاً للمجلس التشريعي[٦٠] مصحوبةً بعملية ضغط مُكثفة على المشرع الفلسطيني لتبني التعديلات المقترحة[٦١] عند سنّ أيّة

٦٠ لم يكن التواصل كبيراً مع أعضاء المجلس التشريعي ولم يكن هناك خطة واضحة للعمل والمتابعة معهم واقتصر الأمر على بعض الزيارات وتوجيه الدعوات لهم من قبل طاقم البرلمان ولجان المناطق للمشاركة في الفعاليات الخاصة بالبرلمان والتي اعتبرت قليلة جداً قياساً بالفترة الزمنية التي كانت مقررة لانعقاد البرلمان الصوري المركزي.

٦١ لقد تم توزيع كتاب القانون ومستقبل المرأة الفلسطينية والذي أعدته مديرة مؤسسة الحق والمستشارة القانونية للبرلمان الصوري على كافة أعضاء المجلس التشريعي من خلال إحدى اجتماعات المجلس الأسبوعية.

قوانين جديدة.

عُقد ثلاثة برلمانات تحضيرية في المدن الرئيسية في الضفة الغربية وهي: نابلس، رام الله ، والخليل، وتزامنت مع ورشة عمل مفتوحة في قطاع غزة. نوقش خلال هذه البرلمانات وضع المرأة الفلسطينية في القوانين النافذة في فلسطين والتي تعددت مصادرها؛ من القانون العثماني إلى القوانين الانتدابية البريطانية، والقانون الأردني المُطبّق في الضفة الغربية، والقانون المصري المُطبّق في قطاع غزة، وما تلاها من جملة الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي فُرضت وطُبّقت في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

شارك في هذه البرلمانات «٨٨» عضواً (عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول) وقُسّموا مناصفةً ما بين الرجال والنساء من لجان المناطق ومجموعات الضغط والتفاوض، استمرت أعمالها على مدار يومين متتاليين تلقّى خلالها المشاركين/ات التدريبات اللازمة المُتعلّقة بالجلسات التدريبية للبرلمان، الثقافة القانونية، مهارات المفاوضة والضغط، ونشاطات أخرى عديدة: كالندوات والمحاضرات المتعلّقة بوضع النساء القانوني في التشريعات الفلسطينية.

هل كان هناك مهام للمشاركين/ات ؟

نتج عن النقاشات التي استمرت لمُدة يومين وبواقع جلستي عمل يومياً مقترحات بتعديلات على القوانين النافذة لحين المصادقة على قانون فلسطيني الهوية، يأخذ بعين الاعتبار ما تمّ اقتراحه من تعديلات قانونية في البرلمانات التحضيرية التي عُقد أولها في منطقة الشمال وتحديداً في مدينة نابلس في مقر جمعية الاتحاد النسائي العربي، وذلك في شهر شباط الموافق ٢١-٢٢-٢-١٩٩٨ وبحضور العديد من المشاركين/ات من محافظات نابلس، جنين، طولكرم، وقلقيلية وعلى مدار يومين نوقش خلالهما المقتضيات القانونية، واقتراحات التعديلات المتعلقة على قانون الأحوال الشخصية: الزواج، سن الزواج، الرضا والأهلية في الزواج، الولاية، التعدّد، الطلاق والتفريق، التعويض عن الطلاق التعسفي، مسكن الزوجية، مناصفة الزوج في الممتلكات التي جمعت خلال قيام الزوجية، الإرث والوصية الواجبة.

وفي اليوم الثاني تمّ تناول المقتضيات القانونية واقتراح التعديلات المتعلقة بالتشريعات الجزائية: العُذر المُحل في القتل أو الإيذاء دفاعاً عن الشرف، جرائم العنف العائلي، الاغتصاب، التحقيق مع الأنثى، العقوبات البدنية.

أما ثاني هذه البرلمانات التحضيرية فهو البرلمان التحضيري الذي عُقد في منطقة الجنوب في حرم جامعة بيت لحم في شهر آذار الموافق ٢-٣- ١٩٩٨ . تمّ في هذا البرلمان نقاش المبادئ الرئيسية لاقتراحات التعديلات المتعلّقة بالحقوق السياسية والمدنية والقوانين المعمول بها في الضفة الغربية: المبادئ الرئيسية والمُذكّرات الإيضاحية حول الشخصية القانونية والمساواة أمام القانون، حق المرأة بالمشاركة

بالحياة السياسية والعامة، وحق المرأة في الجنسية، وحرية التنقل.

أما آخر البرلمانات التحضيرية فهو البرلمان الذي عُقد في منطقة الوسط في قاعة الفندق السياحي في البيرة بتاريخ ١١-١٢/٣-١٩٩٨، ناقش خلاله المشاركون/ات القوانين السارية في الضفة الغربية، والمبادئ الرئيسية لاقتراح التعديلات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمرأة الفلسطينية: العمل والتأمينات الاجتماعية، المرأة والتعليم والتدريب المهني، المرأة والحماية من العنف، المرأة والعدالة والقانون، إضافةً إلى المبادئ العامة والسياسات لاقتراح التعديلات المتعلقة بحقوق المرأة الصحية، ونقاش التعديلات المتعلقة بالقانون الجزائي، واقتراحات لتبنّي قانون لحماية الأسرة.

وعمد القائمون/ات على البرلمانات التحضيرية إلى مناقشة المذكرات التوضيحية الخاصّة بالتعديلات القانونية المقترحة والأسباب الموجبة لها، حيث تم التصويت عليها من قبل المشاركين/ات ورُفعت التوصيات اللازمة للسلطات التشريعية والتنفيذية منها.

وكان في نهاية كل برلمان تحضيري وفي اليوم الثاني وبعد الانتهاء من الجلسة الأخيرة يتم عقد مؤتمر صحفي يستهدف الإعلام المحلي بشكلٍ خاص، لإعلامهم بالبيان الختامي والتوصيات التي خرج بها المشاركون/ات في الجلسات التدريبية.

لقد كان البرلمان الصوري التحضيري في منطقة الوسط خطوة نهائية بعد عقد برلماني منطقتي الشمال والجنوب، وتحضيراً لعقد البرلمان الصوري المركزي.

نشاطات إضافية:

إضافةً إلى الزيارات المتعددة التي قام بها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وطاقم برنامج البرلمان الصوري ولجانه المختلفة للمناطق، والجامعات، والكليات الفلسطينية المختلفة، والمدارس، والمراكز والنوادي المحلية والجمعيات، للتعريف بالبرلمان وأهدافه، نُظّمت العديد من النشاطات على هامش البرلمان الفلسطيني الصوري وصولاً إلى البرلمان المركزي وقد لاقت قبولاً من المشاركين/ات وتركت أثراً على المشاركين/ات، ومن هذه الأنشطة:

المعارض الكاريكاتيرية: أُقيمت عدة معارض في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، كان أولها المعرض الذي أُقيم ضمن أسبوع جامعة بير زيت الثقافي وامتدّ في الفترة الواقعة مابين ٢٧-٢/١٠-١١/ ١٩٩٧، حيث عُرض خلاله (٥٠) رسماً كاريكاتيرياً للفنان الأردني جلال الرفاعي، عكست واقع وقضايا وهموم المرأة الفلسطينية والقضايا التي تتعلق بحقوقها في مجال العمل والتعليم، وصياغة القوانين، والمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني، إضافةً إلى استخدام وتوزيع كافة المواد الخاصة بالحملة الإعلامية.

الأسبوع الثقافي: في إطار الأسبوع الثقافي عُقدت أيضاً ندوة حول البرلمان الفلسطيني الصوري شاركت فيها مديرة البرلمان حنان رباني، والمحامية حليمة أبو صلب من طاقم البرنامج، والنقابي رسمي عبد الغني. تناولت الندوة أهمية وضع التشريعات والقوانين في حياة المرأة، وأهمية مشاركة المرأة في صياغتها، والثغرات الموجودة في القوانين والتي تنتقص من حق المرأة. كما عُقدت مناظرة بعنوان «المرأة في الأصالة والحداثة» اشترك فيها كل من المحامية حنان البكري من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والشيخ عماد القاضي، وكان موضوعها تعدد الزوجات تحديداً، تميّزت هذه المناظرة بحضور لافت للجمهور من ممثلي/ات المؤسسات الأهلية والخاصة. وفي معرض الكتاب الذي تم تنظيمه على هامش الأسبوع الثقافي تم التنسيق مع كافة المراكز النسوية لتزويد المركز بمنشورات أو كُتيّبات تتناول قضايا المرأة ليتم عرضها فيه.

الأيام الدراسية: تم تنفيذ عدد من الأيام الدراسية في إطار البرنامج التوعوي والإعلامي للبرلمان الفلسطيني الصوري حول المرأة والتشريع، الهادف إلى إشراك المرأة والمواطن الفلسطيني في صياغة وإقرار قوانين وتشريعات عادلة ومُنصفة ترفع التمييز عن المرأة، وبهذا الصدد نُفّذت هذه الأيام مع كل من: دائرة العلاقات العامة في جامعة القدس/ أبو ديس، وكلية الشريعة ونادي كلية الحقوق في جامعة النجاح، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

تضمّن برنامج اليوم الدراسي للبرلمان الصوري في جامعة النجاح بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٨ «المرأة والتشريع» محاضرات مختلفة؛ كان أوّلها محاضرة الدكتور ناصر الدين الشاعر الأستاذ في جامعة النجاح بعنوان: «تطوّر الاجتهاد في التشريع»، ومحاضرة للدكتور أحمد الخالدي أستاذ القانون الدستوري في جامعة النجاح بعنوان: «تطور التشريع بين الماضي والحاضر»، ومحاضرة للمحامية حليمة أبو صلب إحدى المستشارات القانونيات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بعنوان: «المرأة والتشريع».

كما ونُظّم على هامش اليوم الدراسي معرضاً للكتاب شمل كتب قانون وتنمية ومرأة وأبحاث ومعروضات بالإضافة إلى معرض كاريكاتير، هذا وقُدّم أيضاً عرض مسرحية «أنا إنسان» التي قُدّمت من قبل فرقة سنابل المركزية وبالتعاون مع الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تبعها نقاش حول العرض المسرحي مع الجمهور المشارك.

ورش عمل: عُقدت العديد من ورش العمل في مناطق الضفة الغربية حول قانون الأحوال الشخصية تحديداً لكونه مرتبط بقضايا عديدة، دينية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ولكل منها أثره المختلف عن الآخر ولكنها جميعاً تؤثر في النهاية على موضوع الأحوال الشخصية. تضمنت هذه الورش التي نفذتها محاميات متخصصات من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وشارك بها العديد من المؤسسات الأهلية والخاصة، استعراضاً ومناقشة لبعض فقرات من قانون الأحوال الشخصية ساري المفعول في الضفة الغربية مع مناقشة التعديلات

المقترحة بهدف إزالة التمييز ضد المرأة.

عرض مسرحية المخلص/ ة لك: المسرحية عبارة عن عمل مسرحي يعالج قضية اجتماعية مهمة تتعلّق بواقع المرأة في المجتمع، وعمّا يختلج داخلها من مشاعر وأحاسيس قد ترغب في التحدّث عنها، وهي من إخراج الفنان كامل الباشا ونتاج تعاون ما بينه وبين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وقد عُرضت في أكثر من مكان كان أولها في ١٠-٣-١٩٩٧ على مسرح السراج في مدينة القدس وضمن فعاليات الثامن من آذار (يوم المرأة العالمي).

حوارات ومناظرات مع رجال دين: لم تخلَ الحملة الخاصة بالبرلمان الفلسطيني الصوري من ردود فعل عكسية أثارها العديد من الشخصيات الدينية والمحافظة ورجال دين وخطباء مساجد، والذين أدارو حملة منظمة اتخذت أشكالاً مختلفة: كالحوارات المفتوحة، والندوات، واللقاءات والمحاضرات، لمناقشة البرلمان الصوري وأهدافه من وجهة نظر دينية، والمؤسف في الأمر أنّ بعضها وصل إلى حد كيل الاتهامات الظالمة للبرلمان الصوري والقائمين/ات عليه في المناطق المختلفة من الضفة، وكان هدفها استثارة المواطن من خلال تشويه الوقائع وإثارة المواضيع الأكثر حساسية حول المرأة والدين والأسرة في قانون الأحوال الشخصية.

وفي هذا السياق فقد كانت أخطر ردود الفعل في اللقاء المفتوح الذي عُقد في مدينة نابلس على سبيل المثال لا الحصر، حيث قام مركز حواء للثقافة والفنون بتنظيم هذا اللقاء في ٣١ آذار ١٩٩٨، شارك فيه رجال دين وخطباء من جانب وأعضاء ممثلين/ات عن البرلمان الفلسطيني الصوري من لجان المناطق في الشمال (نابلس، جنين، طولكرم وقلقيلية) وأعضاء اللجنة التحضيرية في البرلمان من جانب آخر، إضافةً إلى حشد كبير من جمهور المتدينين والمحافظين الذين تواجدوا بكثافة ملحوظة في هذا اللقاء. أثار النقاش الحاد بين المشاركين والحضور والذي اتسم بالهجوم أكثر منه عرضاً لوجهات النظر عاصفة حول التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية، والمذكورة في كتاب أسمى خضر[٦٢] والتي اعتُبرت بنظرهم أنها مخالفة للشريعة والسنة، وطالبوا بأن لا يعهد بقانون الأحوال الشخصية إلاّ لذوي الاختصاص وللمحاكم الشرعية، وعلى أثر ذلك وصل الحوار في النهاية إلى طريق مسدود.

على أثرها عُقدت جلسة حوار في قاعة المجلس الوطني الفلسطيني بنابلس في الخامس من نيسان ١٩٩٨ حضرها قضاة شرعيون، وأعضاء في البرلمان الصوري وفي المجلسين الوطني والتشريعي، وأساتذة جامعيون، وعدد من ممثلي/ات القوى السياسية والفعاليات الوطنية والإسلامية، والأطر النسوية في المدينة، واتفق في هذا الاجتماع على وقف التداعيات الناجمة عن الخلاف في وجهات النظر حول موضوع تعديل قانون الأحوال الشخصية، وما صاحبه من حملة تحريض من قبل أئمة المساجد

٦٢ القانون ومستقبل المرأة الفلسطينية: صياغات ومقترحات من أجل تشريعات تضمن حقوق الإنسان والمساواة للمرأة الفلسطينية.

وعدد من رجال الدين في المدينة حول البرلمان الصوري، الأمر الذي أدى إلى تردد الإشاعات في المدينة بشكل مكثّف حول أهداف البرلمان الصوري والقائمين عليه.

البرلمان الفلسطيني الصوري المركزي

جاء البرلمان الفلسطيني الصوري المركزي تتويجاً للحملة الوطنية من أجل تشريعات وقوانين تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، وتهدف بالأساس إلى تقديم التعديلات المقترحة إلى الرأي العام لمناقشتها.

اعتبر البرلمان الصوري بمثابة المنبر الحر الذي طُرحت من خلاله التعديلات والتوصيات المتعلّقة بوضع المرأة القانوني في فلسطين والتي جرى تقديمها للمجلس التشريعي، مصحوبةً بعملية ضغط مكثّفة على المشرّع لتبنّي هذه التعديلات والأخذ بعين الاعتبار حقوق النساء عند سنّ أيّة قوانين جديدة.

وكما ذكرنا سابقاً فقد سبق انعقاد البرلمان الفلسطيني المركزي انعقاد البرلمانات التحضيرية في مناطق الضفة الغربية، وتمّ مناقشة المبادئ الرئيسية لاقتراحات بتعديلات محدّدة متعلّقة بالقوانين المعنية، ومناقشة المُذكرات التوضيحية للأسباب الموجبة لهذه التعديلات، تبعها نقاش عام وعرض لحالات دراسية ثم التصويت على هذه المقترحات والخروج بالتوصيات والاستخلاصات من قبل المشاركين/ات.

عُقد البرلمان الفلسطيني الصوري حول المرأة والتشريع وتحت رعاية سيادة الرئيس ياسر عرفات برلمانه المركزي يومي السبت والأحد ٢٨-٢٩ آذار ٢٠٠٨ في قاعة الفندق السياحي في مدينة البيرة. شارك في هذا البرلمان أفراد من مختلف فئات الشعب الفلسطيني وممثلين/ات عن الجهات الحكومية والأهلية لبلورة التعديلات المقترحة على القوانين التي خضعت للمعالجة.

عُقدت جلسات البرلمان برئاسة مكرم القصراوي عضو مجلس أمناء مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وعضو اللجنة التحضيرية للبرلمان في مدينة الخليل، وريما نزال عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة التحضيرية لمحافظات الشمال نائبة للرئيس، ورسمي عبد الغني من مركز الدفاع عن الحريات وعضو اللجنة التحضيرية في مدينة رام الله، نائباً ثانياً للرئيس. وقد بثّت جلسات البرلمان الفلسطيني الصوري وعلى مدار اليومين بثاً حياً ومباشراً من خلال تلفزيون وطن المحلي في مدينة رام الله، ليتسنّى لجميع المواطنين متابعة فعاليات البرلمان المركزي والاطلاع على ما يدور بداخله من مناقشات، كما كان هناك تغطية إعلامية مكثّفة قامت بها الصحافة المكتوبة، والتي كان لها دوراً كبيراً في إعطاء المجتمع الفلسطيني الفرصة لمتابعة الحملة بجميع فعالياتها وفي كل المناطق.

ابتدأت جلسات البرلمان بجلسة افتتاحية أدارتها المحامية غادة شديد، حيث ألقت في بدايتها حنان ربّاني مديرة البرلمان كلمة أكدت خلالها على أن هدف البرلمان الأساسي كان وما زال تسليط الضوء وفتح باب النقاش حول الوضع القانوني للمرأة

الفلسطينية، للمساهمة في الارتقاء بواقعها والتأكيد على أنّ حقوق المرأة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

تلاها محافظ رام الله والبيرة عيسى اللفتاوي والذي افتتح جلسات البرلمان بتكليف من سيادة الرئيس ياسر عرفات بكلمة، أكّد خلالها على الدور الفاعل للمرأة الفلسطينية وعلى دورها في تحمل مسؤولياته جنباً إلى جنب مع الرجل، متمنياً للبرلمان الصوري النجاح في بلورة موقف يدفع بمسيرة شعبنا رجالاً ونساءً إلى الأمام، على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما ألقت زهيرة كمال مديرة وحدة تطوير المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضو الأمانة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كلمة نيابةً عن مها أبو دية مديرة المركز، مؤكّدة أنّ الحملة التي يخوضها البرلمان لم تشارف على نهايتها بل انطلقت لتوّها مع عقد البرلمان المركزي، مؤكّدة أنّ العمل في مجال تطوير واقع المرأة القانوني يجب أن يستمر رغم كل محاولات النيل من عزيمة القائمين/ات على البرلمان الصوري التي يقودها البعض عبر حملات تشويه ظالمة.

كما ألقى الدكتور عزمي الشعيبي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني كلمة أكّد فيها على ضرورة صون حق التعبير وحرية الرأي وتقبل الرأي والرأي الآخر.

بدأت بعد ذلك نقاشات ومداولات البرلمان حيث نوقشت اقتراحات التعديلات المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة للمبادئ المتعلقة بالتعليم، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، واختُتمت أعمال اليوم الأول بمناقشة المبادئ المتعلقة بالحقوق الصحية والتي استمر نقاشها مع بداية اليوم الثاني.

قرأت الدكتورة سلوى النجاب، عضو مجلس الإدارة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المذكرة التوضيحية المتعلقة بالحقوق الصحية للمرأة الفلسطينية، وسلّطت خلالها الضوء على حجم القصور في الخدمات الصحية بحق المرأة الفلسطينية في كافة المجالات وخصوصاً الجانب الإنجابي.

كما قدّمت د. نادرة شلهوب كيفوركيان رئيسة القسم الاجتماعي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مداخلة تطرقت خلالها إلى المشاكل التي تعرضت لها الفتيات القاصرات من اغتصاب وسفاح قربى وقتل على خلفية الشرف، وطرق معالجتها من قبل المجتمع والدوائر الرسمية، وأوصت بتشكيل لجان صحية لمساعدة الفتيات اللاتي يتعرضن لتلك القضايا، وتدريب متخصّصات في مراكز الشرطة للتعامل مع هذه الحالات.

استمرّ بعد ذلك نقاش المبادئ واقتراح التعديلات المتعلّقة بالتشريعات الجزائية وقانون حماية أفراد الأسرة. ثم انتقل بعدها المشاركون/ات إلى نقاش المبادئ والتعديلات المقترحة بقانون الأحوال الشخصية حيث شهدت الجلسة نقاشات وجدلاً واسعاً بشأنها نظراً لحساسيتها. وقد حال الخلاف في وجهات النظر بين

المشاركين/ات من الأطراف المختلفة دون الاختتام النهائي للجلسة، حيث حُددت جلسة إضافية لمناقشة قانون الأحوال الشخصية على أن تكون بعد عقد البرلمان المركزي في قطاع غزة والذي كان مُقرراً عقده يومي ١٨-١٩ نيسان ١٩٩٨، إلا أنها لم تُعقد وعقد البرلمان الصوري المركزي في قطاع غزة وناقش البرلمان هناك التعديلات المقترحة بما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية بشكل أساسي.

شارك في مداولات ونقاشات البرلمان على مدى اليومين ٨٨ عضواً مناصفةً ما بين النساء والرجال بالإضافة إلى العديد من ضيوف الشرف والمراقبين والصحفيين والمتطوعين/ات، خرج المشاركون/ات من خلاله بمجموعة من التوصيات المستمدة من توصيات البرلمانات التحضيرية في المناطق وكان أهمها:

- ضرورة تبنّي تشريعات فلسطينية تضمن المساواة وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية والوصول إلى مجتمع مدني قائم على العدل وسيادة القانون والمساواة دون تمييز.
- ضرورة التثقيف القانوني وتوعية المرأة بحقوقها وفتح النقاش حول الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية.
- تكريس مفهوم سيادة القانون.
- استقطاب وحشد تأييد النساء والرأي العام وأعضاء المجلس التشريعي وغيرهم من المؤيدين لحقوق المرأة للتعديلات المقترحة على القوانين.
- توفير فرصة للاختبار والتدريب على مهارات الضغط والتأثير واستخدام مختلف الوسائل بما فيها الإعلام لهذه الغاية.

وفي ختام جلسات البرلمان قرأت مكرم القصراوي رئيسة الجلسات بياناً بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين ليوم الأرض، صدر عن المشاركين/ات في جلسات يومي البرلمان أكّدوا فيه أنّ الأرض كانت وما زالت وستبقى فلسطينية، منددّين بسياسة القتل والقمع والبطش الإسرائيلية، وبسياسة حكومة إسرائيل الرافضة للسلام.

وقرأت مكرم القصراوي البيان الختامي للبرلمان المركزي خلال مؤتمر صحفي استهدف الإعلام المحلي والعربي والدولي، وأعلنت فيه التوصيات النهائية للبرلمان الفلسطيني المركزي التي سيتم رفعها إلى صانعي القرار في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، من أجل بناء مجتمع متماسك بمشاركة كل أفراده.

جدير بالذكر أنّ ناشطات عربيات من عدة منظمات نسوية ومنظمات حقوق إنسان عربية قد شاركن كمراقبات[٦٣] في جلسات البرلمان المركزي؛ حيث شاركت كل من د. فريدة بناني أستاذة القانون في جامعة مراكش، د. مليكة بن راضي من جامعة الرباط في المغرب، والأستاذة المحامية بشرى بلحاج حميدة مديرة الجمعية التونسية

٦٣ المراقبين في البرلمانات هم أشخاص مهتمين في المشروع وأهدافه، دورهم اعتباري ودون صلاحيات بالمشاركة، تم دعوتهم لإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على التجربة وإعطاء زخم مجتمعي أكبر للبرنامج.

للنساء الديمقراطيات، والدكتورة كورين كومار الأمينة العامة لمنظمة التأييد الدولية في تونس وكنّ قد شاركنّ لاحقاً وبعد اختتام جلسات البرلمان الفلسطيني المركزي بندوة مفتوحة بعنوان «تجربة المرأة العربية في مجال تطوير واقعها القانوني» والتي عُقدت في الأول من نيسان ١٩٩٨ في قاعة فندق البيرة السياحي. كان هدف الندوة التعرف على تجارب المرأة العربية في إطار نضالها من أجل تطوير وضعها القانوني، وعلى إنجازات الحركة النسوية العربية في هذا المجال، وتبادل الخبرات مع الوفد العربي الذي شارك في فعاليات البرلمان الصوري المركزي، ولتحقيق التواصل بين المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية الشقيقة، ولجسر الهوّة التي سبّبها الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والتي حدّت من مواكبة المجتمع الفلسطيني لعملية التطور السياسي والاجتماعي والثقافي في العالم العربي.

تم استعراض كل من التجربة التونسية في مجال تطوير قانون الأحوال الشخصية، والتجربة المغربية، بالإضافة لتجربة دولة أخرى غير عربية هي الهند في مجال نضال المرأة الهندية لتطوير واقعها القانوني والاجتماعي.

خاتمة

اعتُبرت تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع، تجربةً متميّزة كونها ساهمت في إثارة نقاش مجتمعي واسع وعميق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان على وجه الخصوص، وبإشكالية التحوّل الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني عموماً. فقد كانت البرلمانات الصورية التي عُقدت في كافّة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والنشاطات والفعاليات التي سبقتها وواكبتها ما هي إلّا آلية لفتح النقاش المجتمعي حول الواقع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، وإبراز جوانب التمييز في القوانين والتشريعات التي تتعلّق بالمرأة، والخروج ببعض الاقتراحات والتوصيات لمعالجة التمييز الواضح في التشريعات والقوانين لرفعها إلى صانع القرار والمشرع الفلسطيني[٦٤].

ولقد تجلّى النجاح الكبير للبرلمان الفلسطيني الصوري في:

- نقل النقاش من الغرف المغلقة إلى الشارع الفلسطيني وبالتالي تحويل قضية المرأة وحقوقها ومساواتها إلى قضية تحظى باهتمام الرأي العام.
- إصدار التصريحات والمواقف المختلفة لقيادات حزبية ويسارية وقيادات وسطية وبما يؤكّد وصول مطالب البرلمان إلى مختلف الفئات والنخب السياسية والاجتماعية.
- استقطاب اهتمام الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة بكل عناوينها ومسمياتها وتجلّى هذا الاهتمام بظهور الكثير من المقالات المؤيّدة لحقوق المرأة بالصحف المحلية وتغطية وملاحقة أخبار البرلمان ومداولاته.

٦٤ رندا سنيورة باحثة في مؤسسة الحق: ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية ١٧-١٨ كانون الأول ١٩٩٩.

- كشف البرلمان الصوري الموقف الحقيقي لبعض رجال الدين وممثلي الاتجاه الأصولي والحركات الإسلامية والذين أظهرو مقاومة شرسة لفكرة إخراج قضايا المرأة من تحت عباءتهم معتبرين هذا التوجه خطاً أحمراً لا يمكن السكوت عنه وبالتالي بيّن البرلمان بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ الحركات الأصولية والتقليدية بجوهر موقفها لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية الفكرية والثقافية وليس لديها أدنى مشكلة في استخدام الدين "فزاعة" لإرهاب النساء.
- حجم المشاركة الشعبية شكّل معلماً واضحاً ومهماً وإيجابياً وكرست دور المجتمع المدني والممارسات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- حالة الجدل التي خلقها البرلماني والتي تجلّت في البيانات العديدة التي صدرت عن جهات مؤيّدة وأخرى معارضة للبرلمان الصوري.

وبالرغم من كل ما ذُكر أعلاه من إيجابيات ونقاط قوة تسجّل لصالح البرلمان فإنّ ذكر بعض السلبيات يُعد أمراً صحياً تماماً بهدف استخلاص دروس وعبر للمستقبل، وبهذا الصدد فإنّ عدم وجود تخطيط واضح لنشاطات البرلمان والتعامل الآني مع الأزمات عند ظهورها، وغياب المتابعة والتوجيه الإداري والبرامجي المناسب، إضافةً إلى العامل الزمني الذي ألزم القائمين/ات على البرلمان إلى حد كبير، لكانت الجاهزية لتحقيق أهداف البرلمان الصوري أفضل والنجاح أكبر، ورغم كل ذلك لا يمكن لأحد بأن يُنكر الصدى الكبير الذي أحدثه البرلمان الفلسطيني الصوري داخل المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته ومناطقه حتى يومنا هذا.

ورشة عمل في البلدة القديمة في الخليل بقيادة هيام قعقور وأمل الجعبة

مؤتمر البرلمان الصوري في رام الله آذار ٢٨-١٩٩٨/٢٩

إلقاء خطاب افتتاحي من قبل زهيرة كمال رام الله

جلسة رئيسية من جلسات البرلمان الفلسطيني الصوري ، نيسان ١٩٩٨ غزة النورس

جمع تواقيع لدعم البرلمان الفلسطيني الصوري في غزة خلال جلسة من جلساته

لوحة في غزة الفنان /الفنانة الذي قام برسمها استشهد/ت في خزاعة في بداية الانتفاضة الثانية

جلسات البرلمان المركزي في قاعة المؤتمرات ومؤسسة النورس غزة

٢٥-٢٦/٤/١٩٩٨

The spirit of democracy must prevail in our meeting: Men speak whilst women stay silent!

البرلمان الفلسطيني الصوري:
الإنجازات، الآثار، والنتائج

رندا سنيورة

مقدمة

مرّ ما يزيد عن ستة عشر عاماً على تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع، ومع ذلك، لا زلنا نذكر عقد التسعينيات والمبادرة النسوية الرائدة، «البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع»، تلك المبادرة التي التقطت فيها الحركة النسوية الفلسطينية المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وبروز نظام سياسي فلسطيني آخذ بالتشكّل، وانعقاد أول انتخابات تشريعية في العام ١٩٩٦، لإثارة نقاش مجتمعي جادّ بين كافة قطاعات وشرائح المجتمع الفلسطيني، حول القضايا القانونية والاجتماعية التي تهم المرأة، مُطالبةً صانع القرار والمشرّع الفلسطيني تبنّي تشريعات وسياسات تنطلق من مبدأ المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية.

لقد ترك البرلمان الفلسطيني الصوري أثراً مباشراً وبعيد الأمد على المجتمع الفلسطيني نلمس آثاره حتى يومنا هذا، إذ تعرّض البرلمان الفلسطيني الصوري إلى هجمةٍ قويةٍ من اتجاه الإسلام السياسي، أدّت إلى «خلق حالة من النقاش والجدل تركت صدى واسعاً في الشارع الفلسطيني والأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية ورجال الدين»[٦٥].

كانت مبادرة البرلمان الصوري أولى المبادرات في فلسطين التي تضع المجتمع في نقاش مستمر وجادّ حول علاقة المرأة بالرجل. وهي أول مبادرة لحراك اجتماعي مُنظّم نحو ممارسة الحياة الديمقراطية، والمواطنة، والسعي لإشراك قطاعات المجتمع المختلفة في النقاش وإبداء الرأي، ورفع المطالب إلى المشرّع، وصانع القرار الفلسطيني، في قضايا اجتماعية ونسوية لتبنّي قوانين وتشريعات تضمن المساواة التامّة وعدم التمييز، وتحمي مصالح واحتياجات النساء.

انطلقت مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري، من قناعة راسخة بضرورة إثارة نقاش مجتمعي حول القضايا القانونية والسياسات العامة التي تهمّ المرأة، مُطالبة بالإصلاح القانوني الذي يكفل حماية الحقوق والحريات عموماً وحقوق المرأة على وجه التحديد، بغرض تحقيق المساواة التامّة بين الرجل والمرأة وتحقيق العدالة القانونية والاجتماعية عبر إشراك قطاعات المجتمع المختلفة في هذا النقاش،

٦٥ زياد عثمان، «البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع بين التجديد والقولبة»، مقالات رأي، ١٩٩٨.

وإيجـاد المناخـات الديمقراطية التي تسـمح بالتأثير على المشـرّع وصانـع القرار الفلسـطيني لتبنّي هذه القضايا المطلبية، خاصّةً وأنّ المجتمع الفلسطيني الذي كان ولا يـزال يرزح تحت الاحتـلال، لم تكن قد أُتيحت له الفرصة بعد ممارسـة الحياة الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار.

وكانـت الحركة النسـوية الفلسـطينية مـن أولى الفئـات المجتمعية التـي التقطت اللحظـة، لترفـع مطالبها عبر أدوات ديمقراطية تسـتند إلى الإقنـاع والتأثير عبر ترسيخ حق من حقوق المواطنة، خاصّةً في ظل نظام سياسي آخذ بالتشكّل لم تتضّح معالمه بعد ولم تترسّخ هياكله بشكل نهائي، مما أتاح، من وجهة نظر الحركة النسوية الفلسـطينية في حينه، مجالاً لتقـديم المقترحات، والتأثير الإيجابي على المشـرّع، وصانـع القرار الفلسـطيني، باتجاه ترسـيخ معالم مجتمع ديمقراطي يسـوده حكم القانون والعدالة الاجتماعية واحترام الحقوق والحريات العامّة.

يهـدف هـذا الفصل إلى مناقشـة الأثر المباشـر وبعيـد الأمد الذي تركـه البرلمان الصـوري على التجربة النسـوية المطالبة بتعديلٍ التشـريعات والقوانين بما يضمن المسـاواة التامـة واحترام حقوق النسـاء، خاصّةً تلك التشـريعات المرتبطة بقوانين الأحوال الشـخصية . كما ويناقش هذا الفصل أيضاً بشـيء من التفصيل، ما ترتب عن هذه التجربة من تأثيرات إيجابية وسـلبية، آنية، ومتوسطة، وبعيدة الأمد، على عملية الإصلاح القانوني للتشـريعات التي تمسّ حياة النساء على وجه الخصوص، والـدروس المسـتقاة من هـذه التجربة في طـرح قضايا اجتماعية ونسـوية خاصّة بعـد تعرضها لهجمة مضـادّة لاعتبارات سياسـية، وفي ظلّ مجتمـع أبوي، ونظام إجتماعي وسياسي لا زالت موازين القوى تميل فيه لصالح الرجل، ولصالح المفاهيم الاجتماعية والثقافية السـائدة، والممارسات الاجتماعية التي تضع المرأة، في مكانة أدنى من الرجل، فقط لكونها أنثى.

التقاط اللحظة التاريخية المناسبة

جـاءت مبادرة البرلمان الصوري في ظلّ مرحلة سياسـية جديدة هي مرحلة أوسـلو ومـا نجـم عنها من جدل واسـع بـين القـوى السياسـية الفلسـطينية المختلفة بين مؤيّـد ومعارض لاتفاقية إعلان المبادىء «أوسـلو»، وما ترتّـب عن المرحلة الانتقالية من مسـتجدات على السـاحة الفلسـطينية في ظـلّ انتخاب أول مجلس تشـريعي فلسـطيني، وفي إطار مجتمع فلسـطيني لم يتعـود بعد على الحيـاة الديمقراطية وممارسة مواطنته، خاصّة مع ضعف أو غياب قوى سياسية وديمقراطية فاعلة ترى من مصلحتها تبنّي أجندة اجتماعية نسـوية، وتضعها على سلم أولوياتها، وترى في قضية المرأة قضية مجتمعية مهمة لا بدّ من إثارتها، لا إقصائها وتهميشها باعتبارها قضية «سياسية خاسرة».

ونظراً لصعوبة تناول كافة الآثار المترتبة عن تجربة البرلمان الصوري في هذا الفصل، لتعددها وتشعبها، فسيتم التركيز بشكل خاص على الحملة المضادة التي تعرضت لها مبادرة البرلمان الصوري والنتائج التي ترتبت عنها، والتطورات التي نجمت عن هذه التجربة من مبادرات للإصلاح القانوني، وخاصة في مجال قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، والخطاب النسوي المرتبط بهذه التجربة والناجم عنها. ويلخّص بشكل رئيس أبرز التيارات والتوجهات التي نجمت عن هذه المبادرة، وأبعادها، والآثار الناجمة عن هذه المبادرة بانعكاساتها على الواقع القانوني والحقوقي للمرأة بعد مرور أكثر من عقد على هذه المبادرة.

أولاً: حول مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع

جاءت مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وبشراكة واسعة مع المنظمات النسوية والحقوقية الفلسطينية، مستهدفة: المجلس التشريعي، وصانع القرار الفلسطيني، ومؤسسات المجتمع المدني، والقاعدة الجماهيرية الواسعة وبشكل خاص النساء، بغرض توعيتهنّ على حقوقهنّ القانونية وحثهنّ على المطالبة بإصلاحات قانونية تضمن المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية. وقد أثار البرلمان الصوري نقاشاً مجتمعياً واسعاً من خلال فعالياته المختلفة (راجع/ي الفصل الخاص بنشاطات البرلمان الصوري)، والتغطية الإعلامية الواسعة التي واكبته، والقاعدة الجماهيرية الواسعة من النساء والقوى الاجتماعية المختلفة (من اتحادات نسائية وعمالية ونقابية وقوى سياسية وديمقراطية وأحزاب سياسية مختلفة...الخ.) التي حاول الوصول إليها واستقطابها، للمشاركة في هذه المبادرة، بغرض توسيع دائرة الحلفاء للتأثير على صانع القرار والمشرّع الفلسطيني، في ظلّ ظروف تاريخية مواتية تتمثّل في أنّ هياكل ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة الولادة وآخذة بالتشكّل وهو ما يُتيح المجال لتقديم مقترحات لتبنّي سياسات وتشريعات فلسطينية تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتضمن المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان لكافّة المواطنين والمواطنات.

وقد استندت المبادرة أيضاً إلى آليات عمل ومنهجيات سياسية جديدة تستند إلى المطالبة السلمية بالحقوق عبر الإقناع والتأثير، ومن خلال المشاركة الديمقراطية الفاعلة في صُنع القرار وممارسة الحياة الديمقراطية والمواطنة، خاصة مع انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني انتخاباً ديمقراطياً حراً ومباشراً في العام ١٩٩٦، ونشوء مناخات سياسية، حتى وإن كانت مُقيّدة باتفاقية أوسلو، فإنها تُتيح ولأول مرة إمكانية تبنّي تشريعات فلسطينية وتوحيد القوانين والتشريعات الفلسطينية، خاصّة مع تعدّد المرجعيات القانونية التي كانت سائدة ابتداءً من الفترة العثمانية،

والانتـداب البريطانـي، والحُكـم الأردني في الضفـة الغربية والمصـري في قطاع غزة، والأوامر العسـكرية الصادرة عن الاحتلال الإسـرائيلي. (لمزيد من المعلومات، راجع/ي الفصل الثاني من هذا الكتاب).

الأهداف الرئيسية لمبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع

لـم يكـن البرلمان الصـوري مجرد ترف فكري من النسـاء كما صوّرتـه بعض القوى المناهضـة له بـل كان مبادرة جادّة هدفت لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسـية هي:

١. اقتراح تشـريعات فلسطينية تضمن المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق المرأة.

٢. محو الأميـة القانونية من خلال التثقيف القانوني، ومن خلال التعوّد على الحياة الديمقراطية البرلمانية.

٣. تكريس مفهوم سيادة القانون، والاعتراف بالشخصية القانونية، وحق كل إنسان بالمساواة أمام القانون.

٤. توسـيع دائرة الحلفاء من كافة فئات وشرائح المجتمع بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي، وصانع القرار السياسي، وكافّة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، والقوى الاجتماعية والسياسية الديمقراطية لدعم ومساندة مطالب النسـاء بتشـريعات وسياسات تسـتند إلى المسـاواة التامة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان للمرأة.

٥. تطوير المهارات والقدرات في الضغط والتأثير على المشـرّع وصانع القرار لتبنّـي قوانين وتشـريعات عصرية تسـتند إلـى معايير حقوق الإنسـان، وتشكيل مجموعات الضغط والتأثير للمطالبة بإصلاحات قانونية تستند إلى المساواة التامّة للمرأة الفلسطينية.

ثانياً: الحملة المضادّة للبرلمان الصوري

موقف القوى السياسية والسلطة الوطنية الفلسطينية من الحملة المضادة للبرلمان الصوري:

ولأنّ مبادرة البرلمان الصوري كانت الأولى من نوعها في التقاط التطورات التاريخية والمتغيّرات السياسية الناجمة عن اتفاق أوسلو، وما تسمح به هذه المتغيرات من فُرص متاحة، ومطالبتها بشكلٍ خاص، بالإصلاح القانوني للتشريعات التي تمسّ المرأة، وحقّها في المساواة التامّة أمام القانون، فقد كانت أيضاً «كبش الفداء» للقوى المحافظة والتنظيمات السياسية الدينية التي اعترضتها بالنقد والتشهير، حيث وصفها مُنظّر حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في حينها، الشيخ بسّام جرّار، ب «المطية» التي تستخدمها القوى الإسلامية لمهاجمة المشروع السياسي الذي مثّلته السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال شنّها لحملة مضادّة، وهجمة إعلامية شرسة ضد المبادرة، معتبرةً إياها مبادرة «غربية وهجينة» على المجتمع الفلسطيني وثقافته الاجتماعية والدينية، واصفاً هذه المبادرة، بأنّها «مؤامرة غربية على الإسلام»،(لمزيد من المعلومات، راجع/ي الفصل الثالث من هذا الكتاب). وقد استخدمت القوى الاسلامية كافة وسائل الإعلام المُتاحة، والمنابر المتوافرة، بما فيها منابر الجوامع وخطب الجمعة، وحلقات النقاش وورش العمل للتحريض على البرلمان الصوري والقائمين عليه من المنظمات النسوية المختلفة، مستعينين بذلك ببعض القيادات الدينية والشخصيات السياسية المرموقة المقرّبة منهم للتشهير بالمبادرة والقائمات عليها، مستفيدين في هجومهم من المفاهيم الاجتماعية والثقافية السائدة في ظل مجتمع أبوي، ومستغلّين الدين لخدمة مصالحهم السياسية ضيّقة الأفق، خاصّة في ظلّ الصراع السياسي القائم بين القوى السياسية الإسلامية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاقية أوسلو.

ومما لا شكّ فيه، أنّ النساء كُنّ الحلقة الأضعف، ودفعنّ الثمن، وكُنّ رهينة بيد القوى السياسية الإسلامية التي استخدمت حملتها الواسعة ضدّ البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع، كمنصة إنطلاق لمواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية ومشروعها السياسي المُنبثق عن اتفاقية أوسلو، وبذات الوقت محاولة إجهاض هذه المبادرة من خلال لعب دور «المدافع» عن الهوية الإسلامية والثقافة الإسلامية السمحة، ومنظومة العادات الاجتماعية والثقافية السائدة، واعتبار أي محاولات للتغيير، بأنها محاولات للإعتداء على «الأمة» ودينها وثقافتها. وهنا يجب التنويه أن عزل الحركة السياسية الدينية عن بعدها الديني والأيدولوجي، والنظر إليها من منظور سياسي فحسب أمر غير صحيح وتعوزه الدقة، ذلك أنّ فهم الحركة لقضية الأصالة والهوية إنطلق ولازال، من «الحفاظ» على الثقافة العربية

والإسـلامية، والتحكّم بالمرأة وكافّة مناحي حياتها بحُجّـة «الخصوصية الثقافية»، واعتبار المطالبات بالإصلاح والتغيير لصالح المرأة، اعتداءً سـافراً على تلك الثقافة ، وأفكاراً دخيلة على الثقافة الإسلامية، والهوية «الإسلامية الأصيلة» [٦٦].

أ. موقف القوى الدينية التقليدية من مبادرة البرلمان الصوري:

لـم تقتصـر الهجمـة التي تعـرّض لهـا البرلمان الصـوري علـى القوى السياسـية الإسـلامية فحسـب، بل امتدت لتشـمل القوى الدينية التقليدية المتمثّلة: بالمؤسسة الدينية الرسـمية، ورجال الدين، والمحاكم الشرعية التي اعتبرت نفسها هي الجهة الوحيـدة صاحبـة الاختصاص، وأنّ أيّة قوانين وتشـريعات تتعلـق بقضايا الأحوال الشـخصية هي في صلب اختصاصها، مؤكدة على سلطتها المطلقة في هذا المجال، ومعلنة معارضتها القوية لمبادرة الحركة النسـوية الفلسطينية في تقديم المقترحات والتوصيـات إلى صانع القرار والمشـرّع الفلسـطيني، في القضايـا المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية.

لقـد رأى رجـال الدين، ومـن منظور ديني عقائـدي، ومنظور مصلحـي، أنّ مبادرة البرلمـان الصـوري، خاصّـةً في مجال قانـون الأحوال الشـخصية، تُشـكّل اعتداءً سافراً على نفوذهم وصلاحياتهم في قضايا الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية (للمزيد مـن التفصيل حول هذه القضية، أنظر/ي الفصـل الخاص بقضايا المرأة، والديـن والوطن مـن هذا الكتاب). علماً أنّ مبادرة البرلمـان الصوري لم تقتصر في طروحاتها على التشـريعات ذات العلاقة بقوانين الأحوال الشـخصية فحسـب، بل تناولـت كافة القوانين والتشـريعات التمييزية ضد المرأة، ومـع معرفتهم بأنّ مبادرة البرلمـان الصوري أوسـع من الأحـوال الشـخصية إلا أنهم تمترسـوا وراء موقفهم الرافـض له لأنـه بنظرهم اعتداء علـى اختصاصهم وصلاحياتهـم، وعلى ما يبدو «معقلهم» الأخير (المحاكم الشـرعية). وقد قامت المؤسسة الإسلامية ممثّلة برجال الدين في وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية وفي دائرة قاضي القضاة، بالتصدي لأيـة مطالـب تدعو إلـى «تطبيق أحكام الشـريعة أمـام محاكم مدنيـة»، خوفاً من تأثيـرات هذا التوجـه بإضعاف وتهميش المحاكم الشـرعية. وكإجراء وقائي قدمت مذكـرة إلى البرلمان الفلسـطيني «أبلغته أنّهم يرفضون التغييـرات المقترحة، وأنهّم يحثـون البرلمان الفلسـطيني (المجلس التشـريعي الفلسـطيني) على عـدم القبول بها ..... وإذ كان الاعتراض ليس على إشـراك النساء والجمهور في نقاش ما يرونه من اختصاصهم فقهياً فحسـب، بل أثاروا شكوكاً بمدى شرعية البرلمان الفلسطيني

٦٦ لمزيد من التفاصيل، راجع/ي دراسة نهضة يونس شحادة، Gender and Politics in Palestine: Discourse Analysis of the Palestinian Authority and Islamists., Institute of Social Studies, Working Paper 307, December 1999.

(المجلس التشريعي) نفسه في مناقشة هذه التعديلات»[٦٧].

ب. موقف السلطة الوطنية الفلسطينية:

لم يكن موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، بالمستوى المطلوب أو المتوّقع، وأدركت أنّ وراء الهجمة الشرسة التي تعرّض لها البرلمان الصوري أبعاداً ومآرب سياسية للقوى السياسية المعارضة لمشروع أوسلو، وبشكل خاص حركة حماس، وبالتالي اتخذت موقفاً «وسطياً» من قضية الطروحات والمطالب النسوية والاجتماعية للقائمات على البرلمان الصوري من الحركة النسوية الفلسطينية، فكان طرحها داعماً ولكن بطريقة حذرة وخجولة، وبما لا يمسّ بقراءتها للخارطة السياسية وموازين القوى على الساحة الفلسطينية، وعدم استعدادها في ظلّ هذه الظروف تبنّي خطاباً نسوياً مساندا للنساء ومطالبهنّ، بالرغم من الحاجة الماسّة في حينها إلى دعم ومساندة المؤسسة الرسمية الفلسطينية لها ولمطالبها.

وإذا بحثنا في أسباب واعتبارات السلطة في اتخاذها لمثل هذا الموقف يُمكن إيراد عدة عوامل منها: أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت حديثة الولادة، ولم تُراكم الخبرات الكافية بعد في هذا المجال، وهي سلطة نشأت من رحم الحركة القومية العربية التي ترتكز إلى نظام فكري أبوي يستند أساساً على خطاب يُعزّز من الأدوار التقليدية للمرأة كأم وزوجة وربة بيت، واستند إلى الثقافة الاجتماعية السائدة في الفصل التام بين الفضائين العام والخاص، واعتبار هذا الأخير فضاءً خاصاً وأساسياً للمرأة. عدا عن هذا وذاك فقد ظلّت السلطة الوطنية تولّي الاهتمام الأكبر للبُعد القومي والوطني على حساب الأبعاد الاجتماعية والنسوية، حتى أنّ مفهوم المواطنة لم يكن قد خرج بعد من مفهومه الضيّق، والمتمثّل في حق المواطنة للرجل.

أمّا العامل الأبرز والأهم في موقف السلطة الوطنية الفلسطينية فيتمثّل في أنّه ومع تنامي المعارضة السياسية لمشروعها السياسي المترتّب عن اتفاق أوسلو، كانت على استعداد تام أن تُضّحي في قضية المرأة لصالح "الإجماع الوطني" وإلهاء المعارضة السياسية خاصّةً القوى السياسية الاسلامية في قضايا اجتماعية، لإبعادها عن الاهتمام بالقضايا السياسية والمناكفة السياسية مع السلطة الوطنية الناشئة ونظامها السياسي حديث الولادة. وكغيرها من القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، كانت على استعداد أيضاً للتضحية في قضية المرأة باعتبارها "الحلقة الأضعف"، لصالح مصالحها السياسية الأوسع[٦٨].

ومن الجدير ذكره، بأنّ خطاب وموقف السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمي كان

٦٧ إصلاح جاد، نساء في تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، رام الله ، فلسطين، ٢٠٠٨، ص، ٨٣.

٦٨ نهضة يونس، المصدر السابق، ص.٥٨-٦٠.

«وسطياً» ومؤيّداً للمطالب الاجتماعية والنسوية للحركة النسوية في بعض الأحيان، وسّعت نحو «إحتواء العمل النسوي» وتأييده، حتى ولو بشكل خجول، وذلك لاعتبارات مصلحيّة مرتبطة بتعزيز المشروعية لنظامها السياسي الوليد، وهذا «لايعني على الإطلاق أن الحركة النسوية تحالفت مع السلطة، ولكن قبول السلطة جاء نتيجة موقف السلطة الهامشي تجاه المسألة النسوية، ما دامت لا تُشكّل خطراً أو تهديداً، هذا إضافةً إلى توافق هذه السياسة مع شروط التمويل الأجنبية التي فُرضت على مؤسسات السلطة الوطنية»[٦٩] والسعيّ الحثيث للسلطة الوطنية الفلسطينية حديثة الولادة، والمنبثقة عن اتفاقات «أوسلو» الحصول على «المشروعية» لمشروعها السياسي الذي لعبت القوى الخارجية (الدول المانحة) دوراً رئيساً في قيامه.

ج. موقف القوى الديمقراطية والفصائل والتنظيمات السياسية الفلسطينية:

أولت مبادرة البرلمان الصوري: المرأة والتشريع، اهتماماً خاصاً لتوسيع دائرة حلفاءها وسعت لدعوة القوى الديمقراطية والأطر والتنظيمات السياسية الفلسطينية، خاصّة اليسارية منها، للمشاركة في مختلف فعاليات ونشاطات البرلمان الصوري، وتوضيح مواقفها تجاه قضية المرأة، وعلى وجه التحديد تلك المبادرة التي استهدفت الكتل البرلمانية والشخصيات الفلسطينية المُرشّحة لخوض الانتخابات التشريعية الأولى للعام ١٩٩٦، ودعوتها لتضمين برامجها مواقف ورؤى واضحة تجاه قضية المرأة ومساواتها مع الرجل في كافّة مناحي الحياة، بما فيها المساواة القانونية، لكن هذه المبادرات لم ترق إلى مستوى الشراكة الحقيقية مع هذه الأطر والقوى السياسية، ولم تقف الأطر والتنظيمات السياسية والقوى الديمقراطية المؤمنة بقضية المرأة ومساواتها بالشكل المطلوب لمساندة المنظمات النسوية والأطر النسوية التي أطلقت مبادرة البرلمان الصوري، ووقفت موقف المتفرج خصوصاً عندما تعرّض البرلمان الصوري إلى الهجمة المضادة من التيار السياسي الإسلامي والقوى التقليدية في المجتمع، ولم تشعر التنظيمات والأطر السياسية بالمسؤولية الكافية إزاء مساندة ودعم مبادرة البرلمان الصوري، وصدرت بعض البيانات هنا وهناك لتساند وتدعم المبادرة، وللتأكيد على «حرية الرأي والتعبير، وحق أي فرد أو مجموعة المشاركة في العملية التشريعية عبر تقديم مقترحاتها إلى المجلس التشريعي»[٧٠]، لكنها جاءت خجولة في معظمها، واتسمت بالعمومية، ولم تناقش في جوهر القضايا محور الخلاف، ولم تكن قادرة أو لربما راغبة بالتصدي للهجمة المضادة التي تعرّض

٦٩ ريما حمامي وأيلين كتاب، «استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه الديمقراطي والتحرر» في كتاب وضعية المرأة الفلسطينية: دراسات وتقارير، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "أمان"، المجلد الأول، ٢٠٠٣، ص. ١٦٨.

٧٠ راجع/ي التعميم الجماهيري الصادر بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٩٨ عن كل من حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، فدا، جبهة النضال الشعبي، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية/ القيادة المشتركة، واللجان الشعبية في دولة فلسطين.

لهـا البرلمان الصوري، مثلمـا لم ترَ في هذه القضية، رغم الجـدل المجتمعي الكبير الذي أثارته، والتهديدات التي تعرّضت لها النسـاء والمنظّمات والأطر النسـوية أنّها قضيتهـا، ولم تشـأ، ولاعتبـارات مصلحية طبعاً أن تزج نفسـها في هـذه القضية والدفاع عنها بالشكل المطلوب.

ومما يفسـر ضعـف دور الأ حـزاب في مسـاندة مبـادرة البرلمان الصـوري: المرأة والتشريع، أنها جاءت في مرحلة تعمقت فيها «أزمة الأحزاب السياسية» التي باتت تعاني من الضعف والترهل، جراء «ممارسـاتها الفئوية ضيقة الأفق» وانفصالها عن العمل الجماهيري خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وتراجع المشروع الوطني النضالي ضد الاحتلال لصالح التسـوية السياسـية الناجمة عن اتفاق أوسـلو وقيام السلطة الوطنية الفلسـطينية، الأمـر الذي أدى تدريجياً إلى ضعف ثقـة المواطن بالأحزاب السياسية وتالياً أفقدها قاعدتها الجماهيرية.

وعلى الرغم من المشـاركة الفاعلة للنساء والمؤسسات النسوية الجماهيرية بالنضال الوطنـي ضد الاحتلال خاصة في ظل الانتفاضة الفلسـطينية الأولى (عام ١٩٧٨) والسـنوات التـي تلتهـا، إلا أن الأحـزاب والتنظيمات السياسـية لم تـول اهتماماً كافيـاً للقضايا الاجتماعية، ولم تضع قضية النسـاء على سـلم أولوياتها، ولم تتبن استراتيجية وطنية واضحة تدمج بين ما هو وطني وما هو اجتماعي أو نسوي، الأمر الذي أدى إلى توجه النسـاء نحو بلورة أجندة نسـوية واجتماعية فلسـطينية تُحاكي قضايا النسـاء بعيداً عن تنظيماتها وأطرها السياسية، خاصةً مع «غياب الأحزاب السياسـية عن الحياة العامـة وانفصالها عن العمل الجماهيري مما منح المسـاحة والفرصة الواقعية لتطوير الأجندة النسوية»[٧١].

بالخلاصـة جاءت مبـادرة البرلمان الصوري في سـياق تاريخـي تراجعي للأحزاب الوطنيـة والديمقراطيـة، وما إن اشـتدت الهجمة علـى مبادرة البرلمـان الصوري، حتى وجدت النسـاء القائمات على البرلمان الصوري أنفسـهن وحيدات في مواجهة التيـارات السياسـية الإسـلامية والقـوى الدينيـة التقليدية التي هاجمـت مبادرة البرلمان الصوري. ونظراً لتراجع وضعف الأحزاب السياسـية الوطنية، «وردة الفعل علـى اعتبار مسـائل النـوع الاجتماعـي ثانوية مقارنـة بالقضية الوطنيـة»[٧٢]، فقد التقت المصالح السياسـية بـين حماس، وبعض القوى السياسـية الأخرى المعارضة لاتفاق أوسلو على القضية «السياسـية والوطنية» على حساب القضية الاجتماعية والنسوية، مما أدى إلى تنصل تلك القوى السياسية من مسؤوليتها في الدفاع الجاد عـن مطالـب البرلمان الصوري من منطلـق أنها قضايا مطلبية عادلـة تربط ما بين ما هو سياسـي ووطني، وما هو نسـوي واجتماعي، وتُعزّز من مفاهيم الديمقراطية

٧١ ريما حمامي وأيلين كتاب، مصدر سابق، ص. ١٦٧.
٧٢ نفس المصدر، ص. ١٦٨.

والمشاركة في السلطة بين «الدولة» والمواطنين بشكل عام، ودفعت الحركة النسوية الثمن وتركت لتواجه مصيرها وحدها ولتخوض معركتها مع القوى التقليدية والإسلام السياسي مكشوفة الظهر.

د. موقف الحركة النسوية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني من الحملة المضادة:

جاء رد الفعل في أوساط الحركة النسوية الفلسطينية متفاوتاً، وبشكل خاص ما بين القائمات على مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري في أعقاب الهجمة التي تعرّض لها البرلمان الصوري، وانعكست آثارها على شكل ردّات فعل آنية وبعيدة الأمد، تبلورت لاحقاً بتوجهات وتيارات مختلفة للحركة النسوية الفلسطينية اختلفت عن بعضها البعض بالمرجعيات القانونية للتشريع، وبالتوجهات المستقبلية للحركة النسوية الفلسطينية المطالبة بالإصلاح القانوني للتشريعات الفلسطينية ذات الصلة بقضايا المرأة، خاصّة تلك التشريعات التي جرت العادة في فلسطين والعديد من الدول العربية والإسلامية أن تستند فقط إلى «الشريعة الإسلامية» مصدراً وحيداً لها للتشريع كقوانين الأحوال الشخصية، وإلى حد أقل قوانين العقوبات والتشريعات الجزائية المختلفة.

بذل مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي جهوداً كبيرةً وواسعة خلال التحضير للبرلمان الصوري في إشراك المؤسسات والأطر الجماهيرية، واللجان النسوية، والمؤسسات الحقوقية، ومؤسسات المجتمع المدني، للانخراط في اللجان التحضيرية، واللجنة التنسيقية لمبادرة البرلمان الصوري، وهدف هذا التوجه منذ ا نطلاق المبادرة إلى توسيع دائرة الحلفاء من القوى النسائية المختلفة وكافة القوى سواء من خلال لجان تنسيقية في المناطق أو لجنة تنسيقية مركزية تُمثّل كافة القوى النسائية الفاعلة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة، والمؤسسات النسوية والحقوقية المختلفة، ومن ثم تم العمل على إعداد لجان المناطق وتدريب أعضاءها وتمكينهن، إلا أن هذا الإعداد والتدريب لم يكن موجهاً لتقوية وتمكين اللجان التنسيقية وقاعدة الحلفاء لمبادرة البرلمان الصوري، في التصدي للهجمة التي تعرض لها البرلمان الصوري.

تحضيرات البرلمان الصوري: برجماتية ومطلبية تنقصها القراءة المعمقة لموازين القوى

ركزت عملية التخطيط والإعداد لانطلاق مبادرة البرلمان الصوري على التحضيرات والاستعدادات المتعلقة بتشكيل اللجان التحضيرية، ومناقشة القضايا والمضامين القانونية، وتطوير المهارات المتعلقة بالضغط والتأثير على المُشرّع وصانع القرار، للأخذ بالمقترحات القانونية المتفق عليها، وكانت الثغرة الأكبر غياب العمل الجاد والمُنظّم لبلورة سيناريوهات محتملة لهجمة مضادّة للبرلمان الصوري، أو/ و إلى

آليات التصدي لمثل هذه الهجمة. ونظراً لمحدودية الخبرة لدى الحركة النسوية في هذا المجال وعدم تمرسها بعد على الحياة الديمقراطية، فلم تطرح القائمات على البرلمان الصوري من الحركة النسوية الفلسطينية بحث أو مناقشة المعوّقات أو التحديات التي يمكن أن تعترضها، ولم تقم بدراسة وتحليل الواقع الفلسطيني المعاش من خلال قراءة معمّقة للواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، وموازين القوى على الساحة الفلسطينية من منطلق مفهوم «القوة» (Concept of power) وارتباطه بقضية "النوع الاجتماعي"، وعدم كفاية وشمولية التخطيط المرتبط بتحليل العلاقات وموازين القوى على الساحة الفلسطينية.

ومن الملاحظات النقدية الأُخرى التي يمكن تسجيلها على تجربة "البرلمان الصوري" غياب قراءة تحليلية شاملة للمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وواقع موازين القوى القائمة، وانعكاس ذلك على القضايا الاجتماعية وقضية المرأة على وجه التحديد. إذ ورغم أن المبادرة كانت ناجحة في التقاط اللحظة التاريخية والاستفادة من المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية، إلا أنها كانت مبادرة عملية براجماتية ينقصها القراءة المعمقة لموازين القوى على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، كما ينقصها القراءة المعمقة للمخاطر والتحديات التي قد تعترضها محلياً لكي تتمكن من معالجتها والتصدي لها.

وكان من الواضح أنّ القائمات على البرلمان الصوري ركزنّ في مبادرتهنّ هذه على ما هو "براجماتي" و"مطلبي" على ضوء انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني، وسعت النساء نحو التقاط هذه اللحظة التاريخية لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق المرأة في التشريعات الفلسطينية، دون قراءة متعمقة لموازين القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، فجاءت شراسة الهجمة مفاجئة لهن، ومع غياب استراتيجية واضحة ومدروسة للتصدي لها، جاءت ردود الفعل آنية وعشوائية ودفاعية في كثير من الأحيان، ممتزجة بتخبط غير مسبوق، لعدم وضوح الرؤيا في كيفية التعامل مع هذه الهجمة التي غلّفت خطابها بغلاف المفاهيم الدينية والإجتماعية والثقافية السائدة (لمآرب سياسية طبعاً)، والتي كان من الصعب التصدي لها بغياب الأحزاب السياسية التي تدعمها، وبغياب قاعدة جماهيرية واسعة معبأة لمساندة ودعم مبادرات النساء في إطار رؤيا ومرجعيات قانونية واضحة.

وبهذا الصدد فقد أشارت إحدى عضوات اللجان التحضيرية في منطقة شمال الضفة الغربية إلى أنه وعلى ضوء الهجمة، "صارت كل منطقة مسؤولة عن حالها وتبتدع الطرق المناسبة لتخرج من هذه "المشكلة" وتحمي منطلقاتها". وأشارت أخرى بأن التباينات في المواقف والاختلافات بين النساء في اللجان التحضيرية للبرلمان الصوري ظهرت بشكل جلي جراء إختلاف وتنوع المنطلقات الفكرية والأيدولوجية للنساء المنضويات في هذه اللجان، فمنهن من دافع عن البرلمان

الصـوري، ومنهـن من انسـحب عندما احتدمـت الهجمة، في حـين قامت أخريات "بالانجـرار لوجهة نظر المشـايخ"، وتراجعت مطالبهن[٧٣]، خاصـة مع ارتفاع وتيرة الهجمة واسـتخدام منابر الجوامع وخطب الجمعة وبعض وسـائل الإعلام للتشهير بالنساء القائمات على مبادرة البرلمان الصوري، حيث أصيبت بعض النساء بالخوف والذعر ولا سـيما أن الأمور وصلت إلى حد تكفيرهن واتهامهن بالخروج عن الدين، وترويجهن لأفكار «غربية» لا صلة لها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أكثر من ذلك، اتهامهن بأعراضهن واسـتباحة دمائهن، وتشـويه مطالبهـن (اتهامهن بالدعوة إلى تعدد الأزواج أو تطليق النساء من أزواجهن مثلاً).

ونظراً لتفاوت الموضوعات والتشريعات التي بحثها البرلمان الصوري، فقد خصصت جلسـات البرلمان الصوري المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية في منطقة الشمال[٧٤]، ولذلك انطلقت شرارة هذه الهجمة من القوى السياسية الإسلامية في مدينة نابلس خـلال انعقاد البرلمان الصوري التحضيري هناك فـي (آذار ١٩٩٨)، حيث تعرضت الجلسـة العامـة للبرلمان التحضيري إلى هجوم مباشـر من الشـيخ حامد البيتاوي الـذي قام في حينه بمغادرة قاعة الاجتماع ودعوتـه العلنية إلى «المؤمنين والمؤمنات والحريصـين والحريصات على الشـريعة الإسـلامية وتعاليمها السـمحة» مغادرة القاعـة ومقاطعة جلسـات البرلمان الصـوري. لتتصاعد الهجمة بشـكل نوعي بعد ذلك وتنتشر في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتزداد الهجمة عبر وسـائل الإعلام والجوامع والجامعات والمجالس الرسمية وغير الرسمية، فأصبح البرلمان الصوري ومطالبه حديث الشارع الفلسطيني، سواء بالمعارضة أو التأييد أو ما بينهما.

كيف تصدت النسويات للحملة المضادة للبرلمان الصوري

حاولـت القائمات على مبادرة البرلمان الصوري دعوة المؤسسـات النسـوية والقوى السياسـية والاجتماعية الديمقراطية للتصدي لهـذه الهجمة، وقامت بالفعل بعض الجهات النسـوية والقوى الديمقراطية المسـتقلة بالرد على الهجمة عبر الكتابة في الصحف، والمشـاركة فـي برامج إعلامية مسـموعة ومرئية وغيرهـا، ولكنها كانت مبادرات محـدودة، وأخذت طابعاً «دفاعياً»، وظلـت ردة فعل محدودة وقاصرة عن التصدي للهجمة السياسـية المنظمة التي شـنتها القوى الإسـلامية السياسية ضد النسـاء القائمات علـى البرلمان الصوري، والانكى قيام بعض المؤسسـات النسـوية بتنصلها من ارتباطها بمبادرة البرلمان الصوري، فيما قامت بعض الأطراف النسائية بتوجيه أصبع الاتهام إلى مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي، والمؤسسـات

٧٣ المجموعة البؤرية للجان التحضيرية للبرلمان الصوري في منطقة الشمال، نابلس، بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩.

٧٤ لقد قررت اللجنة التحضيرية للبرلمان الصوري في المحافظات الجنوبية (في قطاع غزة) أيضاً منذ انطلاق المبادرة تركيز عملها على نقاش قانون الأحوال الشخصية فقط في كافة محافظات الجنوب، إنطلاقاً من قناعتها بأن قضية الأحوال الشخصية هي «مربط الفرس» وأكثر القضايا التي تثير «خلافاً وجدلاً مجتمعياً» وضرورة تكثيف الجهود حولها في كافة النشاطات والبرامج المتعلقة بالبرلمان الصوري.

النسوية والحقوقية الناشطة في هذه المبادرة، بزج الحركة النسوية في معركة ومواجهة لم يُعد لها جيداً. فعلى سبيل المثال، عبّرت القوى السياسية النسائية المنضوية تحت مظلة طاقم شؤون المرأة أنها "جُرّت إلى مواجهة مكشوفة مع الحركة الإسلامية، لم تكن لها رغبة فيها في هذا الوقت، ولا خططت لها مسبقاً"[٧٥]. أما الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فقد وجد نفسه في «موقف يستدعيه إلى التأكيد فيما يتعلق بمقترحات تعديل قانون الأحوال الشخصية على «عدم مساندته لإلغاء أحكام الشريعة، بل يهمه تعديلها»[٧٦].

واقعة نابلس الشهيرة: البيان المشترك للجنة التحضيرية في منطقة الشمال والقوى السياسية الفلسطينية

في محاولة للخروج من الأزمة، دعت اللجنة التحضيرية للبرلمان الصوري في منطقة شمال الضفة الغربية، وبمبادرة منها إلى اجتماع مع حركة حماس وبحضور كافة التنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى بغرض إيجاد «مخرج لهذه الأزمة». وقد تمت هذه الدعوة دون تنسيق مشترك مع اللجان التحضيرية الأخرى أو اللجنة التنسيقية المركزية للبرلمان الصوري، وبمبادرة شخصية من النساء القياديات اللواتي جئن أصلاً من هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، في مسعاً منهن «لإحتواء» الهجمة والخروج بموقف سياسي موحّد يضع حداً لها، وقد أشارت عضوات اللجنة أنهن أدركن البعد السياسي لهذه الهجمة، ولذلك بحثن عن «حاضنة سياسية لهن» وقمن بدعوة كافة القوى السياسية ومنها حماس إلى اجتماع خاص في مقر المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة نابلس. صدر عن الاجتماع بيان سياسي مشترك قدّم كل طرف فيه تنازلات للطرف الآخر حسب وجهة نظر النساء المشاركات في ذلك اللقاء، فقد تنازلت حماس بقبولها توسيع مفهوم «ذوي الاختصاص» في اقتراح التعديلات على قانون الأحوال الشخصية ليتجاوز المفهوم القديم بحصره بالفقهاء وعلماء الدين، ليشمل أيضاً النساء من الحركة النسوية والمؤسسات الحقوقية، خاصة المختصات في القضايا القانونية والاجتماعية، وعلماء الاجتماع والمرشدين الاجتماعيين، وقوى اجتماعية وسياسية أخرى، مقابل موافقتهن (اللجنة التحضيرية للبرلمان الصوري في شمال الضفة الغربية) التامة على أن «الشريعة الإسلامية» هي المصدر الوحيد للتشريع فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية[٧٧]. وتعكس هذه الواقعة على وجه التحديد، درجة التخبط والبلبلة التي أثارتها الهجمة المضادة على البرلمان الصوري مثلما تعكس أيضاً غياب التوافق والرؤية المشتركة

٧٥ إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، مواطن، رام الله، ٢٠٠٨، ص. ٨٤.

٧٦ إصلاح جاد، المصدر نفسه، صفحة ٨٥.

٧٧ النقاشات المتعلقة بالمجموعة البؤرية للجان التحضيرية في منطقة الشمال بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩ لمناقشة الآثار المترتبة عن البرلمان الصوري.

للنســاء المنضويــات تحــت مظلــة البرلمان الصــوري: المــرأة والتشــريع، بخصوص المرجعيــات القانونية التي يجب الاحتكام إليها في تحقيق مطالبها بالمســاواة التامة وعدم التمييز في القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمرأة.

ومن الجدير الإشــارة إليه، أن مبادرة البرلمان الفلســطيني الصوري عموماً، لم تعر اهتماماً خاصاً لدور القوى السياســية المعارضة لاتفاق أسلو مثل حركة «حماس» أو أي مــن التنظيمات السياســية الأخرى المعارضة، ولم تناقش النســاء المبادرات إلى البرلمــان الصــوري أصلاً خلال مرحلة التحضير والتخطيط مثلاً مســألة إشــراك حركة «حماس» أو الحركة النســائية الإســلامية في هذه المبــادرة[٧٨]، وقد يعود ذلك لســببين رئيســيين: الأول، أن القائمات علــى البرلمان الصوري ركــزن جهودهن في توســيع دائــرة الحلفاء مــع القــوى الديمقراطية والسياســية والاجتماعيــة المؤيدة لمنطلقاتهــن الفكريــة، ولم يُقدرن أو يتوقعــن أصلاً أن تصطــدم مطالبهن في تبني قوانين وتشــريعات عصرية مســتندة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة التامة بين الجنسين مع حركة «حماس».

وثانيــاً لأنّ النســاء المبادرات لحملــة البرلمان الصوري افترضن مســبقاً بأن حماس والحركــة النســائية الاســلامية لن تســاند هذه المبــادرة ومنطلقاتهــا الأيدولوجية أصلاً، اســتناداً إلى قناعة راســخة لديهن بوجود منطلقات «ثابتة وجامدة» لحماس والحركات النســائية الإســلامية[٧٩]، وأن خطابها النســوي متناقض فــي جوهره مع منطلقــات وطروحــات القائمات على البرلمان الفلســطيني الصــوري من المنظمات النسوية والقوى السياسية الديمقراطية على الساحة الفلسطينية.

العلاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية: أهم الدروس المستقاة

لم تتمكن مبادرة البرلمان الصوري من توســيع دائرة حلفائها من القوى الديمقراطية والتنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى بالشكل الكافي، علماً بأنّ إحداث التغيير المنشود في الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة من منظور النوع الاجتماعي، يتطلب بالتأكيد تضافر كافة جهود القوى الديمقراطية والسياســية المؤمنة بالمساواة التامة

٧٨ لقد كان هناك بعض المشاركات في النقاشات وورشات العمل القانونية لمناقشة المقترحات الخاصة بالتعديلات على التشريعات الفلسطينية مثل مشاركة السيد عماد القاضي لكتاب الأستاذة أسمى خضر «نحو المساواة» والذي ارتكزت عليه مبادرة البرلمان الصوري للمطالبة بالتعديلات على القوانين والتشريعات المختلفة، إلاّ أن هذه المشاركات كانت محدودة، وانحصرت على بعض الشخصيات النسوية والسياسية الإسلامية (من حماس)، ولكن لم تسعى مبادرة البرلمان الصوري بشكلٍ واعٍ ومدروس إلى دعوة حركة حماس للمشاركة في هذه النقاشات، ولم تكن بشكل أو بآخر تستهدف حركة حماس على وجه الخصوص.

٧٩ تناقش الدكتورة إصلاح جاد في كتابها «نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية؛ هذه القضية باستفاضة، وتنتقد الحركات النسوية العلمانية والمؤسسات النسوية التي افترضت مسبقاً هذا الجمود والثبات في مواقف الحركة الإسلامية «حماس»، وتشير في كتابها، أن «أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي وحقوق المرأة ليست أموراً جامدة في الحركات الإسلامية.... فإن فكرة وجود منطق ثابت لا يتغير للحركات الإسلامية (أو الإسلام)، لا تثبت أمام البحث، ولكن يمكن تصورها بشكل أفضل كموقف «رد فعل» يقوم على درجة من التأثر والتجاذب والحوار مع عقائد وأطر فكرية أخرى منافسة»، إصدارات مواطن، رام الله ٢٠٠٨، ص. ١٥.

بين الجنسين، والشراكة التامة مع التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية التي ترى مصلحتها السياسية أولاً وأخيراً في تبني أجندة اجتماعية ونسوية وفي المساهمة الفاعلة في إحداث هذا التغيير[٨٠].

ولا نذيع سراً بالقول أن في تجربة البرلمان الصوري قامت العلاقة على أساس شخصي أكثر منها علاقة مُمأسسة ورسمية، وكانت مشاركة بعض الشخصيات السياسية المرموقة ودعمها أو مساندتها لمبادرة البرلمان الصوري تعبر عن مواقف شخصية لهؤلاء الأشخاص من القضايا النسوية والقانونية المطروحة، أكثر منها مواقف تعكس بشكل واضح وجهة نظر هذا الإطار السياسي أو ذاك من القضايا المطروحة، حيث لم يكن هناك بالضرورة أي توافق بين التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية المؤيدة للمبادرة على قضايا المرأة، وخطابها غير متجانس إذ تفاوتت درجة التأييد والدعم بين فصيل سياسي وآخر، وداخل التنظيم أو الفصيل السياسي الواحد، ولم تتمكن مبادرة البرلمان الصوري من إلزام أي طرف سياسي بالحد الأدنى من المعايير أو الأسس ذات العلاقة بمطالب البرلمان الصوري. وبات واضحاً للقائمات على مبادرة البرلمان الصوري أنه لا يمكن لهنّ العمل بمعزل عن التنظيمات والقوى السياسية، وأن قضية المرأة هي قضية مجتمعية واسعة تتطلب تضافر جهود كافة القوى الديمقراطية والسياسية المؤيدة لها، وإحداث تغيير مستقبلي ملموس يتطلب عملاً جاداً ودؤوباً داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة لتبني مواقف واضحة ورسمية لكل طرف أو فصيل سياسي إزاء قضية المرأة، وترجمة تلك المواقف إلى خطط وبرامج عمل ملزمة، وإعادة التأكيد على الترابط بين الأجندة السياسية والاجتماعية لكل فصيل سياسي، وأن قضية المرأة ومساواتها بالرجل قضية وطنية وسياسية لا تقل أهمية عن غيرها من القضايا، وهي مسؤولية مجتمعية تهم الجميع وليس النساء فحسب.

وفي هذا الإطار، دعت النساء القائمات على البرلمان الصوري في صيف ١٩٩٩ إلى لقاء موسع مع كافة التنظيمات والأحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية، لمناقشة تجربة البرلمان الصوري، ولإعادة التأكيد على أهمية الترابط الوطيد بين العمل النسوي/ الاجتماعي والعمل السياسي الوطني، وأهمية استخلاص الدروس من هذه التجربة، والعمل على بناء تحالفات وشراكة حقيقية مع القوى السياسية الفلسطينية. وقد عقد اللقاء في قاعة بلدية البيرة في رام الله وحضرته جميع القوى السياسية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى مستوى سياسي رفيع (حضره بعض الأمناء العامون للأحزاب السياسية)، وعادوا ليؤكدوا حتى ولو نظرياً، على مواقفهم الداعمة لمطالب النساء، وعلى ضرورة العمل الجاد نحو تبني

٨٠ رندا سنيورة، المناصرة لتبني قانون أحوال شخصية فلسطيني: تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري، المرأة والتشريع، ورقة معدة إلى المؤتمر الدولي "قانون الأسرة الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، عمان، الأردن، ٢٤-٢٥/٦/٢٠٠٠.

قوانـين عصرية تضمن المسـاواة التامة وعدم التمييز ضد النسـاء، وليؤكدوا أيضاً علـى أهمية إدراج قضايا المرأة على سـلم أولوياتهم من خلال برامجهم السياسـية داخل تنظيماتهم. والاتفاق على ضرورة تعزيز الشراكة التامة والحقيقية مع الحركة النسوية الفلسطينية، وتكثيف الجهود المستقبلية في إطار هذه الشراكة.

البرلمان الصوري والانتفاضة الفلسطينية الثانية

وما أن هدأت حدة الهجمة على البرلمان الصوري، حتى اندلعت الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ وما ترتب عنها من اجتياحات إسرائيلية واسعة للضفة الغربية، وقصف عشوائي للمناطق السكنية، واعتقالات سياسية واسعة، وفرض لمنع التجوال وتضييق لحرية الحركة والتنقل، واسـتهداف واضح لمؤسسـات السلطة الوطنية الفلسطينية ومقراتها، ليعود التركيز الأساسـي لجميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على الجوانـب الوطنية المرتبطـة بمقاومة الإحتلال وسياسـاته المنهجة ضد السـكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبطبيعـة الحال عُلقت حملة البرلمان الصوري، وتركزت الجهود النسـوية على إبراز أثر الاجتياحات الإسرائيلية وممارسات الاحتلال على حياة النساء والمعاناة الخاصة للنسـاء في إطار الأسـرة والمجتمع خلال الانتفاضة. وفي ظل هذه المسـتجدات، لم يعـد هناك مجالاً لاسـتمرار حملة البرلمان الصوري، ولم تعـد القضايا الاجتماعية والقانونية والنسـوية، حتى ولو مؤقتاً، على سـلم الأولويات، سواء للقوى السياسية أو الحركة النسـوية الفلسـطينية. وهذا بحد ذاته مؤشر قوي على الوعي السياسي لدى النسويات الفلسطينيات، وقدرة النساء على قراءة الواقع السياسي ومتغيراته، والمرونة العالية لديهن في تحديد الأولويات، والربط بين ما هو وطني وما هو نسوي، وإن دلّ هذا على شيء، فإنه يدل على ذلك الترابط التاريخي الوطيد بين نشأة ونمو الحركة النسـوية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسـطينية، ووعي النساء بأهمية الترابط بين ما هو اجتماعي ونسوي، وما هو سياسي ووطني.

العلاقة مع بعض الأكاديميات والناشطات في العمل النسوي

تعرضت المبادرة للنقد الشـديد من بعض الأكاديميات الفلسطينيات الناشطات في العمل النسـوي، وبشـكل خاص من مركز الدراسـات النسـوية في جامعة بيرزيت، حيـث نوقشـت هذه المبادرة فـي إطار تحول «الحـركات الاجتماعيـة إلى منظمات غير حكومية، ... وفي سـياق التغيرات السياسـية الفلسـطينية ومحاولة السـلطة الفلسـطينية أيضاً فك تعبئة الحركات الاجتماعية، ومنها حركة النساء»، واعتبرت الأكاديميات مبادرة البرلمان الصوري الفلسـطيني مبـادرة عبارة عن «برنامج» يبدأ وينتهـي مع أجندة الممول وتقوم عليه المنظمـات غير الحكومية التي تمتلك المهارات

اللازمة لجلب التمويل، انطلاقاً من أن المنظمات غير الحكومية تحظى «بصدى دولي وجرى الاستماع إليها في المنتديات العالمية... ولكنها تفتقد إلى الصلة بالقاعدة الجماهيرية الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية، ومحاولتها في «السعي إلى التحكم وفرض نفسها كقوة سائدة في هذا البرنامج، تسبب بإضعاف وتقسيم لجان النساء ومواجهة بعضها البعض... »، بل ذهبن في نقدهن لأكثر من ذلك بالقول أن هذا «البرنامج » خلّف مشاعر مريرة وأضعف الثقة بين مختلف التنظيمات النسوية ببعضها البعض. كذلك فإنه أدى إلى تمحور أوضح بين المنظمات النسوية غير الحكومية وبين الأطر النسوية وبعضها البعض»[٨١]. كما وأن النقد للحركة النسوية عموماً ولمبادرة البرلمان الصوري على وجه التحديد، طال أيضاً «الأسلوب الذي اعتمدته والذي أدى إلى «عزل قضية المرأة عن التحديات الأوسع المتمثلة في الاحتلال الكولونيالي والتحول الديمقراطي. وبهذا الأسلوب، فإن الحركة النسائية تحجم عن استخدام وزنها الاستراتيجي.... إذا لم تقم بالربط بين الحقوق الوطنية وبين الديمقراطية السياسية»[٨٢].

لن نتردد بالقول أننا لا نتفق مع القراءة المقدمة من الأكاديميات أو، بعضهن بشكل أدق، لأن مبادرة البرلمان الصوري وإن جاءت بمبادرة منظمة غير حكومية مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إلا أنها منذ انطلاقتها كانت بالشراكة التامة مع المنظمات النسوية الجماهيرية والأطر النسوية وليس بمعزل عنها. وكما أشارت الدراسة التقييمية لمبادرة البرلمان الصوري فالمبادرة وإن فشلت في تغيير القوانين التمييزية ضد المرأة وتحديد المرجعيات القانونية والمنظور الأيدولوجي الذي ينطلق منه هذا التغيير، إلا أنها من جهة ثانية تمكنت من «تشكيل قاعدة من الدعم للحركة النسوية في مجال القانون» وفي «ظهور العديد من القيادات المحلية والشابة»، بعد نجاحه في «إحياء وتكريس فكرة المشاركة الشعبية... فقد شكّل البرلمان مكاناً للقاء المئات من الفلسطينيين لمناقشة القانون... وإذا كان الهدف من البرلمان تشكيل قاعدة من الدعم للحركة النسوية في مجال القانون، فقد استطاع البرلمان القيام بذلك[٨٣]. وتؤكّد على ذلك أيضاً بعض الأكاديميات الناشطات في العمل النسوي عندما يشرن إلى أن أبرز ما ميز الحركة النسوية الفلسطينية عن باقي الأطر الجماهيرية، استمرارية فعاليتها في الميدان الاجتماعي... التي أبقت الحركة على علاقة غير رسمية مع النساء اللواتي استجبن لفعالياتها المختلفة. ونشاط البرلمان الصوري هو مثال على ذلك»[٨٤].

٨١ إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، مرجع سابق، ص.٨٤-٨٥
٨٢ أيلين كتاب، وريما حمامي، مرجع سابق، ص. ١٦٦-١٦٧.
٨٣ نادر سعيد، مشروع البرلمان الصوري: دراسة تقييمية.. الرؤية، المفهوم والأهداف، ١٩٩٨/٦/٢٤.
٨٤ أيلين كتاب، وريما حمامي، مرجع سابق، ص. ١٧٠

كمــا أنه من غير الصحيــح بتاتاً أن يُنظــر إلى تجربة البرلمان الصــوري بمعزل عن المتغيــرات السياســية على الســاحة الفلســطينية بعد توقيــع اتفاق أوســلو وقدوم الســلطة الوطنية الفلسطينية. ومن غير الدقيق أيضاً على ضوء ذلك تحميل مبادرة البرلمان الفلســطيني الصوري أكثر من طاقتها في ظل متغيرات سياســية فَقَدَ فيها الحزب السياســي مكانته، وتراجعت فيها جميع الحركات الجماهيرية الفلسطينية من حركات نســوية، وعماليــة ونقابية، وطلابية، وغيرها، خاصــة مع تراجع العمل التنظيمــي السياســي والحزبــي ودخوله فــي أزمة حقيقية مــا بعد اتفاق أوســلو، وتــرك العديــد من الكوادر القيادية في الأحزاب السياســية الفلســطينية لأحزابها وانخراطهــا التدريجــي فــي المنظمات غيــر الحكوميــة، أو قيام بعــض التنظيمات والأحــزاب السياســية بترك العمــل السياســي والجماهيري، والتحــول التدريجي للانخــراط في المنظمــات غير الحكوميــة. وبالتالي فإن الضعف والهــوان كان في التنظيمات والأحزاب السياسية التي تركت العمل الجماهيري، وليس في المنظمات النســوية التي التقطت اللحظة وكانت الســبّاقة لمبادرات نحو تحقيق مطالب نسوية واجتماعية، أخفقت تنظيماتها وأطرها السياسية أصلاً من إيلائها الاهتمام الكافي عبر سنوات النضال الطويلة وهمشتها طوال الوقت.

ورغم ذلك فإن النساء القائمات على تجربة البرلمان الصوري من المنظمات النسوية، لــم يطرحنّ أنفســهنّ على الإطلاق بديلاً عن الأحزاب السياســية، بل يدركن تماماً بأن الدور المناط بهن هو دور مكمل للدور السياســي والجماهيري المنوط بالأحزاب السياســية، ولطالما كانت مطالبهن تتمحور في إطار إستراتيجية نضالية تستند إلى الترابط الوثيق بين العمل السياسي والعمل الاجتماعي.

وعلى عكس ما قيل بأن مبادرة البرلمان الصوري، المرأة والتشــريع، هي مبادرة «تبدأ وتنتهي» مع أجندة التمويل، فإن اســتمرار العمل علــى المحاور التي طرحها البرلمان الصوري، وتطور برامج بمرجعيات مختلفة، واســتراتيجيات عمل جديدة حتى اليوم على ضوء الدروس المســتقاة من التجربة، ما هو إلا مؤشراً قوياً على أهمية وحيوية القضايا التي طرحها البرلمان الصوري، وأثره طويل الأمد على عمل الحركة النسوية الفلسطينية والمنظمات النسوية والحقوقية الفلسطينية حتى يومنا هذا.

الآثار المباشرة للبرلمان الصوري:

١. فتح البرلمان الصوري مجالاً واسعاً لنقاشات مجتمعية مهمة حول قضايا حقوقية وقانونية تتعلق بالمرأة، تمثلت في تنفيذ برامج توعية وتثقيف قانوني حول القضايا القانونية الخاصة بالمرأة، تم خلالها إشراك آلاف النساء والرجال في نقاشات قانونية وحقوقية تمس جميع القوانين التي تؤثر على حياة النساء، وتشجيع القوى الاجتماعية والسياسية والدينية كافة في المشاركة في هذه النقاشات. كما ساهم في تحفيز وسائل الإعلام المختلفة لمتابعة النشاطات والفعاليات المتعلقة بالبرلمان واستخدام المنابر الإعلامية لإبداء الرأي والرأي المخالف، وإثارة الجدل المجتمعي حول قضايا المرأة القانونية وحقوقها، وتشجيع جميع فئات وشرائح المجتمع والاتحادات الطلابية والنسائية والعمالية، وغيرها المشاركة في النقاش حول قضايا المرأة. وقد أسهمت هذه النقاشات في تطوير وتعزيز نقاشات اجتماعية وقانونية، ورفع الوعي بأهمية القانون كأداة لتعزيز وحماية حقوق النساء. ومن خلال الانتشار الواسع لفعاليات ونشاطات البرلمان الصوري في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وُلدت وتفعلت قيادات محلية شابة معنية بقضايا النوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعية والقانونية، شكّلت نواة مهمة لضخ دم جديد داخل الحركة النسوية الفلسطينية والحركة الديمقراطية الفلسطينية عموماً.

٢. ترسيخ مفهوم المواطنة، وتأكيد دور المواطن/ة وكافة شرائح وفئات المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية المشاركة الفاعلة في العملية التشريعية، عبر تقديم الاقتراحات ورفع التوصيات المتعلقة بالتشريعات والسياسات التي تؤثر على جميع مناحي حياتها، مع التأكيد على أنّ المجلس التشريعي، هو الجهة الوحيدة صاحبة الصلاحية في وضع التشريعات وإقرارها. وهو ما يعني من الجهة الأخرى تجاوز موقف القوى السياسية الإسلامية والقوى الدينية التقليدية والمحاكم الشرعية، بأنّ التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية على وجه التحديد هي فقط من اختصاص "ذوي الاختصاص من علماء الدين" كما يدعون، بل هو حق لجميع القوى والشرائح الاجتماعية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم المقترحات والتوصيات للمشرّع الفلسطيني حول هذه التشريعات، والتأكيد على أن القوانين والتشريعات النافذة في مناطق السلطة الوطنية تمييزية خاصة القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وبالتالي فإنها تتطلب مراجعة جدية وشاملة، وأن "المطالب الداعية لتوحيد وتعديل جميع القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة باتت تُشكّل حاجة وطنية" "ومن حق أي فرد

أو جماعــة التقدم بأية اقتراحات للمجلس التشــريعي، وهذا التوجه يســهم في إشــراك المؤسســات والقوى السياســية والدينية في العملية التشريعية، والمجلس التشــريعي هو المخول بقبول أو رفض أيــة اقتراحات تقدم له وفق الأصول"[٨٥]. كما وأن «مطالب الحركة النسوية ومن ضمنها البرلمان الصوري لــم تتجاوز إرادة شــعبنا المعبر عنها في وثيقة إعلان الإســتقلال ومشــروع القانون الأساســي الفلســطيني، بل ما طرح جاء امتدادً لتوجه شــعبنا لبناء مجتمع وطني ديمقراطي يؤمن بالعدالة والمساواة للجميع»[٨٦].

٣. تثبيت مبادئ وأسس عامة مرتبطة بمكونات المجتمع الديمقراطي، من خلال التأكيد الرســمي والشــعبي على أهمية احترام الرأي والرأي الآخر، وحرية التعبيــر، وضرورة احترام التنوع والاختــلاف في وجهات النظر والمعتقدات، وأهمية التســامح وعــدم التعدي على حريــات الآخرين، وحظــر «القمع أو الإرهــاب الفكري» على المواطن/ة الفلســطيني/ة بحجج دينية أو اجتماعية واهية. وبهذا الصدد فقد أشــار تعميم جماهيري للقوى السياسية والبرلمان الصوري على أن «ثمة فرق ما بين انتقاد الرأي والرأي الآخر، وما بين الكذب والتلفيق والتشويه والقذف على المؤسسات النسوية ومطالبها العادلة»، كما وأن «الدين للجميع والوطن للجميع والقانون للجميع، وإننا ننظر بقلق لادعاء أي شــخص لنفســه أنه يمثل الدين ويتهم غيره بخدمة أغراض الشــيطان، والتوجــه للقــذف والطعن الشــخصي يعكس تجــاوزاً واضحــاً لأخلاقيات الحوار»[٨٧]. وفي كل الأحوال، فإن مبادرة البرلمان الصوري، المرأة والتشــريع، وإن لم تتمكن من إحداث تغييرات فعلية على التشريعات والقوانين التمييزية التي تمس حياة النســاء، إلا أنها تمكنت على وجه التحديد من تثبيت مبادئ ومعايير عامة تعتبر مرتكــزات مهمة للمجتمعات الديمقراطية، وبهذا كانت الحركة النســوية الفلســطينية من الحــركات الاجتماعية الســباقة في هذا المجال.

٤. علــى ضــوء الهجمة المضــادة التي تعرض لهــا البرلمان، والجــدل المجتمعي الــذي أثــاره البرلمان الفلســطيني الصوري حول قانون الأحوال الشــخصية على وجه التحديد، قام الرئيس الفلســطيني الراحل ياسر عرفات في العام ١٩٩٨ بتشــكيل لجنة برئاســة رئيس مجلس القضاء الشرعي لوضع مسودة قانون للأحوال الشــخصية، بحيث تشــكلت هذه اللجنة من قضاة شرعيين، إضافة إلى أســاتذة أكاديميين من كليات الشــريعة وقانونيين، ولم تتمثل أي

٨٥ تعميم جماهيري (المادة الأولى والثانية من التعميم)، صادر عن الأحزاب السياسية الفلسطينية والبرلمان الفلسطيني في ١٩٩٨/٦/١٠.

٨٦ المصدر السابق، المادة الخامسة منه. لا بد من الاشارة إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني تم تبنيه لاحقاً في العام ٢٠٠٣ وتم إجراء تعديلات عليه في العام ٢٠٠٥.

٨٧ المصدر السابق، المواد ٣ و٤ من التعميم الجماهيري.

امرأة في هذه اللجنة. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تشكيلة هذه اللجنة خاصة وأنها أقصت النساء منها، وعادت لتؤكد على المفهوم التقليدي «لذوي الاختصاص» في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية، إلا أنها كانت اعترافاً واضحاً وصريحاً بضرورة توحيد التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لما تنطوي عليه من تمييز واضح بين النساء والرجال في إطار الأسرة، وأهمية معالجة العديد من الإشكاليات القانونية التي تعترض النساء في إطار الأسرة جراء هذه التشريعات التمييزية التي لا تحاكي احتياجات المرأة، ولا تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل كبير على العلاقات داخل الأسرة.

٥. كانت تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري فرصة مواتية لفحص موازين القوى السياسية والاجتماعية على أرض الواقع، خاصة في قضايا النوع الاجتماعي وقضايا المساواة القانونية والاجتماعية ما بين المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني، وليتضح للحركة النسوية، والقوى السياسية والاجتماعية المساندة لقضيتها، مكامن قوتها ومكامن ضعفها. كما بينت التجربة أهمية المشاركة الفاعلة للأحزاب والقوى السياسية في إحداث تغيير ملموس في قضايا المساواة بين الجنسين، وفشل قضية النضال الاجتماعي بمعزل عن النضال السياسي ودمقرطة المجتمع الفلسطيني. كذلك أظهرت التجربة التباينات في وجهات النظر والمرجعيات بين الحركة النسوية الفلسطينية، وبات واضحاً أنه من غير الممكن أو المنطقي الحديث عن حركة نسوية موحدة تتبنى خطاباً نسوياً موحداً، ذلك أن هذا الاعتقاد «لا يعكس طبيعة التنوع والتعقيد الذي تفرزه مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي»، والأمثل هو تشكيل تحالفات واسعة تشكل المصالح والقضايا المشتركة أساساً له... أي تحالف مصالح مجموعات اجتماعية متنوعة في قضايا ولكنها تشترك في رؤيتها لمستقبل المجتمع الفلسطيني»[٨٨]. ومن الدروس المستخلصة من تجربة البرلمان الصوري أهمية العودة لتبني استراتيجية الربط بين العمل النضالي السياسي والعمل النضالي الاجتماعي والقانوني، وأن لا مجال للحركة النسوية الفلسطينية أن تعمل بمعزل عن القوى والأحزاب السياسية التي تشاركها نفس الرؤية ونفس المصالح وبارتباط وثيق بين النضالات السياسية والنضالات الاجتماعية[٨٩].

٨٨ أيلين كتاب، وريما حمامي، مرجع سابق، ص. ١٧١.
٨٩ رندا سنيورة، مصدر سابق، ص. ١١.

٦. تمكنت الحركة النسوية الفلسطينية وعلى رأسها النساء المبادرات إلى تجربة البرلمان الصوري من استقاء الدروس وتحديد توجهاتها المستقبلية في معالجة القضايا الاجتماعية والخلافية وقضايا الإصلاح القانوني، وعلى رأسها، الاستفادة من الدروس المستقاه في مجال المطالبات المتعلقة بإصلاح قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات الفلسطيني، والبحث عن أساليب جديدة وطرق عمل أكثر فاعلية تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى على الساحة الفلسطينية، والسعي نحو تحسين شبكات الاتصال والتجنيد والتنظيم وبناء التحالفات لإنجاح مطالبها المستقبلية[٩٠]. إضافةً إلى ضرورة تحديد المرجعيات القانونية التي سيتم الارتكاز عليها في اقتراح التعديلات على التشريعات الفلسطينية.

العمل النسوي على قانون الأحوال الشخصية ما بعد مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري

يمكن القول بأن تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع، كانت ولازالت تلقي بظلالها على العمل النسوي الفلسطيني وعلى المطالبات الفلسطينية الساعية لترسيخ مبدأ المساواة وعدم التمييز في القوانين والتشريعات الفلسطينية حتى يومنا هذا ، خاصةً تلك المطالبات المرتبطة بقانوني العقوبات الفلسطيني، وقانون الأحوال الشخصية. وتكمن أهمية وزخم تجربة البرلمان الصوري أنها كشفت بشكلٍ جليّ الصعوبات الجمة: الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية، التي تعترضً الحركة النسوية الفلسطينية، والقوى الديمقراطية الفلسطينية المؤمنة بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان في تبني قانون للأحوال الشخصية يستند إلى المساواة التامة وعدم التمييز، وضرورة أن يُنظر إلى هذه القضية كقضية مجتمعية تنموية لا تقتصر نضالاتها على النساء فحسب، بل على جميع القوى الاجتماعية والسياسية المؤمنة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

لقد أثبتت تجربة البرلمان الصوري أنه لا يمكننا الانطلاق من ذلك التوجه الذي يفترض وجود حركة نسوية فلسطينية موحدة تنطلق من نفس التوجهات والمبادئ نحو تحقيق مطالب نسوية موحدة، بل أن الاختلاف والتنوع في التوجهات والمنطلقات نابع من حقيقة أنّ اللجان والأطر النسوية الفلسطينية ولدت من رحم الحركات السياسية الفلسطينية على الساحة الفلسطينية، وهي امتداد عضوي للحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن تعقيدات المسألة تنبع من اختلاف منطلقاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية، وتستند إلى موازين القوى على الساحة الفلسطينية وعلاقة تلك القوى والأحزاب السياسية بمراكز القوة والمصالح السياسية أيضاً.

٩٠ المصدر السابق.

وبالتالي ما أن خفتت الهجمة المضادة التي تعرض لها البرلمان الصوري من قبل القوى السياسية الإسلامية، لتظهر على الساحة الفلسطينية تباينات واضحة في توجهات العمل والمنطلقات الفكرية المرتبطة في المطالبات المتعلقة بإصلاح أو تطوير قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني ويمكن إيجازها بما يلي:

الخطاب الديني التنويري: الذي يرى ضرورة الاستناد إلى الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للتشريع في قضايا الأحوال الشخصية، وذلك من خلال قراءة جديدة ومتنورة لأحكام الشريعة الإسلامية، بالعودة إلى النصوص الأصلية (القرآن والسنة) وإمكانية الإستفادة أيضاً مما هو إيجابي في المدارس الفقهية الأربعة. وقد تبنى طاقم شؤون المرأة وعدد من المؤسسات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الخطاب، إيماناً منهنّ بأنّ النصوص القدسية الأصلية تعزز المساواة التامة بين الجنسين، وتكرم الإنسان، وتكفل المساواة التامة لكل من المرأة والرجل، وأن الاجتهادات الفقهية والتفسيرات الإنسانية للنصوص القدسية هي التي أدت إلى ذلك التباين والتمييز بين المرأة والرجل. وكان على رأس هذا الخطاب كذلك مركز «حواء» في نابلس/شمال الضفة الغربية، ومؤسسة «مشرقيات» التي أنشأت أصلاً بعد البرلمان الصوري من القيادات النسوية الفلسطينية التي عملت في اللجان التحضيرية لمبادرة البرلمان الصوري. لقد اعتبرت هؤلاء النساء، ومن خلال قراءاتهن للواقع الفلسطيني، أن الخطاب التنويري الديني هو الخطاب «الواقعي» «والممكن» إنطلاقاً من قناعة راسخة بصعوبة فصل «الدين عن المجتمع»، وبإمكانية الإجتهاد في قراءة الشريعة الإسلامية قراءة متنورة، تبعاً للمدرسة الفكرية «الجمهورية» التي نشأت في السودان، وكتابات بعض المفكرين العرب المنضويين تحت حركة حقوق الإنسان مثل عبد الله النعيم من السودان، وفاطمة المرنيسي، وفريدة بناني من المغرب.

وقد عزز من هذا التوجه، التفاعل المباشر للقيادات النسوية القائمة على تجربة البرلمان الصوري خلال مبادرة البرلمان الصوري مع بعض القيادات النسوية العربية، والإطلاع على تجاربها وعلى رأسها التجربة المغربية، والمشاركة الفاعلة للأستاذة والفقيهة فريدة بناني في جلسات البرلمان الصوري، ودعوتها لاحقاً من قبل الأطر والمؤسسات النسوية لتدريب الكوادر النسوية في إطار طاقم شؤون المرأة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) على هذا الخطاب الديني التنويري.

وانطلقت النساء المؤمنات بهذا الخطاب من أن قراءة الواقع الاجتماعي والثقافي والديني للمجتمع الفلسطيني تشير إلى أنه لا مجال لتبني قانون للأحوال الشخصية يستند بالأساس إلى المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. واعتمد طاقم شؤون المرأة ومشرقيات على الأستاذة فريدة بناني لبناء قدرات النساء في هذا المجال،

وتقديم المقترحات لقانون أحوال شخصية يستند إلى قراءة جديدة ومتنورة للشريعة الإسلامية، وتم تنفيذ العديد من ورشات العمل، واللقاءات والدورات التدريبية لتطوير قدرات النساء في هذا الخطاب التنويري. وأذكر منها على وجه التحديد الدورة التدريبية لطاقم شؤون المرأة التي عقدت في قرية جفنا/ رام الله في العام ١٩٩٩ هدفت إلى بناء قدرات النساء القياديات في الحركة النسوية على هذا الخطاب.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه، ومن خلال مشاركتي الشخصية في أعمال هذه الورشة التدريبية، فقد لمست في حينه أن ما طرح كان مقنعاً بسبب خبرة وتمرس الأستاذة بناني في هذا الخطاب، وكتاباتها العديدة حول النساء والتي استندت فيها إلى قراءات تنويرية واجتهادات في قضايا عديدة من خلال رجوعها إلى النصوص الأصلية في الشريعة الإسلامية. وقد تمكنت من خلال طروحاتها، إقناع المشاركات بأن هذا الخطاب أكثر «انسجاماً» مع واقع المجتمع الفلسطيني بسبب ارتباط الدين بالمجتمع، وبأن خطاب «حقوق الإنسان» المستند إلى المعايير الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، من وجهة نظرها، هو خطاب يُنظر إليه في مجتمعاتنا على أنه خطاب «غربي»، و«هجين»، وبالتالي، فإنه لن «يرى النور» في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. ولأن النسويات القائمات على تجربة البرلمان الصوري، كنّ لازلنّ تحت ضغط الحملة المضادة وما نجم عنها من تداعيات، فقد رأت الكثيرات منهن بالخطاب الديني التنويري مخرجاً معقولاً ووسيلة دفاعية قوية لمجابهة وطأة الهجمة المضادة على البرلمان الصوري، وادعاءات القوى الإسلامية السياسية على وجه التحديد، بأنّ طروحات البرلمان الصوري خارجة عن تعاليم الدين الإسلامي السمح.

وبقناعتي أن الخطاب الديني التنويري هو خطاب «السهل الممتنع» ويصلح كخطاب «نخبوي»، يقتصر على فئة صغيرة من الباحثات/ الباحثين القادرين على التعمق به من خلال الرجوع فعلاً إلى النصوص الأصلية في الشريعة الإسلامية. وقد يكون بالإمكان استخدامه بشكل تكتيكي خلال لقاءات وورش عمل ونقاشات بسيطة تستهدف النساء والمجتمع، بايراد أمثلة على حالات محددة خلال لقاءات جماهيرية هدفها التأكيد على أن الإسلام بنصوصه القدسية كرّم الإنسان، واحترم حقوق المرأة. وقد يُسهّل هذا الخطاب علينا أيضاً طرح قضايا التمييز في القوانين والتشريعات القائمة، وفي الثقافة المجتمعية السائدة، ويُسهّل مهمتنا في البرامج التوعوية في تسليط الأضواء على مشاكل النساء وإيعازها لأسباب ومبررات غير مرتبطة بالدين، مما يُمكّن النساء من إيصال قضيتهنّ لقطاعات المجتمع المختلفة.

إلا أن هذا الخطاب، وكما أثبت التجربة العملية بعد الحملة المضادة للبرلمان الصوري، لم يَسلم هو الآخر من الانتقاد، تماماً كالخطاب الحقوقي المبني على مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، خاصة من أصحاب المدرسة الدينية التقليدية، التي وجدت فيه تعدياً على صلاحيات «ذوي الاختصاص» في تفسير الشريعة الإسلامية

، وتعدياً على صلاحيات المحاكم الشرعية «صاحبة الإختصاص»، خاصةً وأن باب الإجتهاد كما أدعوا قد أغلق!!

وأكاد أُجزم بالقول أنه وعلى المدى الإستراتيجي، فإن تبني الخطاب الديني التنويري لا يمكن أن يوصلنا إلى الدولة الفلسطينية الحديثة المستندة إلى الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وسيدخلنا هذا التوجه في صراعات ونقاشات دينية لن تؤدي بنا إلى تحقيق النتائج المرجوة في بناء الدولة الحديثة التي تقوم على ضرورة فصل الدين عن السياسة والدولة، ووضع التشريعات والقوانين المدنية التي تستند إلى التراث الإنساني العالمي الذي يعزز من مفاهيم الديمقراطية، والمواطنة واحترام حقوق الإنسان.

الخطاب الإسلامي النسوي: وقد تبنته مجموعة من النساء المثقفات الناشطات في الحركة السياسية الإسلامية «حماس» بعيد تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري. فقد استفادت بعض القيادات النسوية المثقفة في الحركة النسائية الإسلامية من تجربة البرلمان، ودعت بعد حوالي عامين إلى مؤتمر نسوي كبير في جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس/ الضفة الغربية، قدمت خلال المؤتمر أوراق عمل تتعلق بقراءات تنويرية لقانون الأحوال الشخصية بالإستناد التام إلى «الشريعة الإسلامية» مصدراً وحيداً من مصادر التشريع، وبالاستناد إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

يُشار إلى أن حركة حماس في قطاع غزة عقدت العديد من المؤتمرات النسوية التي تناولت قضايا الأحوال الشخصية ومكانة المرأة في الإسلام، عبر سلسلة من المؤتمرات النسوية التي شاركت فيها القيادات السياسية في الحركة خلال عقد التسعينيات، وقد كانت هذه المؤتمرات «وسيلة مهمة لطرح أيدولوجية الإسلاميين حول النوع الاجتماعي... وكانت المستويات العليا من قيادة «حماس» حريصة على حضور تلك المؤتمرات لإظهار دعمهم كرجال لما تعمله النساء»[٩١]، وكان الهدف من عقد المؤتمرات النسوية في قطاع غزة هو «ربط المؤسسات النسائية الإسلامية سوياً»، لطرح الرؤيا الإسلامية من النساء[٩٢].

دعت هذه المؤتمرات، ومن خلال الأوراق المقدمة فيها إلى ضرورة إجراء الإصلاح على «الشريعة الإسلامية» ليس بهدف تغيير علاقات القوة القائمة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة، وإنما على العكس من ذلك إذ كانت الأسباب الكامنة وراء انعقادها أسباباً سياسية بالدرجة الأولى بهدف «تحسين صورة الحزب» من خلال تقبلهم وتشجيعهم «للتغيير» ومساندتهم لمبدأ «الاختلاط» بين الجنسين، «وهذا يُحسّن صورة الحزب ونسائه بالنسبة «للمعاصرة، وفي الوقت ذاته يستمرون في

٩١ إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، مصدر سابق، ص. ١٣٨. ومن الشخصيات السياسية التي حضرت هذه المؤتمرات كان الشيخ أحمد ياسين الذي حضر المؤتمر الأول للمرأة في العام ١٩٩٨ والمؤتمر الخامس (٢٠٠٢)، محمود الزهار (المؤتمر الثاني في العام ١٩٩٩)، وعبد العزيز الرنتيسي (٢٠٠٢/ المؤتمر الخامس).
٩٢ نفس المصدر، ص. ١٣٨.

الاعتراض على تغييرات داخل العائلة وهي (بطبيعة الحال) «أقل ظهوراً للعيان»[٩٣].

كما أن اهتمام حركة «حماس» وقياداتها السياسية من الرجال، في الحضور والمساهمة في هذه المؤتمرات، مؤشراً على ذلك الأثر، وعلامة ملموسة على استفادة الحركة من تجربة البرلمان الصوري وما أثارته من نقاشات مجتمعية حادة وجدل كبيرين، مهدت الطريق لها لتحقيق مكتسبات سياسية بالاستفادة من هذا النقاش والجدل المجتمعي وتوظيفه لخدمة أغراضها السياسية، ولتحشيد النساء وزيادة إصطفافهن السياسي حول الحركة، من خلال إبداء الإهتمام بقضاياهن.

والواضح أن المؤتمرات الإسلامية التي عقدتها الحركة سواء في الضفة الغربية او في قطاع غزة، انعقدت بعد مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري، المرأة والتشريع، وكان المؤتمر النسائي الأول للحركة في العام ٢٠٠٨ في قطاع غزة، وبالرغم من صعوبة إيجاد علاقة سببية مباشرة بين انعقاد هذه المؤتمرات ومبادرة البرلمان الصوري، ولكن كان واضحاً أن المؤتمر النسوي الأول ركّز بشكل رئيس «على نزع الشرعية عن المجموعات النسائية الأخرى، من أجل تقديم عضواته على أنهن الصوت «الصادق» «والأصيل» لمصالح النساء»[٩٤]، وهذا مرتبط طبعاً بالحملة ضد مبادرة البرلمان الصوري.

إذن التوجه النسوي الإسلامي جاء في غلاف ديني ومن خلال طروحات تؤكد على أهمية وضرورة تعزيز مفاهيم الشريعة الإسلامية وتطويرها، واعتبارها المصدر الرئيس في التشريع خاصة في قانون الأحوال الشخصية. ودون اهتمام حقيقي بالضرورة لإحداث تغيير فعلي في العلاقات بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة، أو من خلال جهود جادّة لتعديل التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية أو قانون العقوبات الفلسطيني. وأكبر دليل على ذلك الهجمة التي شنتها القيادات السياسية الذكورية في الحركة على «مسودة قانون العقوبات الفلسطيني» في المؤتمر الخامس للحركة في العام ٢٠٠٢ لعدم استنادها إلى الشريعة الإسلامية، ومطلب الحركة في توسيع نطاق الشريعة الإسلامية ليشمل قانون العقوبات وليس قانون الأحوال الشخصية فحسب. ونتيجةً لهذا الهجوم، أوقف المجلس التشريعي الفلسطيني في أواسط العام ٢٠٠٣ مناقشاته حول مسودة مشروع قانون العقوبات التي كانت قد بدأت المداولات حولها في حينه[٩٥].

كذلك نشطت بعد مبادرة البرلمان الفلسطيني الصوري ظاهرة الواعظات في الجوامع، والدروس الدينية للنساء، التي هدفت إلى تعزيز الأدوار الاجتماعية للمرأة، وتعزيز علاقات القوى القائمة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والعلاقات الزوجية، وعلى الأدوار التقليدية للمرأة في إطار البيت والأسرة، وضرورة الاهتمام

٩٣ إصلاح جاد، المصدر السابق، ص. ١٣٨.
٩٤ نفس المصدر، ص. ١٥٩.
٩٥ نفس المصدر، ص. ١٣٩

بنفسها ومظهرها لإرضاء «حاجات ومتطلبات زوجها».

وفي ضوء ما تقدم فيبدو من غير الممكن اعتبار الحركة النسوية الإسلامية حركة موحدة، فقد تباينت الخطابات والتوجهات بين الإسلاميات الناشطات في الحركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، وداخل الجمعيات والأطر النسوية نفسها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي دعت فيه بعضاً منهنّ إلى ضرورة انخراط النساء بالعمل السياسي «والاختلاط» مع الرجال، ظلت نساء أخريات تنادين بالفصل، وتعزيز الأدوار التقليدية للمرأة كونها الزوجة والأم، من خلال تعزيز دورها التقليدي في إطار الأسرة والمجتمع.

الخطاب الديني التقليدي: المتمثل بالمحاكم الشرعية الفلسطينية، والمدعوم من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لوضع قانون للأحوال الشخصية يأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تعاني منها النساء في إطار قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويسعى إلى التعامل مع أبرز هذه المشاكل (من واقع القضايا الواردة إلى المحاكم الشرعية) بغرض معالجتها وتقديم المقترحات المحددة بشأنها بالاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وهذا النموذج برأينا لا يمكنه أن يقدم في أحسن الأحوال أكثر مما جاء في التشريعات والقوانين المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية التي تُطبّق حالياً في الدول العربية والإسلامية المجاورة، وعلى وجه التحديد الأردن.

ففي العام ١٩٩٨ شكّل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات لجنة برئاسة رئيس مجلس القضاء الشرعي لوضع مسودة قانون للأحوال الشخصية، وجاء تشكيل هذه اللجنة نتاج لما أنتجه البرلمان الصوري من نقاش مجتمعي حاد حول قانوني الأحوال الشخصية المطبقان في الضفة الغربية وقطاع غزة. بحيث تشكلت هذه اللجنة من قضاة شرعيين، إضافة إلى أساتذة أكاديميين من كليات الشريعة وقانونيين، ولم تتمثل أي امرأة في هذه اللجنة. بحيث تم إنجاز مسودة مشروع قانون للأحوال الشخصية، وتم إجراء نقاش حول هذه المسودة، والتي حملت الكثير من التمييز في مواد القانون اتجاه النساء[٩٦]، ولكن هذه المسودة لم يتم التقدم بها إلى المجلس التشريعي، خاصةً أنها أُنجزت في العام ٢٠٠٠ حيث دخلت الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتفاضة شعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى شلل في المؤسسات، إضافةً إلى أن الوضع العام في الأراضي الفلسطينية حتم تأجيل

٩٦ أنظر/ي الملحق نورا براهمة، وربا ياسين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، دراسة غير منشورة، وتتضمن دراسة تحليلية لمشروع القانون الذي عرف بقانون «التميمي» وقراءة موضوعية لبنوده بالمقارنة مع التشريعات السارية، ومن منظور حقوقي بالإستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الكثير من الملفات الاجتماعية أمام الوضع الراهن آنذاك[٩٧].

وتنبع أهمية هذه المبادرة، من اعتراف المؤسسة السياسية الفلسطينية، وعلى أعلى المستويات، بضرورة توحيد التشريعات بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنها تؤكد على ضرورة تطوير مشروع قانون للأحوال الشخصية يحاكي خصوصية واقع النساء الفلسطينيات والمستجدات الجديدة على حياتهن، ويعترف بوجود العديد من المشاكل الإجتماعية والأسرية التي تعاني منها النساء، ولا تعالجها القوانين الوضعية السارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا بد من تناولها في قانون للأحوال الشخصية الفلسطيني. ولكنها وبالصيغة المطروحة، وبالاستناد إلى المرجعيات التقليدية السائدة، فإن ما تحتويه هذه المقترحات لا يمكنه أن يخرج عما هو مألوف، ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحقق الهدف المرجو من تبني قانون للأحوال الشخصية يستند إلى المساواة التامة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وقد حدث ذلك بالفعل من خلال اقتراح مشروع القانون، والذي عُرف بقانون «التميمي» بعض الإصلاحات والتعديلات الطفيفة من هنا وهناك، ولكنه أبقى على الكثير من القضايا الجوهرية التي كانت محل خلاف ونقاش حاد خلال مبادرة البرلمان الصوري. ولم تؤكد الحركة النسوية الفلسطينية مشروع القانون عموماً واعتبرته لا يرقى إلى مستوى طموحات وإنجازات المرأة الفلسطينية، ولا يؤدي إلى إنصافها في إطار العلاقات الزوجية والأسرية في عدة مجالات.

الخطاب العلماني: المستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والذي تبلورت ملامحه بشكل أكبر بعد الهجمة المضادة التي تعرضت لها مبادرة البرلمان الصوري، من خلال تشكيل لجنة وطنية لقانون الأحوال الشخصية ضمت في عضويتها المنظمات النسوية الفلسطينية التي وقفت وراء مبادرة البرلمان الصوري، وعلى رأسها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والمنظمات الحقوقية، والأطر النسائية المنضوية تحت مظلة الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعدداً من الشخصيات الإعتبارية، وأفراداً من بعض القوى السياسية والحزبية، هذا الائتلاف وضع نصب عينيه هدفاً رئيسياً تمثل في تبني مشروع قانون للأحوال الشخصية عصري يستند بالأساس إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويحاكي احتياجات المرأة الفلسطينية في إطار الأسرة والمجتمع، ويضع أسساً تكفل للنساء المساواة التامة وعدم التمييز في إطار الأسرة.

وبرأيي أن إحدى النتائج المباشرة للحملة المضادة على تجربة البرلمان الصوري تمثلت

٩٧ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي حول تجربة وضع قانون أحوال شخصية فلسطيني، أنظر الصفحة الالكترونية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، http://www.wclac.org/english/userfiles/PersonalStatusLaw%20inEnglish1Ashraf%20finl%20%282%29.pdf

في تجذر مواقف بعض النساء المؤمنات بالتوجه العلماني، وإدراكهنّ التام بضرورة رفع سقف مطالبهن وتقديم مسودة مشروع قانون عصري مستند تماماً إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يقدم عبر بعض نواب المجلس التشريعي المساندين لقضية المرأة، وبدعم مباشر من القوى السياسية العلمانية والقوى الديمقراطية التقدمية، إلى المجلس التشريعي لإقراره.

لقد عكس هذا الخطاب للنساء اللواتي كُنّ قائمات على تجربة البرلمان الصوري رفضهن لأي توجه توفيقي أو أنصاف حلول لأنه بنظرهن لن يجدي نفعاً، وبالتالي لا بد من رفع سقف مطالبنا في مشروع قانون الأحوال الشخصية المقترح لكي نتمكن من تحقيق الحد المعقول من مطالب النساء، حتى ولو كان في المراحل الاولى، خياراً بديلاً فقط لمن يرغب من الفلسطينيين (على اختلاف أديانهم)، الاحتكام له في إطار قضايا الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الخطاب العلماني الفلسطيني في إطار اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية، لم يكن خطاباً موحداً، فقد ضم تيارات فكرية متنوعة، شملت: التيار الديمقراطي الليبرالي، والتيار الماركسي، والتيارات الفكرية الوسطية التي تريد قانوناً عصرياً للأحوال الشخصية، ولكن دون الدخول بصدام مباشر مع طروحات الشريعة الإسلامية باعتبارها أحد مصادر التشريع الأساسية، خاصةً بعض النساء القياديات المنضويات تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وبدأت نقاشات جادة في إطار اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية تحت مظلة الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ولم تكن جميع الطروحات موحدة، فكانت بعض الأصوات تطالب برفع سقف المطالب لتحقيق حد معقول منها، وبعض الأصوات «المتململة» والمتأثرة بتجربة البرلمان الصوري والهجمة المضادة، التي تطالب بشكل واقعي بعدم رفع سقف المطالب تحت حجة « أطلب المستطاع لكي تُطاع». واستمرت النقاشات داخل اللجنة لفترات طويلة، ما يشير إلى مدى تأثر التيار العلماني بتجربة البرلمان الصوري، والتخوفات الكبيرة أحياناً من فشل التجربة القادمة وضرورة استقاء الدروس من تجربة البرلمان الصوري. فلا يمكن إنكار الأثر «السلبي» لتجربة البرلمان الصوري على بعض القوى العلمانية، وبنفس الوقت كذلك لا يمكن إنكار الأثر الإيجابي للتجربة نفسها في تجذير مواقف بعض النساء والقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة بالمطالبة بقانون عصري علماني أيضاً.

اللجنــة الوطنية لقانــون الأحوال الشــخصية: بداية قويــة وتراجع تدريجي للعلمانيات

لقد باشــرت اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشــخصية، على أية حال في صياغة مشــروع قانــون للأحوال الشــخصية عصري مســتند إلى المعاييــر الدولية لحقوق الإنســان، يكفل المســاواة التامة وعدم التمييز في إطار العلاقات الأســرية. وقامت اللجنــة الوطنية إلى جانب الصياغة القانونية لمشــروع القانون المقترح، بفتح نقاش مجتمعي مســؤول مع القوى الديمقراطية والتقدمية الفلســطينية، ومع التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة في إطار لقاءات ثنائية أو ورش عمل كان أبرزها ورشة العمــل التي عقدت مع التنظيمات والأحزاب السياســية فــي صيف ٢٠٠٠ في مقر بلدية البيرة لتحديد موقف جميع القوى السياسية من هذه القضية. وبنفس الوقت اســتمرت اللجنة الخاصة بوضع قانون للأحوال الشــخصية مــن علماء الدين التي شــكّلها الرئيس تعمــل على صياغة قانون للأحوال الشــخصية. وفــي هذا الإطار دارت نقاشــات حادة بين الحركة النســائية الفلسطينية حول موقف اللجنة الوطنية من مشــروع القانون، ونادت بعــض الأصوات في إطار طاقم شــؤون المرأة بتبني ما بات يُعرف لاحقاً «بقانون التميمي» (نسبةً إلى رئيس مجلس القضاء الشرعي الذي تــرأس اللجنة في حينه)، ولكــن اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشــخصية اتفقت علــى ضــرورة التصدي لهذا المشــروع، خاصــةً عندما بدأت تظهــر ملامحه، وبات واضحاً أنه لا يُلبّي الحد الأدنى من مطالب النساء.

ومع أن اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشــخصية تمكنت بالفعل من إعداد مسودة مشــروع قانون جديد للأحوال الشخصية، إلا أن اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، حال دون تقديم مشــروع القانون إلى المجلس التشريعي، واختلفت الأولويات مع حدة الهجمة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقصف العشوائي للمدنيين، واستهداف السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها. وتميزت الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٦ بالبطئ الشــديد في العمل على قانون الأحوال الشــخصية طبعاً، وأصبح التركيز الأكبر على أثر الاجتياحات الإســرائيلية على المجتمع الفلســطيني، والمرأة الفلســطينية على وجه التحديد، خاصةً في إطار الأسرة، والأعباء الإضافية التــي ألقيــت عليها جراء السياســات الإســرائيلية المنهجة من إعتقالات واســعة، وقصــف عشــوائي للمنازل والمنشــآت المدنية، واســتهداف المدنيــين، وفرض حظر التجــوال لفترات طويلــة، وتقييد لحرية الحركــة والتنقل، وغيرها من الممارســات الإسرائيلية المنهجة.

واقتصر العمل بشــكل محدود خلال تلك الفترة على إجراء الدراســات والتحليلات الضروريــة لوضع مبــررات موضوعية وحجج مقنعة لتعديل بعــض المواد في قانون الأحوال الشــخصية النافذ ســواء في قطاع غزة أو في الضفــة الغربية، خاصة مع اقتــراح بعض النواب على اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشــخصية بالتركيز على

بعض القضايا الجوهرية في قانون الأحوال الشخصية بدلاً من تقديم مشروع قانون للأحوال الشخصية متكامل إلى المجلس التشريعي.

وقد أدى هذا المقترح إلى إحداث تغيير في توجه اللجنة، من السعي لتقديم مشروع أحوال شخصية متكامل، إلى التركيز على بعض المحاور فقط لمجابهة مشروع قانون «التميمي»[٩٨]. وبدأت مواقف اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية تتراجع تدريجياً لصالح «الواقعية» «والبراجماتية» على حساب المواقف المبدئية المتجذرة التي كانت لدى اللجنة عند انطلاقتها، والتي نادت بضرورة تبني قانون عصري مستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويضمن المساواة التامة وعدم التمييز في إطار العلاقات بين الجنسين في إطار الأسرة. ولم يعد هناك مكاناً لذلك الطرح العلماني بالمطالبة بهذا القانون، حتى لو كان بديلاً اختيارياً في بداية الأمر تدعمه مجموعة صغيرة من المؤيدين من العلمانيين والقوى الديمقراطية والتقدمية الفلسطينية.

وبدون شك أن عوامل موضوعية لعبت دوراً في إحداث هذا التراجع التدريجي في مواقف اللجنة الوطنية، خاصة مع وجود تيارات متعددة داخلها. ومن أبرز هذه العوامل؛ اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية، وانتخاب مجلس تشريعي جديد في العام ٢٠٠٦ كانت الأغلبية فيه لكتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة «حماس»، ودعم بعض القيادات السياسية الفلسطينية لمشروع قانون «التميمي» والدعوة إلى تمريره من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الانتخابات أو من خلال قرار رئاسي له قوة القانون.

فعلى ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في العام ٢٠٠٦، تخوفت بعض القيادات النسوية من مسألة طرح مشروع قانون للأحوال الشخصية على المجلس التشريعي في ظل موازين القوى الجديدة داخله، حيث دعت بعض النساء العلمانيات داخل اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية بضرورة التروي، وتأجيل هذه القضية وعدم طرحها بتاتاً على المجلس التشريعي الفلسطيني. وساهمت تلك المستجدات على تقوية التيار «المحافظ» داخل اللجنة الوطنية المنادي بضرورة أخذ مبادئ الشريعة الإسلامية بعين الاعتبار في وضع مشروع قانون الأحوال الشخصية، لاعتقاده صعوبة تبني قانون أحوال شخصية عصري وعلماني، والاكتفاء بالتركيز

٩٨ قامت اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية بتحديد ست قضايا أساسية اعتبرت أنها تأتي في الصدارة، وهي التالية: رفع سن الزواج إلى ١٨ عام، وإلغاء الولاية في عقد الزواج، إضافةً إلى المساواة في الشهادة على عقد الزواج، كذلك أن يكون الطلاق قضائياً بالتساوي بين الرجل والمرأة، كذلك الحضانة على أن تكون مصلحة الطفل الفضلى هي المعيار في حق الحضانة لكلا الزوجين، إضافة إلى فرض قيود على تعدد الزوجات لكي يصبح هناك استحالة في التعدد، كما تم تضمين موضوع الأموال المشتركة بين الزوجين كقضية ذات أولوية، وخاصة الأموال التي تتحقق بعد الزواج على أن يتم تقاسمها مناصفة عند انتهاء العلاقة الزوجية.

على بعض المحاور/ القضايا الجوهرية، والاستعداد لتقديم الحجج والمسوغات للمقترحات والتعديلات على هذه القضايا من خلال المناصرة والتأثير في حال تقدم أي جهة بمشروع قانون للأحوال الشخصية للمجلس التشريعي لإقراره.

وبدأت اللجنة بالعمل على بلورة مذكرة قانونية تشمل المسوغات القانونية والحجج المرتبطة بالقضايا الجوهرية ذات العلاقة بأي مشروع قانون للأحوال الشخصية، ورفع المذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء لتعبر عن وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني. ويجري الحديث حالياً، حول إمكانية التعاون مع وزارة العدل لتبني مشروع قانون للأحوال الشخصية على غرار مشروع قانون العقوبات الفلسطيني الذي تم بلورته من وزارة العدل بالشراكة الكاملة مع المجتمع المدني الفلسطيني ونجاح تلك الأخيرة بالتأثير على صانع القرار لتضمين مشروع القانون مضامين حقوق الإنسان، مرتكزة بذلك على الفلسفة الجنائية الإصلاحية الجديدة، بإلغاء عقوبة الإعدام، وتجريم التعذيب، وإلغاء الأعذار المحلة والمخففة في حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، والمساواة التامة بين الرجل والمرأة في مشروع القانون دون تمييز على أساس الجنس.

أما في إطار قانون الأحوال الشخصية، فقد بادرت وزارة شؤون المرأة ورئيس مجلس القضاء الشرعي خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لتمرير مشروع قانون «التميمي» من خلال قرار بقانون بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني التي تتيح لسيادة الرئيس في حال تعطل المجلس التشريعي، وعند الضرورة الملحة التي لا تحتمل التأجيل إصدار قرارات لها قوة القانون. وفي هذا الإطار، فقد تصدت اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية لهذه المبادرة وقامت بتوجيه العديد من المذكرات القانونية إلى وزارة شؤون المرأة والمستشار القانوني لديوان الرئاسة اعتراضاً على تمرير مشروع القانون، وتم الإشارة إلى ضرورة أخذ ملاحظات مؤسسات المجتمع المدني واللجنة الوطنية بعين الاعتبار. كما تم لقاء سيادة الرئيس لشرح موقف اللجنة من مشروع قانون التميمي، خاصة مع عدم تعاون وزارة شؤون المرأة واللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانون المشكلة من قبل الرئيس لمقترحات التعديل على مشروع القانون، وعدم تضمينها لأي من الملاحظات والمقترحات المقدمة من اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية. وقد تمكنت اللجنة الوطنية من تعطيل تمرير مشروع القانون، خاصة بعد أن بات واضحاً للرئيس الفلسطيني محمود عباس، غياب التوافق بين الأطراف على مشروع القانون، والجدل المجتمعي الذي سيثيره تمرير مشروع القانون.

وقد تفعلت اللجنة الوطنية على المستوى الوطني من خلال العودة إلى إقامة نشاطات وفعاليات مختلفة تتعلق بمناقشة المحاور الست المرتبطة بقضايا الأحوال الشخصية التي تناقشها. كما ونظمت منذ العام ٢٠٠٩ ورش العمل في المناطق المختلفة، وتم

إبتداءً من العام ٢٠١٠ تشكيل ١٥ لجنة في كل محافظة من محافظات الوطن تقريباً، وتضم: أكاديميين، وإعلاميين، ومؤسسات، ومراكز شبابية، وتنظيمات وأحزاب سياسية، يتم العمل معها على طرح ومناقشة وحشد القوى الاجتماعية لتوحيد المفاهيم في القضايا الستة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، وتعبئة الرأي العام بشأنها، بغرض العودة إلى منهجية نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، وتوحيد وجهات النظر حول المطالب المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. ونشطت اللجنة الوطنية منذ عام ٢٠٠٨ على المستوى الاقليمي كذلك، في سعي عربي مشترك نحو تبني مشاريع قوانين للأحوال الشخصية، تضمن المساواة التامة وتستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطاب النسوي العلماني الذي قوي وتجذر مع تجربة البرلمان الصوري وما تبعها من حملة مضادة، عاد ليتراجع ويضعف تدريجياً خلال العقد الماضي، نتيجة تراجع الطروحات العلمانية السابقة وانخفاض الأصوات التي تنادي بمشروع قانون للأحوال الشخصية علماني وعصري يستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد أعادت القوى السياسية والاجتماعية والقوى النسائية الفلسطينية ذلك لعدة اعتبارات فرضها الواقع، أبرزها قوة المنظومة الثقافية والدينية السائدة، وسيطرة القوى السياسية الدينية والقوى الاجتماعية والسياسية التقليدية والأبوية التي تخاف من التغيير. وكان من الأجدى على القوى النسائية والسياسية العلمانية أن تنظر إلى تلك المعطيات على أنها من أبرز التحديات التي تواجه القوى الفلسطينية العلمانية، وبالتالي السعي لقراءة وتحليل البيئة المحيطة وتطوير الاستراتيجيات المناسبة لتعزيز مكانة ودور القوى الديمقراطية العلمانية على الساحة الفلسطينية لتعزيز مفاهيم الديمقراطية، والمساواة التامة واحترام حقوق الإنسان، لا الاستسلام والخنوع للطروحات والتوجهات المحافظة التي تسعى للإبقاء على الثقافة السائدة والثبات على حساب التغيير، وتعتبر أية مطالبة تسعى لتعزيز مفاهيم العلمانية وفصل الدين عن الدولة تعدياً على الشريعة الإسلامية ومساً بالهوية العربية والإسلامية. نعم إن التحدي كبير وهو مسؤولية جماعية لكافة القوى الاجتماعية والسياسية العلمانية الفلسطينية، ذلك أن «العلمانية حاجة للمجتمع العربي عموماً وللنساء خاصة»[٩٩].

٩٩ عاهدة طالب، «العلمانية وحقوق النساء»، أرشيف المقالات والآراء ، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠، على الموقع الالكتروني التالي:
http://tellskuf.com/index.php/2010-03-12-08-07-53/2010-03-20-08-09-16-sp-1033913205/7173-2010-11-24-16-58-26.html

أثر التغيرات السياسية الراهنة في المنطقة العربية على قوانين الأحوال الشخصية

تشـهد المنطقة العربية عموماً على ضوء الحراك الشـبابي منـذ مطلع العام ٢٠١١ تغيـرات مهمـة في المطالبـات نحو الكرامـة، والحريـة، واحترام حقوق الإنسـان، تحت مـا بات يُعـرف «بالربيع العربي»، ويطالـب الحراك الشـبابي بالديمقراطية والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها مـن المطالـب المهمة التي تعتبر نقطـة تحول كبيرة في منطقتنا نحـو تعزيز مفاهيم الديمقراطيـة والمواطنة وحماية وتعزيز حقوق الإنسـان. وهي تغيرات مهمة تحمل فـي طياتها معالـم إيجابية، لا بـد للقوى الديمقراطيـة والتقدميـة العلمانية على الساحة العربية تجييرها لإحداث تغييرات جوهرية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسـية مهمة في العالم العربي. ولا بد للقوى الاجتماعية الفلسـطينية العلمانية أيضـاً التقاط هذه اللحظة التاريخية المهمة، وتجييرها باتجاه التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولأن التحـولات الراهنة في المنطقة العربية غيـر واضحة المعالم، فقد يترتب عليها تبعات سـلبية أيضاً، خاصة مع نتائج الانتخابـات الأخيرة في كل من تونس ومصر، واتسـاع امتداد المد الإسـلامي السياسـي «الإصلاحي» في أحسـن أحواله. «وإذا كانـت هذه الحركات في مختلف تجلياتها تتخذ من السياسـة ميدانها المباشـر، إلا أن مدارهـا يتخطى السياسـي إلى ما هـو أبعد وأعمق، إلى الثقافي والإنسـاني... الذي ينحو إلى تأييد الثبات باعتباره هوية غير قابلة للخرق على حساب الصيرورة والتحول»[١٠٠]. ومن غير المتوقع في ظل هذه التغيرات تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بحقوق النسـاء عموماً وقوانين الأحوال الشـخصية على وجه الخصوص. وبالتالي فـإن الحركة النسـوية العربية والقوى الديمقراطية العلمانية عموماً والفلسـطينية على وجه التحديد سـتواجه في المرحلة الراهنة جملة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام تحقيق المساواة التامة للنساء، في منظومة القوانين العربية «وأهمها التي تلحق قوانين الأحوال الشـخصية بالطوائف والأديـان، والتي ترفض بدورها رفضاً عصبياً أي تبدل أو اجتهاد... وهذا ما يُشـكّل السـياج الخفي لبطئ تقدم النسـاء وللتناقضـات الكبـرى التي تعانـي منها اللواتي قطعن شـوطاً فـي حياتهن العملية والعلمية»[١٠١].

وعلـى ضوء ذلك، فلا بد للقـوى الديمقراطية العلمانية الفلسـطينية المنضوية في إطار اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية، أن تعود لقراءة تجربتها منذ تجربة البرلمان الفلسـطيني: المرأة والتشـريع، وتعود لاسـتقاء الدروس وقـراءة المتغيرات

١٠٠ عاهدة طالب، «العلمانية وحقوق النساء»، المصدر السابق.
١٠١ عاهدة طالب، المصدر نفسه.

قراءة نقدية جادة، والبحث عن استراتيجيات العمل المناسبة التي تعزز من طرحها بالاستناد إلى المبادئ والمعايير الإنسانية التي تستند إليها، وأن تعتبر مرجعياتها العلمانية ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان، بوصلة لتقييم أدائها في المرحلة السابقة وتحديد خطواتها القادمة، وعدم التنازل أو السماح بالانزلاق التدريجي أو الانحراف عن الأسس المرجعية التي تستند إليها بحجة «الواقعية» «والبرجماتية» وصعوبة مجابهة «الثقافة الاجتماعية والدينية السائدة» خاصة «أنّ الفكر الديني لا يكف، وأحياناً بأشكاله الأشد أصولية وتطرفاً، عن توسيع دائرة نفوذه واكتساح حقول جديدة من الممارسة المجتمعية»[١٠٢]. ولا شك أن المراجعة الناقدة البناءة لتجربتنا في اللجنة الوطنية الفلسطينية لقانون الأحوال الشخصية خلال العقد الماضي تبين ذلك الانزلاق التدريجي والانحراف عن أهدافنا بحجج واهية، الأمر الذي يتطلب منا إعادة رص الصفوف وتوحيد وجهات النظر بأهمية طروحاتنا بخصوص قضايا المرأة والتشريعات التي تمس حياتها، لأننا نعلم أنه ومهما كانت جسامة التحديات فإن العلمانية هي فعلاً حاجة مجتمعية وخيار ضروري وحيوي للنساء لضمان المساواة وعدم التمييز والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة لهن.

١٠٢ عاهدة طالب، المصدر نفسه.

So long as you love each other my dear, I don't mind if you marry him, but ask for permission from you cousin first!

العلاقة الجدلية ما بين قضايا المرأة، والدين، والوطن

ساما عويضة

يقوم هذا الفصل بالتركيز على عدة مسارات للفكر العربي الإسلامي، بما في ذلك الأعمال البارزة لعلماء القرن التاسع عشر الذين أيدوا تحرير المرأة. ويقوم هذا الفصل بالحديث عن وطرح معارضة الإسلام للبرلمان الصوري الفلسطيني في سياق أوسع. ويلخص هذا الفصل الحجج التي يضعها الإسلام السياسي ضد البرلمان الصوري، والسياسيون الذين ينتمون إلى الأحزاب السياسية الإسلامية ويقومون بالتأثير على الناس من خلال تقديم أنفسهم على أنهم المدافعون عن الدين. وفي النهاية، يقوم هذا الفصل بالرد أيضاً إلى هذه الحجج.

مقدمة

مع اندلاع الانتفاضة الأولى في فلسطين مطلع كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٧، انتقل ثقل القرار السياسي الفلسطيني إلى الداخل، بعد أن كان ثقل الأحزاب السياسية الفلسطينية وقياداتها وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية متركزاً في الخارج، وهذا الانتقال لم يكن انتقالاً مزاجياً بل جاء إستجابةً للانتفاضة الشعبية التي كان لا بدّ من تنظيمها بصفتها ثورة شعبية عارمة انطلقت نتيجة لتردّي أوضاع الشعب الفلسطيني الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن الاحتلال وسياساته القمعية، وكان «الحجر» هو عنوان هذه الإنتفاضة التي أطلق عليها «انتفاضة الحجارة».

ولأن شرط بقاء الانتفاضة وتجذرها هو التنظيم، فقد تشكّلت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» من الفصائل الأوسع انتشاراً في ذلك الوقت وهي: حركة التحرير الفلسطيني (فتح)، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأخذت على عاتقها قيادة فعاليات الانتفاضة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بصفتها الذراع التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاحقاً تمّ تشكيل قيادة وطنية موحدة من ذات الفصائل في قطاع غزة، وجرت هناك محاولة لضم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ولكن لم يكتب لهذه المحاولة النجاح نتيجة لوضع الأخيرة لشروط لم توافق عليها الأطراف الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» عملت على تشكيل «المجلس النسوي الأعلى» والذي كان مُشكّلاً من مندوبات عن المنظمات الفلسطينية الأربعة المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة، واعتُبر في ذلك الوقت ذراعاً من أذرع القيادة الوطنية الموحدة، وتركّز عمله على تنظيم الفعاليات النسوية، وحشد النساء

للمشاركة في فعاليات الانتفاضة المختلفة، وطرح البرامج والمشاريع الكفيلة بحماية النساء وأسرهن خلال الانتفاضة.

وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق إعلان المبادىء المعروف باتفاق أوسلو، والذي بناءً عليه عادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية، وتشكّلت السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي شاركت بها التنظيمات الفلسطينية أما فصائل الإسلام السياسي التي أخذت بالتنامي في ذلك الوقت، وبدأت تفرض نفسها على الساحة السياسية كمعارضة، فقد رفضت الانخراط في السلطة الوليدة وقاطعت انتخابات المجلس التشريعي الأولى إلا أنّها كانت من جهة ثانية تُحضّر ذاتها لانتخابات المجلس التشريعي القادم، الأمر الذي تطلّب حشد مؤيدين وأنصار لها شكّلوا رصيداً انتخابياً وازناً ضمن لها النجاح في الانتخابات التشريعية الثانية بغالبية مريحة.

وقد استخدمت عدّة استراتيجيات لإنجاح توجهاتها لسنا بصدد الحديث عنها جميعاً ولكن ولأغراض هذه الدراسة سنعرض لاستراتيجيتين هما:

الإستراتيجية الأولى: تضمنّت العمل مع القاعدة الشعبية، وتعبئة الناس وحشدهم في سياق برنامجها ورؤيتها السياسية والمجتمعية، من خلال تشكيل أو الهيمنة على مؤسسات عمل خيري تقليدية كلجان الزكاة وغيرها، وتشكيل أطر جماهيرية واسعة من ضمنها أطر نسوية وطلابية، في وقت عزفت فيه الأحزاب الأخرى عن هذا التوجه وانشغلت في بناء مؤسسات ومراكز متخصصة على حساب الأطر الجماهيرية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى إقصاء القاعدة الشعبية، وتركيز العمل مع النخب، وقد شجعت الدول المانحة تلك التوجهات بهدف تعميق الفجوة مع القاعدة الجماهيرية لإضعاف العمل الجماهيري المنظّم والحيلولة دون تنامي المقاومة الجماهيرية الحاشدة والمؤثرة كما حصل في انتفاضة الحجارة.

الإستراتيجية الثانية: تمثّلت في إنتاج فكر منغلق يرفض الآخر المختلف من المنظمات الأخرى، وإدّعاء الحفاظ على وحماية الدين والأصالة المتمثلة بالعادات والتقاليد. ولإنجاح هذه الإستراتيجية فقد كان من الطبيعي أن يتم البدء بالطرف الأضعف أي بالنساء، ولا سيّما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع أبوي يكرّس العلاقات الأبوية/ النظام الأبوي، والذي يعني تكريس سلطة الحاكم على المحكومين، وسلطة طبقة ما على طبقات أخرى، ومجموعة ما على مجموعات أخرى (سواء دينية أو مدنية أو من خلال تفرقة عنصرية) وكذلك سلطة الأكبر سنًا على الأصغر سنًا، والرجال على النساء. أي تكريس تراتبية لا تقبل النقض وكل من يحاول أن ينقضها سيتم شيطنته كمقدمة لتكفيره.

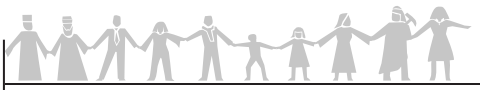

وبالنظر إلى غياب أي تبرير منطقي أو عقلاني للإبقاء على هذه التراتبية ولا سيما في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كان لا بدّ من اللعب والعزف على وتر العاطفة الدينية والوطنية وما يرتبط بها من مشاعر، وأي مشاعر أقوى من المشاعر الدينية ومشاعر الانتماء للوطن؟! إذن كان لا بدّ من توظيف كل من الدين والوطن من أجل حماية والإبقاء على البنية التقليدية المحافظة، لإدراك القوى الأصولية أن صلاحيته لا تنتهي مع تغير الظروف أو تغير الزمان. فعقيدة الدين وما يرتبط بها من مشاعر دينية ثابتة لا تحتمل التأويل أو التغيير، والانتماء للوطن فوق الجميع.

ونظراً لأن ثقافتنا المجتمعية تكرّس تلك التراتبية فإن المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات الأخرى هو نتاج لهذا الفكر وهذا التسلسل التاريخي، وتقسيم الأدوار ما بين الرجل والمرأة، حيث أن المرأة ما زالت محاصرة في أدوارها المنزلية بالرغم من خروجها فعلياً منها، ولأن الرجل ووفقاً لهذه الثقافة لا يزال يمثّل سيد الفضاء العام في كل الأحوال، رغم وجود العديد من النساء داخل هذا الفضاء فهو (أي الرجل) يمثّل اللاعب الرئيس في هذا الفضاء، ولا يزال ينسب إليه هذا الفضاء ضمن الثقافة المجتمعية السائدة والمعبّر عنها في أكثر من شكل سواءً في المثل الشعبي الذي يعكس ثقافة شعبية سائدة، أو في الخطاب الإعلامي الذي يعمل على تكريس هذه الرؤية بشكل أو بآخر، أو من خلال الخطاب التربوي في ظل مناهج تعمل على تنميط هذه الأدوار والقيم، أو حتى في الخطاب الرسمي الذي مازال مترددا تجاه قضايا مختلفة ولا سيّما التشريعية منها، حيث لا يزال القانون يُميّز في نصوصه ومواده ولا سيما قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات.

وبناءً على ما تقدم فقد استفاد الإسلام السياسي من كل ذلك ودعا للعودة إلى «الأصالة» وحارب كافة الدعوات الهادفة لمحاربة هذا الإقصاء واعتبرها خارجة عن الدين في محاولة لتعزيز دوره (أي الإسلام السياسي) كحامي للدين والذي «بدون حمايته لا يمكن حماية الوطن» حسب خطابهم، محمّلين كل التراجع والهزائم إلى الابتعاد عن الدين، واعتبروا أن العودة إلى الدين هي الطريق للتحرر، وبأنهم هم حماة ذلك.

وهنا لا بدّ وأن نذكّر مرة أخرى، بأن هذه التراتبية لم تُبنى أساساً لتبرير سيطرة الرجل على المرأة فقط، وإنما بُنيت في سياق يسعى إلى تكريس المبنى التراتبي، وبشكل يؤمّن مصالح بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن المصالح الاقتصادية هي مفتاح الوصول إلى معظم الموارد الأخرى، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن السلطة السياسية قد استُخدمت دوماً وما زالت تُستخدم لخدمة هذه المصالح، حيث نجد بأن الدول الرأسمالية يحكمها أصحاب رؤوس

الأموال، ليس حبّاً في السياسة فقط وإنما لاستغلال السياسة لحماية مصالحهم وأعمالهم، وأقرب مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي يتداول على حكمها ممثلي أصحاب رؤوس الأموال، لا ليديروا مصالحهم في الولايات المتحدة فحسب، وإنما في العالم ككل من خلال سيطرة الحكومة الأمريكية وهمينتها على الموارد المختلفة في العالم، وأكبر شاهد على ذلك حرب العراق والتي جاءت لحماية مصالح محددة ذات علاقة بالسيطرة على أحد أهم الموارد، وهو مورد البترول والذي يعتبر مفتاحاً لموارد عديدة أخرى.

إذن فالتراتبية جاءت لخدمة هذه الهيمنة، وكان لا بدّ من تكريسها من خلال تشريع تقسيم الناس إلى فئات يتم موضعتها بشكل تراتبي، بكل ما تتضمنه هذه التراتبية من سيطرة واستغلال، وبكل ما تتضمنه من إلهاء للناس بها.

من هنا نبدأ ونركز على تطور الإسلام السياسي في فلسطين

الدين والسلطة والمرأة

ليس جديداً القول أنه تمّ استخدام الأديان لتبرير التراتبية في النظام الأبوي نظراً لما تمثّله من مرجعية مطلقة للناس ولا سيما أن القائمين على تفسيرها ممن يُعرفون برجال الدين اعتادوا على أن يكونوا في موقع السلطة بدءاً من الأسرة، وبالتالي فقد عملوا على تطويع الدين قدر المستطاع ليعطوا التبريرات الكافية لهذه التراتبيات والتي من ضمنها التراتبية على أساس النوع الاجتماعي، والتي استُخدمت أيضاً لتشريع العنف ضد النساء وإشغال الناس في هذا العنف تاركين ساحات العنف والاستغلال الحقيقية وموجهين أنظارهم نحو مكافحة المرأة دفاعاً عن «الشرف» والأساطير المرتبطة بذلك.

ولتسويق هذا الخطاب، فقد عمل هؤلاء على تقديم صورة المرأة «الغواية» ونسبوا لها كل ما له علاقة بالدنس والخطيئة، وحمّلوها مسؤولية «الشرف»، علماً بأنّ الدين –وأتحدّث هنا عن الدين الإسلامي لمعرفتي به– قد تعامل مع الرجل والمرأة في قضية الزنا على سبيل المثال بتساوٍ تام، لا بل وجعل من إثبات الزنا قضية معقدّة رحمةً بالنساء والرجال اللواتي والّذين قد يستضعفوا ويتهمون ظلماً وجوراً من قبل الفاسقين. وفي ذات السياق فإننا نرى بأن بعض «رجال الدين» قد أعطوا أحقية الرجل بالزواج من أربع معتمدين على بعض التفسيرات التي اعتبرت أن زوجة واحدة قد لا تكفي لتلبية شهوات الرجل، وبالتالي فإن تفسيراً كهذا فتح الباب أمام الرجل لتحقيق شهواته الدنيوية.

ومن هذه التفسيرات ما قاله «الغزالي» والذي رأى بأن اندفاع الرجل الجنسي قد يتطلب مضاجعته لأكثر من شريكة واحدة، حتى يُخفف من توتره الجنسي والروحي والجسدي. «على حد قوله» حيث يقول:

«ومهما كان الباعث معلوماً، فينبغي أن يكون العلاج بقدر العلّة، فالمراد تسكين النفس، فلينظر إليه من الكثرة والقلة....ومن الطباع ما تغلب عليه الشهوة بحيث لا تحصنّه المرأة الواحدة (يعني التحصين لدى الإنسان المتزوج عدم ارتكابه للزنا) فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع» [١٠٣] .

في حين قابله الشيخ «الطاهر الحداد» من جامع الزيتونة بتفسير مخالف تماماً، معتمداً بدايةً على الآية الكريمة «قال تعالى: فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» ومن ثم قوله تعالى: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» [١٠٤] . أي أن الشيخ الطاهر الحداد أخطأ الأخذ بآية واحدة وترك ما يليها، تماماً كما لا يجوز التوقف عند قوله تعالى «ولا تقربوا الصلاة ...» دون استكمال الآية والرجوع إلى ما تلاها من آيات. وما مثال التعدد في الزواج إلّا واحداً من الأمور التي اختلف حولها المفسرون، فيما التفّ الناس حول ما أعجبهم من التفسيرات وتركوا ما لم يعجبهم تماشياً مع الخطاب الثقافي المهيمن، والذي ينطلق من إشباع غرائز الرجل، وإيجاد التبريرات له لإلهاء الناس عن المطالبة بحقوق أخرى.

بالمحصلة فإنّ خطاب التراتبية المحافظ والذي يقوم على قمع المرأة وتحميلها مسؤولية الفساد قام بتوظيف الدين من أجل خدمة أهدافه وإعطائه المشروعية اللازمة لهيمنته. ورويداً رويداً أصبح الدين من أهم المصادر التي وُظّفت لتكريس هذا الخطاب، مما يعني بشكل أو بآخر استخدام الدين لوضع حدود لتصرفات وسلوكيات المرأة وإعطاء مزيداً من الفسحة للرجل. فها هو الشيخ «القرضاوي» [١٠٥] يُحلّل «زواج المسيار» في دول الخليج، وفي إيران يحللون «بيوت العفاف» وهي عبارة عن بيوت دعارة يمارس بها الرجل الجنس مع المرأة بعقد زواج مؤقت لساعة أو أكثر وبدل أجر، وكلّها أمور تسعى إلى تحليل إشباع غرائز الرجل الجنسية بغض النظر عمّا يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية. وهي أمور في مجملها تعمل أيضاً على إلهاء الرجال بغرائزهم وشهواتهم، في الوقت الذي عملوا فيه على تحديد حياة النساء ومحاصرتها بشواهد «وهمية» من مثل وضع مؤشرات لالتزام النساء بالدين من عدمه.

وعلى سبيل المثال اعتُبر لباس المرأة والمتمثل «بالحجاب والجلباب» مؤشراً هاماً لمدى التزام المرأة بدينها، بعكس الرجال الذين لا يخضعون لمؤشرات مشابهة فيما يتعلق بطريقة لبسهم. فبالرغم من أن بعضهم قد يلتزم ببعض المظاهر «مثل

١٠٣ الشيخ محمد الغزالي (١٩١٧-١٩٩٦) مفكر إسلامي معاصر ومعروف ومناصر ولديه العديد من المؤلفات في مجال التفسير الإسلامي.

١٠٤ القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣.

١٠٥ يوسف عبد الله القرضاوي (١٩٢٦)، ولد في مصر، من علماء أهل السنة، غادر مصر إلى قطر بعد اعتقاله عدة مرات كزعيم لحركة الإخوان المسلمين، رئيس الاتحاد الدولي لعلماء المسلمين، مدير مركز السنة والشريعة في جامعة قطر.

إطالة شـعر اللحية، ولباس الجبّة، وغيرها» فإن ذلك لا يعني بأنّ من لا يلتزم بذلك يُعتبر بعيداً عن دينه أو «فاسـق». ففي حين تُعاب المرأة التي تلبس اللباس «الغربي» حتى ولو كان محتشـماً من حيث تشـبهها «بالغربيات» لا يُعـاب الرجل الذي يلبس اللبـاس الغربي، والعديد من الرجـال ومن ضمنهم الذين يقومـون بإعطاء مواعظ في الدين من أمثال «عمرو خالد» وهو شخصية إعلامية دينية معروفة وتظهر على شاشات فضائيات مختلفة، يلبسون اللباس «الغربي» دون أن ينقص ذلك من قيمتهم كشـخصيات دينية، وحتى الشـيخ «بسّـام جرّار» وهو من أشـد الذين تحاملوا على برنامج البرلمان الصوري لا يلبس سوى اللباس الغربي، دون أن يعني ذلك بأي شكل من الأشكال اتهامه بتقليد الغرب كما هو الحال مع النساء.

وهناك أصوات اليوم تدّعي بأن اللباس التقليدي الفلسـطيني للنساء (الثوب المطرّز في وسط وجنوب فلسطين، والثوب الواسع الملون في شمال فلسطين) غير إسلامي، ويطالبـون بإلغائه والتحول إلى لبس الجلباب الإيراني وقد نجحوا إلى حدٍ كبير في دثـر الزي الفلسـطيني التقليدي لصالح الزي الإيراني،غيـر آبهين لأهمية الحفاظ على التراث الفلسـطيني والهوية الفلسطينية لتمرير مصالح فئوية ترى بأن انتشار الجلباب يعكس التزام النسـاء وانتمائها لأحزاب الإسلام السياسي، التي نادت بهذا اللباس مستغلين مشاعر النساء البسيطات والتي تبحث عن إرضاء الله، فتقع في فخ إرضـاء المجموعات المتطرفة دون وعي. وهنا نجد بأن قضية المرأة قد وظّفت لمآرب سياسـية، حيـث أن العنف الممارس ضد المـرأة في فرض اللبـاس عليها إنما يرمي بالأساس إلى إعطاء صورة محددة في المجتمع تـوظّف لصالح الإسلام السياسي.

علمـاً بأن اللباس التقليدي الفلسـطيني أصلاً هو لبـاس لا يتناقض مع مواصفات اللباس الشرعي إلا أنهم وبالرغم من ذلك وجدوا المبررات لذلك وهي وجود التطريز «الملفت للنظر» أو الحزام على الوسـط كما في شـمال فلسـطين وهي أمور لم تذكر لا في كتاب الله ولا في سـنة نبيه، ولكنها تندرج تحت المسـؤولية الملقاة على النساء فـي إعطاء مظهر ديني وتـرك الرجال براحتهم في اختيار لباسـهم كما هو الحال في جميع خياراتهم الأخرى. وهو ما يعني أنّ هؤلاء قد أبدعوا في اختيار الضحية، فالرجـل عـادةً لا يرضى بأن يُفرض عليه ما يقيد حريته حيث تعوّد بأن يكون سـيد نفسه، بعكس المرأة التي تعوّدت على الخضوع و«ذوّتت» التبعية.

وفي هذا السـياق نذكّر بقبول المجتمعات العربية الإسـلامية لفكرة القوانين المدنية والمحاكم المدنية في جميع مجالات الحياة لتسـهيل مصالح الأقوياء المسيطرين على الفضـاء العـام وما يرتبط به من منافع مادية، في حـين رفضت القوانين المدنية في مجال قانون الأحوال الشـخصية وبقي قانوناً مسـتمداً من الشـريعة الإسـلامية، وتتبعه قوانين الإرث و التركة لدى الكنائس المسيحية والقوانين الكنسية للمسيحيين، ويخضـع هذا القانون لتفسـيرات رجال الديـن الانتقائية، ويجـري العمل عليه من

خلال المحاكم الشرعية والكنسية، وبشكل ومضمون يتلاءم مع مصالح الرجال ليؤكد سيطرتهم. في حين تظلم النساء كفئة مستضعفة بسبب القوانين الحالية المستمدة من التفسير الانتقائي للأديان، والتي تعمل على تقييد حركة النساء وتقفل عليهم الأبواب وتقيّد فرصهن في الخروج إلى الفضاء العام والوصول إلى مختلف الموارد المجتمعية المتاحة .

المثير بالأمر أنه في الوقت الذي يتم فيه القبول بقانون عقوبات مدني غير مستند إلى الشريعة الإسلامية وقانون تجاري مدني يُحلل التداول «بالربا» في البنوك التجارية لمصلحة فئات معينة (غالبيتها من الرجال المسيطرين على الفضاء العام)، ويتم تطبيق هذين القانونين كما هو الحال مع بقية القوانين الأخرى في المحاكم المدنية، تبقى مسألة القداسة مفروضة فقط على قانون الأحوال الشخصية والذي ينظّم العلاقة ما بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، وتنعكس آثاره على جميع مناحي الحياة داخل وخارج الأسرة، فتزويج الصغيرات الذي تُبيحه معظم قوانين الأسرة المعمول بها في الدول العربية لا تنعكس آثاره على دور المرأة داخل الأسرة فقط، وإنما على دورها خارج الأسرة من خلال حرمانها من الوصول إلى الموارد المختلفة التي من شأنها أن تعمل على حصر دورها في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقات كبيرة بسبب عدم الاستثمار فيها بالشكل الصحيح، الأمر الذي يطرح تساؤلاً كبيراً مفاده لمصلحة من يتم ذلك التمييز والانتقائية ومن هي الجهات المستفيدة من تغييب الاستثمار الصحيح في نصف المجتمع؟

ومما يؤكد ازدواجية المعايير لدى هؤلاء أننا لا نسمع فيه أصواتاً عالية من «المدافعين» عن الدين تعترض على وجود تشريعات مدنية تعتبر بعض موادها «منافية» للنصوص الدينية، بينما تعلو هذه الأصوات بشكل حاد عندما يتعلق الأمر بمس أي من قوانين الأحوال الشخصية وتحديداً عندما يتعلق الأمر بحقوق النساء، والتي غالباً ما تغيّبها تلك القوانين باعتمادها على نصوص دون أخرى، أو تفسيرات دون أخرى نظراً لإغلاق باب الاجتهاد، وكأن موضوع المرأة يكاد يكون من المواضيع القليلة التي يجري حولها إجماع وطني كما أسلفنا سابقاً. ويتم استخدامه بشكل مقصود لغض النظر عن التراتبيات الأخرى في المجتمع، وتتم مقاومة كل من يتحدّى هذه البديهيات واتهامه بمحاولة تخريب البنيان المجتمعي الذي يجب الحفاظ على تراتبيته تحت حجج مختلفة، أو أنه يعمل على تشتيت أولويات المجتمع.

ووصل الاستخفاف بالمرأة لدى بعض الإسلاميين إلى حد اعتبار الحديث عن قضايا المرأة في المجتمع ترفاً لا مكان له في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات، لا بل أن البعض ذهب ليصف من يتحدث بهذه الأمور بالمأجور للغرب الساعي لتحطيم المجتمع واستهداف نواته والتي هي «على حد تعبيرهم»

الأسـرة وليس الفرد، والدمار بنظرهم هـو أن تطالب المرأة بحقوقها، وهذا ما يبرز موضوع «الوطن» على السطح، على اعتبار أن قضايا الوطن تتطلب الوحدة واللحمة الوطنية، وهذه اللحمة قد «تتفتت» و«تتكسر» عندما يطرح موضوع المرأة «آخر قلاع التقليديـين» فيصبح التنازل عنها في سـبيل الوحدة والوطن هدف وطني، ولا ضير في أن تدفع النسـاء ثمنه شـأنها في ذلك كشـأن أمور أخرى كثيرة تعوّدت النسـاء أن تدفـع ثمنها تحت غطاء القيـم المجتمعية التي تحترم المرأة المضحيّة المتفانية،... المـرأة الصامتة التي «لهـا فم بياكل ومالهاش فم بيحكي» أو «فم بلا لسـان» وهكذا دون أن يتـم إعطـاء أي وزن حقيقي لدور المرأة في بنـاء وتحرير الوطن، والذي وإن أُخـذ بعين الاعتبار، فعادةً ما يتم أخذه بطريقـة مجزوءة، حيث يتم الترحيب بالمرأة المناضلة التي تدافع عن الوطن، على أن تعود إلى بيتها لإحداث التوازن التراتبي.

وعليـه فقد تمّ على سـبيل المثال، الترحيب بنضـالات المرأة الجزائريـة أيام الثورة الجزائرية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وما لبثت بأن طولبت ذات المرأة بالعودة إلـى البيـت والخضوع إلى قانون أحوال شـخصية يحددهـا ويحاصرها بعد إنجاز التحريـر، ناقلـين بذلك الصراع من صـراع مع المحتل إلى صـراع داخلي تثبّت فيه حقوق داخل الفضاء الخاص، بدل أن تثبّت فيه حقوق المسـتضعفين والفقراء داخل الفضاء العام، بل أن قوى الإسـلام السياسـي اليوم في الجزائر وصل بها الأمر إلى تحليل اغتصاب النسـاء «المشركات» أو زوجات «المشـركين» «الكفرة» (والمشرك في هذه الحالة هو من يمثّل السلطة أو يدافع عنها، وليس من يشرك بالله) مستخدمين مرةً أخرى النسـاء كضحايا لتمرير خطاباتهم السياسـية المتطرفة وإشـباع رغبات الرجال وتقديم هؤلاء النساء الضحايا لهم كهدايا ومنح مجانية.

فـي ضـوء ما تقـدم نسـتنتج بأن ثقافـة المجتمعـات العربية قـد جعلت مـن المرأة والحجر عليها، شأناً دينياً سامياً استخدمته السلطات الدينية للحفاظ على سلطتها فـي مجتمعات تأصّلت فيها ثقافة تبعية المرأة ودونيتها، في الوقت الذي عقدت فيه صفقات للاتفاق على أجندات وطنية على حسـاب المـرأة وحقوقها. وبالتالي، فقد أصبح أي فعل لتغيير هذا الواقع المزري يشـكّل بنظر المسـتفيدين منه ليس انهياراً قيمياً فحسـب، وإنما انهياراً في المصالح المبنية علـى توزيع الأدوار، والمصالح، تلك الأدوار التي تتحدد فيها إمكانية كل شـخص، سواء كان رجلاً أو امرأة، في الوصول إلى والتحكم في الموارد النادرة كالأرض والعقار والميراث والسيولة المالية، بل وحتى المـوارد الأخرى مثل مـوارد التعليم والتدريب والرفاه وغيرهـا ليصبح الوصول إلى هـذه الموارد تراتبياً، الأقوى قبل الضعيـف، والضعيف قبل الأضعف، بحيث يرضى الضعيف باضطهاد الأضعف ويتغاضى عن الأقوى منه.

ومن المفيد الاشارة إلى أن السلطات الدينية استغلت هذا التهاون في قضايا الأحوال

الشخصية (القضايا المتعلقة بالفضاء الخاص) لتؤكد سلطتها هي أيضاً في مواجهة السلطات السياسية ومن أجل المحافظة على دورها السلطوي التاريخي، والذي تأثر بلا شك ببروز أنماط الدولة السلطوية المختلفة. تلك الأنماط التي تمثّلت في سلطة الدولة بأجهزتها التشريعية والتنفيذية المختلفة، والتي عملت على سحب كل السلطات من أيدي المؤسسة الدينية، تدريجياً، الأمر الذي استدعى المؤسسة الدينية العمل على إثبات سلطاتها بشتى الطرق، فكانت النتيجة مزيداً من الاضطهاد للنساء كفئة ضعيفة، وقد تكون قضية «ختان الإناث» في مصر خير مثال على ذلك والتي شكّلت ولسنوات عديدة قضية خلافية ما بين السلطة الدينية وسلطة الدولة، حاولت خلالها السلطة الدينية التمسك برأي نسبته للدين الإسلامي يقضي بضرورة ختان الإناث مستندة على نصوص غير مؤكدة بل ومشكوك بها من قبل العديد من الفقهاء ورجال الدين خارج مصر ولا سيما في المملكة العربية السعودية، مستغلة الخطاب الشعبي الميّال للحفاظ على «شرف البنت» لتدعيم موقفها في التمسك بهذه العادة والتي تعد واحدة من أقسى أشكال العنف المسلط على الإناث بكل آثارها النفسية والجسدية والصحية. وبالمقابل سعت الدولة إلى، تجريم هذه العادة بالإستناد إلى آراء علمية وحقوقية ودينية أيضاً، نتيجة الإحراج الذي واجهته الدولة المصرية في المجتمع الدولي ولا سيما في مؤتمر السكان العالمي الذي عقد في القاهرة في العام ١٩٩٤. ولا زالت هذه المعركة قائمة بالرغم من صدور قانون رسمي بهذا الصدد يجرّم ختان الإناث في مصر إلا ضمن شروط محددة، ولم يعد خافياً على أحد بأن هذه المعركة هي معركة سياسية هدفها إثبات السلطة، فيما تمثّل الفتيات والنساء فيها وقود هذه المعركة لأنهن فئة مهمشة ومستضعفة وغير قادرة على حماية نفسها طالما أن غيرها هو المكلّف بحمايتها، وطالما أن هذا الآخر مستفيداً من إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإذا كان «ختان الإناث» هو من يحافظ على هيبته ومكانته المجتمعية فليكن ذلك، خاصة وأنه ليس الشخص الذي يعاني من الألم أو العنف الناتج عن هذه العملية الإجرامية.

أما في فلسطين، فقد كانت هناك أيضاً تصريحات مباشرة حول أهمية تمسك السلطة الدينية بآخر معقل لها، ولعلي أشير إلى ما كتبه الشيخ القاضي الشرعي د. حسن علي الجوجو في مقالة له نشرت في جريدة الأيام بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٦ (أثناء فعاليات البرلمان الصوري):

> «ولا شك أن قانون حقوق العائلة أو ما يطلق عليه الأحوال الشخصية يتميز عن غيره من القوانين الأخرى بأنه قانون مستمدة فقرات مواده من الشريعة الإسلامية الغرّاء، فمن المعلوم أنه وبعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية أقصي الإسلام عن مسرح الحياة كمنهاج فريد للبشر، من لدن

حكيـم عليـم، وانحصرت تطبيقاتـه وتعليماتـه فقط في قوانـين الأحوال الشخصية المطبّقة في المحاكم الشرعية ...، كذلك فإن قانون حقوق العائلة يتنـاول أخطـر القضايا على الإطلاق لأن موضوعه الحياة الإنسـانية، فهو ينظم العلاقة الأسرية منذ اليوم الأول لها إلى أن يشاء الله سبحانه وتعالى، ولا شـك أن الأسـرة هي اللبنة الأولـى والأساسـية لأي مجتمع بصلاحها يصلح وبفسادها يفسد»[١٠٦].

ويفهم من كلام الشيخ الجوجو أن قانون الأحوال الشخصية يمثّل آخر معقل لسلطة رجـال الدين بعد أن سـحبت منهم صلاحياتهـم الأخرى من خـلال القانون المدني والمحاكم المدنية تماشياً مع مصالح الفئات المستفيدة من هذه القوانين.

المطالبة بحقوق المرأة في المجتمعات العربية

بالرغم من الحالة العربية المناوئة للمرأة إلا أن العديد من المفكّرين العرب والمسلمين عارضـو إقصـاء المـرأة، وتحميلهـا زوراً وبهتاناً مسـؤوليتها عن أي فسـاد يصيب المجتمعات، وبالمعنى التاريخي طُرحت قضية المرأة في المجتمعات العربية في مرحلة ما سُـمي بعصر النهضة العربي في النصف الأول من القرن التاسـع عشـر، حيث طرحـت قضية تعليم المرأة أولاً ثم تحريرها من التقاليـد البالية الراكدة التي تعوّق حركـة المجتمع بأسـره ثانياً، وقد طرح هذه القضية عدداً مـن المفكرين العرب مثل رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣)[١٠٧]، والذي أوكلت له مهمة إمامة البعثة العسكرية فـي باريس، حيث أعجب بالمرأة الباريسـية المتعلمة بـل والمتبرجة ما دامت تحافظ علـى عفتها، وهكذا جعـل الطهطاوي واحدة من واجباته الدينيـة والوطنية الدعوة إلـى تعليم المرأة، فكتب «المرشـد الأمين فـي تعليم البنات والبنـين»[١٠٨]. ومن رفاعة الطهطاوي يتسـلّم الراية محمد عبده، فقاسـم أمين ثم الطاهر الحداد، وجميعهم انطلق من المرجعية الدينية ذاتها التي يستند إليها خصوم المساواة بين المرأة والرجل فـي الحقوق كما فـي الواجبات، حيث فرض فكر النهضـة العربية التفكير بأوضاع المجتمع بشكل شمولي من أجل نهضة حقيقية من شأنها أن تستنهض طاقات الأمة العربية ، والملفت أن الكتابات المتقدمة للشـيخ محمد الغزالي قد أخذت منحى آخر مختلف تماماً عن كتاباته السابقة... نتيجة تأثّره بهذه الدعوات والنقاشات، وبهذا الصـدد وثّقت الكاتبة هبة رؤوف عزت[١٠٩] حول تحول كتابات الغزالي في الثمانينات في كتابه «دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين» حيث دعا للعودة إلى المعين الصافي لتتحقق وحدة بين المسـلمين وتياراتهم في شـتى القضايا ومنهـا قضية المرأة حيث

١٠٦ صحيفة الأيام، ١٦ مارس ١٩٩٨.

١٠٧ رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣): من قادة النهضة العلمية في مصر في عهد محمد علي باشا.

١٠٨ رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين لتربية البنات والبنين، ١٨٧٣. http://www.arabworldbooks.com/authors/refaa_eltahtawi.html

١٠٩ عزت، هبة رؤوف، «المرأة والاجتهاد: نحو خطاب إسلامي جديد»: ألف، رقم ١٩، ١٩٩٩.

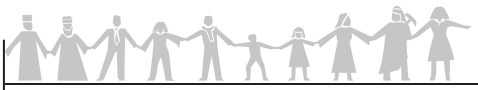

كتب: « لقد لاحظت عند تحديد الوضع الاجتماعي للمرأة أنه ما يجيء حديثان في قضية تتصل بها إلا أخّر الصحيح وقدّم الضعيف. هناك أحاديث ضعيفة تحكم المجتمعات الإسلامية وتهزم الأحاديث الصحيحة بل المتواترة والتصرف في السنّة بهذا الأسلوب لا يمكن أن يكون ديناً ولا صراطاً مستقيماً».

ثم يستكمل الغزالي حديثه كما تضيف «عزت» تحت عنوان «تقاليد المسلمين غير تعاليم الإسلام» قائلاً:

« ولا يزال نفر من علماء الدين يكرهون وجه المرأة، ويحمّلونها مسؤولية خروج آدم من الجنّة كما زعم اليهود في كتبهم، ويرون إمساك النساء في البيوت حتى يتوفاهن الموت، وحرمانهن من أي نشاط عام، وأعتقد أن هؤلاء العلماء لو كانوا على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لطالبوه بطرد السيدتين اللتين حضرتا بيعة العقبة الكبرى، وقالوا له ما للنساء وهذه الشئون؟ ولو كانوا موجودين عند فتح مكة لقالوا له حسبك بيعة الرجال وهم يُعلّمون نساءهم»،(أي استثناء النساء لأن موقفهن هو من باب تحصيل حاصل سيتبع رجالهم).

غير أن هذه التحولات الإيجابية في كتابات بعض المفكرين ورجال الدين، لم تكن وحدها على الساحة فقد كانت هناك دائماً أصواتاً أخرى مناهضة لهذه الأصوات بل وحتى مكفّرة لها أحياناً، وقد طغت هذه الأصوات الأخيرة كنتيجة لتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة والتي انتقل فيها الصراع من صراع داخلي إلى صراع خارجي، حيث لم يعد فيها الصراع صراعاً على تقاسم السلطة والموارد داخل الأسرة أو داخل المجتمع، بل أصبح صراعاً على الأرض والهوية والوجود، صراعاً أطرافه المجتمع والشعب ككل في طرف، والمستعمر في طرف آخر. ..صراعاً وإن كان قد وحّد الشعب في مواجهته، فقد دفعت النساء مرةً أخرى ثمن هذا التوّحد، عندما اتفق على تأجيل قضاياهن لأنها لا تمثّل الأولوية، استغلت التقليدية هذا الوضع ونجحت في تصنيف قضايا المرأة كقضايا «غربية» آتية من الغرب لتكريس الاستعمار، وقامت باستخدام هذا الخطاب لتنصيب ذاتها كمدافع عن «الأصالة والتراث» مرةً أخرى في مواجهة الاستعمار هذه المرّة، ومن خلال اتهام أنصار «الحداثة» بالتهاون تجاه ذلك وتعريض مصالح الوطن للخطر في محاولة جديدة للدفاع عن التراتبية التقليدية.

لا شك بأن ظهور المد الديني للإسلام السياسي قد غذّى هذه الأفكار في محاولة منه لفرض نفسه كحامٍ للدين من خلال الحفاظ على المرأة ورفض أي «فكر غربي» بزعمهم يعمل على تغيير وضع المرأة في محاولة لتدمير بنية المجتمع، وبهذا

أصبحت قضية المرأة بالنسبة لهم تمثّل قضية التمسك «بالتراث والأصالة» في مواجهة أنصار «الحداثة والمعاصرة».

وكما يشير نصر حامد أبو زيد [١١٠] فإنه وبلا شك أن العودة مجدداً لمناقشة قضايا المرأة في العالم العربي والإسلامي لا ينفصل عن نمو الظاهرة التي يُطلق عليها أصحابها عادةً اسم «الصحوة الإسلامية» بينما يسميها البعض الآخر «الإسلام السياسي»، وتسمى في الإعلام الغربي «الأصولية الإسلامية». ويضيف نصر أبو زيد بأنه وأيّاً كانت الصفات التي تلحق بالظاهرة في تسمياتها المختلفة، فإن حضورها يمثّل حضوراً مركزياً في إثارة الأسئلة التي كنا نظن جميعاً أن خطاب النهضة قد قدّم الإجابات الحاسمة لها، خاصة تلك الأسئلة التي تتعلق بحقوق المرأة في الشريعة الإسلامية. وبرأي أبو زيد:

> فقد بلغت أزمة الوجود العربي ذروتها في هزيمة حزيران [١١١] ١٩٦٧، حيث مثّلت بداية نقطة المراجعة والمساءلة لكل ما كان ثابتاً ومتّفق عليه سياسياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً، وبدأت حركة المساءلة على جميع المستويات والأصعدة، وهي حركة لم تتوقف ولا نظن أنها ستتوقف، حسب تعبيره، لأن توابع الهزيمة ما زالت تتوالى وتتواتر بشكل حاد. فما كاد الوعي العربي يستوعب الهزيمة، ويظن أنه قادر على احتوائها والتعامل معها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حتى اكتشف أن مزيداً من الهزائم تترصده: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل[١١٢]، وتفتت الجبهة السياسية العربية،اجتياح بيروت،حرب الخليج الأولى، عاصفة الصحراء أو حرب الخليج الثانية، اجتياح الجنوب اللبناني، مفاوضات السلام – مدريد – أوسلو– غزة وأريحا ... إلخ.

ويضيف أبو زيد لقد أفضى تواتر الهزائم هذا إلى إيقاظ النعرات العرقية الطائفية وبعثها من مرقدها: فاتخذت شكل النعرات القطرية على المستوى السياسي، واتخذت على المستوى الاجتماعي أشكالاً أخرى يندرج فيها اضطهاد الأقليات بالتهميش تارةً وبالاستبعاد تارةً أخرى، وفي جميع الأحوال ينشط خطاب سلطوي قاهر عاجز عن الإنصات ورافض للحوار، يدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، ويزعم لنفسه مرجعية عليا مستمدة من السماوي المقدس. وسواء كان الخطاب سياسياً أو اجتماعياً، فالمحصلة هي استبعاد الفرد – رجلاً وامرأة – وقهره، وفي هذا القهر

---

١١٠ أبو زيد، ناصر «المرأة بين سندان الحداثة ومطرقة التقاليد: دراسة في تاريخ النصوص"، ألف، رقم ١٩، ١٩٩٩.

١١١ في ما يشار إليها باسم الصراع العربي الإسرائيلي، حيث فازت إسرائيل حرب الأرض ضد الدول المجاورة مصر والأردن وسوريا وسيطرت على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء من مصر والضفة الغربية والقدس الشرقية من الأردن، ومرتفعات الجولان من سوريا.

١١٢ المفاوضات السرية في عام ١٩٧٨ في كامب ديفيد، حيث تم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في العاصمة واشنطن تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. وشكل هذا الاتفاق مستقبل فلسطين دون مشاركة أي من القادة الفلسطينيين في المفاوضات.

قهر مضاعف على المرأة في مجتمع أبوي ما زال فيه تقسيم الأدوار مبني على الجنس. حيث تُعطى الأدوار الخاصة بالفضاء العام للرجل، في الوقت الذي تختص فيه النساء بالأدوار المحددة في الفضاء الخاص، ويتوالى الرجال الوصاية على النساء في المراحل العمرية المختلفة ابتداءً من الجد في الأسر الممتدة، ومن ثمّ الأب، فالأخ، فالزوج وحتى يصل الأمر إلى الإبن الذي يصبح وليّاً على أمه التي أنجبته وتولّت تربيته حتى اشتد ساعده.

إذن، وإذا جزمنا بالقول أن مجمل الأزمات السياسية التي عاشها المجتمع العربي قد ساهمت في إنتاج هذا الخطاب السلطوي، فلا شك، وكما يضيف د. أبو زيد، بأن الواقع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وما نجم عنه من اختفاء الثنائية القطبية وانتفاء التعددية في النظام العالمي – إلى الديكتاتورية الأمريكية قد ساهم في تغذية الوضع العربي بمزيد من الطائفية العرقية التي لا تجد متنفساً في منازلة الخصم الفعلي الحقيقي – التخلف والديكتاتورية والهيمنة الأمريكية الصهيونية – فترتد على ذاتها، وتتحصن بأوهامها. ففي السياق الدولي الذي تمّ فيه صك مصطلح «صراع الحضارات» كما تمّ فيه إعلان الإسلام عدواً للغرب، لا سبيل أمام المسلمين – بفعل هذا التحدي – إلّا الالتفاف حول ممثلي الخطاب الإسلامي الذين لا يكتفون بإشعال نار الغضب الجماهيري ضد الغرب السياسي الإمبريالي، بل يشملون بهذا الغضب مجمل الحضارة والثقافة والتراث الإنساني المستوعب فيما يسمى «الحضارة الغربية». وبعبارة أخرى يمكن القول: «إذا كانت الهزائم العربية المتوالية قد أثارت من جديد طرح أسئلة «الهوية» و«التراث» و«الخصوصية» من منظور عرقي طائفي في الغالب، فإن الحالة الدولية تساهم في تعميق هذا المنظور.»

وكنتيجة لهذه الحالة الدولية فقد ظهر ما يُسمى بالاستقطاب الإسلامي– العلماني الحاد على الساحتين الفكرية والثقافية وفي شتى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتُعد قضية المرأة كما تؤكد هبة رؤوف عزت إحدى القضايا التي يتجلى فيها الصدام وكذلك النفي من كل طرف للآخر وجاءت أطروحات الإسلاميين في مجملها، بدءاً من المؤسسة الدينية، مروراً بالجماعات المنظمة وانتهاءً بآحاد المفكرين الإسلاميين، كنوع من رد الفعل واستنفار الجهود «لمواجهة الخطر».

سمات خطاب الإسلاميين حول المرأة

تشير هبة رؤوف عزت[١١٣] في تحليلها لسمات خطاب الإسلاميين حول المرأة إلى أبرز هذه السمات وهي كما يلي:

- **النصوصية والتقليد:** سعى الخطاب الإسلامي إلى الاجتهاد في قضايا ملحّة كالاقتصاد والسياسة نظراً لطبيعة علاقته بالسلطة وتطورها إلا

١١٣ عزت، هبة رؤوف، "المرأة والاجتهاد: نحو خطاب إسلامي جديد": ألف، رقم ١٩، ١٩٩٩.

أنــه ظلّ في مجالٍ قضايا المرأة تحديــداً حبيس النصوصية التي نعني بها رفع النص شعاراً دون بذل الجهد في بيان كيفية وملابسة وضوابط تنزيله على الواقع. أي تجميد النص والتســليم له على علاته لا تفعيله وترجمته بواقــع معــاش، وهو ما قاد إلى تبنّــي أراء الفقهاء الســابقين دون محاولة تذكر لتمحّصها أو قياسها بمقياس النصّ الشرعي وإدراك الثابت والمتغير في الفقه والفتوى.

- **التاريخية والتبسيط:** من حيث أن خطاب الإسلاميين حبيس الخبرة التاريخيــة للحقبة النبويــة فهو يعطي النموذج النبوي لتكريم الرســول أو مشاركة الصحابيات كمثال على حقوق المرأة في الإسلام، دون بيان لكيفية قيامه بصياغة واقع المرأة الآن وترجمته لآليات في حياتها اليومية.

- **ضعف المراجعة والنقــد الذاتي:** يلاحظ أن هناك قلّــة في الكتابات الإسلامية التي تعيد النظر في الأطروحات السائدة في الساحة الإسلامية بهــدف تقويمهــا مــن الناحية الشــرعية، أو تلــك التي تنتقد ممارســات الحركة الإســلامية من داخلها مع المرأة، ويقترن هذا مع استمرار تجاهل التعــرّض لقضايا اجتماعية هامّة تواجه المرأة المعاصرة، وازدياد التصادم مــع الأطروحــات العلمانية، فــإذا دعت الأخيــرة إلى عمل المــرأة تحفّظ الإسلاميون، وإذا دافع العلمانيون عن حق المرأة السياسي صدرت الفتاوي تحرّم ترشيح المرأة في المجالس النيابية أو تقييده مع حصر تولّيها القضاء والمناصب العليا، ولا يخلو الأمر من اتهام الطرف الآخر في هذه المســائل عادةً بالتآمر والعمالة للصهيونية والماسونية والصليبية وغيرها[١١٤].

- **تغليب العرف على الجانب القانوني:** فالتركيز على الكثير من الحقوق الشــرعية يتم في إطــار «العرف» و«الفضــل» دون الاهتمام بالصياغة في شــكل قانوني ملزم. ومعظم التطويرات في مجال الأحوال الشخصية في العالم الإســلامي تمّت بمبادرة من الدولة أو الجهات التشريعية مع رقابة شرعية ولم تدفع إليها الحركات الإسلامية التي نجدها في بعض الأحيان تعــارض علانية بعض الإصلاحات لمزيــد من حقوق المرأة التي لا تتناقض مع أحكام الشــرع، مثلما حدث في الســبعينات بين الاتجاه الإسلامي وما أســموه حينئذٍ بقانون «جيهان السادات»، وما يحدث الآن في بلدان عربية خاصةً في قضايا شــائكة مثل تســهيل إجراءات الطلاق، وضبط مســألة التعدد، والإلزام بالطلاق أمام القاضي وغيرها.

١١٤ تشكل التاريخ الصادم للمقاطعات الإسلامية من قبل الحروب الصليبية الأربع التي عصفت بالمنطقة، وحديثاً عصر الصهيونية، واتهم الماسونيون بتطوير اتفاق سري لإدخال الرأسمالية العالمية والصهيونية في المنطقة.

التجربة الفلسطينية من خلال برنامج البرلمان الصوري

حين قررنا أن نُخصص هذا الفصل من الكتاب حول العلاقة الجدلية ما بين قضايا المرأة والدين والوطن انتابني شعور أن هجمة جديدة ربما ستبدأ بعد نشر هذا الفصل، وتساءلت هل سيتم استخدامنا مرةً أخرى لصالح جهات مختلفة، خاصةً وأن الكتابة جاءت في ظل حالة الانقسام الداخلي وما صاحبه من صراعات قوى استُخدمت فيها كل الأساليب ودفع الشعب الفلسطيني ثمنها غالياً. هذا التفكير لم يأتِ من فراغ، بل من خلال قصة حدثت أثناء انعقاد المؤتمرات الصورية، وتحديداً عندما خصص تلفزيون القدس التربوي حلقة خاصة حول البرلمان استضاف فيها كلاً من بسّام جرّار[١١٥]، والناشطتين النسويتين رندا سنيورة وإصلاح جاد. في تلك الحلقة احتدم النقاش بين الطرفين، ولكن الصدمة كانت في وقت الإعلانات وتوقف التسجيل، عندما نظر بسّام جرّار إلى كل من إصلاح ورندا قائلاً وبما معناه بأنّ أمركن وأمر البرلمان الصوري لا يعنينا كما تتصورن، ولكنكن بالنسبة لنا مجرد «مطيّة» سنستخدمها.

كلام جرّار جعلنا نتساءل هل فعلاً أننا كنا كنساء مجرد «مطيّة» يسهل استخدامها في أي وقت ومن أي طرف أيٍ كان؟ وإن كان الأمر كذلك، فما الذي سيحدث بعد كتابة هذا الفصل والذي عقدنا فيه العزم على أن نُحلّل المواقف المختلفة للأطراف تجاه البرلمان الصوري لا من أجل مناكفتها، بل من أجل فتح حوار جدّي معها علناً نخرج معاً باستنتاجات تعيد بناء الثقة وبما يصب في صالح كل الأطراف بدون شك.

لقد شكّلت تجربة برنامج البرلمان الصوري في نهاية التسعينات مثالاً حياً على التحليل السابق، فما أن تجرأت النساء وطرحت قضاياها في مجال التشريع ضمن هذا البرنامج، حتى ظهرت على الساحة ردود فعل مختلفة تمحورت في اتجاهات ثلاث: اتجاه أول تهجم على البرنامج والقائمات والقائمين عليه، ووصفهم/ن بأنهم/ن يمثلن ويمثلون التيار العلماني «المتآمر» على القضية الفلسطينية، كما تمّ تسميته في الكتيب رقم (١) الصادر عن جمعية الهدى ضد البرلمان بعنوان «المرأة الفلسطينية ومؤامرة العلمانيات»، واتجاهٍ ثانٍ اكتفى بالتعليق وإعطاء الرأي وتسجيل وجهات نظر مختلفة حول الطرح، واتجاهٍ ثالث كان من مؤيدين ومؤيدات للبرنامج.

ولدى تحليل ردود الفعل المختلفة تلك، يمكن الاستنتاج بأن المعركة لم تكن معركة ضد النسويات فقط، ولم يكن قمع برنامج البرلمانٍ الصوري بحد ذاته يمثّل الغاية النهائية لهذه الهجمة، – وأسميناها «هجمة» نظراً لما تضّمنته من إساءات، وتوجيه اتهامات وتهديدات للقائمات والقائمين على البرنامج – بل كان هناك ما هو أبعد

١١٥ الشيخ بسّام جرّار مدير مركز نون للدراسات القرآنية، معبأ رئيسي للتحريض ضد البرلمان.

بدليـل أن الاعتراض لم يقتصر على ما طرحـه البرنامج من أفكار فقط، ولتوضيح معالم واتجاهات موقف الإسلاميين لا بدّ من التدرج في مناقشة الأمور التالية:

١. مثّلت الهجمة بحد ذاتها مساسـاً بحرية الرأي التعبير وإرهاباً فكرياً هدف إلى تكميم الأفواه وتحريم التفكير والنقد، وهي هجمة أُريد منها أن يُقال بأن هناك جهـة واحدة تمتلك الحقيقة، وبأنه لا يجوز ولا بـأي حال من الأحوال أن تكون هنـاك جهات أخـرى تحاول حتى التفكيـر أو النقد، أو طـرح أي خطاب بديل للخطاب الذي تنتجه تلك الجهة.

٢. إن الهجمة وإن كان عنوانها النسـاء فهي في حقيقة الأمر لم تسـتهدف النساء بشكلٍ خاص، بل استُخدمت فيها النساء من أجل تثبيت مصالح سياسية محددة لصالحِ جهات معينة، وشـكّل برنامج "البرلمان الصوري" بالنسـبة لها المدخل لذلك، كما عبّر الشيخ "بسّام جرّار" عن ذلك صراحةً في إحدى اللقاءات.

٣. كشـفت الهجمة التي تعرّضت لها البرلمانيات والبرلمانيين في برنامج "البرلمان الصـوري" عن الفجوة ما بـين النظرية والتطبيق لدى العديد من الجهات التي كانت تُنادي بالحريات وبالعدالة الاجتماعية.

٤. ردّة فعـل الجهات التي شـاركت فـي برنامج "البرلمان الصـوري" خلقت حالة من الفرز داخل الحركة النسـوية، وكشـفت عن وجود أكثر من خطاب في إطار الحركة النسـوية، وفتحت الطريق لبروز تيارات جديدة داخل الحركة النسوية الفلسطينية.

أولاً: فيما يتعلق بالبند الأول من حيث تقييد حرية الرأي والتعبير في الأمور الحياتية

الحملة التشـهيرية التي شنتها القوى الإسلامية لمحاربة وتقييد حرية التعبير، ومنع النسـاء تحديداً، كفئة مُتّفق على تهميشـها، من إبداء الرأي وتشـجيع الآخرين على الخـوض في النقد، وفرض احترام الاختلاف وتقبّله، تضمنّت ثلاثة منطلقات، وقد وقف وراء كل منطلق من هذه المنطلقات طرفاً محدداً صاحب مصلحة.

- **المنطلـق الأول:** وهو منطلق اسـتخدمه رجال الدين بشـكل خـاص، وتضمّن التركيـز على تحديد الجهات صاحبة الاختصـاص وحصرها بـ(رجال الدين) والتأكيـد على سـلطتهم المطلقة في هـذا الجانب «جانب التشـريع في مجال الشؤون العائلية» كآخر معقل لهذه الجهات كما أوردنا سابقاً، ورفض تدخّل أي جهة أخرى في ذلك الشأن، الأمر الذي يصب في نهاية الأمر في تحديد وتقييد حرية التعبير والمشاركة بشكل خطير.
- **المنطلق الثاني:** تفسـير مطالب النسـاء اسـتناداً إلى نظريـة المؤامرة: وهو منطلق اسـتخدمه أنصار «الإسلام السياسي» ومفاده أن التشريعات والقوانين

المطروحة من قبل النساء هي محاولة استعمارية تستهدف المجتمع الفلسطيني والإجهاز على المقاومة بهدف تمرير مخططات استعمارية، ويهدف هذا المنطلق إلى فتح منفذ لهذه القوى (أي قوى الإسلام السياسي) للإعلان عن نفسها كحامي للوطن، من خلال حماية المعتقدات والقيم الدينية التي تحاول هؤلاء النساء «شرخها»، بما تضمنه هذا المنطلق من استغلال للنساء وتشهير بسمعتهن، بل وحتى «قذف للمحصنات» متهمين إياهن بالخروج عن الدين والقيم، ومحاباة الاستعمار. وفي سبيل العمل على ذلك، فلم تتوان هذه الجهات حتى عن تحريف وتزييف ما جاء به البرنامج لضمان أوسع التفاف حول الجهة التي أعلنت الحرب على البرلمان، أو كما عرّفوها الحرب على الغرب والاستعمار. وفي آخر المطاف فقد قاد هذا المنهج إلى بث روح من التخويف والترهيب، وبالتالي محاصرة الحريات الفكرية، وردعها، ومنع حرية الاختلاف.

- **المنطلق الثالث**: الحفاظ على الدور التقليدي للمرأة، والذي ينطلق بالأساس من رفض دخول النساء للفضاء العام والمشاركة فيه، وحصرهنّ في الفضاء الخاص. ويهدف هذا المنطلق إلى الحفاظ على التقسيم التقليدي للأدوار ورفض أية آراء أو معتقدات من شأنها أن تُعيد النظر بهذا التقسيم أو تدعو إلى إجراء أية تغييرات قد تعمل على تهديد مكوّنات الثقافة المجتمعية السائدة وركائزها، من خلال التأكيد على عدم المساس بالمكتسبات التي حقّقها طرف مقابل طرف آخر، وجرى هذا بشكل مدعوم من قبل الجهات الأخرى التي تمّ تعريفها في المنطلقين الأول والثاني، لتكريس الواقع القائم على ما هو عليه واستخدامه من جميع الأطراف كلٌّ حسب مصلحته، حيث تلاقت المصالح الثلاثة في هذا الهدف، واتفقت على عدم المساس بالتراتبيات القائمة.

وفيما يلي تحليلاً مقروناً بالتوثيق عن الآلية التي تمّ العمل بها من قبل الجهات المختلفة صاحبة المنطلقات الثلاثة السابقة:

• أولاً: رجال الدين

اعتبر هؤلاء أنه بمجرد قيام فئة من غير رجال الدين بطرح أمور القوانين والتشريعات، ولا سيما التشريعات الخاصة بشؤون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) بأنه تعدّياً على صلاحياتهم، وأن تكون هذه الفئة من النساء فهذا أمر لا يمكن احتماله بنظرهم، وبالتالي فقد تركزّت حملتهم حول تعريف «أهل الاختصاص» والتأكيد على أنهم الجهة الحصرية و«صاحبة الاختصاص». وفي هذا المجال فقد تناول رجال الدين ما تمّ طرحه من قبل البرلمان الصوري بالتفصيل معلنين رفضهم له من منطلق أنه نابع من غير ذوي الاختصاص. ومن المفيد الإشارة إلى أنه لا يمكن وضع

هــذه الفئــة في كفّة واحدة من حيــث مواقفها، فإن كانوا قد أجمعــوا على تأكيد أن رجــال الدين هم أهل الاختصاص، لكنهم اختلفوا في التعامل مع مقترحات البرلمان الصــوري حيث تباينت مواقفهم، فكان هناك من هم أكثر تقبّلاً لمناقشــة الآخر، في حين كان هناك المتشددين الذين رفضوا تقبّل أي طرح.

وفيما يلي بعض النصوص التي تمّ توثيقها والتي تؤكد على موقف رجال الدين الذين أجمعــوا فيه على أنهــم هم أهل الاختصاص وفي أفضل الأحــوال فإنهم قد يقبلون جهات محددة للتدخل في أمور محددة:

- نشــرت صحيفة القدس بتاريخ ١٩٩٨/٣/٨ لقــاءاً مع القائم بأعمال قاضي القضاة للمحاكم الشــرعية آنذاك الشيخ تيسير التميمي[١١٦] عنوانه «لا يجوز لبشــر أن يُحرّم ما أحلّه الله... علماء الشريعة وأعضاء التشريعي هم الجهة الوحيدة المخوّلة بوضع تشريعات الأحوال الشخصية»، وفي هذا اللقاء انتقد فضيلته مسودة القانون التي وضعها المحامي «كارم نشوان»[١١٧] لصالح برنامج البرلمــان الصــوري وأكــدّ على أن الجهــة المختصة بذلك هم «أهــل التجربة والاختصاص، أي القضاة والعلماء المختصون في الفقه والتشريع..».
- ونشــرت مجلة العودة تقريراً حول البرلمــان الصوري تناول لقاءين صحفيين مع كل من الشــيخ حامد البيتاوي[١١٨] والناشطة النسوية ريما نزال[١١٩] (أعدّت التقرير سمر عميرة)[١٢٠] جاء فيه: «وأكدّ سماحته أن الجهة المختصة بتعديل القوانين وتوحيدها ودراســتها والتعرف على النافع منها والضار وما يتلاءم مــع عادات وتقاليــد المجتمع ومصالح الفرد والجماعــة... هم أهل التجربة والاختصاص القضاة والعلماء المتخصصون في الفقه والتشريع».
- أيضاً وفي تحقيق أجرته كل من فدوى الجعبري[١٢١] وســرين أبو ضلفة مع د. عطاالله أبو السبح صرّح بما يلي: «أن خوض أناس غير متخصصين في هذا المجال يولد الشكوك وسوء الظن»[١٢٢].

١١٦ الشيخ تيسير التميمي، ولد في مدينة الخليل، فلسطين، وأصبح القائم بأعمال قاضي القضاة في عام ٢٠٠٠، من العام ٢٠٠٣- ٢٠١٠ تم تعيينه قاضي القضاة وذلك من خلال مرسوم رئاسي من قبل الرئيس الراحل ياسر، رئيس حزب الحرية والاستقلال.

١١٧ كارم نشوان محام من غزة الذي كان من طاقم البرلمان قام بإعداد وثيقة تبرر الإصلاح القانوني تراعي الفوارق ما بين الجنسين في قانون الأسرة على أساس التفسير التقدمي للشريعة.

١١٨ الشيخ حامد البيتاوي، (١٩٤٤-٢٠١٢) ولد في بيتا قرب نابلس، فلسطين، كان رئيس رابطة علماء المسلمين وخطيب المسجد الأقصى، وأصبح لاحقاً عضواً في المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير.

١١٩ السيدة ريما نزال، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكانت واحدة من عضوات اللجنة التحضيرية للبرلمان الصوري في نابلس.

١٢٠ السيدة سمر عميرة، صحفية فلسطينية.

١٢١ السيدة فدوى الجعبري صحفية فلسطينية.

١٢٢ الدكتور عطا الله أبو السبح، (١٩٤٨) ولد في السوافير قرب عسقلان وأصبحت عائلته لاجئين في غزة بعد إنشاء دولة إسرائيل حيث دمرت قريته من قبل الإسرائيليين، وهو عالم مسلم، حصل على الدكتوراه عام ١٩٩٥ من جامعة أم درمان في السودان، لديه عمود منتظم في جريدة الرسالة التي تنتمي لحزب الإخلاص.

- ولم يكتف بعض رجال الدين بتحديد الجهة المسؤولة بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال اتهام القائمات والقائمين على البرنامج بأنهن/م مغتربات/مغتربون عن مجتمعهن/م، وبالتالي مطالبة المجلس التشريعي أولاً، والمجتمع الفلسطيني ثانياً بعدم التعاطي بتاتاً مع البرلمان الصوري من منطلق أنه يهدد صلاحيات المحاكم الشرعية ورجال الدين.
- أما الشيخ البيتاوي فقد قال في مقابلة مع صحيفة الرسالة الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٥، أن:

> «قانون البرلمان الصوري مؤامرة على الإسلام، وأن هذا المشروع المقترح أشرف على إعداده نساء مثقفات ثقافة أجنبية لا تمت للشريعة الإسلامية بأية صلة في حين أبعد أهل الاختصاص في الشريعة الإسلامية أمثال القضاة الشرعيين والذين يعملون في جهاز المحاكم الشرعية منذ عشرات السنين ولهم خبرة واسعة في الأحوال الشخصية، وكذلك المدرّسين في كليات الشريعة في جامعاتنا الفلسطينية ورجال الإفتاء وغيرهم ممن يشهد لهم بالعلم والتقوى...»[١٢٣]

وأضاف الشيخ حامد البيتاوي: «أنه تمّ إعداد ورقة عمل تتضمن المطالبة برفض مشروع قانون الأحوال الشخصية المقترح وسيتم رفعها إلى رئيس وأعضاء المجلس التشريعي المحترمين... وأضاف: إننا نعتبر مشروع قانون الأحوال الشخصية المقترح المنوه عنه والذي يخالف ويتناقض مع ديننا الإسلامي الحنيف مؤامرة خطيرة على محاكمنا الشرعية وعلى الإسلام والمسلمين، لذا نُطالب أعضاء المجلس التشريعي برفضه وعدم قبوله».

وفي سياق تناول رجال الدين لمطالب البرلمان الصوري، فقد تركزت انتقاداتهم حول الأمور التالية:

١. **تقييد تعدد الزوجات:** في هذا المجال فقد أفاد الشيخ حامد البيتاوي (مجلة العودة) « أن الله سبحانه وتعالى أباح التعدد في سورة «النساء» والمولى عز وجل هو الخبير بالنفس البشرية وما تحتاجه، ولا يجوز لبشر أن يحاول منع ما أحلّه الله عز وجل لأن هذا كفر بأمر الله عز وجل... أما العدالة التي اشترطها الله سبحانه وتعالى والتي بمقدور الإنسان تحقيقها فهي العدالة المادية في الإنفاق والسكن والمبيت»[١٢٤].

١٢٣ صحيفة الرسالة، ٥ مارس ١٩٩٨.
١٢٤ مجلة العودة، مارس، ١٩٩٨

أما الشـيخ تيسـير التميمي (صحيفة القدس ١٩٩٨/٣/٨) فقد أكدّ على ما أفاد به الشيخ البيتاوي مضيفاً بأنّ:

«نفـي العدالـة مطلقاً كما ورد في آيـة «ولن تعدلوا بين النسـاء ولو حرصتم» فالمقصـود به الميـل القلبي، أو الميـل العاطفي وهذا ليس في مقدور البشـر وهـذه العدالة ليسـت مطلوبـة في مسـألتنا. أما إيجابيات تعـدد الزوجات فكثيـرة مـن أهمها أنها تحمي مـن الوقوع في الفواحـش والرذيلة حيث أننا نعلـم أن المجتمعات غير الإسـلامية التي لا تُبيح التعدد يكـون للزوج أحياناً الكثير من العشيقات والخليلات»[١٢٥].

ومما سـبق يتبين أنّ هناك خلاف حول مسألة العدل التي استندت إليها البرلمانيات في تقييـد تعدد الزوجات (حيث لم يطالبن «برأيي» وللأسـف بمنع التعدّد واكتفين بتقييده ضمن الشروط التي تضمن تحقيق العدل، مبتعدات عن الآراء الفقهية التي حرّمت التعدّد مثل رأي الشيخ طاهر الحداد ومتقبّلات للآراء الفقهية المحللة للتعدد مـع تقييده بالعدل)، ففـي الوقت الذي يؤكّد فيه الشـيخ البيتاوي علـى أن العدالة المطلوبـة هـي العدالة المادية فقط وفقاً لشـرع اللـه، يقرّ الشـيخ التميمي بالعدالة العاطفية كما وردت في الآية الكريمة، ولكنه يعتبر بأنها ليسـت مطلوبة... والسؤال المطروح هو لماذا؟ لماذا ليست مطلوبة طالما أن الله سبحانه وتعالى طالب بها في آيته الكريمة كما أوضح الشـيخ التميمي بنفسه؟! ومن الذي يقرر ما هو المطلوب وما هو غير المطلوب فيما ورد فيه نص قرآني واضح؟!

أمـا عـن موضوع اسـتبدال الخليلات بالزوجـات، فالموضوع مرفـوض لأنه يتعامل مـع الرجل وكأنه إنسـان محكوم برغباته وشـهواته وغير قادر علـى أن يُحكّم عقله بعكـس مـا يُقال عنه أنه عقلانـي. عدا عن أنه من خلال هـذا الطرح فإنه يختصر مؤسسـة الزواج بوظيفة واحدة هي تلبية الحاجات الجنسـية للرجل متناسـين دور مؤسسـة الزواج كمؤسسـة قائمة على الشـراكة والتفاهم والحب والتآنس، وإعداد أجيال قادرة على بناء المسـتقبل. وهكذا تصبح مؤسسة الزواج ووفقاً لتصريحاتهم، مجرد مؤسسـة لتفريغ رغبات الرجل الجنسية وليس لها أي وظيفة في توفير الأمن العاطفـي أو الاجتماعي طالما أنّ الرجل يلبّي رغباته الجنسـية. وهنا نجد التناقض واضح، ففي الوقت الذي يتم فيه اعتبار الرجال أقدر على قيادة الفضاء العام لأنهم «عقلانيـين»، يصبحون فجأة غير عقلانيين (تتحكم بهم الغريزة الجنسـية) وهناك متطلبات لهم تحكمها الغرائز فقط دون تحكيم العقل، فأي تناقض هذا!!!

٢. سـن الزواج: حيث طرح البرلمان الصوري رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة.

أفاد الشـيخ تيسير التميمي (مصدر سـابق) أن «القانون الحالي ينص على أنه

١٢٥ صحيفة القدس،٨ مارس، ١٩٩٨

يجب أن تُتم الفتاة سن ١٥ سنة هجرية وأن يُتم الفتى ١٦ سنة هجرية وذلك وفقاً للمذهب الحنفي باعتبار سن البلوغ المتوسط لهما وفي ذلك مصلحة لهما وللجميع»، وقد اتفق معه الشيخ حامد البيتاوي حول ذلك[١٢٦].

وهذا التعريف أسقط كل ما تحدّث عنه العلم من مخاطر للزواج المبكر، على الصحة الجسدية والنفسية للأم والطفل، والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتعرض لها أسرة تُعيلها امرأة غير مؤهلة لذلك، ضمن ظروف تصبح فيه هي المسؤولة والمعيلة لهذه الأسرة. متجاهلين نتائج تقرير الفقر الذي أصدرته وزارة التخطيط الفلسطينية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من حيث أن الفقر في فلسطين يكثر في الأسر التي تعيلها امرأة أو تلك التي تعتمد على معيل واحد[١٢٧].

٣. الولاية في الزواج: حيث طالب البرلمان بإلغاء الولاية بالزواج بالنسبة للفتاة البالغة العاقلة.

حذّر الشيخ التميمي من خطورة ذلك قائلاً:

«يتنافى هذا الأمر مع عقيدتنا حيث أن الرسول قال: «لا نكاح إلا بولي» كما أن تزويج الفتاة دون ولي يتنافى أيضاً وكرامة المرأة والعمل على صيانة عرضها حيث أنه لو أبيح أن تتزوج الفتاة دون موافقة أهلها فمن الممكن أن تتعرض للمخادعين الذين يوقعون بها وتكون فريسة سهلة لمن لا يتّقون الله. فرأي أهلها يتم دائماً بالحكمة والدراية أما في حالة رفض الولي تزويج الفتاة لسبب غير مشروع فإن القاضي الشرعي يمكنه تزويجها ممن تريد بحكم الولاية الشرعية العامة»[١٢٨].

اتفق الشيخ حامد البيتاوي مع الشيخ التميمي في الرأي حول هذه المسألة أيضاً.

نجد مرةً أخرى بأنّ كرامة المرأة التي تمّ تغييبها في تعدد الزوجات واستبدلت الخليلة بالزوجة لتلبية شهوات جنسية للرجل تصبح الآن كرامتها هامة ولكنها في الوقت ذاته غير قادرة على المحافظة عليها، وهي بحاجة للأهل للمحافظة عليها فالمرأة المتعلمة والقائدة والمناضلة التي وهبت جزءاً كبيراً من عمرها في النضالات

١٢٦ في الفقه الإسلامي هناك أربعة مذاهب أو مدارس فكرية في التقليد السني، الحنفي، المالكي، الشافعي و الحنبلي التي ازدهرت حتى ٢٥٠ هجري. كل مذهب مختلف عن الآخر في منهجه في تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية، واستندت منهجية التفسير على مزيج من المبادئ اعتماداً على المدرسة الفكرية، وذلك أساساً القياس، وهو إجماع بين الفقهاء بخصوص تفسير، الاستحسان لتفسير واحد على الآخر لخدمة الصالح العام، لعرف التقليد أو الممارسة، أقوال الأنبياء والصحابة، إجماع الصحابة.

١٢٧ وزارة التخطيط والعلاقات الدولية، تقرير الفقر (رام الله، فلسطين: كانون الثاني، ١٩٩٨)

١٢٨ «لا يمكن لأي إنسان منع ما شاء الله»، مقابلة في صحيفة القدس، ٨ مارس ١٩٩٨.

الاجتماعية والسياسية لصالح وطنها ومجتمعها تصبح فجأة إنسانة غير قادرة على تحديد مصلحتها، وبالرغم من أن النساء دخلنّ سلك القضاء الشرعي ليحكموا في قضايا الناس إلا أنهنّ لا يستطعنّ أن يتحكمنّ بقضاياهنّ الخاصة، ولنا أن نتخيل قاضية شرعية تأخذ قرارات تطليق، وخلع[١٢٩]، وحضانة ونفقة بحق غيرها ولكنها غير قادرة على اتخاذ قرار بتزويج نفسها أو اختيار شريك حياتها. ولنا أن نتخيل مربيات أجيال قادرات على إعطاء دروس في التربية ولكنهنّ غير قادرات على اتخاذ قرارات بحق أنفسهنّ، وقد يتطلب الأمر أن يتخذ القرار بدلاً منهنّ شخص قد يكون جاهل، وقد يكون مدمن مخدرات، وقد وقد إلا أنه في النهاية رجل، والرجل ووفقاً للمثل الشعبي «ما بعيبه إلا جيبه».

في كل الأحوال فلم يرد نص واضح في القرآن حول سن الزواج، وعليه فقد اختلف الفقهاء الأربعة حول ذلك، ونرى هنا بأن رجال الدين قد تمسّكوا برأي الإمام الشافعي والإمام الحنبلي والمعروفان بأهل النقل[١٣٠]، وتركوا ما ورد على لسان الإمام الحنفي، والذي اعتبر بأنه وطالما أن الدين الإسلامي قد أعطى المرأة حق التحكم بمالها فمن الأولى إعطائها حق التحكّم بحياتها، حيث استخدم القياس في ذلك وقد عرف عنه وعن الإمام المالكي بأنهما «أهل العقل».

ثانياً: فيما يتعلق في البند الثاني من حيث استخدام النساء من خلال البرلمان الصوري للترويج لأحزاب سياسية

وفي هذا المجال، تحضرنا ردود فعل بعض الناشطين من الأحزاب السياسية، وبشكل خاص بعض أحزاب «الإسلام السياسي» الذين ارتأوا أن البرلمان الصوري إنما يشكّل لهم مدخلاً للحديث مع الجمهور والإعلان عن أنفسهم كمدافعين عن «الإسلام» و«القيم» وحتى «العادات والتقاليد». وللحديث عن ذلك لا بدّ أن نبدأ من حيث تعريف «الإسلاميين»، وهي تسمية يعرّف بها السياسيون التابعون لأحزاب سياسية أنفسهم وتحمل طابعاً دينياً للتأثير على الناس به من حيث أنهم حماة الدين. وهؤلاء كانت لهم أهدافاً أخرى من مهاجمة البرلمان الصوري كما ذكرنا سابقاً، وقد استخدموا وسائل ملتبسة لمهاجمته، حيث لم تتم مهاجمة البرلمان الصوري من قبل الأحزاب الإسلامية كأحزاب وبشكل صريح، ولم يتم توقيع أي بيان من البيانات التي صدرت لتهاجم البرلمان، بإسم أي من هذه الأحزاب، بل تصدّر فيه ناشطون وناشطات من هذه الأحزاب الهجمة ضد البرلمان كأفراد أو حتى جماعات دون

١٢٩ التسوية المتعلقة بالطلاق التي تنطوي على الطلاق النهائي، والطلاق من قبل الزوج في مقابل أجر مالي (عادة ما يكون التنازل عن حقوقها المالية) من زوجة.

١٣٠ هناك اثنين من التقاليد في المذاهب الإسلامية، أهل النقل بقيادة الشافعي والحنبلي الذين يميلون إلى اتباع الكتاب المقدس في تفسيرهم وأهل العقل بقيادة المالكي والحنفي الذين الأكثر انفتاحا لتفسيرات القرآن والأحاديث.

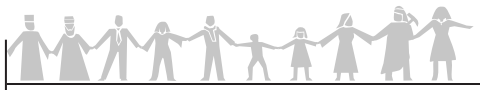

التوقيع باسم حزب معين، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الكتل الطلابية التابعة لهذه الأحزاب في الجامعات والمعاهد المختلفة في مهاجمة البرلمان.

ونؤكد هنا مرةً أخرى بأن قولنا بوجود «هجمة» انطلق أساساً مما تضمّنه من تحريض، وإساءة، و«قذف محصنات». وقد استخدمت فيه هذه الجماعة أسلوب تزوير الحقائق، وإدّعاء ما لم يرد في طرح البرلمان الصوري، بهدف إثارة الرأي العام من جهة، وبهدف الإعلان عن وجود «خطر» يتربّص في المجتمع يقومون هم في التصدي له والنضال من أجل القضاء عليه (أي الخطر)، للإعلان عن أنفسهم كحماة للدين والوطن. وفي هذا المجال سنتناول المحاور التالية والتي تركزّت عليها هجمة الإسلاميين:

١. **ما هي الأساليب التي استخدمها بعض الإسلاميون لمهاجمة البرلمان ؟**
٢. **ما هي المحاور التي تمّ التركيز عليها أثناء الهجمة؟**

١. ما هي الأساليب التي استخدموها؟

لقد تمّ استخدام أكثر من أسلوب لمهاجمة «البرلمان الصوري» نذكر منها:

- إصدار البيانات.
- استخدام المساجد من خلال خطبة الجمعة.
- عقد ورشات ومحاضرات في الجامعات المختلفة.
- كتابة مقالات في الصحف اليومية، وفي بعض الصحف الخاصة الصادرة عن جهات مختلفة.

وسنأتي على هذه الأساليب في الموضوع اللاحق والذي سنتناول فيه المحاور التي تمّ التركيز عليها، من خلال توثيق بعض الأساليب التي اتبّعت في ذلك.

٢. المحاور التي تمّ التركيز عليها:

عند الحديث عن المحاور التي تمّ التركيز عليها من قبل بعض الإسلاميين، لا بدّ من التذكير بأن هذه الحملة التشهيرية جاءت بالأساس لتغلّف مآرب أخرى، القصد منها إثارة حوار مجتمعي يتم من خلاله التحريض ضد القائمات والقائمين على البرلمان الصوري الذي يحمل خطاباً علمانياً، وليتم فتح الباب ليطال تحريضهم كل أصحاب الفكر العلماني بما فيها أحزاب سياسية، ليبقى البديل بعد ذلك للناس هو أحزاب الإسلام السياسي فقط، فالعلمانيين وحسب زعم الإسلاميين خارجين عن الدين، وهم أي الإسلاميين هم من يحافظ على الدين في وجه هؤلاء «المرتدّين»، وعليه فقد تمّ التركيز على المحاور التالية:

١. اتهام القائمات والقائمين على البرلمان الصوري بالولاء للغرب، والحصول على تمويل غربي مشبوه بهدف حرف النضالات الوطنية الفلسطينية.

٢. الاعتراض على المطالب التي وردت في البرلمان بزعم "تناقضها" والشريعة الإسلامية، ولإثبات مزاعمهم لم يتورع هؤلاء من إلصاق قضايا بالبرلمان لم تكن مطروحة أصلاً، بل ادّعوا بأنها مطروحة إمعاناً في تحريض الناس ضد حاملي وحاملات الخطاب العلماني.

وفيما يلي بعض التوثيقات التي استطعنا أن نجمعها بعد هذه الفترة الزمنية الطويلة (١٩٩٨-٢٠١٢) لإثبات ما سبق:

أولاً: فيما يتعلق بولاء القائمات والقائمين على البرلمان للغرب:

- صدر عن رابطة علماء فلسطين كتيب بعنوان «المرأة المسلمة والكيد العلماني»[١٣١]. يبدأ الكتيب بمقدمة حول تميز الحضارة الإسلامية على غيرها من الحضارات، مروراً بما تعرّضت له هذه الحضارة من عوامل الهدم والضعف والتراجع وبالتالي دخولها «وفقاً لما ورد في الكتيب» مرحلة الإنحطاط، والتي وكنتيجة لوجود عوامل النهوض الخالدة عادت لتنهض من جديد مما جعل الاستعمار الغربي يلجأ إلى منطق القوة والتي قادت إلى معارك ما بين الحضارة الإسلامية والغربية، وصولاً إلى أننا في فلسطين أكثر تأثراً في هذه الحرب لحساسية الموقع والمرحلة. ولأننا كفلسطينيين أكثر وعياً وأصالة وحصانة من غيرنا نتيجة للتماسك الأسري والاجتماعي، فقد استطعنا مقاومة كل ذلك، الأمر الذي استدعى من الغرب (وما زلت هنا أوثّق ما جاء في الكتيب) للتفكير في ضرب بنية الأسرة والمجتمع في البلاد العربية والإسلامية فنجح حيناً وأخفق أحياناً، وقد جاءت الصحوة الإسلامية لتكون الشاهد على فشله وإخفاقه.. ثم يستطرد الكتيب حول المسرحية التي تجري على أرض فلسطين لإنجاح المخطط الغربي محدداً أبطال هذه المسرحية بأنهم «ملاحدة اليمين واليسار»، والذين برأيه قد وجدوا أنفسهم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في معسكر وخندق واحد وصولاً إلى نقد الفكر الماركسي. ومن ثمّ يبدأ الكتيب باتهام المراكز النسوية والتي وحسب رأيه «بدأت تنتشر في بلادنا انتشار النار في الهشيم، هذه المراكز التي يمدّها الغرب بالأموال الهائلة لتنفذ مخططاتها المشبوهة، من أجل تدمير الأسرة وتجريد المرأة العربية المسلمة من كرامتها وإنسانيتها وتحويلها إلى سلعة رخيصة كما هي في الغرب اليوم، وكما هي العادة فلا بدّ من رفع شعارات برّاقة مثل: حقوق الإنسان وحقوق المرأة. نعم هي كلمة الحق

١٣١ رابطة علماء فلسطين، المرأة المسلمة والنكاية العلمانية.

التي يراد بها باطل... وإننا لنرفض أن يختلط الحابل بالنابل، وإننا نهدف هنا إلى الحديث عن البرلمان الصوري والذي أعلن عام ١٩٩٧ عن أن فكرته جاءت بمبادرة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والذي مقرّه ضاحية البريد في القدس، والمراقب يدرك أن هذا المركز هو واحد من مراكز كثيرة تلتقي في الأهداف والتمويل ويشكّل أخطبوطاً في جسم وطننا المنكوب....»[١٣٢]

- وفي كتيب صدر في ٨ آذار ١٩٩٨ عن جمعية الهدى النسائية بعنوان «المرأة الفلسطينية ومؤامرة العلمانيات» ترد ذات المقدمة (نسخاً) حول مناعة وحصانة المجتمع الفلسطيني وصولاً إلى «واليوم تتكرر المسرحية في فلسطين... ومن ثمّ مهاجمة المراكز النسوية كما وردت بالحرف في الكتيب السابق وصولاً إلى تحديد البرلمان الصوري ومركز المرأة[١٣٣] القائم عليه دون أي تغيير في الكلمات. التغيير فقط في عنوان الكتيب وفي الجهة المصدرة له.

- كما صدرت ووزّعت عدة بيانات ومنها بيان بعنوان «الله أكبر من لهذا الدين؟؟!!» وزّع على المصلّين في المسجد الأقصى يوم الجمعة الموافق ١٠/٤/١٩٩٨، ورد في الصفحة الثانية منه وتحت عنوان «بعض ما جاء في مقال الأستاذ بسّام جرار... وهو قليل من كثير... وتحديداً في البند الثاني «أنه في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني ضيق العيش وشظفه نرى الأموال تتدفق على مثل هذه المؤتمرات، ومن جهات غربية مشبوهة وحريصة على تدمير المجتمع الفلسطيني تحت شعار نشر الوعي الثقافي القانوني بين النساء والمطالبة بالمساواة القانونية والضمانات التشريعية لحماية حقوق المرأة. ثمّ ورد في البند الثالث من ذات البيان « ..... لماذا نسمح لهنّ أن يتكلمنّ باسم المرأة الفلسطينية التي جاهدت وأنجبت الأبطال والشهداء. إن أتباع الغرب ينصبّون أنفسهم هداة ومصلحين في ديارنا ... إلخ[١٣٤].

- في ذات السياق فثمة بيان صدر باسم وهمي «فاطمة بنت عبد الله» بعنوان «نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري» ورد النص التالي « ...ولم يكن يدور في خلدي أن فلسطين أرض المقدّسات والنبوات والديانات ستكون مرتعاً لعبدة الشيطان، ووكراً لأعداء الرحمن... فكيف ينصرنا الله وفينا من يبارزه؟ وكيف سترد القدس وفينا من ينتهك الحرمات ويدوس المقدسات؟ وإن كان الأعداء قد اغتصبوا فلسطين باسم الدين، فهل سنردّها بعبادة الشياطين؟[١٣٥]

- الكاتب الاسلامي خالد العمايرة كتب في نشرة «الحق والحرية» وبتاريخ

١٣٢ مصدر سابق.
١٣٣ جمعية الهدى النسائية، المرأة الفلسطينية ومؤامرة العلمانيات، ٨ مارس ١٩٩٨.
١٣٤ الله أكبر من لهذا الدين؟؟!! بيان وزع يوم الجمعة ١٠ نيسان ١٩٩٨.
١٣٥ نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري.

١٩٩٨/٤/٢٤ وفـي عمود «ملاحظة» قال فيه: «يتبين بوضوح مدى جرأة تلك الزمرة من المتفرنجات على دين الله وشريعة الله...»[١٣٦]

- في بيان صادر عن جهة مجهولة وتمّ توقيعه باسم (المرأة الصالحة) وصدر في ١٩٩٨/٣/٢٨ حول البرلمان الصوري، ورد النص التالي «...الإسلام مستهدف من أعداء الإسـلام لتحطيم قيمنا وتحطيم وحدتنا وتراثنا وحضارتنا وقيمنا وأخلاقنـا ويتم ذلك الآن ومع الأسـف- عن طريق بعـض أبناء وبنات جلدتنا ممن زاغت قلوبهم وأغواهم الشيطان....»

لا شـك بـأن ما أوردنـاه من توثيق يؤكـد وبما لا يدع مجالاً للشـك بـأن المحاولات التـي بُذلت للتشـكيك في القائمـين والقائمات على البرلمان الصـوري بأنهم وأنهن مأجورون/مأجورات للغرب بهدف تمرير مؤامرة تدمير المجتمع الفلسطيني. وبهذا الصدد لا بدّ من طرح بعض الأسئلة التي لا بدّ من طرحها وهي:

- ما هي الدلائل والإثباتات التي اسـتند إليها هؤلاء عندما سـمحوا لأنفسـهم بتوجيه هذه الاتهامات الخطيرة؟
- هـل حقاً أن النسـويات الناشـطات فـي المراكـز النسـوية "مغتربات" عن مجتمعهن؟، وهل من السهل إنكار الدور الوطني للمراكز النسوية في مقاومة مخططات وسياسـاته العنصرية؟، وهل يجوز التشكيك بمناضلات اعتقلن، وحوصرن، وخضعن للإقامة الجبرية لعدة سنوات لمجرد محاولتهن الاجتهاد بشكل مستقل؟
- وبـأي قاموس يصنـف النضال من أجـل الحقوق الاجتماعيـة والاقتصادية للنساء هدماً للأسرة؟، وهل مساندة زوجة تعاني شتّى أشكال العنف الزوجي أمام صغارها هو حماية لها ولأطفالها أم حماية للغرب والاسـتعمار؟ وهل أن المطالبة بقوانين تنصف النسـاء من أجل أفضل اسـتثمار في الموارد البشرية التـي لا يكلّ الاحتلال من تدميرها ومحاصرتها هو لصالح التنمية الشـاملة والمستدامة أم لصالح الغرب والاستعمار؟!

الأسـئلة السـابقة وأسـئلة كثيـرة يمكـن طرحهـا بهـدف إظهـار حجـم التضليل والديماغوجيا التي اتبعها أصحاب المنهج الأصولي وأتباع الاسـلام السياسي، وهي أسـئلة تهدف إلى تنوير الرأي العام من جهة ثانية بتسـمية الأمور بمسمياتها بعيداً عن التهويل والتشـويه، ونحن على قناعة بأن المواطن والمواطنة ليسـا بهذ السذاجة لتقبّل ما قيل دون نقاش، ولكننا بنفس الوقت نتسـاءل عن المغزى من وراء التشكيك

١٣٦ الحق والحرية، ٢٤ أبريل ١٩٩٨.

بالمراكز النسوية وبالمناضلات النسويات ولمصلحة من؟!» وهنا لن نقول كما قالوا لصالح الاستعمار والغرب لأننا لا نقبل أن نرد بذات المنهج غير السوي بل سنتركها للقارىء والقارئة لتحديد ذلك.

أما ما يتعلق بما ورد في النص الأول حول «الصحوة الإسلامية» فمن حقنا أن نتساءل هل كان المجتمع الفلسطيني قد ترك الإسلام إلى أن جاءت «الصحوة الإسلامية» لتعيده للإسلام؟! ومن هم القائمين على هذه الصحوة؟! وهل فعلاً أن المجتمع الإسلامي الفلسطيني وصل حد الكفر قبل أن تصلنا هذه الصحوة؟ ولماذا لم تتركز هذه الصحوة في محاربة الاحتلال وتوجه الشعب لمقاومته بدلاً من أن توجهه لمقاومة نساءه ولتضع الشعب في مواجهة بعضه البعض ؟!

ثانياً: حول ما ورد في مطالب البرلمانيات والبرلمانيين وتعارضه مع الشريعة الإسلامية:

أرى من الضروري البدء بتوثيق ما زعم حول تعارض المطالب التي طرحت في البرلمان الصوري مع الشريعة الإسلامية ومن ثمّ سنجتهد في مناقشتها وتفنيدها.

- نشرت جريدة القدس بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٨ خبراً بعنوان «خلال ندوة عقدها بمسجد عبد الناصر في البيرة: جرّار يحذر من خطورة طروحات البرلمان الصوري وتعارضها مع الشريعة الإسلامية»، وجاء في الخبر «حذّر الشيخ بسام جرار من خطورة طروحات «البرلمان الصوري» ومدى تعارضها مع الشريعة الإسلامية الزاخرة بكل الأمور والقضايا الدنيوية.....وما طرحه «البرلمان الصوري» من مشاريع قوانين هي أقرب للقوانين التي ثبت فشلها لدى المجتمعات الغربية بعد تزايد التفسخ الاجتماعي والانحلال الخلقي...»[١٣٧].
- أشار جرار في ردّة فعله على بيان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بند (خامساً) .. «يتحدث البيان عن الالتزام بالشريعة الإسلامية. والواقع أن المقترحات التي يراد فرضها على شعبنا تتناقض مع بديهيات القرآن الكريم، أما القضايا الاجتهادية فلم تكن هي مثار الجدل القائم الآن[١٣٨].
- وبما أنّ بسام جرار كان من المناوئين والمهاجمين للبرلمان الصوري فقد نشر مقالاً آخراً في صحيفة الأيام بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٦، بعنوان «حقوق المرأة أم صراع حضاري؟!» وأبرز ما جاء فيه:

١٣٧ مقتبس من مقالة بعنوان: «خلال ندوة عقدت في مسجد عبد الناصر في مدينة البيرة، جرار يحذر من مخاطر البرلمان الصوري لأنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية»، صحيفة القدس، ٢٨ أبريل ١٩٩٨.
١٣٨ بيان نشر في صحيفة القدس، ١٨ أبريل ١٩٩٨.

- في بند (ثالثاً) ورد النص التالي «جاء في صفحة ٢٠٩ الحالات التي لا يعاقب القانـون فيها على الإجهـاض، وهي خمس حالات لا سـادس لها، ومنها: إذا نشـأ الحمل عن اغتصاب أو عن سـفاح الأقارب، ولم يذكر من بين الحالات المبيحـة للإجهاض الحمل الناتج عن الزنا لماذا؟ نعـم لماذا تجبر الزانية على الاستمرار في الحمل على خلاف رغبتها؟! ألا يعني هذا إجبارها على كشف نفسها وإرغامها على أن يكون لها ولد غير شرعي؟!»[١٣٩]

- وفي بنـد (رابعاً) ورد النص التالي «جاء في الصفحـة ٢٠٨ الاقتراح باعتبار الزنـا ومن ضمنه الخيانة الزوجيـة من الأمور التي لا يجرّمهـا القانون. في الوقـت الذي جاء فـي صفحة ٢١٠ اعتبـار العنف في العائلـة جريمة. وفي الوقـت الـذي لا يلاحـق فعـل الزنا إلا بشـكوى الـزوج أو الزوجـة، نجد أن المقترحات في صفحة ٢١٠ تقول «لأي من أفراد الأسرة حتى الدرجة الرابعة أو الجهات المخوّلة قانوناً حق تحريك الشـكوى المتعلقة بالعنف الأسري» وقد يقـول القارىء: إنك قلـت أنهنّ يقترحنّ فـي صفحة ٢٠٨ اعتبـار الزنا غير مجـرّم، وهذا يتناقض مع قولنا «أن فعل الزنا لا يلاحق إلا بشـكوى الزوج أو الزوجـة. وحتى تتضح الصـورة ننقل هنا الكلام الـوارد صفحة ٢٠٨: «إلغاء جريمة الزنا والاكتفاء باعتبار الزنا سـبباً مشـروعاً لإنهاء الرابطة الزوجية والمطالبـة بالتعويضـات، وإذا تعذّر ذلك – أي عدم التجـريم- فيمكن تعديل النصوص لتشـمل المبـادىء التالية: لا يلاحق فعل الزنا إلا بشـكوى الزوج أو الزوجة»[١٤٠].

أمـا بيـان «نكبة الدين والعرض بعـد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري النسـوي» فقد وردت فيه عدة نقاط نذكر أبرزها وهي :

- «.... فأدعو نسـاء (البرلمان الصوري الفلسـطيني) إلى المبـادرة بالتوبة إلى الله وسـحب قوانينهنّ التي تعد نكبة على الأمة ودماراً للأسـرة والمجتمع لو نوقشت بمنأى عن الدين، فكيف وهي تحمل المخالفة الصريحة للدين؟!...»

- " المطالبـة باعتبار دور السـلطات الدينية حسـب تعبيرهن دور إرشـادي لا تشـريعي أو قضائي" وهذا يُعد إقصاء لشـريعة الله من الحياة وإلغاء للعمل بأحكامهـا حيـث يردن قصر دورها على مجرد الإرشـاد الـذي لا يجد آذاناً صاغيـة غالباً واللاتـي يرفضنه أصـلاً، ويحاربن كل من ينكـر عليهنّ حتى مجرد التبرج!!!

- "المطالبـة بحق الإجهاض لطفل الزنا ... ويتسـاءلن لماذا تجبـر الزانية على الاستمرار في الحمل على خلاف رغبتها ...ألا يعني هذا إجبارها على كشف

١٣٩ مقتبس من كتيب فاطمة بنت عبد الله، نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض من قبل البرلمان الصوري للمرأة.
١٤٠ مصدر سابق.

نفسها، وإرغامها على أن يكون لها ولد غير شرعي؟"

- "المطالبة بعدم إشتراط الولاية في الزواج حال بلوغ الفتاة ١٨ سنة".
- المطالبة باعتبار الزوج الذي يواقع زوجته بعدم رضاها مغتصباً لها فيعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات."
- المطالبة بعدم النص على بطلان زواج المسلمة بغير المسلم.
- اعتبار مسكن الزوجية بعد الطلاق للزوجين مناصفة إذا كان قد تمّ تملكه من أموال تحققت بعد الزواج".
- المطالبة بتعويض المرأة المطلقة بنفقة جارية حتى زواجها أو وفاتها إذا كان قد مرّ على الزواج خمسة عشر سنة .
- "وفي الختام أدعو الأمة حكومةً وشعباً على كافة الأصعدة التصدي لكل المؤامرات والمخططات التي تستهدف تعطيل شرع الله، وتدمير الأسرة والمجتمع، وإفساد القيم والأخلاق..... [١٤١]
- كما تطرقت نشرة الحق والحرية (مصدر سابق) وفي عمود ملاحظة للكاتب «خالد العمايرة» ورد النص التالي:

> «...فهنّ يطالبنّ على سبيل المثال باعتماد المواثيق والاتفاقيات الدولية كأساس للقوانين والتشريعات الفلسطينية الأمر الذي يستوجب استبعاد الشريعة (ولو بصورة تدريجية) والتمهيد لاستحداث أمور غريبة مثل الزواج المدني (أي الزنا القانوني) وزواج بنت دون ولي أمرها (أي الانفلات الاجتماعي) ومنع تعدد الزوجات (أي استبدال الزوجات بالخليلات) إلى آخره من تلك البدع والموبقات التي يسعى سماسرة الغزو الثقافي إلى نشرها في بلدنا...»[١٤٢].

- أما في البيان الصادر باسم المرأة الصالحة ورد النص التالي «....إن هذه الأفكار الغربية المستوردة تجعل المرأة بضاعة رخيصة معروضة دائمة في السوق للبيع والشراء والفرجة لما يتنافى مع شرع الله ومع مبادىء الأخلاق الحميدة...»[١٤٣].
- كذلك أدلى الطلبة المحسوبين على الإسلاميين بدلوهم في موضوع الصوري، إذ في خبر نشر في جريدة الحياة الجديدة يوم ١٩٩٨/٣/٢٦، تحت عنوان

١٤١ مصدر سابق
١٤٢ خالد عمايرة، الحق ونشر الحرية.
١٤٣ مصدر سابق.

(مجلس طلاب الجامعة الإسلامية يعقد ندوة بعنوان المرأة في التصور الإسلامي)، جاء في الخبر «نظّم أمس مجلس طلاب الجامعة الإسلامية ندوة ..... وطالب النائب ياغي في ختام كلمته بأن يقوم مجموعة من العلماء الشرعيين والقانونيين بالرد على كل بند من بنود البرنامج وذلك بالدليل القاطع من الكتاب والسنة حتى يعرف كل مسلم أصول هذه الدعوات....)[١٤٤].

وإذا ما أمعنا النظر في الملاحظات السابقة والتي دوّنت أو قيلت حول البرلمان الصوري من قبل الإسلاميين (وهناك العديد من الملاحظات الشبيهة التي لم نأتِ على ذكرها) يتبين لنا التالي:

١. بعض الملاحظات تناقضت مع بعضها البعض أحياناً بالرغم من استنادها لذات المصدر، فعلى سبيل المثال ورد في البيان المعنون «نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري النسوي» وعلى لسان الشيخ بسّام جرّار «المطالبة بحق الإجهاض لطفل الزنا ... ويتساءلن لماذا تجبر الزانية على الاستمرار في الحمل على خلاف رغبتها ...ألا يعني هذا إجبارها على كشف نفسها، وإرغامها على أن يكون لها ولد غير شرعي؟» ولدى مراجعة ما كتبه الشيخ بسّام جرّار تبين بأن النص كان في بند (ثالثاً) صفحة ٢٠٩ «الحالات التي لا يعاقب القانون فيها على الإجهاض، وهي خمس حالات لا سادس لها، ومنها: إذا نشأ الحمل عن اغتصاب أو عن سفاح الأقارب، ولم يذكر من بين الحالات المبيحة للإجهاض الحمل الناتج عن الزنا لماذا؟ نعم لماذا تجبر الزانية على الاستمرار في الحمل على خلاف رغبتها؟! ألا يعني هذا إجبارها على كشف نفسها وإرغامها على أن يكون لها ولد غير شرعي؟!». مما تقدم يتبين أنه وفي الوقت الذي استنكر الشيخ بسّام جرّار مستهزئاً عدم وضع البرلمان الصوري حق «الزانية» بالإجهاض، فإن البيان السابق يبرز الموضوع أن البرلمانيات طالبن بحق الإجهاض للزانية. وإذا ما تساءلنا عن التناقض الحاصل فإن هذا التناقض في الطرح جاء تحت واحد من أمرين: الأول إما أن كتّاب بيان نكبة الدين والعرض أرادوا إثارة الناس فادّعوا ما ليس موجوداً وهذه مصيبة. أو أنهم لم يفهموا ما كتبه الشيخ بسام جرار، وهنا تكون المصيبة أعظم لأنهم ادّعو المعرفة في شيء وكتبوا فيه وهم جهلة وهذا أخطر .

٢. استخدام لغة تحريضية أو تهديدية مبالغ بها ويستدل على ذلك من خلال بعض الجمل والعبارات التي نورد منها: «أدعو الأمة حكومة وشعباً على كافة الأصعدة التصدي لكل المؤامرات والمخططات...»، «أدعو (نساء البرلمان الصوري الفلسطيني) إلى المبادرة بالتوبة...» بالتدقيق بما سبق من عبارات واستخدام فعل الأمر إضافة إلى الاتهام بالمؤامرة وتهديد النساء بطلب المغفرة والتوبة وكأنهن ارتكبن معصية كبرى أن هذا المنهج لا صلة له بأي منهج حواري

١٤٤ جريدة الحياة الجديدة، ٢٦ مارس ١٩٩٨.

أو عقلاني على الإطلاق بل يعكس عقلية الإقصاء والإرهاب الفكري.

٣. في ذات السياق وضمن الهجمة الأصولية على البرلمان الصوري تم استخدام مصطلحات وعبارات تحمل في مضمونها تحريضاً وتعريضاً ضد النساء هدفها إثارة الشارع وتعبئته ضد البرنامج والقائمين عليه من نوع «مجرد التبرج»، «نكبة على الأمة ودماراً للأسرة والمجتمع»، «تدمير الأسرة والمجتمع وإفساد القيم والأخلاق»، «جعل المرأة بضاعة رخيصة معروضة دائماً في السوق للبيع والشراء والفرجة»....

٤. تضمنت الحملة التي أدارها الإسلاميين ضد البرلمان الصوري أشكالاً متعددة ومتنوعة من الإعلام الجماهيري: بيانات وزّعت في الجامعات والمساجد ومن ضمنها المسجد الأقصى، إلى ندوات عقدت في الجامعات والمساجد، ومقالات عبر الصحف اليومية، كما ووظفت فيها منابر عديدة بما فيه الاعلام المنبري من خلال أئمة المساجد والواعظات، هذه الحملة الشاملة تستدعي التأمل والتوقف أمامها لجهة الاستيضاح هل كان الأمر يستحق توجيه كل تلك الطاقات باتجاهه؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها وكأن الإسلاميين استغلو هذا الحدث ليستعرضوا قوتهم ويوصلوا أكثر من رسالة في آن سواء للسلطة الرسمية أم للنساء أم للمشرع ؟

بكل الأحوال ما طرح يمكن الرد عليه وتفنيده بشكل مبسط وواضح وقابل للنقاش حيث لم ندّع ولن ندّعي بأننا نحن فقط من يمتلك الحقيقة:

- نعم لقد طالبنا باعتماد المواثيق الدولية كمرجعية للقوانين، ولسنا أول من طالب باعتماد هذه المواثيق، فجميع الدول العربية والإسلامية ساهمت في صياغة هذه المواثيق، وصادقت عليها، فلماذا لم يجر تكفيرها أو اعتبارها خارجة عن الإسلام؟ ومن قال أن المواثيق الدولية هي ضد الاسلام أو سواه من الأديان أنها مبادىء وقيم إنسانية سامية تتعامل مع البشر بعيداً عن دينهم أو لونهم أو انتمائهم السياسي أو الفكري، وفي مطلق الأحوال نحن لن نتهرب (وأنا شخصياً) مما قلناه وطالبنا به كوننا نحمل فكراً علمانياً، مؤكدات ومؤكدين بأن الفكر العلماني ليس كفراً ، وإنما هو فكر تنويري يدعو إلى عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين، وإلى المساواة استناداً إلى معايير المواطنة، وضمن مفهوم العلمانية فإن الدين هو علاقة فردية بين الإنسان وخالقه وبالتالي لا مبرر لحشر الدين في سياسة الدولة، بل يجب فصل الدين عن الدولة السياسة وهذا ليس ضد الدين بتاتاً، بل يعني بأن لكل

شخص حرية ممارسة عقيدته ودينه دون تمييز، بينما قوانين الدولة يجب أن تكون منصفة ومتساوية وتسري على جميع المواطنين والمواطنات بغض النظر عن الدين، حتى لا نقع فريسة العنصرية الفئوية والطائفية والمذهبية، ويصل بنا الأمر إلى ما وصل إليه اليوم في مصر حيث يتم حرق الكنائس وحرق بيوت المسيحيين، ونتساءل لصالح من؟! ونجيب لصالح نظام عمل على إثارة العنصرية وتفتيت الناس حتى يتم إلهاءهم ببعضهم البعض تاركين النظام ينهبهم ويحيا على جوعهم وألمهم....مع التأكيد على أن الفكر العلماني هو الفكر الذي يعمل على استبعاد أي شكل من أشكال العنصرية لأن من يمارس العنصرية ضد الآخرين لن يستطيع بعد ذلك أن يحمي نفسه منها. والدلائل على ذلك كثيرة، وآخرها ما يجري داخل الدولة المزعومة «إسرائيل» اليوم والتي ربّت أجيالها على العنصرية الدينية واليوم تقف عاجزة عن حماية فئات من شعبها وآخرهم الأثيوبيين من العنصرية التي تحوّلت ضدهم لتنادي بإقصائهم ومنع تأجيرهم أو بيعهم البيوت...

- نعم طالبنا أيضاً بحق الزوجة بنصف بيت الزوجية بعد الطلاق، حتى لا نصل إلى مشرّدات في الشوارع من نساء وهبن حياتهنّ لتربية أسرهنّ بعيدات عن سوق العمل منتجات إنتاج غير مرئي داخل بيوتهنّ ومن ثم لا يجدنّ إلا قارعة الطريق أو العيش بذل في بيت أحد الأقارب وتحت ذل سكانه...

- كما طالبنا بمحاكمة الزوج المغتصب دون أن يعني ذلك بأننا سنقف وراء الأبواب (كما ادّعت الكتلة الإسلامية بجامعة بيرزيت في الكتيب الذي وزّعته في الحرم الجامعي).، بل أدركنا معنى أن تؤخذ الزوجة عنوة من زوج مدمن أو مخمور وما يرافق ذلك من عنف، أو أن تُغتصب زوجة يُمنع عنها ممارسة الجنس لوضع صحي فمن سيوقف ذلك الزوج ولماذا لا يكون هناك قانوناً يحميها؟!

- لم نطالب للأسف بمنع تعدد الزوجات علماً بأن هناك رأي فقهي يؤكد على ذلك، وكل ما طالبنا به تقييد التعدد بما يضمن العدل، أولم يشترط الله سبحانه وتعالى العدل؟!

- وما الضير بأن نقول أن من حق الزوجة التي تعيش خمسة عشر عاماً مع زوجها أن تتلقى نفقة جارية بعد الطلاق ما لم تتزوج من آخر، وإذا لم تكن امرأة عاملة؟ إن في ذلك أقل إجراء ممكن لضمان استمرار حياتها بكرامة بعد أن وهبت شبابها لزوجها وأولادها ولم تخرج حتى بسيرة ذاتية تمكنها من التقدم لفرصة عمل...

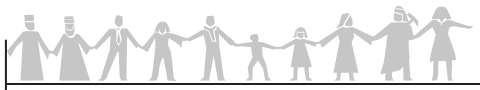

- استبعاداً لأي استخدامات سياسية ساقطة للزنا، طالبنا بأن يكون حق التظلم للزوجين فقط، سيما وأننا نرى بأن دولاً كثيرة استخدمت ذلك لقمع المعارضة، وبأن أموراً عائلية وقبلية كثيرة دخلت للإساءة لعائلات عن طريق الإساءة لنسائها، وطالبنا بإلغاء القتل على خلفية ما يسمى بالشرف لأننا ندرك بأن من أعطانا الحياة هو فقط الذي يمتلك حق إنهائها.

- أخيراً وهذا هو الأهم فإن ما قلناه وطرحناه في البرلمان الصوري يمثّل وجهة نظر، طرحت عبر نشاط أو مبادرة بشكل سلمي وحضاري وطرح على الملأ وفي وضح النهار وليس في غرفة مغلقة، فلماذا لم نناقش بما طرحناه بذات الطريقة أي بشكل سلمي وحضاري؟ لماذا لم يُفتح باب الحوار بدل الهجوم وكيل الاتهامات المغرضة؟ وللمرة العاشرة نتساءل لصالح من يُساق كل هذا الهجوم على النساء وعلى الآخر المختلف ؟!

قال صلى الله عليه وسلم :
من حرم وارثاً من إرثه حرمه الله من دخول الجنة
(حديث نبوي شريف)

The Prophet Muhammad, Peace Be Upon Him, said:
"Whomsoever forbids the inheritor of his inheritance, God will forbid him from entering paradise."
(Hadith Nabawi Sharif)

البرلمان الفلسطيني الصوري والربيع العربي

ريما نزال

مقدمة

بعد أقل من سنتين من عودتي لأرض الوطن إثر اتفاق إعلان المبادىء «أوسلو» ١٩٩٣، وبعد إبعاد قسري لمدة سبعة وعشرين عاماً قضيتها في المنافي، خضت التجربة الأولى الصادمة التي هزت الغمامة المثالية عن الواقع الذي طالما كنت أستظل به.

تجربة فتحت عيون كل من شارك بها على الواقع الذي شكلنا تصورات مختلفة عنه، وتوقعات متباينة منه، وتحديداً النساء اللواتي شاركن واللواتي ساهمن في وضع التصورات والافتراضات، وكذلك الأحلام عن الحقائق والإسقاطات الإرادوية.

لا أبالغ بالقول أنّ تجربة البرلمان الصوري أسقطت الأحلام المنسوجة عن تسامح المجتمع وتفهمه لمطالب المرأة الفلسطينية، بعد أن شاركت في النضال الوطني التحرري ضد الاحتلال بكل أشكاله وفي مختلف مراحله ومحطاته، معتبرة القضية الوطنية أولوية أولى ضمن سلم أولوياتها على حساب قضاياها الاجتماعية والنسوية ولا سيّما القضايا الديمقراطية والحقوقية، ولم يشفع لها كل هذا السجل الحافل بالتضحيات والعطاء غير المحدود، حيث تبين أنّ الحديث عن مكانتها وخصوصيتها هو غالباً محض كلام إنشائي جميل، لكنه سرعان ما يتبخر فور بدء الحديث عن حقوق المرأة وعن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أو أية مطالب حقوقية أو قانونية ذات صلة.

وليس جديداً القول أن المرأة الفلسطينية تخوض صراعاً مركب الأبعاد بسبب الاحتلال؛ وهي مع ذلك تتقاطع مع المرأة العربية وتتشارك معها ظروف وتعقيدات النضال المجتمعي الديمقراطي، نتيجة تشابه البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع بعض الاختلافات الثانوية هنا أو هناك، المرأة العربية تشارك الرجل في صراعهما المشترك، جنباً إلى جنب، من أجل العدالة الاجتماعية وضد الفجوات الاجتماعية والطبقية وسوء توزيع الثروات، وتشارك أيضاً في المعركة الوطنية التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال كعدو قومي، لكنها تنفرد في وقوعها تحت وطأة التمييز المبني على أساس الجنس، وفي نضالها ضد مختلف أشكال التمييز المبنية على الاختلاف الجنسي، والتي تتضح معالمها وانعكاساتها على الصعيد القانوني والاقتصادي والسياسي كلما توغلنا أكثر في المطالب النسوية.

وحدة الحال: المعالم الرئيسية للقضايا الاجتماعية للمرأة العربية من فلسطين إلى مصر

انتقلت الصدمة من فلسطين إلى مصر، نزلت المرأة المصرية إلى ميدان التحرير منذ اللحظة الأولى للمشاركة بصنع الثورة المجيدة وإسقاط النظام المستبد. حيث شاركت بشكل فاعل ومؤثر موظفة كل ما لديها من إمكانيات لخدمة الثورة، وبشهادة المتابعين والمهتمين فقد مثّلت مشاركة المرأة أحد العلامات الإيجابية البارزة في الثورة الشعبية المصرية، وهذا بنظري نابع من المنهجية الصحيحة التي تعاملت بها الثورة الشعبية مع المرأة، فهي لم تنظر لها كعنصر من الدرجة الثانية ولم تعتبرها من الأدوات المستخدمة لغايات الحشد الجماهيري، بل نظرت لها كإحدى قوى التغيير الاجتماعي التي تمتلك مصلحة حقيقية في المشاركة وإنجاح أهداف الثورة، وبالتالي كانت المرأة المصرية شريكاً كاملاً في التخطيط والتنظيم وإدارة الأنشطة والفعاليات، ولم تقتصر مشاركتها على حشد الجمهور والتواجد الشكلي فحسب؛ بل بادرت إلى الإنخراط الحقيقي والشامل في الفعاليات وكانت على مستوى متطلبات القيادة الفعلية واحتياجاتها بما في ذلك متطلبات المبيت في ميادين التحرير.

لقد ظهرت المرأة المصرية في الثورة متحدثة في وسائل الإعلام، وناشطة في استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي «الفيسبوك»، و«تويتر» وغيره، والتي كان لها تأثيراً مشهوداً في الحشد والتواصل وتعميم المعلومات. كما ظهرت تشارك في كتابة اللافتات الدعاوية وحملها، وهتفت وحرضت الحشود، إضافةً إلى مساهمتها في كتابة الشعارات الجدارية وإعداد مجلات الحائط الميدانية، وبرغم كل هذا الجهد فهي لم تترفع عن تأدية المهام النمطية – التي لا غنى عنها– من رعاية الأطفال في الخيام وتحضير الطعام للمعتصمين.

لم تسجّل أي واقعة تحرش جنسي في أيٍ من ميادين التحرير رغم المشاركة النسوية الواسعة و الدائمة، وهو ما يعني أن الحشد الجماهيري الهائل كان بمثابة مجتمع فاضل، ولكن وما أن انتهت المحطة الأولى بالتخلص من رأس النظام المستبد، إلّا وبدأت صفحة مريرة صادمة ومفزعة للمرأة المصرية عنوانها "فحص كشف العذرية بشكل قسري وعلى يد المجلس العسكري[١٤٥]، وشيئاً فشيئاً تتضح كل أبعاد المشهد، باستخدام عمليات التشويه الأخلاقي والتخويف، وإطلاق سيل من الفتاوى التي تحطّ من شأنها، وهذه السياسة اللاأخلاقية بجوهرها ومضمونها عمدت إلى توظيف الدين واستخدامه لتحقيق مآرب خبيثة تتمثل بجلاء في العمل من أجل إقصاء المرأة المصرية عن الفعل الثوري والسياسي والعمل العام عموماً، وهذا بدون شك شكّل أول تعدٍ على أهداف الثورة وإنجازاتها التقدمية والديمقراطية من قبل القوى الأصولية والمحافظة.

١٤٥ http://2albmait.blogspot.com/2011/05/9.html

المرأة التونسية في قلب ثورة الياسمين

كانت مشاركة المرأة التونسية في الثورة التي أسقطت الحكم الاستبدادي في تونس مشاركة فاعلة بامتياز، ولم تقف عند حدود الخروج في المظاهرات ورفع الشعارات، بل كان لها دوراً رائداً في عملية التحشيد الجماهيري من خلال الدفع بأعداد متزايدة من المواطنين إلى ساحة القصبة دفاعاً عن الكرامة والحرية. وقد ارتقت مشاركة المرأة التونسية من خلال قيام أمهات الضحايا والشهداء الذين سقطوا في الثورة بتجشم أعباء السفر في كافة أرجاء تونس لبث روح الثورة في أوساط الجماهير، وكنّ درعاً ودعامة للشباب الذين خرجوا دفاعاً عن الحرية والكرامة وضد النظام المستبد.

لقد وحّدت "ثورة الياسمين" الشعب التونسي بمختلف فئاته وقطاعاته الاجتماعية، هؤلاء الذين جمعهم بؤس الحال وسوء العيش، والكرامة المهدورة والعدالة الغائبة. فقد رُفعت الفتيات على الأكتاف يهتفن بإسقاط النظام الظالم، وتجنَّدن لنشر أخبار الاحتجاجات وتجاوزات النظام حقوق الشعب وتعميم الفعاليات عبر الشبكة الإلكترونية. وشوهدت النساء وهنّ يحملنّ جثامين الشهداء لدفنها حماية للشباب الذين كانوا هدفاً لقناصة ميليشيات النظام.

وحرصت المرأة التونسية، التي امتلكت هوامش من الحرية الاجتماعية والوعي الكافي، على الحضور والمشاركة في التحركات السياسية لكي تبقى على إطلاع تام بتداعيات الواقع السياسي وما يحدث في الكواليس، وبما يمكّنها من المشاركة الفاعلة ويدعم مكانتها في المجتمع.

المرأة اليمنية على المسار ذاته

شاركت المرأة اليمنية بكثافة في فعاليات حركة الاحتجاج اليمنية، حيث تواجدت في ساحة التغيير، كما شاركت في المسيرات والاعتصامات والمظاهرات، وتحملت الانتقادات التي وُجّهت للمشاركات في الفعاليات بزعم الاختلاط مع رجال الثورة. ومن أول الذين حرّضوا بهذا الاتجاه كان رأس النظام السابق «علي عبدالله صالح» الذي دعا المعارضين له إلى عدم الاختلاط، لكنه غضّ النظر عن الاختلاط في الفعاليات التي خرجت لتؤيده. لكنّ المرأة اليمنية المتحفزة للفعل الثوري بسبب الحالة الثورية التي سادت في البلاد للتخلص من الحكم المستبد، فضحت الغايات الكامنة خلف تصريحات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي حاول من خلالها التصيّد في المياه العكرة وإثارة المجتمع القبلي ضد المرأة اليمنية، متهمة إياه بتحريض الرأي العام وتأليبه على النساء بسبب مشاركتهن الجماهيرية المنادية برحيله من الحكم.

والملاحظ أن التحريض على المرأة اليمنية من الأوساط المحافظة في الحكم وخارجه لم تثنها عن المشـاركة الفاعلة كما اعتقدت تلك الأوسـاط، بل جاءت الأمور مغايرة كمـا تقول منال محمد، الناشـطة الإعلامية فـي «ائتلاف طلائع شـباب التغيير»: "زادت ثقة المرأة بنفسـها وتعزز دورها في الثورة بل كانت المشـاركة في ازدياد"[١٤٦]، وأضافت «إن النسـاء تأتي إلى الساحة بأعداد متزايدة مقارنةً عما كان عليه الحال في الأيام الأولى للثورة»، مؤكدة على إصرار المرأة على الحضور والمشاركة الفعالة.

كما لوحظ أن دور المرأة ومشـاركتها كانت شاملة ولم يقتصر على الحضور للتظاهر وممارسـة العمل السياسي فحسـب، بل إن فتيات كثرٍ تطوعن للعمل في المستشفى الميدانـي الموجـود في سـاحة التغيير، وكنّ يبتْن ليـلاً في المستشـفيات الميدانية أو الخيام المخصصة للراحة والتي تتم حراستها من قبل رجال الثورة.

وبقناعتي أن الثورة السـلمية لم تُمكّن المرأة اليمنية من المشاركة الفعالة فحسب، بل أنها فعلت ما هو أهم من ذلك إذ أنها كسرت حاجز الخوف لدى النساء من ردة فعل المجتمع القبلي الذكوري وحَدّت من سـطوة العادات والتقاليد لصالح مشاركة المرأة في التغيير السياسي، وما مشـاهدة النساء اليمنيات اللواتي يجهرن بأصواتهنّ في شـوارع صنعاء، وتعز، وعدن، وغيرهـا من المدن اليمنية مطالبـة بالحرية والعدالة من خلف الحجاب والنقاب، وبشـكل لم يعهده المجتمع اليمني من قبل، إلا دليل على صحة ما نقول، الأمر الذي من شأنه أن يفرز واقعاً جديداً على صعيد مشاركة المرأة وعلى صعيد المجتمع اليمني ككل، والبدء بعملية التغيير الاجتماعي التي بدأت فعلاً دونما عودة للوراء.

وفي المقابل، فإن الحزب الحاكم وفي محاولة لإظهار شعبيته التي بدت بنظر الرأي العام متآكلة، قام بتنظيم عدة مهرجانات نسـائية حاشـدة فـي المدن اليمنية تأييداً للرئيـس "صالح" والتي شـاركت فيها آلاف النسـوة اللواتي رفعن شـعارات تقول "لا للعنـف والفوضى"، وتدعو أحزاب المعارضـة للاحتكام لصوت العقل والحكمة والتمسّـك بالديمقراطيـة، وإلـى تغليب المصلحـة الوطنية على المصالـح والأهواء الضيقـة على حد وصفها التي أرهقت الوطن والمواطـن، دعت تلك المهرجانات إلى إجراء انتخابات نزيهة للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع باعتبارها الطريق الحضاري للتبادل السلمي للسلطة، وحل كافة الإشكاليات بالتوافق من أجل الخروج بالبلاد من هذه المحنة التي آلت إليها الأوضاع في اليمن.

بالخلاصة فإن خروج المرأة اليمنية في المظاهرات والمسيرات الجماهيرية السلمية، سـواء المؤيدة للحكم أو المعارضة له، يُعد عاملاً حاسماً في إظهار مدى قوة وحضور القوى السياسية المتصارعة، وإلى حضور المرأة الفاعل والنشط رغم اختلاف الآراء

١٤٦ http://al-shorfa.com/ar/articles/meii/features/main/2011/07/14/feature-01

بشأن مشاركة المرأة السياسية، وإن كان ثمّة اتفاق على أهمية دورها السياسي والمجتمعي.

العناوين المشتركة لقضايا المرأة العربية

رغم وجود بعض مظاهر التمايز ما بين واقع المرأة الفلسطينية وغيرها من النساء العربيات، في هذا البلد أو ذاك، إلا أنّ هذا لا ينفي حقيقة أنّ هناك سمات عامة مشتركة فيما بينها من حيث الجوهر، الأمر الذي يعني وجود عناوين مشتركة ومترابطة تؤسس للعمل النسائي العربي المشترك، لمواجهة التراجعات والارتدادت الحاصلة راهناً أوالمتوقعة مستقبلاً على الحقوق الاجتماعية والمكتسبات النسوية بسبب التغيير السياسي الحاصل، وذلك بوضع عناوين لمهمات موحدة في الدفاع عن حقوق المرأة العربية والكفاح من أجل رفع التمييز والظلم الواقع عليها، والسعي لتعزيز مكانتها ودورها في مجتمعاتها.

قد لا نضيف جديداً بالقول إنّ القوانين السائدة في غالبية البلدان العربية، إن لم نقل جميعها، ليست معزولة عن الإطار العام للتقاليد الموروثة والثقافة السائدة، وقد ترتب على هذا الواقع إقحام لمقتضيات الشريعة الإسلامية والاعتبارات الدينية في صياغة العديد من تلك القوانين الاجتماعية ذات الصلة بالمرأة، أو تلك التي تنعكس على قضاياها المثارة.

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على الدساتير المعتمدة في البلدان العربية، فإننا سنلحظ أن الشريعة الإسلامية معتمدة باعتبارها المصدر الرئيس للقوانين الاجتماعية في عدد من البلدان العربية، فيما بلدان أخرى معتمدة كأحد المصادر، والمرجعية الدينية تستخدم في هذا السياق لتبرير اعتمادها دونما اعتراض، والاستناد إليها كإطار مرجعي ذي قداسة غير خاضع للجدل أو الحوار بهدف قمع وجهات النظر الأخرى، وللحيلولة دون فتح الحوار حولها. لذلك، لا بدّ من الابتعاد عن الزج بالدين كأداة في الصراع السياسي، وتكتسب هذه الدعوة مشروعية أكبر حين نرى مدى الانتقائية وإزدواجية المعايير في تفسير الشريعة الإسلامية وفي استخدامها.

ومن المفارقات لدى هؤلاء أنه عندما يتطلب الأمر، مثلاً، الحصول على قرض بالفائدة (أي بالربا) من صندوق النقد الدولي الذي هو المؤسسة العالمية لتنظيم الربا، فإنّ ذلك يجري تبريره بأنّ «الضرورات تُبيح المحظورات»[١٤٧] ولكن هذا المنهج يتغير إلى منهج مغلق ومقيد بنصوص الشريعة عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة. إذن هم لا مشكلة لديهم مع قوانين الاستثمار والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والأسواق المالية، ولا مشكلة مع الفوائد المقتطعة من القروض في البنوك الإسلامية،

١٤٧ http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=101714&GType=1

التي يُموَّه على اسمها بتسميتها المرابحة بينما في المضمون فهي الاسم المعادل للربا، هنــا يجــوز الاجتهاد حتى لو كان فــي موقع النص حيث حرّم الديــن التعامل بالربا. ولكــن عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة فالأمر مختلف. إنهم، يصمتون صمت القبور إزاء الممارسة الشائعة على نطاق واسع في مجتمعاتنا، وبخاصة الريفية منها، وهي ظاهرة حرمان المرأة من حقها في الإرث، على الرغم من أنها مخالفة صريحة للنص الوارد في القرآن الكريم ولشرع الله.

ومــن جهة ثانية، فقــد أعلنت بلدان عربيــة التزامها بعدد من المعاهــدات والمواثيق الدوليــة ذات الصلة، لكنها لــم توائم قوانينها المحلية مع تلــك المعاهدات والمواثيق، الأمــر الذي ينطوي على ازدواجية مثيرة للإربــاك والالتباس، وهو الأمر الذي ظهر في دراســة حول الرؤى النقدية للعلماء المشاركين في مناقشة اتفاقية سيداو ووضع الملاحظات عليها[١٤٨].

إن وحــدة الحــال بإطــاره العام لواقع المــرأة العربيــة يترتب عليه مهمات مشــتركة ومتداخلــة فــي بعــض جوانبها، وهــذا الاســتخلاص لا يلغي بطبيعــة الحال لحظ الخصوصيات في كل بلد، فالمهمات الخاصة بالمرأة الفلســطينية على ســبيل المثال تنبع من خصائص الواقــع والمرحلة وموازين القوى الاجتماعية القائمة، إضافةً إلى الصيــغ القانونيــة المعتمدة في الدســتور أو من خلال قوانين وإجراءات لها ســلطة القانون، فالقوانين والأنظمة الإنتخابية في المغرب ليست كما هي عليه في السودان أوغيره من البلدان العربية.

وتُلحظ وحدة الحال في المحطات التي يجري خلالها الالتفاف على مكتسبات المرأة بشــكل مباشــر أو غير مباشــر، وعادةً يجري الاســتناد لبعض الفتاوى الدينية وإن كانت منزوعة من ســياقها لتبرير انتهاك قضايا تطال الحريات أحياناً، وتضع ســداً منيعاً أمام المساواة حتى لو وُجدت النصوص الدستورية التي تشير إلى المساواة بين المواطنين. وحقيقة الأمر ترتبط بتســييس الدين أو تديين السياســة بأشكال وصيغ متعددة. وأيّة أطروحات من أجل الفصل ما بين هذا وذاك، تُجابه بالأحكام والفتاوى التكفيرية القاطعة، متناسين وجود ما يزيد عن ستمئة مليون مسلم يعيشون في ظل أوضــاع وأنظمة، تأخذ بمبدأ الفصل بين الدين والحكم على قاعدة أن الدين هو لله وهــو علاقــة فردية ما بين الخالق والمواطن، وعلى مســتوى الدولة والمجتمع فمعيار حقوق المواطنة هي الناظم العام لكل المواطنين وعلى قاعدة تساوي الجميع في هذه الحقــوق بغــض النظر عن الجنس أو الدين أو اللون أو الاعتقاد أو ...، وهناك نماذج كتركيا وماليزيا وإندونيســيا، حيث تحظى المرأة في تلك البلدان الاســلامية بحقوق المواطنة بينما المرأة العربية محرومة منها!

١٤٨ http://www.iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=960

وراهناً، فإن المتابعة الأولية لمجريات الأحداث في البلدان العربية التي شهدت حركات احتجاجية أو أفضت إلى تغيير في أنظمة الحكم فيما اصطلح عليه "بالربيع العربي"، تبيّن أن موجات خريفية تطال في ثناياها ما يتصل بحقوق المرأة أو بعض مكتسباتها، ويُلحظ ذلك من خلال الإجراءات أو الحوارات الجارية لصياغة بعض القوانين أو مرتكزات ذات دلالة لها صلة بمشاريع الدساتير التي يجري إعدادها.

وتفسير ذلك أن الخلفية الفكرية للأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى الحكم حديثاً هي ذاتها، ولكن يتم التعبير عنها أو تجسيدها بأشكال وصيغ تتباين ارتباطاً بالظروف الموضوعية وموقع هذا الحزب في هذه المرحلة أو تلك، وفي هذا البلد أو ذاك، هذا ما شهدناه في مصر (خلال سنة من حكم الإخوان المسلمين) وتونس راهناً، حيث جرى تشريع القوانين التي تنسجم ومواقف أحزاب الإخوان المسلمين في هذين البلدين، بما فيها تلك التي تنعكس تأثيراتها سلباً على المرأة وقضاياها.

الربيع العربي في محطته الأولى وتداعياته اللاحقة

هل كان ربيعاً فلسطينياً ما وقع في غزة؟

ليس ربيعاً ذلك الذي جرى في فلسطين بداية صيف عام ٢٠٠٧ حين فرضت حماس سيطرتها على الحكم باستعمال القوة العسكرية، لأنّ الشعب لم ينتفض من أجل الإصلاح السياسي والتغيير بشكل ديمقراطي، وعلى الرغم من وجود ما يبرر ذلك، بسبب انتشار الفساد والتمييز وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين، قامت حركة حماس بالانقلاب على الشرعية واللجوء إلى حسم الخلاف على السلطة بقوة السلاح. حيث قامت القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس في يوم ٧-٦-٢٠٠٧، بمداهمة مقرات الأجهزة الأمنية على حين غرة والسيطرة عليها بعد قتل أو اعتقال من فيها، واستمرت العملية أسبوعاً كاملاً قبل أن تتحقق السيطرة والاستيلاء الكامل عليها، الأمر الذي أدّى بالنتيجة إلى انقسام النظام السياسي وتعميق الانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالنتيجة كانت انعكاساته وخيمة على القضية الفلسطينية ومكانتها المعنوية، كما انعكس على المجتمع الفلسطيني وضرب ركائز ومقوّمات الوحدة الوطنية الفلسطينية، وكذلك على وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

لقد أدّت عملية تغيير النظام السياسي في قطاع غزة إلى انعكاسات سلبية عديدة سواء على صعيد وضع الحريات العامة هناك، أو على وضع المرأة ومؤسساتها ومكتسباتها المتحصلة عبر النضال الطويل والتي تعرضت لمخاطر الشطب والتراجع.

منذ البداية، بادر النظام السياسي الجديد ممثلاً بحركة حماس، إلى اتخاذ إجراءات وتوجهات قمعية لإرساء واستقرار نظامها المستجد حيث عملت على إشاعة مناخات

من التخويف والترهيب، وقامت بالتضييق على الحريات العامة والشخصية وصولاً إلى إقصاء مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات السياسية عن العمل الجماهيري. كما لجأت الحركة إلى إجراءات ذات طابع أيدولوجي تمثّل في الإجراءات والقرارات ذات الطبيعة الاجتماعية لصبغ المجتمع بصبغتها المتزمتة، ومن أبرز القرارات ذات الصلة قرار وزارة التربية والتعليم في حكومة غزة، بفرض ارتداء طالبات المدارس اللباس الشرعي[١٤٩]، كما فرضت اللباس الشرعي على طالبات الجامعات، ومنعت حركة الاختلاط الاجتماعي في النوادي والمؤسسات العامة حيث أُطلقت يد القوى الأمنية والمليشيات للضغط ونشر الرعب مستخدمة وسائل وآليات قمعية للتعامل مع المجتمع.

وتتالت القرارات التي تستهدف حصار المرأة، وبتنا في وضع كمن يتابع فيلماً من نوع الكوميديا السوداء، فلا غرابة أن توجّه لامرأة تهمة الضحك بصوت عالٍ على شاطئ البحر في غزة، أو أن يصدر قرار بتأنيث المدارس ومنع المدرسين الذكور من التعليم في مدارس الإناث! وقرار آخر بمنع النساء من تدخين النرجيلة في الأماكن العامة. وكذلك فرض إجراءات على طالبات المدارس وعلى المحاميات في المحاكم للتقيد باللباس الشرعي، وقرار الإحتشام في جامعة الأقصى الذي يجدد سنوياً، وقرار مديرية الأوقاف في غزة بمنع تسريحات الشعر الأجنبية. ومطالبة التجار بإزالة دمى العرض من واجهات المحلات ومنع عرض الملابس غير المحتشمة، ومنع مشاركة الفتيات في الماراثون العالمي الثالث.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل تمادت حركة حماس في انتهاكها لحقوق المرأة في قطاع غزة، وذلك من خلال اتباعها أسلوب استدعاء قيادات نسائية وطنية لمراجعة الأجهزة الأمنية بمرافقة محرم، كما جرى مع آمال حمد عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية التي تم استدعاؤها بموجب تبليغ يطالبها بمراجعة مقر الجهاز الأمني برفقة محرم[١٥٠]. وضمن إجراءاتها البوليسية القمعية فقد أقدمت حركة حماس على منع القيادات النسائية المعارضة من السفر، كما فعلت مع عضوات المؤتمر من جميع الأطر النسوية من حضور المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي عُقد في رام الله في أيار ٢٠٠٩، إضافةً إلى قمعها بقسوة المسيرات النسائية المطالبة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

وبالنتيجة فقد دفعت المرأة ثمناً غالياً في قطاع غزة بسبب التشدّد العقائدي والمسّ بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني وتقويض محددات السلّم الأهلي، حيث فقدت فتاة حياتها وجرحت أختها بإطلاق النار على سيارة كانت تقلهما مع خطيبيهما بسبب ارتياب القوة التنفيذية بوجود علاقة «غير شرعية» تربط بينهما. كما تم رصد

١٤٩- http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=119955&date=8/24/20095

١٥٠ مقابلة في ١٤ ديسمبر ٢٠١٠ مع أمل حمد بشأن تجربتها مع قوات الأمن التابعة لحماس.

وتوثيق عمليات قتل غامضة لفتيات ونساء على خلفية ما يسمى بجرائم الشرف..! إنّ مجمل تلك الممارسات تعكس موقفاً محافظاً للسلطة في غزة ورغبتها في فرض سلطتها بالقوّة.

لكن هذا التحليل بنظري يبقى ناقصاً؛ على اعتبار أن حركة حماس ومجموع القوى الأصولية والسلفية التي تجسّد تيار الإسلام السياسي في فلسطين، كانت ناشطة قبل وصولها إلى سدّة الحكم وفي المجتمع، وكانت تعمل على أسلمة المجتمع بحجة مواجهة القوى العلمانية. وهنا يجب الإقرار والإعتراف أنّ تلك القوى نجحت في توجهاتها من خلال عناوين العمل الاجتماعي والخيري، ومن خلال تصيّد أخطاء وعثرات النظام السياسي الفلسطيني الرسمي المتمثّل بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي غاب عن برامجها رؤيا اجتماعية علمانية واضحة المعالم، بل جنحت نحو منظور شعبوي خليط، أكسب القوى الأصولية المصداقية والحجة والسلاح الذي انقضّت فيه على المجتمع ثم على السلطة نفسها. وما يجري في قطاع غزة من سياسات وإجراءات يعكس في حقيقة الأمر نهجاً إسلامويا متسلطاً لا يمت للتعددية والديمقراطية والتسامح بصلة على الإطلاق. وكلّما طال أمد الانقسام كلّما أصبح بمقدور حركة حماس وحلفائها من القوى الأصولية والسلفية من فرض هيمنتها ووصايتها على سلوك المجتمع، وتقييده بجملة من القوانين والفتاوى التي تغلق عليه أي نافذة نحو التحرر والانعتاق.

ولا تقتصر المخاطر على ما ذكر أعلاه، بل تتعداها إلى ما هو أخطر على صعيد الحركة النسوية الفلسطينية، فالانقسام ونظام الحكم القائم في قطاع غزة أدّى إلى تكريس المزيد من أشكال الانقسام والتباعد بين الضفة والقطاع، حيث باتت مهام المنظمات النسوية في غزة تدور تلقائياً حول الحفاظ على المكاسب المتحصلة قبل الانقسام، بينما مهمات المنظمات الموازية في الضفة الغربية تتركز على تحصيل المزيد من المكاسب والمطالب.

عدا عن هذا وذاك، فإنّ الانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن قد ألحق أكبر ضرر بالقضية الوطنية والمشروع التحرري للشعب الفلسطيني، وأدّى إلى آثار ونتائج كارثية على شعبنا، حيث حقق لإسرائيل الأهداف التي لم تحلم يوماً بتحقيقها، وترك آثاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية على الشعب بشكلٍ عام وعلى المرأة بشكلٍ خاص. فقد وضع الانقسام المرأة كأحد الأهداف التي يتم من خلالها تغيير الهوية الثقافية والتراثية للشعب الفلسطيني في غزة، وذلك بهدف صبغ وخلق مظهر مضلل وانطباع عام عن هوية تقليدية متزمتة للمجتمع الفلسطيني تمرر من خلال شكل المرأة ولباسها، ومن خلال إشاعة مناخ عام مشبع بالإرهاب والتخويف المباشر وغير المباشر، ولإحلال انطباع جديد وهوية بديلة للهوية الفلسطينية الأصيلة المنفتحة؛ ولتغيير دور المرأة الوطني المعروف تاريخياً، وذلك لتلبية المتطلبات الموضوعية المتناسبة مع هوية النظام الجديد في غزة.

جديـر بالذكـر أن التحـولات الجارية فـي المنطقـة العربية وصعود قوى الإسـلام السياسـي إلى سـدة الحكم، قد حفّز السـلطة فـي غزة على الإيغال في تشـددها وإصدار المزيد من القرارات التي تقيّد المجتمع وتكبت الحريات العامة.

ولكي تشرعن سياساتها القمعية واستبدادها وانتهاكها لحقوق المرأة وحرياتها العامة والشخصية فقد أصرّت حركة حماس على عقد اجتماعات المجلس التشريعي الذي تعطّل بسـبب الانقسام بحضور أعضاء كتلتها فقط، وقامت بإصدار عديد القوانين التي كان آخرها قانون التعليم الفلسـطيني الجديد رقم (١) لعام ٢٠١٣ الذي أعلن عنـه وزير التربية والتعليـم العالي في حكومة غزة "أسـامة المزيني"[١٥١]. حيث بيّن الوزير أنّ القانون اسـتوفى جميع الشـروط الدسـتورية والقانونية، وتم نشـره في جريدة الوقائع الرسمية، العدد ٨٦، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧م، ليتم العمل به رسمياً بعد ٣٠ يوماً من نشره، أي بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨م. وذكر وزير التربية والتعليم أنّ المادة ٤٥ مـن القانون تنص على: «تعمل الوزارة على تأنيـث مدارس البنات»[١٥٢]، ونصّت المادة التي تليها على: «يحظر اختلاط الطلبة من الجنسـين في المؤسسـات التعليمية بعد سن التاسعة».

تضييق على الناشطات وازدواجية التعامل معهن

إنّ القمـع والعنـف الممارس ضد المرأة الفلسـطينية لم يقتصر على أشـكال العنف والتقييد الاجتماعي، بل تعداه إلى العنف السياسـي وذلك لإقصائها وقمع تطلعاتها السياسية ومصادرة مكتسباتها في العمل العام والسياسي.

لذلـك، دأبت الأجهزة الأمنية في غزة منذ عام ٢٠٠٧ في التضييق على الناشـطات السياسـيات والمجتمعيـات بمختلـف الوسـائل، وداومـت على اسـتدعاء واحتجاز مسـتهدف لقيـادات نسـائية والتحقيق معهـن، وكان آخر ما حُرِّر من اسـتهدافات مقصودة ضد رموز نسـائية في غزة، إرسال رسائل التهديد بالقتل لعدد من النساء منهـنّ بعض الإعلاميات والمدوِّنات المعروفات في تصعيد مسـتهجن ضدهن، وكأنّ من يستهدفهنّ يريد اغتيال شخصيتهن المعنوية بالتشهير والإساءة إلى سمعتهن.

عموماً الخطوات والإجراءات التي تستهدف النساء في غزة متنوعة وتتناقض فيما بينهـا، حيـث يتم التعامل مـع المرأة بازدواجيـة كاملة. فالمرأة من جانب، شـخصية سياسـية معارضة للنظـام تؤخذ على محمـل الجد ولا بدّ من محاسـبتها وعقابها واسـتدعائها، وهي من جانب آخر ضلع قاصر عليهـا اصطحاب محرمها معها إلى مراكز التحقيق.

---

١٥١ http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=580677

١٥٢ http://felesteen.ps/details/news/89601/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA.html

خلاصة القول، أنه ومع استمرار الانقسام السياسي والجغرافي يتكرس التأثير السلبي على مشاركة المرأة في الحياة العامة في غزة، حيث تتكرس الاختلافات النوعية بين مكونات المجتمع، وتحيط الأخطار بالنسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الفلسطينية، والمرأة هي من يدفع فاتورة تراجع منسوب الحريات العامة والشخصية. لقد استُبدل الخطاب الإعلامي الذي يدعو إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة من أجل زجّ جميع القطاعات في معركة الحرية ودحر الاحتلال، بخطاب يدعو للحَجْر على المرأة كمخلوق قاصرٍ، ويوظّف القمع والإرهاب الفكري والاجتماعي لإحكام السيطرة على المجتمع بديلاً للخيار الديمقراطي.

وكان لإغلاق العديد من المنابر الإعلامية المتعددة من قبل سلطة حماس بغزة أن اقتصر الإعلام هناك على منابر تروِّج لثقافة واحدة إقصائية "تحجيبية" للعقل والمظهر، ثقافة تعصّب تقصي المرأة عن أدوارها الوطنية والاجتماعية، وبما يساهم في "تشييئها" كشكل مادي مفصول عن صفتها الإنسانية، وينزع عنها الشخصية المستقلة والمسؤولة.

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فلا بدّ من التذكير بالجدل الذي نشأ في العامين الأولين للإنتفاضة الثانية على خلفية قيام بعض الفتيات بعمليات فدائية، حيث أفتى الاتجاه الأصولي بعدم جواز قيام المرأة بعمليات فدائية خلف الخط الأخضر[١٥٣] دون مُحرَم وذلك بسبب السفر والتنقل، أي أنّ هذا المنظور لا يستطيع النظر إلى المرأة خارج الإطار الأنثوي حتى في اللحظة التي تضحّي فيها بنفسها وتقدّم ذاتها وجسدها فداءً للوطن.

لكل فعل رد فعل

لقد اتخذت الحكومة في رام الله من طريقة حسم النزاع على السلطة في غزة عام ٢٠٠٧، ذريعة لخفض سقف الحريات العامة في محافظات الضفة الغربية، وقد نالت المرأة في حركة حماس النصيب الأكبر من هذه السياسة، حيث سُجّلت انتهاكات عديدة للمؤسسات النسائية التابعة لحركة حماس، منها إغلاق تلك المؤسسات ومصادرة محتوياتها، وتم قمع التحركات النسائية المطالبة بالإفراج عن معتقلي حماس لدى الأجهزة الأمنية، كما اشتكت مؤيّدات حركة حماس من حرمانهنّ من التعيين في الوظائف الحكومية[١٥٤].

١٥٣ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%B7_%D8%A3%D8%AE%D8%B6%(D8%B1_(%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

١٥٤ فلسطين المسلمة، العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧، ص ٣٨-٣٩. تقرير «مهاجمة وتدمير وإحراق مؤسسات خيرية وجمعيات اجتماعية وتعليمية في الضفة الغربية.

المرأة العربية ما بين "الربيع" و"الخريف"

- **الربيع**

لا شكّ أنّ انطلاق الثورات العربية بمشاركة واسعة من قبل جميع الفئات والشرائح الاجتماعية، وبمشـاركة واضحة للمرأة، قد كَسَر حاجز الخوف السائد لديها حيث تم تخطّـي الحاجز أمام النزول إلى الشـارع لإعلان مناهضتها للأنظمة المسـتبدة. ومن جانب آخر فقد شـكّلت تحركات المرأة ومشـاركتها في مسـيرات الغضب ضد الاسـتبداد إلى فرصـة للتخلص مـن الترهل الـذي أصاب العديد مـن الجمعيات النسـائية وعمل على تجديد شـبابها، وسـاهم في إصلاح وتصويب برنامج عملها، وبثّ الحيوية في عروقها، وبدأ بتفكيك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية السلبية من جوانب أخرى.

لقـد خلقت الثـورات الشـعبية مناخات جديدة أعـادت فيها الاعتبار للشـعب بكل فئاته وقواه الحية بصفته صاحب الولاية، وشـرّعت مجدداً استخدام الشارع لطرح المواقف والمطالب لجميع القوى السياسية والاجتماعية، حيث قالت الثورة في تونس "الشـعب يريد" وأتبعتها بالقول " إرحل"، وهما الشـعارين اللذين تبناهما لاحقاً الحراك المصري.

إنّ ما ميّز الحراكين الشعبيين في تونس ومصر، هو مشاركة المجتمع بجميع قطاعاته لتحقيق الغايات المتبقية التي كانت الهدف الرئيس للحراكات المتمثلة بالخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية. لقد دفعت الحراكات بقطاعات جديدة يومياً للانحياز لمطالب الثورة، وحيث تلاقت مطالب الثورة بالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية مع احتياجـات المرأة العربية ولامسـت مصالحها. وفي المحصلة يمكـن القول أن حالة ثوريـة عارمة قد تولّدت في لحظة تاريخية امتلكت مقوّمات التحوّل إلى حالة ثورية تنحو لجهة التغير الشامل والجذري في إطار تلك المجتمعات، وبما يعيد الولاية إلى الشـعب وينهي حالة المصادرة والإلغاء التي مارسـتها أنظمة الاستبداد البائدة، لكن ما حصل لاحقاً بعد سقوط بعض الأنظمة، قلب كل التوقعات المتفائلة وأعاد الوضع إلـى المربـع الأول أي مربع الأزمة، أزمة التغيير واسـتعادة الشـعب لولايته، وهو ما دعـا إلى بروز مصطلح الخريف العربي للدلالة على الواقع السياسـي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في أعقاب الحراكات الجارية.

- **الخريف**

حصل التغيير في الوضع العربي وسقط رأس النظام في مصر وتونس، ولكن هل هو التغيير الذي انتفضت من أجله الشعوب.. ومن الذي حصد النتائج..؟ إنّ من حصد النتائج حزب الإخوان المسلمين لأنه كان أكثر تنظيماً وأكثر توغلاً في وعي وثقافة المجتمعات، رغم الحظر الذي كان مفروضاً عليه وعلى القوى الأخرى من قبل الأنظمة المستبدّة، لكن هذا الحظر لم يحُل دون هيمنتها على ثقافة المجتمع، وذلك من خلال منظومات عمل اجتماعي ودعاوي كانت تتم بتواطؤ من الدولة المستبدة، نتيجة قصورها وعجز سياساتها الحكومية عن تلبية احتياجات الناس خصوصاً الفئات الاجتماعية الشعبية التي وجدت في تلك الحركات ضالتها. وفي لحظة التغيير، كانت تلك الجماهير مهيّأة لكي تقول كلمتها، اعتقاداً منها أنّها بذلك تعمل على دعم مسيرة الثورة والتغيير؛ لا الانقضاض عليها بإنتاج ديكتاتورية جديدة.

حصلت الانتخابات في تونس ومصر وصعد الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم فيهما، وكشف حزب الإخوان المسلمين في البلدين بشكل سافر، عن أجندته المناهضة لحقوق المرأة ولمشاركتها في العمل العام.

ولتهيئة المسرح السياسي، فإنّ القوى الأصولية الصاعدة للحكم ولكي تنقضّ على بعض المكتسبات المتحققة للمرأة في مصر وتونس، لعبت لعبة في غاية الخبث والدّهاء السياسي، حيث أشاع الحكام الجدد في البلدين بأنّ المكتسبات المتحصلة جاءت على يد رمزين من رموز الفساد هما: زوجتي الرئيسين المخلوعين، حسني مبارك وزين العابدين بن علي، وبالتالي أُطلق على القوانين المتحققة في البلدين اسم قوانين "سوزان مبارك وليلى بن علي"، وحكم عليها بأنها من مخلفات العصر البائد وذلك بهدف إلحاق الضربة القاضية بها، ونزع الشرعية الشعبية والأخلاقية عنها.

لقد هاجمت "منى صلاح"[١٥٥] مرشحة التيار السلفي للبرلمان المصري التوجهات النسوية المنادية بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي تصريحات لها لصحيفة الشرق الأوسط قالت: «النساء ناقصات عقل ودين ولا تجوز لهنّ الولاية بتولي منصب الرئاسة»[١٥٦]. ودافعت عن ترشحها لمجلس الشعب بقولها، «إنّ النيابة فيه ولاية جزئية وليست ولاية كليّة كرئاسة الجمهورية»[١٥٧].

---

١٥٥ – شبكة فلسطين للحوار http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12042&article=650165&feature=#.U7p-bLE5WZQ

١٥٦ http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/11/17/215883.html دنيا الوطن

١٥٧ المصدر السابق

كما هاجم التيار السلفي المرأة داعياً إلى وضع النقاب مستخدماً أسوأ الوسائل المشينة للوصول إلى غرضه. لقد خاطب الداعية السلفي الشهير الشيخ «أبو إسحاق الحويني» جمع من الناس داعياً إلى تغطية المرأة لوجهها ووجوب ارتدائها النقاب قائلاً: «وجه المرأة كفرجها». لقد قصد الداعية السلفي بتشبيهه المخجل إحاطة الحوار بأجواء إرهابية تقود إلى قمعه ولجمه. لكن كلامه «أثار غضب النساء وكذلك المسلمين في مصر، فيما دافع عنه بعض أنصاره»[١٥٨].

إن أخطر ما طُرح خلال السنتين الماضيتين في ما يتعلق بالمرأة ما يتصل بمسائل الزواج والطلاق، حيث طالب عدد من الدعاة وأعضاء في الأحزاب الأصولية ضرورة تخفيض سنّ الزواج للفتيات، واقترح أحدهم أن يكون السن الأدنى للزواج للفتيات تسع سنوات!

لقد أثار الإتجاه الإسلامي السياسي، حزب الإخوان وحزب النور السلفي في مصر، الملاحظات على البنود القانونية المعتمدة، ووصفوها بالمعادية للشريعة الإسلامية وغير ذلك من التوصيفات التحريضية، معلنين الحرب المبكرة عليها، لقد ركّزت القوى الإسلامية ومنذ البداية على أن تتم صياغة الدستور وفقاً للتوجهات التي تتناسب مع أيدولوجيتها، وبالتالي لم يكن مستبعداً أن تأخذ الجمعية التأسيسية المشكلة لصياغة الدستور المصري توجهاً إقصائياً، لعدم مراعاتها تمثيل مختلف أطياف المجتمع المصري، مما دفع قوى وأحزاب المعارضة السياسية إلى مقاطعتها على نطاق واسع[١٥٩] بسبب سيطرة حزبا الحرية والعدالة والنور عليها. أما بالنسبة لمشاركة قطاع المرأة فقد تضمنت العضوية في البداية سبع نساء، ومن ثم أخذ عددهنّ بالتناقص انسجاماً مع موقف المعارضة.

صدمة وخيبة

رُفضت مسودة الدستور التي أعدتها الجمعية التأسيسية من قبل المعارضة السياسية والحركة النسائية المصرية، واعتبرت الحركة النسائية المصرية الدستور الجديد باطلاً، وأطلق مركز «آكت» لتوثيق الانتهاكات حملة «دستوركم باطل»[١٦٠] من على صفحات الإعلام الاجتماعي وأسس موقعاً أطلق عليه اسم «فؤادة وتش»، الذي يراقب أداء الرئيس على صعيد حقوق المرأة. وتعود تسمية الموقع بفؤادة إلى الدور الذي قامت بتأديته الممثلة المصرية «شاديا» في فيلم «الخوف» الشهير، الذي تحدث فيه الممثلة الظلم والظلام.

لقد رفض المصريون الدستور الجديد لعدم تعبيره عن آمال المصريين وطموحاتهم،

١٥٨ http://www.elaph.com/Web/news/2011/12/702210.htm

١٥٩ http://www.coptstoday.com/Copts-News/Detail.php?Id=7105

١٦٠ http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=848580

ولعدم تجسيده المطالب التي أطلقتها وحملتها الثورة، ولعدم تعبيره أو احترامه للتعددية الدينية والفكرية في المجتمع المصري، فقد نصّت المادة الأولى أنّ «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع». ونصّت المادة ٦٨ منه، على «المساواة بين الرجل والمرأة بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية».

لقد أثارت مسودة الدستور استنكار وغضب المجتمع المدني المصري والحركة النسائية وقالت رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة المحامية "نهاد أبو القمصان" أن:

> "ليس لدى الشعب المصري معركة دينية وهذه معركة مفتعلة وما يحدث الآن هو ابتزاز جماعي للشعب المصري، فالدستور الجديد لا يوجد به ولا حتى مادة واحدة تذكر حقوق المرأة، وبأن كلمة المساواة بين المرأة والرجل لا تكفي، كما أن الدستور ليس فيه ما يكفل حقوق المواطنين في التعليم أو العلاج". وتضيف "أبو القمصان" "كقانونيات قدّمنا الكثير من الاقتراحات لمواد دستورية كان يمكن من خلالها موازنة المشاكل الاجتماعية والثقافية في المجتمع، يمكن من خلالها أن تنال المرأة حقوقها، ولكنّ الإسلاميين تجاهلوا كل شيء"[١٦١].

أمّا رئيسة جبهة نساء مصر الكاتبة فتحية العسال، فقد اعتبرت أنّ الدستور يعود بالمرأة المصرية مليون سنة للوراء، وأردفت قائلة: «أنهنّ كافحنّ كثيراً كي تصل المرأة إلى ما وصلت له الآن، فالنص على المساواة بين الرجل والمرأة بما لا يخالف شرع الله هو نص فضفاض وبالتالي سيكون ختان الإناث متاحاً، وكذلك تعدد الزوجات»[١٦٢]. وقد أصدرت الحركة النسائية المصرية وثيقة بشأن حقوق المرأة في الدستور ضمنتها الاعتبارات التي تدفعها إلى رفض مسودة الدستور، المطروحة من قبل حزب العدالة والحرية ومقاطعة باقي الأحزاب والتيارات، و «اشتراطاتها ومطالبها من الدستور ليصبح دستوراً لجميع المصريين»[١٦٣].

---

١٦١ http://www.dw.de/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B5%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/a-16459910

١٦٢ http://www.shorouknews.com/news/viewaspx?cdate=05112012&id=9b3d941b-161b-46e9-ad02-45598c6f7fe6

١٦٣ المصدر السابق

لقد اشـترطت الوثيقة أن تكون النصوص قاطعة وواضحة، وأن لا تُحال إلى قوانين تفتـح المجال للتأويل والتناقـض والإنتقاص. كما طالبت بأن تعكس المواد المسـاواة الكاملـة في الحقـوق والواجبات، وأن تتبنـى مبدأ المناصفة بين الرجـل والمرأة في جميـع المجـالات، وأن ترسِّـخ مبادئ الحـق والعدالـة والحرية. كذلـك طالبت بأن تؤكّـد مواد الدسـتور على أنّ حقوق الإنسـان المنصوص عليها فـي الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وعلى الصكوك الدولية التي شـاركت مصـر في وضعها وصادقت عليها.

لقـد أثـارت بنود الدسـتور الجديـد اعتراضـات المجتمـع المصري وفـي مقدمته المصريـات، خاصةً تلك البنود المتعلقة بالمرأة. حيث اعتبر الدسـتور الجديد مقيّداً لحقـوق المـرأة، وأنّه لم يـأتِ على ذكر مبـدأ المسـاواة بالمطلق انسـجاماً مع الفكرٍ الإخواني الذي يصنّف النسـاء درجة ثانيـة. لقد أصدر المجلس القومي للمرأة بياناً يوضّح موقفه الرافض للدسـتور. وأوضحت رئيسـة المجلس "ميرفت التلاوي"[١٦٤]، بأنّ البيان «طالب بضمان وضع إجراءات ملزمة لتمثيل المرأة في الحياة السياسـية تمثيلاً متوازياً مع عددها ودورها في المجتمع، وإلزام الأحزاب بنسـب معينة للمرأة فـي القوائـم الحزبية حتى تصبـح هذه القوائم معتمدة.» وشـرحت بـأن أحد أهم أسـباب اعتراض منظمتها على الدسـتور يتمثل: «بعدم إشـارة المسـودة إلى التزام الدولة باحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مصر». كما بينت «أنّ تقييد حقوق المرأة في المادة ٦٨ بأحكام الشريعة سيفتح الباب أمام آراء الفقهاء والمذاهب المختلفة، مما قد يبيح زواج الطفلة بأي عمر».

أما المستشارة "تهاني الجبالي"، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، فقد أشارت إلى أن: "جميع نصوص الدسـتور تؤثر على المرأة وليست النصوص الخاصة بالمرأة فقط، لذلك فإنه لابد أن تدلي المرأة برأيها في كل نصوص الدستور، سواء التي تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر"[١٦٥].

أمـا مؤسسـة «المرأة والذاكـرة»، التي تتبنى مشـروع التفكير في صياغة الدسـتور الجديد، فقد بادرت مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى إلى إطلاق مبادرة «تعالوا نكتب دستورنا»[١٦٦]. وقامت المؤسسة بدعوة عضوات التحالف الراغبات في المشاركة ضمـن مجموعة عمل تقوم بدراسـة الدسـاتير وطرح مبادئ دسـتورية ومقترحات بنصوص محددة.

---

١٦٤ http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=987746#.U7zkdbE5WZQ

١٦٥ http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30102012&id=3c06cd33-ab1a-4620-aa3a-b1c53c074043

١٦٦ http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-72451.htm

وقامت "مجموعة عمل النساء والدستور" بطرح مقترحات بمواد دستورية في الدستور المصري الجديد تتناول قضايا متنوعة مثل: المساواة، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، إلى جانب إدراج قضايا المشاركة السياسية، والعمل، والطفولة، والتعليم، والحريات الشخصية، والرعاية الصحية.

لم يعبّر الدستور عن مطالب المرأة المصرية، بل أعادها سنوات إلى الخلف، واعتبرته مؤسسات المرأة صادماً ومخيباً للآمال، وخلق لدى المرأة المصرية قلقاً حيال وضعهنّ المستقبلي، وأثار الشكوك في قدرة مصر على الإيفاء بالتزاماتها بالمعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وقّعت عليها.

تونس بعد فوز حزب النهضة الإسلامي

لم يختلف الوضع في تونس كثيراً عن مصر بعد فوز حزب النهضة الاسلامي في المجلس التأسيسي الذي سيتولى وضع الدستور التونسي، فقد أثيرت ملاحظات إنتقادية واعتراضية بشأن المسودة الأولى للدستور الجديد من قبل عدد من النشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأبرزت الملاحظات التراجع الحاصل في حقوق المرأة مقارنةً مع ما كان قائماً عليه منذ عهد الرئيس الأسبق «الحبيب بورقيبة».

لقد بدأت معركة حقوق المرأة في تونس بشكل مبكر، بعد أن استشعرت الناشطات في مجال الحقوق النسوية المخاطر المحيطة بحقوقها المكتسبة منذ خمسينات القرن الماضي، لدى حصولها على قانون يُعتبر الأرقى في المنطقة والذي أطلق عليه في تونس «مجلة الأحوال الشخصية»[١٦٧] التي تعتبر الأفضل في المنطقة العربية، وبدأ المكتوب يظهر من عنوانه، إذ بدت علائم التراجع على وضعية المرأة في تونس تظهر في أول حكومة انتقالية تم تشكيلها بعد نجاح الثورة حيث لم تحصل المرأة التونسية إلّا على وزارتين[١٦٨]، على الرغم من وجود العديد من الكفاءات التي بإمكانها تبوّء مناصب وزارية وقيادية. لقد اعتبرت المرأة التونسية في بيانها التحضيري لمنتدى تونس ٢٠١٣ «أنّ إقصاء المرأة عن المناصب القيادية إنتقاصاً من حقوقها، ولولاها لما تمكنوا من تجاوز عتبة الخوف، والوقوف في وجه النظام الجائر»[١٦٩].

التخوفات النسوية والمجتمعية في تونس لم تأتِ من فراغ، فقد قام الرئيس «القائد السبسي»، الذي ترأس الحكومة المؤقتة التي تشكلت في أعقاب سقوط النظام السابق، باتخاذ قراراً يقضي بسحب التحفظات التي كانت تونس قد سجّلتها على

---

١٦٧ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9

١٦٨ http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=13147

١٦٩ المصدر السابق

الاتفاقيّــة الدوليّــة للقضاء علــى كافة أشــكال التمييز ضدّ المرأة التــي وقعتها عام (١٩٨٥) إبان العهد الســابق، وهو القرار الذي قامــت حكومة حزب النهضة بإلغائه بعد استلامها الحكم في تونس.

وفي الجدل الدائر في تونس حول التشريعات والقوانين اعتبر وزير الشؤون الدينية التونســي «نور الدين الخادمي»[١٧٠] أنّ ســحب التحفظات علــى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) يتناقض مع السيادة الوطنية. حيث أكد في ندوة «الأسرة في الدســتور الجديد» أنّ سحب التحفظات التي سجلتها تونس حول بعض البنــود التي تضمنتها تلك الاتفاقية يمثّل «مخالفة صريحة للســيادة الوطنية والخصوصيــة الثقافية والقيم الإســلامية الســمحة»، مبينــاً أنّ التحفظات تندرج أساســاً حول عديد المواضيع الهامة في مجتمعنا، والتي تهتم بالمســاواة في الميراث بين الجنسين، إلى جانب العدّة والفروق الطبيعية التي تستمد من وظائف وأدوار كل من المرأة والرجل» [١٧١].

أثر الربيع العربي وانعكاساته على المرأة العربية

كما أشــرنا ســابقاً فقد انطلقت المرأة إلى ميادين التغييــر في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، للمساهمة في صنع التغيير كأحد القطاعات ذات المصلحة في رحيل الأنظمة الفاسدة والمســتبدة عن الحكم. وبنظرة سريعة إلى مجريات الأحداث بعد أكثر من عامين على بدء أول ثورة عربية نجد أنفسنا أمام نماذج متعددة.

فتونس، تســير على طريق حزب النهضة، وتشهد ترعرعاً وتنامياً للتيارات السلفية التي تريد الإمساك بالحكم وفرض صبغتها الأيدولوجية على تونس.

ومصــر، التي نجــح فيها جماعة الإخوان المســلمين فــي الصعود إلى ســدة الحكم بالانتخابــات، عملت الجماعة وحلفاؤها من القوى الســلفية التي انتعشــت بصعود الجماعــة على صبغ المجتمع بصبغتها الأيدولوجية، واســتمرت القوى المعارضة في التصــدي لأخونة المجتمع، وصولاً إلى أنّ الإطاحة بنظام الإخوان يوم ٦/٣٠، وإعادة بناء المشــهد السياســي بما فيها إعادة الاعتبار لمكانة المرأة وموقعها الذي تستحقه كأحد القوى التي ساهمت في ثورة ٢٥ يناير.

أمــا ليبيا، فلا زالت المــرأة الليبية تتلمس طريقها للتشــافي من جروحها النفســية والمعنوية التي ســببتها عمليات الاغتصاب الواسعة النطاق التي مورست ضدها من قبل عصابات النظام والتي لم توثّق بسبب الجو المحافظ، وطالت المناطق والعشائر

١٧٠ المصدر السابق

١٧١ http://www.elaph.com/Web/news/2013/4/803560.html

التي بادرت إلى الانتفاض ضد النظام. لقد مورس الإغتصاب على نطاق واسع في إطار الصراع الدائر بين المسلحين، ومازال أمام «ليبيا» التي تخلّصت من الحكم الديكتاتوري الفاسد للعقيد «معمر القذافي»، رحلة طويلة قبل استقرار البلد وعودة الأمان والاطمئنان لأهله.

وكذلك الحال في اليمن، الذي لا زال أمامه مشوار طويل من النضال الشعبي المدني لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أما سوريا، فما زالت تغرق في صراع دموي يعتبر الأشد والأقسى من أجل الخلاص من الاستبداد، وقد ذاقت المرأة السورية خلاله مختلف أشكال المعاناة التي ليس أقلها التهجير القسري من بلادها هرباً من أعمال الانتقام، وتعرضت السوريات للإغتصاب والإستغلال الجنسي وعمليات الاتجار بالنساء على نطاق واسع من جهة، كما استغلت حاجتهن للأمان والخلاص من الفقر والتشرد إلى التزويج المبكر أو الزواج الغير متكافئ من جهة أخرى، والمؤشرات تقول أنه لن يكون من السهل إيقاف أشكال العنف الممارس ضد المرأة السورية دون وقف الحرب وتحقيق الحرية والاتفاق على خيار ديمقراطي تعددي للمجتمع يخرجه من أزمته الطاحنة.

عناوين وآليات إقصاء المرأة العربية واحدة

ما أن انتهى مسار الثورة في محطته الأولى، حتى بدأت تتكشف أمور جديدة ذات طبيعة ممنهجة وقصدية، شيئاً فشيئاً بدأ الواقع يتغيّر، بدءاً من ركوب اتجاهات سلفية موجة الثورة من أجل قطف ثمارها دون المشاركة بإشعالها، مروراً بتزوير هوية ميدان التحرير وإبعاد النساء عنه.

معلوم أنّ مشاركة النساء في العمل السياسي والثوري، سمة خاصة بالأحزاب والتيارات الوطنية والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني. ولم تكن المشاركة النسائية تاريخياً أحد المظاهر التي تلتفت إليها الأحزاب الاسلامية، وبالتالي لم تلجأ تلك الأحزاب لتنظيم النساء أو أخذهن في الاعتبار، إلّا لغايات استخدامية ظهرت بوضوح عندما أصبحت فيها المرأة تمارس حقها في الانتخاب. وبات الالتفات إليها وتنظيم صلة ما معها استحقاقاً انتخابياً ليس أكثر، إضافةً إلى استخدامهنّ للهجوم على المنظمات والحركات النسائية العاملة في مجال الدفاع عن الحقوق والمشاركة في جميع المجالات، بقصد إيصال رسالة مشوشة بأن هناك خلافاً بشأن مطالب المرأة الاجتماعية والحقوقية، وأنّ الناشطات لا يمثلنّ المرأة بشكل عام أو مطالبها، والإنطلاق من الخصوصية الثقافية كان أحد أدوات الهجوم علىً البرلمان الصوري الفلسطيني، حيث صوّر المناوئون أنّ المرأة الفلسطينية ضد مطالب البرلمان الصوري لكونها أفكار مستوردة من الخارج، وتمثّل أحد الأساليب التي يخترق فيها الغرب

المجتمعات العربية، وتستخدم فيها المنظمات النسائية كقنوات ووسائل للاختراق!

عناوين القضايا التي هوجمت فيها المرأة في فلسطين، هي ذات العناوين التي تتعرض لها المرأة في البلدان العربية قبل الحراكات وبعدها، وهي العناوين التي تندرج تحت عنوان محاربة رياح «تغريب» الثقافة والحفاظ على الخصوصية الثقافية. لكن منطق الاتجاهات السلفية انتقائي ويحمل المفارقات والإزدواجية، حيث لا يحارب ما يسمونه تغريباً للثقافة إلاّ عندما يتعلق بالمرأة وقضيتها ولباسها، والدفاع عن النصوص الشرعية لا يظهر إلّا عندما يتعلق الأمر بالمرأة..! بينما ما ورد بشأنه من نصوص شرعية ملزمة، كالقروض بالفائدة من صندوق النقد الدولي فيتم تبريرها.

ازدواجية المعايير تظهر بشكل جليّ عندما يتعلق الأمر بتعديل قانون العقوبات، أو لدى المطالبة بإلغاء بند العذر المحلّ لقتل النساء على خلفية الشرف، حيث نرى ردود فعل تصل إلى حد اتهام المطالبين بتعديل البند الذي يمنح الحماية للقاتل ويخفف عقوبته بالكفر والخروج عن الشريعة الاسلامية، بينما لا توجه ذات التهم لقانون العقوبات المطبق الذي يعاقب السارق بقطع يده ولا يعاقب الزاني بالجلد أو الرجم.. ونرى الإزدواجية والتمييز أيضاً في عدم تخفيف عقوبة المرأة التي تقتل زوجها في حال ضبطه متلبساً بالخيانة الزوجية.

ونرى الانتقائية للنصوص الشرعية عندما يتم حرمان المرأة من حقها الشرعي في الإرث، حيث لا أحد يبالي أو يثور لمخالفة الأحكام الشرعية، على الرغم من أنّ المخالفة في حالة حرمان المرأة من إرثها تتناول نصاً مقدساً، وحيث القاعدة الفقهية تحدّد أنّ «لا اجتهاد في موضع النص».

إقصاء ممنهج وإرهاب ضد المرأة

تعرضت المرأة في مصر في زمن الإخوان لإقصاء ممنهج عن الشارع الثوري حسب ما ورد في بيان مبادرة «شفت تحرش»[١٧٢]. والآلية الأسهل لتحقيق ذلك عبر إشاعة أجواء الترهيب والخوف، فنشر الخوف هو المساحة الأفضل لعمل الجماعات السلفية لتحقيق مآربها وغاياتها، مدعوماً بالفتاوى التي تحرِّم وتخوِّف وتقصي وتعزل ومن ثمّ تصدر الأحكام. وتعمل القوى السلفية والإخوانية على إرهاب المرأة وليّ الذراع الموجع لها بشن حملات التحرش الجنسي، وتحويله من ظاهرة اجتماعية إلى وسيلة للقمع السياسي ذات الطابع الانتقامي، تحرش ممنهج ومنظّم، تقوم به عصابات مدربة لاصطياد الفتيات في ميدان التحرير، لنهش لحمهنّ وهتك أعراضهنّ.

١٧٢ Http://www.egywomennews.com/pages.php?option=browse&id=2976

ميدان التحرير، مكان ولادة الثورة وقبلة المتظاهرين أصبح مطلوباً للقوى السلفية، لذلك فإنّه الساحة الفضلى للفتك والتحرش والعنف الجنسي وسحْل المواطنات والمواطنين وتعريتهم، لأجلٍ إذلالهم وجعلهم عبرة لمن اعتبر. لقد أصبح التحرش والإغتصاب والتعرية جزءاً لا يتجزأ من أدوات الإقصاء والإنتقام الجماعي نتيجة الفعل السياسي، وهو ما بيّنه بيان صادر عن مبادرة «شفت تحرش» تحت عنوان «لا تستخدموا أجساد النساء لوأد الثورة» كشف عن «عزم القوى الأصولية استخدام العنف اتجاه أي محاولة تؤدي إلى تغيير النظام الحاكم»[١٧٣]. ولم يكن هذا الفعل الشائن موجهاً ضد النساء فقط، بل كان أحد أدوات السيطرة والإخضاع للرجال أيضاً، وما يثبت ذلك الواقعة الشهيرة للمواطن الذي سُحل بعد تعريته على يد الشرطة ورجال الأمن، لقد أوضحت تلك الحادثة الخطط الممنهجة لقمع الحركة الاحتجاجية على يد النظام الديكتاتوري الجديد..!

ومن الدلائل الإضافية على أنّ التحرش الجنسي فعل إرهابي يستهدف استبعاد النساء عن ميدان التحرير، هو أنه مورس في معظم الحالات التي تمّ الاعتراف بها، أو تم تداولها والحديث حولها من قِبَل ضحاياها من نساء الثورة، بشكل جماعي ومخطّط ويتميز في تخلي المتحرِّش عن مبدأ اللذّة، مقابل التركيز على تحقيق الأهداف السياسيّة الاستراتيجيّة للمخططين غير الظاهرين في عمليات التحرُّش، وفي مقدمتها كسر الضحيّة من الداخل لإبعادها عن الميدان وإقصائها عن الثورة باتباع أساليب السيطرة على الضحيّة بالقوّة والقهر.[١٧٤]

إنّ الأمر الذي لا يثير الدهشة حقيقة، وإن كان يستثير الأسئلة، هو موقف الحكم بقيادة جماعة الإخوان من هذه الجريمة الإنسانيّة والأخلاقيّة البشعة وسكوتها الفاضح عنها وتخلّيها عن مسؤولياتها الأمنيّة والأخلاقية عن حوادث التحرش، وعوضاً عن ملاحقة المجرمين والمتحرشين، قامت بتوجيه اللوم إلى الضحايا وتحميل النساء المسؤوليّة. وقد جاء في تقرير «آكت»[١٧٥]: «تم رصد تراخي الحكومة في التعامل مع تلك الحالات التى تصل إلى مرحلة تقديم البلاغات للبوليس، حيث يتم التعامل معها بشكل مهمّش يصل إلى حد التجاهل بل ومحاولة التأثير على الضحية للتنازل عن تقديم البلاغ والتعاطف مع الجاني»، كما سكتت الحكومة وأجهزتها عن المحطات الإعلامية الأصولية التي اعتبرت أن مكان المرأة منزلها ومن تتعرض للتحرش في الشارع فعلى مسؤليتها الخاصة. الأمر الذي يدلّل بشكل لا يقبل الجدل على موافقة النظام بل ضلوعه في العمل على كسر إرادة النساء

١٧٣ www.elbalad.com\541853
١٧٤ المصدر السابق
١٧٥ https://www.facebook.com/Oct4Women?filter=2

الناشـطات سياسـياً ومجتمعياً، وذلك بهـدف إفراغ ميادين الثـورة من أحد القوى الأساسـية، على الرغم من المفارقة بأن القوة النسـائية أسهمت في وصول الإخوان إلى الحكم.

خرجت النسـاء لإدانـة النهج الجديد لقمعهـن[١٧٦]، وللتضامن والدفـاع عن المواطن المسحول، ولحث القوى السياسية، المقصِّرة، للدفاع عنهنّ بوجه مخططات إبعادهنّ عن العمل السياسي. خرجن لإستنكار موقف نظام الإخوان الذي لم يلتفت أو يحرّك ساكناً ضدّ العصابات المأجورة للاعتداء على النساء واغتيالهنّ سياسياً، لقد خرجت النسـاء للتظاهر في جميع المناسبات الوطنية لإثبات حقهنّ في المشاركة السياسية، كما قمن بتوثيق الانتهاكات الممارسة ضدهنّ وقدمنّ شهادات حول حوادث التحرش والاغتصاب وفحوص العذرية، كما تدربنّ على وسائل الدفاع عن النفس[١٧٧].

لماذا تنتخب النساء القوى الأصولية؟

مسـالة انتخاب النسـاء للأحزاب الأصولية بكثافة وبنسب عالية لا زالت تثير جدلاً في أوسـاط المجتمع وممثلي الرأي العام، لما يحتوي مثل هذا السـلوك على تناقضٍ بيـنٍ وواضـحٍ وضوح الشـمس، إذ تقـف القوى الأصولية بشـتى مسـمياتها موقفاً محافظاً من قضية المرأة ومسـاواتها وتتعامل معها بمنهج استخدامي واضح للعيان، ومع هذا فإن جمهور النسـاء يذهب في تأييده لهـذه الأحزاب ربّما أكثر من تأييده للأحـزاب الديمقراطية التي تناصر قضايا المرأة ومسـاواتها، فأين مكمن الخلل يا ترى، وكيف السـبيل إلى علاج هذه المعضلة؟ هل المشـكلة في جمهور النساء بسبب عاطفتهن وسـذاجتهن؟ أم أن المشكلة في الأحزاب الديمقراطية والحركات النسوية التي لا تصل إلى جمهور النسـاء ولا تتواصل معهنّ إلّا وقت الحاجة؟ أم أن المسـألة كلّها مفتعلة وفيها قدر من المبالغة والتهويل؟

سجّلت حركة حماس نجاحاً باهراً في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت عام ٢٠٠٦، حيـث فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشـريعي الفلسـطيني، وهو ما مكّنها من حسم القرار وتشكيل الحكومة لوحدها، كما مكنتها مشاركتها التي تراوحت بين المشاركة الوازنة في بعض المجالس والمؤثرة في البعض الآخر من التأثير أو السيطرة على القرار في المجالس والهيئات المحلية والبلدية.

وفـي تقييم نتائج الانتخابـات، لوحظ أنّ هناك اتجاهاً عامـاً كان يميل إلى تحميل المرأة مسـؤولية وصول حركة حماس إلى سدّة الحكم بالثقل المشار إليه أعلاه. ومن وجهة نظري أن هذا التقييم قد انطوى على الكثير من التجنّي لعدم وجود ما يسـند

١٧٦ http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=632527#.U7RpvmSzt0

١٧٧ http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=632527#.U7RpvmSzt0

الحُكم ويدعمه علمياً وإحصائياً، وهو ما يمكن اعتباره حكماً انطباعياً ومتسرعاً وجائراً، حاول أصحابه أن يجدو جواباً للانقلاب الذي حملته صناديق الاقتراع، وما يدعم تقديراتي بانتفاء مسؤولية المرأة عن فوز حركة حماس وحصولها في المجلس التشريعي على حوالي ٧٠٪ من المقاعد، عدم تخصيص صناديق إنتخابية خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء من جانب، وإلى عدد المسجّلين في السجل الانتخابي حيث كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من جانب ثانٍ، إضافةً إلى أنّ نسبة تصويت الذكور كانت أعلى من تصويت الإناث من جانبٍ ثالثٍ.

وفي كل الأحوال فإنّ النسبة العالية للمقاعد التي حصلت عليها حماس في المؤسسة التشريعية هي حصيلة تصويت المجتمع لها، وهناك عوامل عدّة لعبت دوراً في تحقيق هذا الفوز وإلحاق الهزيمة بحركة فتح منها أنّ التصويت اتخذ شكلاً من أشكال المحاسبة والتصويت العقابي ضد فتح، حيث اعتبر أنّ الانتخابات التشريعية فرصة لمحاسبة الفاسدين ومعاقبتهم من خلال حجب الأصوات عنهم وعدم منحهم ثقتهم ليكونو في المؤسسة التشريعية.[١٧٨]

لكن ما يجب لفت النظر له أنّ رفض تحميل المرأة مسؤولية الإدلاء بأصواتها لصالح حركة حماس لا ينفي الإقرار بأنّ صوت المرأة في المجتمعات العربية هو في الغالب صوت تابع لرجال العائلة بشكلٍ عام، كما أن للحركات العقائدية، ومنهم حركة حماس، عضواتها ومؤيداتها ومنَاصراتها في القطاع النسوي اللواتي ينتخبنها ويؤيدنها، ولكن مع كل المبررات التي سيقت لا يمكن استبعاد السؤال المشروع وهو لماذا أعطت المرأة حركة «حماس» ثقتها وصوتها على الرغم من وقوف الحركة ضد حقوق المرأة ومشاركتها وكينونتها المستقلة؟ والأمر ذاته ينطبق على المرأة المصرية أو التونسية وتصويتها لحزب العدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور في مصر وحزب النهضة في تونس!

في فلسطين، تمددت حركة حماس على حساب القوى السياسية الوطنية والديمقراطية، وهذا التمدد أوصلها إلى المرأة مثلما أوصلها إلى قطاعات أخرى، وكانت المساجد والمناسبات الاجتماعية من أفراح وأطراح مدخلها الدائم ومن خلال الواعظات وصلت إلى النساء البسيطات، وقد استفادت من بساطة النساء في ربط انتخاب القوائم السياسية للحركة بالإلتزام الديني، ووضعت النساء بين خيار انتخاب تلك القوائم ونيل الرضى والثواب، وارتكاب الذنب والإثم في حالة انتخاب القوى السياسية العلمانية باعتبارها خارجة عن الدين.

وفي مصر، حيث ترتفع شعبية أحزاب الإسلام السياسي وتتركّز في المناطق الريفية

١٧٨ http://www.al-moharer.net/moh239/m_kawash239c.htm

والفقيرة ذات الكثافة السكانية، وتنخفض في المناطق المدينية وفي صفوف المثقفين، تنحاز النساء المتديّنات لصالح الحركة أو الحزب الذي يتبنّى المرجعيات الدينية، والقوى الدينية عادةً ما تظهر البعد الديني في آليات اتصالها وفي استمالة الأعضاء بالترغيب حيناً والترهيب أحياناً عبر إكثار الحديث عن الثواب والعقاب، وارتباط كل من الثواب والعقاب بالمرشح الذي يختاره الناخب ولمن سيدلي بصوته. لقد لجأت الأحزاب الأصولية إلى إصدار الفتاوى التي تذنِّب من يمنح صوته للمرشحين من خارج قوائمها وتحديداً المرشحين العلمانيين. وقد حضّ الشيخ يوسف القرضاوي في خطبة يوم الجمعة في ١٨-١٢-٢٠١١ المصريين على عدم التصويت للعلمانيين وغير المسلمين واعتبر التصويت فريضة شرعية[١٧٩].

إذن بالخلاصة يمكن الاستنتاج أنّ المرأة بحكم طبيعتها المحافظة إجمالاً وبحكم التربية والقمع الاجتماعي، وبحكم تبعيتها لولاية الرجل ضمن الفهم التقليدي، فهي من بين القطاعات الأكثر تجاوباً مع الفتاوى والخطاب الديني، وتسلِّم دون نقاش بما يقوله الشيخ أو المفتي أو الداعية، اعتقاداً منها وتسليمها بقطعية أحكامهم وكأنه كلام مقدس. والشيء الآخر هو أن الحزب الحاكم في فلسطين والذي تسيطر عليه الحكومة الوطنية لم يف بالتزاماته للشعب، وخاصة النساء. ما قد كتبته هنا ونوقش في الفصل ٤، قدّم بعض الإسلاميين الإغاثة خصوصاً للأسر الفقيرة، التي تعتمد حياتهم على قوة وبراعة النساء. وهذا الاستنتاج لا يعني أنّ الأمر ميؤوس منه، بل على العكس تماماً يتطلب من القوى والأحزاب الديمقراطية والمنظمات المدنية أن تعزّز من صلاتها مع النساء في القاعدة بهدف توعيتهن لذاتهنّ بدلاً من استخدامهنّ كدمى من قبل الأحزاب والقوى الإسلامية.

إنّ هذا يعني أنّ الأحزاب الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء سوف تحتاج إلى بذل جهود كبيرة للتواصل مع جميع النساء من أجل تثقيفهنّ ورفع وعيهنّ والوعي السياسي وتلبية احتياجاتهنّ الأساسية وتحديد احتياجاتهنّ، خاصةً في المجتمع الفلسطيني الحالي الذي يواجه مصاعب شديدة إضافةً إلى انعدام الأمن السياسي.

نحو ائتلافات عريضة وإجراءات تنسيقية شاملة للدفاع عن القضايا النسوية

لا بدّ من رفع الصوت عالياً ضد كل من يمسّ بالحريات العامة والشخصية في البلدان العربية التي لا ينقصها المشاكل، ولا بدّ من الإقرار بأنّ مشاركة المرأة في

١٧٩ http://classic.aawsat.com/details.asp?section=3&article=711251&issue no=12453#.U7-W8fmSzt0

مختلف الميادين أمر مفروغ منه، تكرس منذ دخولها على مساحات العمل العام من بوابة المشاركة الوطنية والمجتمعية وبكونها قطاعاً اجتماعياً رئيسياً لا يمكن إحداث أي عملية تنمية مستدامة في المجتمع دون مشاركتها الفاعلة في هذه العملية.

وعلى المستوى الفلسطيني فإنّ مصلحة المرأة في النضال من أجل نظام ديمقراطي، يفتح المجال أمامها للنضال الوطني لتحرير الوطن، والنضال الاجتماعي من أجل قضية المرأة ومساواتها، نظام يمكّن من مزاولة حقهنّ كمواطنات لهنّ حق الانتاج والمشاركة دون التعرض للقهر.. فنحن في نهاية الأمر نسعى، رجالاً ونساءً لبناء وطن نعيش فيه كمواطنين أحرار يعيشون بكرامة، لاعبيد يعيشون في الذل والمهانة. وهذا لن يتحقق إلا بالاعتراف بالتنوّع والاختلاف في المجتمع الفلسطيني بشكل فعلي، ولا ننسى أنّ ديمقراطية أي مجتمع تقاس بالحريات الممنوحة للمرأة.

إنّ تشكيل شبكات وائتلافات عريضة بين مؤسسات المجتمع المدني سواءً على الصعيد الوطني أو على صعيد البلدان العربية يُعد توجهاً صحيحاً ومفصلياً، وذلك من أجل تكريس منظومة عمل نسوي مشترك في مواجهة مخططات وسياسات الاتجاهات الاصولية التي تتسّق فيما بينها على المستويين الإقليمي والدولي ضمن حركة الإخوان المسلمين. والتنسيق ما بين الحركات النسوية العربية ليس ترفاً فكرياً بل هو ضرورة تمليه طبيعة المرحلة والمتغيرات التي حصلت على المستوى العربي، والتي باتت تتطلب جهداً موحداً لوضع السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لحماية مكتسبات المرأة التي باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى ولكون المخاطر والتحديات المحيطة بالحركات التحررية والاجتماعية هي ذاتها من حيث الجوهر تقريباً، ومن الطبيعي أن أي تقدم يحرز أو أي نكوص يقع في بلد ما سيجد صداه وانعكاساته تلقائياً في البلدان الأخرى.

ومن الحري بهذه الشبكات أن تتنوع في وظائفها وأن تحقق أفضل الصيغ على صعد التنسيق والتشاور والتشبيك والتحاور، على صعيد القضايا القانونية والاجتماعية، كما لا بدّ لهذه الائتلافات أن تتجاوز التشكيلات التقليدية والنمطية والشائخة، وأن تعتمد كل ما هو حيوي وفاعل ونشط وديناميكي، ويكون بمقدورها إيصال الرسالة الصحيحة والمناسبة التي تلامس هموم المجتمع بشكلٍ عام والنساء على وجه الخصوص.

وعلى المستوى العربي يمكن صياغة نموذج جديد لبرلمان صوري عربي يحاكي الواقع الجديد كشكل من أشكال التعبير الجمعي الضاغط، ويشكل منبراً ديمقراطياً للنقاش المشترك لمجمل القضايا السياسية والاقتصادية والفكرية والقانونية، ومن أجل كسب الرأي العام في مواجهة التسونامي الأصولي، الذي سيعيد المجتمعات

العربية إلــى حالة من الردة الاجتماعية والتخلف الثقافــي، كما يمكن لهذا البرلمان أن يشــكّل شــبكة حماية لمطالب الثورات العربية وللفئات المهمشة والضعيفة، وذلك بهدف توحيد الرؤى والسياسات وتوسيع قاعدة المواجهة وحماية المكتسبات.

التحدي القادم هو الأخطر والأعقد، ولاسـّيما أنّ قوى الإســلام السياســي تتســلّح بفوزهــا من خلال صندوق الانتخاب وبالتالي فهي تمتلك شــرعية إدارية وشــعبية، ومواجهتها تتطلب ائتلافات واســعة تضمّ مختلف القوى ومؤسسات المجتمع المدني التي يجمعها برنامج يقوم على أساس مجتمع ديمقراطي تعددي تحترم فيه مبادىء حقوق الإنســان وتحظى المرأة بمكانة لائقة من حيــث الحقوق والعدالة الاجتماعية والمشــاركة المتكافئة، وتشكيل بهذا المســتوى ليس من اختصاص المنظمات النسائية لوحدهــا بل هو اختصاص وأولوية لكافة القوى السياســية والاجتماعية التي تؤمن بهذه القيم وتدعو لها.

ولا شكّ أنّ المنهجية التي يجب أن يتمحور حولها هذا الائتلاف أو سواه من الائتلافات المدنية تتمثل في ضرورة فصل الدين عن السياسة، كي لا يتم زجّ الدين واستخدامه من قبل الأحزاب السياســية التي تأخذ من الديــن أيديولوجيا لها في قضايا مدنية هــي من اختصاص البشــر، وكي يفســح بالمجال لبناء دولة مدنيــة حديثة، هي دولة المؤسســات والقانون، ونظام سياسي علماني يقوم على العقلانية السياسية، وفصل الســلطات، والتداول الســلمي للســلطة، واحترام مبادىء حقوق الانســان، واحترام المؤسسة الباقية.

ولكي لا يزجّ بالدين في السياسة من خلال فتاوي ومن خلال أحزاب سياسية تأخذ من الدين أيديولوجيا لها لكي تهيمن على الجمهور مســتفيدة من طبيعة المجتمعات العربية التي لا زالت تتشــكّل من بنى وهياكل اجتماعيــة واقتصادية تقليدية بدائية مدعومة بثقافة شــعبوية ســائدة تميل بشــكل موضوعي نحو الدين، لذا فإنّ فصل الدين عن السياســية يعني ســحب البســاط من تحت أرجل الأحزاب الدينية ونزع صفة القداسة عنها كما يعتقد العامة في مجتمعاتنا العربية.

نعــم، إنّ التجربة القصيرة لحكم الإخوان المســلمين فــي كل من مصر وتونس أكدت بما لا يدع مجالاً للشــك أنّ هذه الأحزاب وعند وصولها إلى الســلطة تتنكر لكل ما ســواها وتنقلب علــى الديمقراطية دون تردد، وتتفرد بالحكــم وتعمل بكل ما أوتيت من قــوة وإمكانيــات لإعادة صياغــة المجتمع والدولــة والقوانين والتشــريعات بما يتفــق ومنظورها المحافظ والرجعي، والذي أول المتضررين منه ســتكون المرأة لأنها بنظرهم ليست كياناً كامل الأهلية وينحصر دورها الأساس في البيت والمطبخ لا في الحياة العامة والسياسية، وهذا الاستخلاص ليس حكماً اعتباطياً ولا هجوماً كيدياً على الإخوان المســلمين بل استخلاص من تجربة الواقع حيث واجهت المرأة المصرية

إرهابا جنسياً متعمداً من قبل مجموعات مدربة من أجل إرهابها وإخراجها من حيز النشاط العام، وما يؤكد القصدية في هذه الأفعال المخزية أنها كانت مدعومة ومسنودة بسيل من الفتاوي من مشايخ سلفية ورموز إخوانية.

إنّ إنجاز الدولة المدنية يعني أن تنصب كافة الجهود الوطنية في اتجاهها السليم نحو التنمية المستدامة، ونحو المسارات الديمقراطية الحقيقية، بما فيها حق المرأة في المساواة بعيداً عن كافة أشكال الاضطهاد والتمييز السائدة.. فهل يُشكّك أحد فيما إذا كانت تركيا أو ماليزيا بلداً مسلماً؟ ألا يشكل ذلك دليلاً كافياً لملاحظة مدى التطور الاقتصادي والديمقراطي حيثما كان هناك فصل ما بين الدين والسياسة؟

خاتمة

البرلمان الفلسطيني الصوري: فكرة سابقة لعصرها

مها أبو دية، ساما فايز عويضة، تغريد إبراهيم دعيبس، سريدا عبد حسين، زهيرة كمال، رندا سنيورة.

حبس العديد من الفلسطينيين أنفاسهم بتأثر وانفعال، عند التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، رغم المعارضة البارزة لكلا الحدثين. وقد كان لدينا نحن، منظمي «البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع» اعتقاد راسخ بإمكانية التغيير الديمقراطي. ربما كنّا غارقين في نوع من السذاجة السياسية، ففي عام ١٩٩٤ بدا العالم وكأنه يتخذ ثوباً جديداً، إلا أنّه أصبح لدينا شيء مختلف نقوله، بعد مرور ٢٠ عاما.

المشهد السياسي

مرّ عشرون عاماً على أوسلو، وستة عشر عاماً على فعاليات البرلمان الصوري المفصّلة في هذا الكتاب. وآمال الناس بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، تسيطر على حدودها ومستقبلها، ومسؤولة أمام شعبها، وقادرة على حمايتنا، تبدّدت جراء العنف المتزايد للاحتلال الإسرائيلي، وتدميره المنهجي للوطن الفلسطيني، بما في ذلك الناس، والأرض، والممتلكات، والثقافة، ومصادر المياه. ورغم أنّ اتفاقيات أوسلو أعلنت الضفة الغربية وقطاع غزة كياناً واحداً- «الأراضي الفلسطينية المحتلة» (كذا)[١٨٠] - إلا أنّ إسرائيل فرضت بنجاح وعلى نحو متزايد، تقسيماتها من خلال القوانين والحواجز المؤديّة للفصل المادي، مع ما يتركه ذلك من عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني.

وبدلاً من أن تكون دولة ذات سيادة، ترزح فلسطين تحت السيطرة شبه الكاملة لإسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة. ويُفرض على الفلسطينيين الآن العيش في تجمعات معزولة عن بعضها البعض، تفصل فيما بينها شبكة معقدة ورهيبة من الجدران والحواجز ونقاط التفتيش العسكرية، وتحيط بها المستعمرات السكنية والصناعية والزراعية المخصصة لليهود وحدهم، مُقامة على أراضٍ صودرت من الفلسطينيين من خلال «موافقة الحكومة الإسرائيلية ودعمها المباشر أو غير المباشر» (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). ولدى المستوطنين قدرة على الوصول لمختلف المناطق بشكل أكثر حرية، وأكثر أمناً من الفلسطينيين.

يتنقّل المستوطنون مستخدمين شبكة حديثة من الطرق السريعة والجسور، و"الطرق الالتفافية" (الطرق التي تمر بجانب المدن والقرى الفلسطينية) يبلغ طولها ٣٠٠ ميل، وتربط بين المستوطنات والمدن والبلدات الإسرائيلية. وعلى النقيض من ذلك، لا يُتاح للفلسطينيين إلّا استخدام طرق رديئة النوعية يرافقها نظام متنوع من ٤٦١

١٨٠ يعتبر الفلسطينيون فلسطين أرضاً واحدة موحّدة، لذا فإننا نشير إليها باسم الأرض الفلسطينية المحتلة.

نقطة تفتيش وحاجز طرق[١٨١].

يستمر بناء مستعمرات المستوطنين «المستوطنات» في الضفة الغربية على قدم وساق، رغم أنّ ذلك يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي. وفي قطاع غزة، الذي وصفه (نعوم تشومسكي) بأنّه «أكبر سجن مفتوح في العالم»[١٨٢] يعاني ما يقرب من مليوني نسمة من ظروف غير إنسانية على أساس يومي، إذ أنّهم بحاجة إلى الغذاء والماء والمأوى والكهرباء والإمدادات الطبية، كما أنهم هدف للعديد من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، («عملية الرصاص المصبوب ٢٠٠٨- ٢٠٠٩»، و«عملية عمود السحاب ٢٠١١»، و«عملية الجرف الصامد ٢٠١٤») التي حصدت أرواح الآلاف من الأطفال والنساء والرجال، وسببت التشويه والتشريد والعيش بشق الأنفس تحت وطأة الفقر المدقع للكثيرين.

رغم احتلال المستعمرين الإسرائيليين لفلسطين بطريقة غير مشروعة وفقاً للقانون الدولي، إلا أنّ الجيش والنظام القانوني الإسرائيلي يمنحان الشرعية والحماية لهم، كما يتضح من السياسات المعتمدة من الحكومة لمصادرة للأراضي بشكلٍ منهجي، من خلال هدم المنازل والأراضي الزراعية الفلسطينية وتدميرها، تمهيداً لإنشاء المرافق المخصصة لليهود حصرياً. علاوةً على ذلك، يتعرض الفلسطينيون للترهيب والتهديد لدفعهم للخضوع للاحتلال، من خلال تكتيكات منها: المداهمات الليلية المتكررة لمنازلهم، والمعدّل المفزع لحالات اعتقال الأطفال. ويتم التحكّم بهذا المشروع الاستعماري بوساطة الجهات الفاعلة الغير حكومية، كالمستوطنين الذين أثبتوا أنهم أحد أخطر العناصر في منظومة الاحتلال؛ لأنهم – رجالاً ونساءً وأطفالاً– يمارسون في كثير من الأحيان الترهيب اليومي – من خلال أعمال العنف الجسدي، وتدمير الممتلكات، والسيطرة على إمدادات المياه – ضد الفلسطينيين القاطنين قربهم، لا سيما في مدن مثل الخليل. ويوفر الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية الحماية لهؤلاء المستوطنين الذين لا يتم أبداً تحميلهم المسؤولية الكاملة عن أفعالهم[١٨٣].

باختصار، إنّ الاحتلال الإسرائيلي القائم على الفصل العنصري، الذي يشكّل الجدار الخرساني المقام في الضفة الغربية بارتفاع ثمانية أمتار، إلى جانب الفصل المادي المفروض بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مثالاً صارخاً عليه، قد عمّق الانقسام بين الشعب الفلسطيني، من خلال فصل الأسرة عن الأسرة، والمناضلين عن المناضلين، ما أدّى إلى إلحاق إحباط شديد بالتطلعات الوطنية نحو وحدة فلسطينية.

---

١٨١ Israeli Settlements and Settler Only Roads in the West Bank. تم الحصول عليها من موقع تحالف أيرلندا وفلسطين Ireland Palestine Alliance على الرابط: http://www.sadaka.ie/About_Palestine/West_Bank/Settlements.html.

١٨٢ Noam Chomsky,"My Visit to Gaza:The World's Largest open Air Prison,"Truthout, November 9, 2012. تم الحصول عليها من: http://truth-out.org/opinion/item/12635-noam-chomsky-my-visit-to-gaza-the-worlds-largest-open-air-prison.

١٨٣ للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر: http://www.btselem.org

الحرية والتنمية

حقيقةٍ أنّ الأمم المتحدة و(١٣٥) من دولها الأعضاء، أصبحت الآن تعترف رسمياً بفلسطين دولة مستقلة، لم يكن لها أي تأثير إيجابي ملحوظ على الشعب الفلسطيني. على العكس من ذلك، أدّى غياب المحاسبة الدولية لإسرائيل، وفرض العقوبات عليها، لارتكابها جرائم حرب وفظائع وانتهاكات للقوانين والاتفاقيات الدولية، إلى فقدان الإيمان والثقة بالمؤسسات والآليات الدولية. وفي ظل مُعايشتهم لهذه الظروف القاسية، لجأ الفلسطينيون إلى إستراتيجيات مواجهة تركّز على الوضع الداخلي أكثر من تركيزها على السياسة، محاولين تأمين أسرهم وضمان الأمن والحماية لهم على المستوى الشخصي. وقد أدّى التدمير المنهجي للحياة الفلسطينية، والافتقار إلى آليات فعالة لتسوية الصراع، وغياب رؤية سياسية متسقة وملهمة لدولة جديدة، إلى دفع بعض فئات المجتمع الفلسطيني إلى تبنّي مواقف اجتماعية وسياسية متطرفة، تترك جميعها آثاراً سلبية على النساء.

وفي ظل عيشهنّ في هذه الظروف المتسمة بالصراع الدائم، ومواجهتهن لتهديدات منتظمة للأمن الشخصي والجماعي، فإن على النساء ومنظمات حقوق الإنسان استخدام إستراتيجيات مبتكرة، لضمان الديمومة الصحية للمجتمع المحلي من خلال التنمية المستدامة – بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية– ومواصلة النضال الطويل الأمد، للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، ونيل ما أطلق عليه الباحث الدولي الشهير في مجال التنمية أمارتيا سين Amartya Sen "الحرية الأساسية" substantial freedom. فهذه الحرية الأساسية، وفقاً لـ (سين) "تعزز الحياة التي نحياها والحريات التي نتمتع بها ... من خلال توسيع الحريات التي لدينا أسباب لتقديرها"، وبذلك سيعيش جميع الناس حياة "أكثر ثراءً وأكثر تحرراً" وسوف نصبح "أشخاصاً اجتماعيين على نحو أكمل، نمارس إراداتنا الخاصة (قدراتنا على الاختيار الواعي)، ونتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه ونؤثر فيه"[١٨٤]. ومن وجهة نظر (سين) تعتبر الحرية الإيجابية «ذات أهمية جوهرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية»[١٨٥]. وفي حالة الشعب الفلسطيني، تتمثّل الحريات الإيجابية الرئيسة في الأمن الحقيقي، واستيفاء جميع الاحتياجات المادية الأساسية، فضلاً عن الكرامة الإنسانية. وبالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يعشن في ظل ثقافة محافظة ومجتمع تسوده القيم الأبوية، فإنّ الحريات الإيجابية تشمل توفير الفرص لتطورهنّ التام كي يصبحن مواطنات يتمتعن بالقدرات والتمكين، وليشاركن بفعالية في الحياة المدنية.

١٨٤ Amartya Sen, Development as Freedom. New York: Random House, 1999, الصفحتان 15-14.

١٨٥ المصدر نفسه، ص ٣٧.

إنّ تحقيق التنمية المستدامة والحريات الإيجابية، هو السبب الذي يُحتّم على النساء، لا سيّما الناشطات في مجال حقوق المرأة والحركة النسوية، مواصلة الانخراط في الحياة العامة. ويشمل ذلك العمل المباشر مع مختلف المؤسسات الحكومية رغم محدوديتها الواضحة، ومع الفاعلين في المجتمع المدني مثل الناشطين في مجال حقوق الإنسان والعاملين المجتمعيين، والمنظمات ذات التوجه التنموي.

غالباً ما يتجه الناس الذين يعانون من اليأس والخوف والحرمان اتجاهاً محافظاً، بل وإلى التطرف – بدافع رغبتهم في العودة الجذرية إلى ماضٍ مثالي («الأيام الخوالي...») – يبدون تقبلاً لأولئك الذين يظهرون وكأنّهم قادة يحملون في جعبتهم طاقة الفرج والحلول الفورية للمشاكل، وعادةً ما يتمتع أولئك القادة بالكاريزما (الشخصية الجذابة)، وينتهجون نمطاً تقليدياً سلطوياً في القيادة.

في هذه الأوقات التي نعيشها الآن، تتمثّل مهمتنا الأساسية في توليد الأمل في ما هو ممكن، وفي تصوّر بدائل للأوضاع القائمة وللأساليب المنقوصة لتخفيف المعاناة الحالية. سنفعل ذلك من خلال إشراك جميع قطاعات المجتمع في الأنشطة المجتمعية، وصياغة نماذج مبتكرة وخلاقة للقيادة، والتركيز بشكل خاص على الشبان والشابات لضمان استمرار المقاومة ضد الاستعمار والاضطهاد، فضلاً عن تواصل الرؤى لفلسطين ديمقراطية. ويجب أن تتضمن هذه الأنشطة جميع المجالات – الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية – التي تشكّل أساس المجتمع الديمقراطي، التي تقع في صميم مبادئ وقيم حقوق الإنسان والمرأة.

ورغم أننا ندعوا إلى إقامة دولة فلسطينية علمانية، إلا أنّنا نتفق مع الرأي القائل بأنّ العلمانية والشريعة يمكن أن تتعايشا سوياً. فكما قال النعيم، الباحث في شؤون الإسلام، بلغة مقنعة:

> «بالنسبة للمسلمين، ينبغي أن تتم معرفة الشريعة وتجربتها بوصفها مصدراً للتحرر وتحقيق الذات، لا عبئاً ثقيلاً من التقييد القمعي والعقوبة القاسية. ولا يكون أي فعل أو امتناع عن فعل صحيحاً من وجهة نظر شرعية، إلّا إذا كان طوعياً بالكامل، فليس هناك فضيلة دينية في الامتثال القسري»[١٨٦].

ونحن من جهتنا نطبق هذا المبدأ على جميع العقائد والمذاهب الدينية.

١٨٦ النعيم An-Naim، الإسلام والدولة العلمانية Islam and the Secular State، ص ٢٩٠.

المرأة الفلسطينية تقود المسيرة

ينبغي أن تكون القائدات النسائيات، خاصة أولئك اللواتي يعتبرن أنفسهنّ ناشطات في الحركة النسوية، في طليعة من يقدم ممارسات قيادية ديمقراطية، وجامعة، وشفافة، في وقت نقوم فيه بإنشاء حركات نسوية وإحيائها. يجب علينا ضمان الحفاظ على رؤيتنا وتوسيعها خاصةً عندما تسوء الظروف، من أجل استنهاض الثقة والأمل. كما يجب علينا أيضاً أن نخضع لمساءلة أولئك الذين نزعم أننا نمثلهم – جميع الفلسطينيين المحبين للحرية، نساءً ورجالاً – . ويجب تكريس مبادئ الديمقراطية، والقيادة الديمقراطية، وآليات المساءلة خلال النضال من أجل الحرية، ومن أجل دولة علمانية، فذلك سوف يمكّن من تنفيذها لاحقاً بسهولة أكبر، من أجل منع تركيز السلطة وثمار التحرير بأيدي الطبقات العليا والنخب الحاكمة حديثة التأسيس. إنّ تغيير النظام ليس مرادفاً، ولا يؤدّي بالضرورة إلى الديمقراطية، والمساواة، والعدالة للجميع، كما تبيّن من أحداث الربيع العربي والثورات الأخرى.

وفي هذا السياق نطرح مفهوم «المشاركة التوليدية» "generative engagement"، وهي إطار لإيجاد ممارسة ارتباطية "relational practice" ضرورية لتحقيق أحلامنا في مجتمع ديمقراطي وعادل بمعنى الكلمة. المشاركة التوليدية، هي بمثابة عملية تقوم بموجبها جميع الجهات الفاعلة في النضال، وبالعمل من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية في جميع تعاملاتها، واحترام كرامة الإنسان، والتنوّع، وحقوق جميع الناس، والأهم من ذلك، دعم التطلعات الخاصة بجميع الجماعات بما يتفق مع مبدأ تقرير المصير، مع المحافظة على الهدف النهائي المتمثل في تحرير فلسطين والمرأة الفلسطينية على حدٍ سواء.

تشمل المشاركة التوليدية أيضاً، ربط التحليلات والإجراءات والعلاقات على المستويين: المحلي والوطني، بمثيلاتها على المستويين: الإقليمي والدولي. حيث يساعد هذا على مواجهة العزلة المفروضة على الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي، فجراء نوع من ضيق الأفق والاستثنائية – نجد أنّ ظروف القهر والمعاناة التي نعيشها تختلف عن ظروف جميع البشر– ذلك أننا نحن الذين تحت الحصار نستسلم لها أحياناً. لذا فإنّ البقاء على تواصل مع الجهات الناشطة والفاعلة في مجال حقوق المرأة، ومع المنظمات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة في أنحاء العالم، سوف يخّفف من عزلتنا ويُشركنا في النضال العالمي من أجل تحرير المرأة.

خلال نشاطنا النسوي على مدى عقود كثيرة، عرفنا وأدركنا أنّ إحداث التغيير ليس عملية خطيّة، تنتقل من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، وإنما عملية تطورية يتشابك الأفراد والمؤسسات فيها مع بعضهم بعضاً، ومع الظروف التاريخية والمادية بشكل جدلي، وتبرز خلال ذلك فرص جديدة، تقدمية ورجعية على حدٍ سواء. وعليه،

فإنّ فكرة تغيير النظام، أو في الحالة الفلسطينية، إقامة دولة جديدة تقود إلى مجتمع ديمقراطي وعادل مجافية للصواب؛ لأنّ التغيير من القديم إلى الجديد لا يتطلب إجراء تغييرات في الهياكل السياسية ومنظومات السلطة فحسب، وإنما، وهو الأمر الأهم، إحداث تحول في الأيديولوجيا، والثقافة، والقيم، والوعي التي تشكّل أساسها، وهذا الفهم يضعنا أمام الأسئلة الآتية:

- بالنظر إلى تاريخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي والعسكرة الفلسطينية، ما هو المطلوب لكي تتحول فلسطين الحرة إلى دولة قومية منزوعة السلاح؟
- كيف يمكننا أن نبني دولة علمانية تمنح الاعتراف الكامل وحرية التعبير للمواطنين المتدينين؟
- كيف يمكننا إنشاء دولة قومية قائمة على المساواة بمعنى الكلمة؟ وهل هذا يتوافق مع النظام الأبوي؟
- هل يمكن أن تكون هناك قومية فلسطينية ليست أبوية بطبيعتها؟
- ما الذي ينشئ "الحرية الأساسية" لجميع الأطفال والنساء والرجال في فلسطين؟

كما ذكرنا سابقاً، غالباً ما يتطلع الناس ويسلّمون أمرهم خلال الأزمات الشديدة إلى قادة يتمتعون بالكاريزما، وهؤلاء بدورهم يقطعون لهم وعوداً كبيرة. وخلال مجمل سني نشاطنا وتجاربنا في البرلمان الصوري، أدركنا أنّ البحث خارج أنفسنا لن يؤدي إلى تحرير الوطن أو المرأة الفلسطينية، إذ يمكننا – ويجب علينا– أن نقبل التحديات التي تواجهنا. فكما قالت الشاعرة والناشطة الأمريكية الراحلة ذات الأصل الإفريقي (جون جوردان) في قصيدة لها بعنوان «قصيدة لنساء جنوب إفريقيا»[١٨٧]، للإشادة بالنساء اللواتي كن يكافحن ضد الفصل العنصري،

نحن هنّ النساء اللواتي ننتظرهن...

١٨٧ ألقيت هذه القصيدة لأول مرة في الأمم المتحدة في ٩ آب ١٩٧٨ تخليداً لذكرى ٤٠,٠٠٠ من النساء والأطفال الذين «مددوا أنفسهم على الخط» في بريتوريا، عاصمة جنوب إفريقيا، في اليوم نفسه من عام ١٩٥٦، للاحتجاج على نظام جوازات السفر الداخلية «dompass". وقد نشرت لأول مرة في: June Jordan, Passion: New Poems 1977-1980, Beacon Press, 1980. وهي متوفرة على الرابط: http://www.junejordan.net/poem-for-south-african-women.html

المؤلِفات في سطور

مهـا أبو ديـة كانـت المرحومة مها أبو ديـة واحدة ممن أسسـوا مركز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي، والمدير العام للمركز منذ إنشـائه. كمـا كانت عضواً في المجموعة الاستشـارية العليا، للدراسـة العالمية بشـأن تنفيـذ قـرار مجلس الأمـن رقـم ١٣٢٥ بعد مـرور ١٥ عامـاً علـى صدوره. وكانت السـيدة أبو ديـة قد تقلدت سـابقاً منصب مدير مركز القدس للمساعدة القانونية، وتولّت لاحقاً رئاسـة هذا المركز، الذي يعتبر أول منظمة تقـدّم المسـاعدة القانونيـة للمعتقـلات الفلسـطينييات في السـجون والمعتقلات الإسـرائيلية. وشـغلت أيضاً عضوية مجلس إدارة منظمة "المسـاواة الآن"، وهي منظمة دولية تدافع عن حقوق الإنسـان الخاصة بالنسـاء، وكانت سابقاً قد شغلت منصب رئيس هذه المنظمة. وعملت مفوضاً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسـان في فلسـطين المحتلة. وكانت أيضا عضواً في اللجنة الاستشـارية العالميـة لحملـة "أوقفوا الاغتصاب فـي النزاعـات". كما كانت السـيدة أبو دية، حاضرة في مجالس إدارة العديد من المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسـان والسلام وحقوق المرأة، وتلقت عام ٢٠٠٢ جائزة امرأة العام.

سـاما فايز عويضة تشـغل منصب مدير عـام مركز الدراسات النسوية، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية مقرهـا القدس الشـرقية. كما أنها من مؤسسـي اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، وهو منظمة جماهيرية أنشـئت عام ١٩٨٩. انتخبت السيدة عويضة ثلاث مرات منسـقاً عاماً لمنتدى المرأة العربية (عايشـة)، وهي شبكة تأسسـت في عام ١٩٩٤، وتضم مجموعـة من المنظمات النسـوية المعنيـة بالمـرأة العربيـة مـن ثمانـي دول. كما عملت فـي اللجنة التوجيهية لشـبكة المنظمـات الأهلية الفلسطينية (PNGO). تتميز السيدة عويضة بأنها كاتبة غزيرة الإنتاج، قامت بنشر كتـب تتناول الحيـاة اليومية في فلسـطين، وكتب للأطفال، ومقـالات في المجلات والصحف، إضافةً إلى أنها باحثة، وميسـرة، ومستشارة في مجال النوع الاجتماعي لمنظمات محلية وإقليمية.

تغريد إبراهيم دعيبس تعمل حالياً مديرة للمشروع الخاص بالتنمية الاقتصادية للمرأة في مركز (معاً) التنموي. ولدى السيدة دعيبس تاريخ طويل من العمل في مجال قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية، ومن مناصري تعزيز مكانتها ودورها على الصّعد المجتمعية كافة، فقد عملت لدى العديد من المراكز والجمعيات النسائية، والمؤسسات المحلية، والمنظمات الأهلية في الضفة الغربية، خاصة البرلمان الصوري الفلسطيني: المرأة والتشريع في رام الله، حيث كانت منسقة فيه للضغط والتأثير. وهي خريجة الجامعات الفلسطينية، دَرَست فيها اللغة الإنجليزية.

سريدا عبد حسين ولدت ونشأت في كولومبيا، ثم عادت مع عائلتها إلى فلسطين وهي في الخامسة عشرة من عمرها. حصلت السيدة حسين على درجة الماجستير في القانون والتنمية من جامعة ووريك في المملكة المتحدة عام ١٩٩٦، وتشغل حالياً منصب مدير عام طاقم شؤون المرأة، وكانت قبل ذلك رئيسة وحدة البحث والتوثيق في هذه المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، تعمل حالياً أمينة صندوق لمجلس إدارة معهد الكمنجاتي للموسيقا، كما أنها عضو في الهيئة العامة لمركز شؤون المرأة والأسرة في نابلس. السيدة حسين ناشطة أيضاً في مجال حقوق الإنسان، وهي مدرّبة إقليمية في مجال تنمية المهارات القيادية، والنوع الاجتماعي، والتصدي للعنف ضد المرأة. في عام ٢٠٠٤ وقع الاختيار عليها لتؤدي دور الشخصية الرئيسة في فيلم من إنتاج مجلس الأفلام الكندي بعنوان «سريدة: امرأة من فلسطين». كما كانت السيدة حسين أيضاً من مؤسسي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

زهيرة كمال تشغل منصب الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، كما أنها عضو في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت أول وزير لشؤون المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أنها من مؤسسي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والهيئة الدولية للنساء من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومركز الدراسات النسوية، وكانت عضواً في الهيئة الإدارية لكل من هذه المؤسسات. السيدة كمال هي أيضاً من مؤسسي طاقم شؤون المرأة، وكانت رئيساً له لمدة ١٠ سنوات. كما أنشأت مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، وكانت عضواً مؤسساً في اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، وواحدة من ثلاثة نساء شاركن في مطلع التسعينيات في مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. كما نشرت مقالات ودراسات حول تمكين المرأة، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودور المرأة في المجتمع. وخضعت للإقامة الجبرية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧.

ريما نزال هي عضو في الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وفي المجلس الوطني الفلسطيني. حصلت على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة دمشق، وتقلدت عدة وظائف في محافظة نابلس، منها مدير دائرة المرأة. ألقت قوات الاحتلال الإسرائيلي القبض عليها عام ١٩٦٩، وتم نفيها لاحقاً، ثم عادت إلى فلسطين عام ١٩٩٦. السيدة نزال أرملة السكرتير السابق للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، خالد نزال، الذي اغتاله عملاء الموساد الإسرائيلي في اليونان عام ١٩٨٦. وهي كاتبة وصحفية ولها عمود أسبوعي في صحيفة الأيام، كما أنها عضو في الائتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

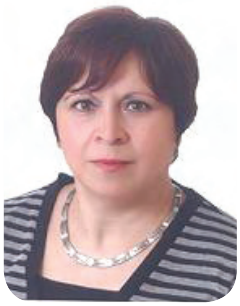

رندا سنيورة امرأة فلسطينية تدافع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، مسلحة بخبرة مهنية تمتد إلى حوالي ٣٠ عاماً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني. ومنذ عام ٢٠٠٧، تتولى منصب المدير التنفيذي للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، وكانت سابقاً قد شغلت منصب مدير عام مؤسسة الحق/ القانون من أجل الإنسان، التي تعدّ من أبرز المنظمات الأهلية في فلسطين، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما كانت رئيسة وحدة المناصرة والتشبيك في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. مجال الخبرة الرئيس للسيدة سنيورة هو العمل على التشبيك والمناصرة مع منظمات المجتمع المدني، خاصة منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، كما أن لديها سجل حافل في مجال التعاطي مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال الهيئات والحكومات ذات العلاقة على المستويات: الوطنية، والإقليمية، والدولية. كما عملت في مجلس إدارة كل من الخدمة الدولية لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني للإرشاد. وتتولى السيدة سنيورة حالياً منصب رئيس مجلس إدارة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، كما أنها عضو في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، إلى جانب كونها أيضاً عضواً منتخباً بصفتها الشخصية في اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للهيئات الوطنية الخاصة بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان.

ملحق رقم (١)

أعضاء اللجان التحضيرية للبرلمان الفلسطيني الصوري

• اللجنة التحضيرية الأساسية:

- مؤسسة الحق، الضفة الغربية.
- مؤسسة الثقافة والفكر الحر، قطاع غزة.
- دلال سلامة، عضو المجلس التشريعي.
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، قطاع غزة.
- برنامج غزة للصحة النفسية.
- اعتماد مهنا، خبيرة نسوية ومدربة.
- مركز الحقوق، جامعة بيرزيت، الضفة الغربية.
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، قطاع غزة.
- سلوى الصايغ، قاضية.
- معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، الضفة الغربية.
- طاقم شؤون المرأة، الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مركز صحة المرأة، البريج، قطاع غزة.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الضفة الغربية.
- مركز شؤون المرأة، قطاع غزة.
- زهيرة كمال، وزارة التخطيط.

• اللجنة التحضيرية لمنطقة الشمال:

- أسماء خروب، وزارة الحكم المحلي.
- تمام الحاج علي، جمعية عنبتا النسائية.
- تمام قناوي، اتحاد لجان العمل النسائي.
- دلال أبو بكر، اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.
- رقية نزال، جمعية المرابطات، قلقيلية.
- رنا المصري، جمعية رعاية الطفل وتوجيه الأم.
- ريما نزال، المجلس الوطني الفلسطيني.
- زهير الدبعي، إمام وخطيب في الأوقاف.
- سمر هواش، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.
- سهير أبو طاقة، مديرية الشؤون الاجتماعية.
- صبحية غانم، جمعية أصدقاء المريض الخيرية.
- عهود يعيش، جمعية الاتحاد النسائي العربي.
- غدير المصري، طاقم شؤون المرأة.
- غسان المصري، وزارة الشباب والرياضة.

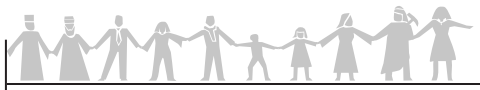

- لطيفة الشامي، اتحاد لجان العمل النسائي.
- لواحظ عبد الهادي، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- لينا حمارشة، جمعية دار اليتيم العربي.
- المحامية لينا عبد الهادي، محافظة نابلس.
- محمود فراحنة، المجلس الوطني الفلسطيني.
- ملك الكيلاني، جمعية نابلس للعمل النسائي.

- **اللجنة التحضيرية لمنطقة الجنوب:**

- أمل الجعبة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
- أوديت رزق، لجنة المرأة العاملة، بيت جالا.
- اسماعيل أبو هشهش، مندوب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- اعتدال امعمر، التربية والتعليم.
- انطوانيت كرنفيش، الجمعية العربية لتأهيل المعاقين.
- بسمة البطاط، اتحاد لجان العمل النسوي.
- حنا رشماوي، اتحاد لجان الاغاثة الطبية.
- خميس أبو الضبعات، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- رضا اصطفوان، جمعية تنظيم وحماية الأسرة.
- رنا طبيلة، اتحاد لجان الاغاثة الزراعية.
- سلوى بنورة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
- سمر الجعبري، اتحاد لجان الاغاثة الزراعية.
- سميرة رواشدة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
- فهمي شاهين، حزب الشعب الفلسطيني.
- ليلى القواسمي، دائرة شؤون المرأة في الاتحاد العام للنقابات.
- مريم هديب، لجنة المرأة للعمل الاجتماعي.
- نوال أبو دية، طاقم شؤون المرأة.
- هشام الشرباتي، اتحاد شباب فلسطين.
- هيام قعقور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
- وجدان العزة، لجنة المرأة العاملة، بيت لحم.

- **اللجنة التحضيرية لمنطقة الوسط:**

- آمنة الريماوي، الاتحاد العام لنقابات العمال.
- ايمان عساف، وزارة العمل، مفتشة عمل.
- بوليت متري، وزارة الحكم المحلي.
- جمال يونس، مركز تطوير المناهج.
- خيرية قمبر، لجنة المرأة للعمل الاجتماعي.
- رسمي عبد الغني، الدفاع عن الحريات.
- رندة الرفاعي، وكالة الغوث.
- ريما الوزني، وزارة الإعلام.
- سامي شنان، مركز إبداع المعلم.
- سلوى محمد، وزارة الشباب والرياضة.
- عايدة العيساوي، اتحاد لجان العمل النسائي.
- عايدة القاضي، لجنة المرأة للعمل الاجتماعي.
- عبير مراغي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- عصام بكر، جمعية المرأة العاملة.
- فايزة أبو الهيجا، الامانة العامة لاتحاد المرأة.
- لؤي زيد، وزارة الشباب والرياضة.
- محمود زيادة، الاتحاد العام لنقابات العمال.
- مها التميمي، وزارة الثقافة.
- نانسي قصيص، وزارة الإعلام.
- نبيلة العسلي، لجنة المرأة الفلسطينية.
- نجاح عيسى، ربة بيت.
- نجوى قطاطو، بيرزيت.
- نداء أبو عواد، وزارة العمل.
- يعقوب عودة، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان.

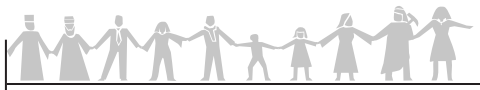

ملحق رقم (٢)

كلمات الأغاني للبرلمان الفلسطيني الصوري

" على دلعونا "

وداد البرغوثي

على دلعونا وعلى دلعونا
واحنا سمعناكم وانتوا اسمعونا

لعبنا سوا ونحن أطفال
ومشينا سوا بدرب النضال
وضحينا سوا بالدم الغالي
وضوينا العتمه بنور العيونا
بدي تسمعني بالله يا خيي
مثل ما جابك خلفني بيي
حكايتنا حكايه للانسانيه
وحوا جابتنا وآدم أبونا
أنت ابن التسعه وأنا بنت التسعه
والنا الاثنين انخلقت النبعه
نوصلها سوا خميس وجمعه
ولا نعطش احنا ولا تعطشونا
من وأنا طفله وأنا بتألم
نفسي أطوف ونفسي أتعلم
وأوصل معاكم لأعلى السلم
واحقق ذاتي أحسن ما يكونا
وأختي الكبيره ربيت مقهوره
وجارتنا حبت تطلع دكتوره
انطفست بالجيزة وهي زغيوره
وخلفه وتعنيف وعيشة مهيونا

وستي الحنونة بعز الحصيده
وجرح في القلب وجرح في الايدي
تجوز عليها وطلقها سيدي

لا لقيت حمايه ولا قانونا
مصيبه بهالزمن والله يا أختي
أطلع تكرار وصوره من ستي
لا أرضى أنا ولا ترضي انت
ولا يخضع حدا ولا يحزنونا
حقي أتعلم مهنه شريفه
وأختار شريكي بابني ورغيفي
ومن حقي أشغل أيه وظيفه
وحقوق المرأة لازم نصونا
حقوق المرأة حقوق الطفوله
بظل القانون تضلا مكفوله
مش عيب تضل بعلبه مقفوله
وهياتو طار القرن العشرينا

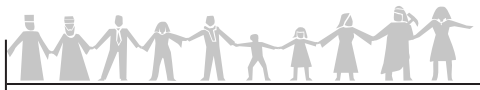

ملحق رقم (٣)

«شعارات للحملة الوطنية للبرلمان الفلسطيني الصوري»

- لا تمشي أمامي قد لا أتبعك
  لا تمشي خلفي قد لا انتظرك
  امشي بجانبي وكن حليفي
- معاً لتكثيف جهود نسوية أهدرت لسنوات
- من أجل القضاء على الأمية القانونية ومن أجل تفنيد وتنقية كل القوانين التمييزية في المجتمع
- من أجل أسرة أكثر دفئاً وأكثر قرباً وأكثر احساساً بعدالة المجتمع
- برلمان فلسطيني صوري يرسخ أسس مجتمع مدني متوازن
- من أجل برلمان فلسطيني صوري يضمن حياة أجمل
- هدفنا ليس إخراج الرجل بل إدراج المرأة
- معرفتك بحقوقك = وعيك لواجباتك
- ما ضاع حق وراءه مطالب
- اعرفي حقوقك وطالبي بها
- البرلمان الفلسطيني الصوري نحو تشريع :
  فلسطيني الهوية
  متجدد المفهوم
  عادل المضمون

ملحق رقم (٤)

«تعميم جماهيري حول دعم الأحزاب السياسية للبرلمان الفلسطيني الصوري»

يا جماهير شعبنا المخلصة،

نحييكم بتحية الوطن وبعد،

شهدت الساحة الفلسطينية في الشهور الأخيرة جدلاً متواصلاً حول القانون الفلسطيني الموروث، والقانون المنشود، وإن كنا نثمن فتح باب الحوار والنقاش في كافة القضايا السياسية والاقتصادية والقانونية كمقدمة أولى للوصول لما يخدم مسيرة شعبنا في البناء والاستقلال، إلا أننا نستغرب ونستهجن حملة التشويه والتشهير على هذا الحوار. سواء أكان ذلك من خلال بيانات أو من خلال استخدام بعض المؤسسات الدينية للقذف والتشهير بالحركة النسوية ومطالبها.

وإيماناً منا بوحدة شعبنا، وبضرورة وضع الأمور في نصابها الصحيح، نؤكد على الحقائق التالية:

أولا: إن المطالب الداعية لتوحيد وتعديل كافة القوانين في الضفة الغربية وقطاع غزة باتت تشكل حاجة وطنية على ضوء الوحدة السياسية لشعبنا وعلى ضوء انتخاب أول مجلس فلسطيني على أرض الوطن أوكلت له مهمة سن التشريعات والقوانين الفلسطينية.

ثانيا: من حق أي فرد أو جماعة التقدم بأية اقتراحات قانونية للمجلس التشريعي وهذا التوجه يسهم في إشراك المؤسسات والقوى السياسية والدينية في العملية التشريعية، والمجلس التشريعي هو المخول بالأخذ أو بالرفض لأية اقتراحات تقدم له وفق الأصول.

ثالثا: ثمة فرق ما بين انتقاد لرأي والرأي الآخر، وما بين الكذب والتلفيق والتشويه والقذف على المؤسسات النسوية ومطالبها العادلة.

رابعا: الدين للجميع والوطن للجميع والقانون للجميع، وإننا ننظر بقلق لإدعاء أي شخص لنفسه أنه يمثل الدين ويتهم غيره بخدمة أغراض الشيطان، والتوجه للقذف والطعن الشخصي يعكس تجاوزاً واضحاً لأخلاقيات الحوار.

فهذه سابقة خطيرة وتتعمد إغراق الشارع في حرب كلامية وفتنة لا يستفيد منها إلا الأعداء.

خامسا: لقد عبر شعبنا عن توجهه حيال القضايا المجتمعية والحريات الديمقراطية في وثيقة إعلان الاستقلال في الجزائر عام ١٩٨٨ والتي جاء بها (في ظل نظام

برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل ..) ونفس هذا التوجه تم التعبير عنه في مشروع القانون الأساسي «الدستور» الفلسطيني حسب ما جاء في المادة (٩): (الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء ولا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة).

وهذا يؤكد على أن مطالب الحركة النسوية ومن ضمنها البرلمان الصوري لم تتجاوز إرادة شعبنا المعبر عنها في وثيقة إعلان الاستقلال ومشروع القانون الأساسي، بل ما طرح جاء امتداداً لتوجه شعبنا لبناء مجتمع وطني ديمقراطي يؤمن بالعدالة والمساواة للجميع.

جماهيرنا الوفية:

إن استكمال مرحلة التحرير والبناء تحتاج لكل جهد، لكل مبادرة، من كل مواطن غيور، وحريص على حاضرنا ومستقبلنا ... ونحن مطالبون بنقاش القضايا المصيرية بعلمية وموضوعية بعيدا عن التعصب والفئوية والحرب الكلامية.

فمزيدا من التلاحم ومزيدا من الوحدة

وإلى الأمام

الموقعون أدناه:

حركة فتح
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
حزب الشعب
فدا
جبهة النضال الشعبي
الجبهة العربية الفلسطينية
جبهة التحرير الفلسطينية
جبهة التحرير الفلسطينية/ القيادة المشتركة
اللجان الشعبية في دولة فلسطين
البرلمان الفلسطيني الصوري : المرأة والتشريع
١٩٩٨/٦/١٠

ملحق رقم (٥)

«البيان صادر عن جلسات البرلمان الصوري / غزة»

٢٥- ١٩٩٨/٤/٢٦

افتتح البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع في قطاع غزة أعماله بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٥ واختتمها بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٦ لمناقشة قوانين الأحوال الشخصية بعد أن أنجز في جلساته البرلمانية المنعقدة في الضفة الغربية بتاريخ ٢٨ - ١٩٩٨/٣/٢٩ المخصصة لمناقشة حقوق المرأة السياسية والمدنية وحقوقها في العمل والتعليم والصحة والتشريعات الجزائية.

وتتويجاً لأعمال حملته الشعبية التي شملت مختلف أرجاء الوطن وطالت مختلف الشرائح والقوى الاجتماعية من خلال اللقاءات العامة وورشات العمل والجلسات البرلمانية التحضيرية.

وبعد أن شملت أعمال البرلمان الصوري المركزي في قطاع غزة مناقشة وتحليل قوانين الأحوال الشخصية والمقترحات والتعديلات التي تمخضت عن تلك المناقشات بهدف توحيد وتعديل هذه القوانين بما يتناسب مع روح المساواة التي تتسم بها الشريعة الإسلامية والتي أكدتها ونصت عليها أعلى وثيقة قانونية ملزمة للشعب الفلسطيني وهي وثيقة إعلان الاستقلال مستلهمة الحاجات الضرورية لتطوير المجتمع وبنائه على أسس أكثرعدالة وإنصافاً.

وقد أسفرت المناقشات العامة مختلف المقتضيات في قانون الأحوال الشخصية عن ضرورة تعديل وتوحيد قانون الأحوال الشخصية، وقد تبين من خلال تحليل نصوص القوانين الموروثة السارية أن هذه القوانين تحمل في طياتها الحيف الشديد للنساء.

والقوانين المطلوب تعديلها تهضم العديد من حقوق المرأة الثابتة وتتضمن كذلك عناصر التمييز بين المرأة والرجل فبذلك أصبحت هذه القوانين تحول دون نيل المرأة لحقوقها وتعرقل القيام بواجباتها في عملية البناء والتطوير.

إن إنصاف المرأة وتطوير واقعها لاقى التأييد من مختلف شرائح المجتمع حيث أسفرت الحملة الشعبية التي قادها البرلمان الصوري: في قطاع غزة عن التوقيع على الوثيقة الشعبية التي تدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، وتدعو إلى احترام حقوق النساء وضمان عدم انتهاكها حيث وصل عدد الموقعين على الوثيقة إلى خمسة عشر ألف شخص حتى الآن.

إن اختتام أعمال البرلمان الصوري المركزي والتوصيات التي صدرت عنه أعماله لا يجب أن تكون محطة أخيرة بل لا بد من متابعة الحملة على مختلف المستويات الشعبية والسياسية والتشريعية لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا يتطلب إيجاد أشكال من العمل الاجتماعي للوصول بالحملة إلى نهايتها المنشودة من توحيد

وتعديل قوانين الأحوال الشخصية على طريق بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون.

إننا في البرلمان الفلسطيني الصوري نتوجه بالشكر والتقدير لكل من شاركنا حملتنا الشعبية وآزرنا ووفر لنا سبل الدعم والتشجيع سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو القوى السياسية والمؤسسات الوطنية والأفراد.

كما نتوجه بالدعوة إلى كل من خالفنا الرأي والرؤيا لمزيد من الحوار والمكاشفة في إطار الاحترام المتبادل، والابتعاد عن الادعاء بامتلاك الحقيقة والحق المطلق كذلك ندعو تلك القوى التي شككت بأعمالنا وأهدافنا إلى الكف عن تصدير الاتهامات والجلوس إلى طاولة الحوار فالوطن ملك للجميع والمجتمع ملك للجميع والدين للجميع فلا يجوز لأحد أن يدعي الوصاية لا على الوطن ولا على الدين.

إن اختتام أعمال البرلمان الصوري المركزي في قطاع غزة وما سبقه في الضفة الغربية ما هي إلا خطوة متواضعة إلى جوار العديد من الخطوات التي تهدف لبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والتأسيس لمجتمع حضاري يستند إلى سيادة القانون وفعالية سلطته التشريعية وضمان مبدأ المساواة والعدالة.

فمعاً وسوياً نحو خطوات أخرى على درب التقدم والحضارة

البرلمان الفلسطيني الصوري:

المرأة والتشريع

اللجنة التحضيرية:

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
برنامج غزة للصحة النفسية- برنامج تقوية المرأة
جامعة بيرزيت- مركز الحقوق
جامعة بيرزيت- وحدة دراسات المرأة
طاقم شؤون المرأة
مركز شؤون المرأة- غزة
مركز صحة المرأة- البريج
مؤسسة الثقافة والفكر الحر
المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
مؤسسة الحق
اعتماد مهنا- خبيرة نسوية ومدربة
دلال سلامة- عضو المجلس التشريعي
سلوى الصايغ- قاضية
زهيرة كمال- دائرة تطوير المرأة- وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ملحق رقم (٦)

وثيقة شعبية

«من أجل تشريعات تضمن المساواة وحقوق الانسان للمرأة الفلسطينية»

نحن الموقعون والموقعات أدناه، ننطلق من إيماننا بأن القانون هو أحد أدوات التغيير والبنـاء، وأن العملية التشـريعية هي عملية مجتمعية واسـعة تتطلب تضافر جهود كافة أفراد المجتمع من أجل وضع دعائم المجتمع المدني الفلسطيني الذي يقوم على أساس الديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسـان، وضمـان كافة الحقوق والحريات الاساسـية لجميع أفراده، على أسـاس المساواة وعدم التمييز بكافة أشكاله.

وانطلاقـاً من الاعلان العالمي لحقوق الانسـان، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، التي التزمت بها السلطة الفلسطينية، واستناداً إلى الوثيقة النسوية الفلسطينية، ووثيقة إعلان دولة فلسطين التي أقرت مبدأ العدل الاجتماعي والمساواة في جميع الحقوق العامة، وعدم التمييز على أسـاس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو الاعاقة في ظل دسـتور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل على أساس الوفاء الكامل للتراث الروحـي والحضاري لفلسـطين، فإننا نقـر بعالمية حقوق الانسـان وترابطها، ونقر أيضا بأن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية هي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، ولما كانت حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من حقوق الانسـان فإننا نطالب بأن تأخذ المرأة حقها في العملية التشريعية الحالية من خلال المشاركة بسن القوانين، وصياغة التشريعات التي تصون كرامتها وإنسانيتها، وتضمن تقدمها الاجتماعي، وتحسين مستوى حياتها.

ولأن المرأة الفلسـطينية كانت شـريكة الرجل في النضال بمختلف أشـكاله، فقادت المجموعـات، وتحملت عبء الاعتقال والإبعاد والاستشـهاد، وتحملـت كافة تبعات الظـروف الاسـتثنائية التي فرضت على الشـعب الفلسـطيني، صار مـن حقها أن تحظى بحياة حرة كريمة تضمن لها العدالة والمساواة.

واستناداً إلى ما تقدم نطالب نحن الموقعون والموقعات أدناه بما يلي:

١. إقرار حق الانسان في الحياة، والنص على ذلك في القانون الاساسي.

٢. اعتماد المواثيق، والاتفاقيات الدولية كأساس للقوانين والتشريعات المحلية.

٣. سـن قوانين وتشـريعات ديمقراطية متجددة تواكب التطور المجتمعي، وتحقق المساواة، وتضمن عدم التمييز بين الجنسين، وتضمن تكافؤ الفرص.

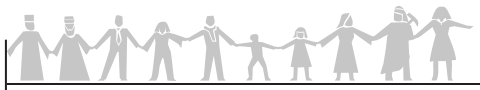

٤. النص على إجراءات عقابية ملزمة في حال وقوع تمييز على أساس الجنس.

٥. النص على إجراءات عقابية ملزمة في حال ارتكاب أي من أشكال العنف الأسري (جسدي أو نفسي أو جنسي)، وذلك لضمان حق الأسرة والفرد في الحياة بأمان وطمأنينة.

وقد جاءت مطالبنا تأكيداً لمظاهر سيادة القانون التي تستمد قوتها من تشريع الشعب الفلسطيني لنفسه من خلال مجلسه التشريعي المنتخب، وجاءت أيضاً تلبية لإيماننا بضرورة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتطلعنا لإرساء قواعد المجتمع الفلسطيني المدني الديمقراطي الذي تشكل الأسرة لبنته الأولى. وهذا يتطلب توحيد كافة الجهود المجتمعية من أجل حياة كريمة للجميع.

ملحق رقم (٧)

«وثيقة شعبية»

إلى: السادة والسيدات في المجلس التشريعي الفلسطيني

المحترمين/ المحترمات

من: عموم الشعب الفلسطيني

تحية الوطن وبعد .....

من منطلق إيماننا نحن الموقعين/ات أدناه، أن القانون قد أصبح أداة للتغيير والبناء، فالدولة الديمقراطية الحديثة هي دولة سيادة القانون، وأن المرأة الفلسطينية التي كانت سباقة في نضالها وسعيها نحو التطور والتغيير، قد أجلت طوعيا نضالها الاجتماعي على قاعدة أن الاحتلال لا يملك حق وضع قوانين تحكم واقع ومستقبل الشعب الفلسطيني، وعلى ضوء التطورات التي شهدها المجتمع الفلسطيني، وانطلاقا من ثوابتنا الوطنية وفي طليعتها وثيقة إعلان الاستقلال، التي أكدت بوضوح على مبادئ حقوق النساء، ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ورسمت دوراً ريادياً للمرأة الفلسطينية في مسيرة البناء الوطني والتقدم الديمقراطي.

حيث ورد في إعلان الاستقلال نصا " إن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل".

وحيث أن تشريع الشعب الفلسطيني لنفسه هو أحد أبرز مظاهر سيادته بعد انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني، فإننا ندعو إلى بناء منظومة تشريعات قانونية فلسطينية تتجاوز في جوهرها التقادم الذي أصاب العديد من التشريعات السابقة، ونخص بالذكر قانون حقوق العائلة لعام ١٩٥٤ المعمول به في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ١٩٧٦ المعمول به في الضفة الغربية.

ونرى أن ذلك يستوجب من المجلس التشريعي ولجانه المختصة ضمان إشراك المرأة في مختلف اللجان عند مناقشة مشروع قانون الأحوال الشخصية بشكل خاص، وتمكين المرأة من المشاركة في قضايا التشريع التي تخصها، والعمل على سن قوانين تصون كرامة المرأة وإنسانيتها، والحيلولة دون وجود قوانين تمييزية تحط من قدر النساء، أو تعرقل مشاركتهن الاجتماعية، والسياسية، والقانونية كطرف

كامل الحقوق والواجبات، والنص على إجراءات عقابية تحول دون انتهاك حقوق النساء، أو المس بكرامتهن سواء في محيط الأسرة، أو في موقع العمل، أو في الإطار الاجتماعي الأوسع بشكل عام.

ملاحظة : مرفق طية قائمة بأسماء الموقعين على الوثيقة الشعبية.

اللجنة التحضيرية:

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
برنامج غزة للصحة النفسية- برنامج تقوية المرأة
جامعة بيرزيت- مركز الحقوق
جامعة بيرزيت- وحدة دراسات المرأة
طاقم شؤون المرأة
مركز شؤون المرأة- غزة
مركز صحة المرأة- البريج
مؤسسة الثقافة والفكر الحر
المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
مؤسسة الحق
اعتماد مهنا- خبيرة نسوية ومدربة
دلال سلامة- عضو المجلس التشريعي
سلوى الصايغ- قاضية
زهيرة كمال- دائرة تطوير المرأة- وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ملحق رقم (٨)

البرلمان الصوري - المرأة والتشريع

رام الله ٢٨ - ١٩٩٨/٣/٢٩

«مسودة البيان الختامي»

نحن النساء والرجال - الذين أتيحت لنا فرصة المشاركة في تتويج أعمال منبر ديمقراطي فلسطيني حر، وشاركت في أعماله مختلف فئات الشعب وشرائحه على مدار أكثر من عام ونصف- حيث ناقشنا على مدار يومين (٢٨-١٩٩٨/٣/٢٩) نتائج عملية جرد القوانين التي تضمنت غبناً وتمييزاً واضحاً ضد المرأة في القوانين السائدة، واطلعنا على نتائج المناقشات والمذكرات التي أعدتها اللجان التحضيرية في المناطق المختلفة، بالإضافة إلى نتائج المناقشات التي قامت بها البرلمانات الفرعية لنضعها في قالب موحد ومنسجم، ونرفعها كتوصيات على شكل مبادئ تتعلق بالتشريعات الخاصة: بالأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والتشريعات الجنائية، والأحوال الشخصية، للمجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب ليأخذها بعين الاعتبار عند صياغة القوانين وسنها التي ستحكمنا وتنظم حياتنا فيما بعد. وفي هذا الخصوص نعلن بأن ما توصلنا إليه من نتائج قد انطلق بالأساس من إيماننا بإنسانية المرأة، وعدالة الشرائع السماوية التي أكدت على أن الله قد خلق الناس متساويين، ومما جاء في وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين- التي نصت على « أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي.. وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، وفي ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل ..»، بالاضافة لاحترامنا واحترام دولتنا الفتية للمواثيق الدولية التي أقرت حقوق الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وأهمها اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان مناهضة العنف ضد المرأة.

كما ونعلن بأن ما تعرض ويتعرض إليه البرلمان الصوري من إشاعات مغرضة حاول فيها البعض تشويه مواقفنا ورؤيتنا ما هي إلا ردة فعل طبيعية لفئات وتيارات سياسية لم تتعود بعد على ممارسة الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر، بسبب المعاناة الطويلة التي تسبب بها الاحتلال وأدوات قمعه، ولكننا نؤكد بأن مصلحة الشعب ستتغلب في النهاية، وستبزغ شمس الحق لا محالة، وسيلتف حولنا كل النساء والرجال الصادقات والصادقين والمؤمنات والمؤمنين بإنسانية الانسان، وكرامته ودوره في البناء والتنمية، فالشعب الذي قاوم الاحتلال ببسالة - مؤمنا بحقه في العيش- لن يتوانى اليوم عن مواصلة نضالاته من أجل صون كرامته

وإنسانيته، وحقه في التعبير عن رأيه، وحقه في احترام رأيه تماماً كما يحترم الرأي الآخر.. وبما أن نصف هذا الشعب من النساء، وأن هذا النصف يأتي بالنصف الآخر، فإن أية عملية بناء حقيقية لا يمكن لها أن تستثني المرأة بل عليها التأكيد على أهمية مشاركتها، واعيه بأن هذه المشاركة لن تكون إلا بإتاحة الفرص المتكافئة والمساواة الكاملة.

إننا ومن منبرنا هذا، ونحن نختتم أعمال برلماننا الصوري الأول نتوجه لجميع فئات شعبنا بالالتفاف حولنا من أجل مجتمع ديمقراطي يتمتع أفراده فيه بالمساواة والعدالة ويعيش فيه الفرد حياة كريمة، وتتماسك فيه بنية الأسرة الفلسطينية ومقوماتها. كما ونتوجه لصانعي القرار في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الفلسطينية بالأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبني توصياتنا الهادفة لبناء مجتمع متماسك يشارك كل أفراده ببنائه بحرية وطواعية، والسهر من أجل مراقبة تطبيق تلك المبادئ بنزاهة من أجل غد مشرق، نناضل جميعاً من أجله، وسقط في سبيله العديد من الشهداء والشهيدات، وعانت من أجله كل فئات الشعب بأشكال مختلفة.

وليتواصل نضالنا من أجل الديمقراطية

ونعم لحرية التعبير عن الرأي

ولا للاضطهاد والقمع الفكري

وشعارنا: المساواة طريقنا من أجل البناء والتقدم

البرلمان الفلسطيني الصوري : المرأة والتشريع

Palestinian Model Parliament : Women and Legislation

امش بجانبي
وكن حليفي !

البرلمان الفلسطيني الصوري : المرأة والتشريع

مركز المرأة
للإرشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling